

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
قسم العلوم الاجتماعية  
شعبة علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

عنوان الأطروحة:

## معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني

دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة

أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في : علم اجتماع

تخصص : علم اجتماع التنمية

إشراف الأستاذ:  
اد/دبلة عبد العالي

إعداد الطالبة:  
خليل نزيهة  
أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سلاطنية بالقاسم	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
دبلة عبد العالي	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
ميمونة مناصرية	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
عبد الرزاق أمقران	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
النوي الجمعي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
عبد الباسط هويدي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

قال تعالى:

'وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَزِيمٌ'

البقرة: 158 .

## شكر و تقدير:

الحمد لله الذي اصبح علينا نعمه وفضلنا على كثير، نحمده حمدا كثيرا على هدايتنا وتوفيقنا لإتمام هذا العمل، فالحمد لك والشكر لك والفضل لك.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

إلى كل الذين أرهقتهم معي، وكانوا لي سندا وعونا على تجاوز كل الظروف والصعاب في سبيل إتمام هذه الدراسة ودعموني لإتمام مسيرتي العلمية، إلى من ارشدونا في دروب العلم والمعرفة، وذلّلوا لنا كل صعب ، اعترف لكم بالفضل والجميل علينا، وجزاكم الله كل خير .

إليكم جميعا اهدي هذا العمل .

# الإهداء:

إلى روح أبي - رحمه الله واسكنه فسيح جناته-

إلى أمي - حفظها الله وأطال عمرها وأدام فضلها علينا-...



## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	شكر وتقدير
5	فهرس المحتويات
8	فهرس الجداول والأشكال
10	مقدمة
12	1-الفصل الأول :موضوع الدراسة.
13	1-1:إشكالية الدراسة
16	1- 2اهداف لدراسة
17	1-3اسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة
18	1- 4تحديد مفاهيم الدراسة
35	1-5المقاربة النظرية للدراسة
42	2-الفصل الثاني: العمل التطوعي - خلفية تاريخية ونظرية-
43	تمهيد
44	1-2 تاريخ العمل التطوعي
55	2-2اشكال العمل التطوعي
57	2-3اهداف العمل التطوعي
62	2-4اهمية العمل التطوعي
71	2-4دوافع العمل التطوعي.
83	2- 5واقع العمل التطوعي
88	2-6 علاقة العمل التطوعي بالتنمية

102	7-2 معوقات العمل التطوعي
108	خاتمة الفصل
<b>109</b>	<b>3-الفصل الثالث:المجتمع المدني - خلفية تاريخية ونظرية-</b>
110	تمهيد
111	1-3 نشأة المجتمع المدني
133	2-3- عناصر المجتمع المدني
142	3-مؤسسات المجتمع المدني
152	4-3 وظائف المجتمع المدني
161	5-3 واقع المجتمع المدني
183	6-3 علاقة المجتمع المدني بالتنمية
185	7-3 الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني
190	خاتمة الفصل
<b>191</b>	<b>4-الفصل الرابع:الجمعيات الخيرية- الواقع والمعوقات-</b>
192	تمهيد
193	1-4 نشأة الجمعيات الخيرية.
207	2-4 أدوار الجمعيات الخيرية
211	3-4 أهمية الجمعيات الخيرية
212	4-4 أهداف الجمعيات الخيرية
216	5-4 مجالات نشاط الجمعيات الخيرية
224	6-4 واقع العمل الجمعوي في الجزائر

233	7-3 معوقات العمل في الجمعيات الخيرية
240	خاتمة الفصل
<b>241</b>	<b>5-الفصل السادس:الإجراءات المنهجية للدراسة</b>
242	تمهيد
243	1-5مجالات الدراسة
243	1-1-5المجال المكاني
249	2-1-5-المجال الزمني
250	3-1-5-المجال البشري
250	2-5المنهج المستخدم في الدراسة
251	3-5العينة وأدوات جمع البيانات
253	4-5 أساليب المعالجة الإحصائية
<b>255</b>	<b>7--الفصل السابع:تحليل البيانات وتفسير النتائج</b>
256	1-7تحليل البيانات
291	2-7 عرض نتائج الدراسة
323	خاتمة
324	قائمة المراجع
336	قائمة الملاحق
	ملخص الدراسة

## فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم(1)	يوضح: القيمة المالية المقدرة للجهود التطوعية	99
جدول رقم(2)	يوضح دور الجمعيات الخيرية والتطوعية في توفير فرص عمل.	100
جدول رقم(3)	يوضح عدد تنظيمات المجتمع المدني على مستوى الدول المتقدمة.	163
جدول رقم(4)	يوضح عدد تنظيمات المجتمع المدني على مستوى الدول النامية.	164
جدول رقم(5)	يوضح البعد الكمي للمجتمع المدني على مستوى النظام الإقليمي.	168
جدول رقم (6)	يوضح تطور المجتمع المدني في العالم حسب مستوى الدخل.	171
جدول رقم (7)	يوضح عدد الجمعيات المعتمدة على مستوى ولاية بسكرة لسنتي 2014 - 2015	243
جدول رقم (8)	يوضح عدد الجمعيات الخيرية المعتمدة في الدراسة .	227
جدول رقم(9)	يوضح عدد المتطوعين المنخرطين في الجمعيات الخيرية	251
جدول رقم(10)	يبين فئات الجنس بالنسبة للمبجوثين.	256
جدول رقم(11)	يبين فئات السن للمبجوثين.	257
جدول رقم (12)	يوضح الحالة الاجتماعية للمبجوثين .	260
جدول رقم(13)	يوضح المستوى التعليمي للمبجوثين	261
جدول رقم (14)	يوضح: الدخل الشهري للمبجوثين	262
جدول رقم(15)	يوضح عدد سنوات مشاركة المبجوثين في العمل التطوعي الخيري	263
جدول رقم(16)	يوضح رأي المبجوثين حول أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي	264
جدول رقم(17)	يوضح رأي المبجوثين حول أهم المعوقات الشخصية التي تعيق الإقبال على الأعمال التطوعية.	265
جدول رقم(18)	يوضح رأي المبجوثين حول أهم المعوقات الاجتماعية التي تحول دون	269

	المشاركة في العمل التطوعي.	
275	يوضح رأي المبحوثين حول أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية إلى تحد من الإقبال على العمل التطوعي.	جدول رقم(19)
282	يوضح رأي المبحوثين حول أهم المعوقات السياسية والتشريعية التي تضعف الإقبال على العمل التطوعي.	جدول رقم(20)

### فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
82	يوضح دوافع العمل التطوعي .	شكل رقم (1)
119	يوضح لحظات الجدل عند هيغل بين المؤسسات الاجتماعية .	شكل رقم(2)
124	يوضح المسارات المختلفة للمجتمع المدني.	شكل رقم (3)
162	يوضح مستويات تحليل واقع المجتمع المدني.	شكل رقم (4)
166	يوضح علاقة المجتمع المدني في نظم الحكم (حسب روبرت داهل).	شكل رقم (5)
174	يوضح عوامل بروز المجتمع في دول الجنوب.	شكل رقم (6)
209	يوضح ادوار المؤسسات الجمعيات الخيرية في السياسات التنموية.	شكل رقم (7)
322	يوضح أهم معوقات العمل التطوعي حسب ما جاء في هذه الدراسة.	شكل رقم(8)

## مقدمة:

يجمع الكثير من الباحثين في شؤون التنمية على أن مشاركة المواطنين في التنمية ضرورة لا غنى عنها نجاح الخطط التنموية، كما يشير المختصون أن المؤسسات التطوعية هي الوسيلة الفعالة للمشاركة وتدعيم عمليات التنمية.

لذا أصبح العمل التطوعي ضرورة من ضرورات هذه الأخيرة وعامل أساسي لها ودليل على حيوية المجتمع ، وهو نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد بشكل فردي أو جماعي ،من خلال إحدى المؤسسات أو الجمعيات، دون انتظار عائد وذلك بهدف تلبية حاجات وحل مشكلات المجتمع، والمساهمة في تدعيم مسيرة التنمية به ،حيث أن الشخص المتطوع يساهم في تحمل جزء من مسؤوليته تجاه مجتمعه ، بالإضافة إلى انه تعبير عن مشاعر الولاء والانتماء من قبل المواطنين تجاه مجتمعهم ،وبالتالي يساهم العمل التطوعي في تماسك المجتمع وتكافله من خلال المساعدات التطوعية والأعمال الخيرية .

كما وتزداد أهمية العمل التطوعي والجمعيات الخيرية في الوقت الحاضر في ظل الزيادة السكانية وعدم إمكانية الدول تلبية احتياجات المواطنين ، لذا أصبح لمنظمات المجتمع المدني وأهمها الجمعيات دورا مهما في عمليات التنمية الشاملة ،حتى أصبحت جزء أساسي يعتد بدورها في مختلف دول العالم، لهذا اعتمد المجتمع الدولي العام2001عاما دوليا للمتطوعين والخامس من ديسمبر من كل عام يوما عالميا للمتطوعين تقديرا لمكانتهم ،من اجل إبراز الدور الذي يساهم به العمل التطوعي في كافة مجالات التنمية ،الأمر الذي يعمل على بناء المجتمع ،كما انه يحقق قيم ومعاني اجتماعية ايجابية منها مساعدة الآخرين والتماسك والتضامن بين أفراد المجتمع ..

فالتطوع احد مداخل التنمية، وتنمية المجتمع لن تتحقق إلا من خلال تضافر الجهود الحكومية مع الجهود المجتمعية من خلال منظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الخيرية وذلك لدفع عجلة التنمية، ولذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية لرصد هذه الظاهرة كون استثمار الموارد البشرية من أهم استثمارات التنمية المستدامة والعنصر البشري هو أساس كل تقدم يمكن أن يتم في المجتمع، وكون الجمعيات تشكل إطارا تنظيميا للمواطنين من اجل المشاركة التطوعية في الأعمال الخيرية بالمجتمع فهي تهدف إلى العمل على ترقية أوضاع بعض الفئات المحتاجة في المجتمع مما يجعلهم قادرين على توفير احتياجاتهم، ومن خلالها يتم تنظيم مجالات العمل التي يمكن أن يساهم فيها المتطوعين لتقديم الخدمات الخيرية مما يساعد في تفعيل الخدمات الخيرية بالمجتمع.

إلا انه يلاحظ على أن هناك ضعف الإقبال على العمل التطوعي في الوقت الذي يعد فيه العمل التطوعي

وحجم الإقبال والانخراط فيه دليل على تقدم الأمم وازدهارها، فالهدف من وجود مؤسسات المجتمع المدني هو تعزيز مشاركة الأفراد في إدارة المجتمع وتنميته في العديد من المجالات.

لذا سعت هذه الدراسة إلى البحث عن أهم معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية وأهم العوامل التي تقف في وجه الإقبال على المشاركة في احد أهم مؤسسات المجتمع المدني ألا وهي الجمعيات الخيرية.

وفي ضوء ذلك احتوت الدراسة على ستة فصول، حيث تضمن الفصل الأول منها على مدخل للدراسة تضمن كل من إشكالية الدراسة وأهدافها وتحديد المفاهيم ومدلولاتها الأساسية الواردة في هذه الدراسة إضافة إلى المقاربة النظرية المعتمدة أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة فلم ندرج لها مبحث خاص بها بل تم توظيفها للتدليل على نتائج الدراسة الحالية وتحليل البيانات خاصة في ظل قلة الدراسات الخاصة بالعمل التطوعي ، وفيما يخص الفصل الثاني فقد كان فصلا نظريا عاما عن العمل التطوعي ماهيته واقعه وعلاقته بالتنمية إضافة الى معوقاته، أما الفصل الثالث فتناول المجتمع المدني نشأته أو الظروف التاريخية لولادة وبروز هذا المفهوم، عناصره ،وظائفه،منظماته، واقعه، علاقة المجتمع المدني بالتنمية، وأخيرا الصعوبات التي تواجهه، فيما جاء الفصل الرابع ليتحدث عن واقع الجمعيات الخيرية ومعوقات العمل فيها ،وقد عرّجنا بالحديث في هذا الفصل عن نشأة الجمعيات الخيرية خصائصها ، أدوارها ، أهميتها، أهدافها، مجالات نشاطها،واقع الحركة الجمعوية في الجزائر، ومعوقات العمل في الجمعيات الخيرية، والفصل الخامس جاء ليفصل في الإجراءات المنهجية التي اتبعتها هاته الدراسة بدءا من المجالات المكانية والزمنية والبشرية إلى المنهج المتبع في هاته الدراسة وكيفية اختيار العينة إلى تبيان أدوات جمع البيانات المعتمدة في هذا البحث ، وجاءت عملية تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة في الفصل السادس من الدراسة حيث تم استعراض نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها والإجابة على التساؤلات الجزئية والتساؤل الرئيسي المطروح في بداية الدراسة .

# الفصل الأول: موضوع الدراسة

1-1: إشكالية الدراسة.

2-1 أهمية الدراسة.

3-1 أهداف الدراسة.

4-1 مفاهيم الدراسة.

5-1 المقاربة النظرية للدراسة.



## 1-1 الإشكالية:

يعد العمل التطوعي عنصراً أساسياً في المجتمع المدني ، وهو من أهم عوامل التغيير ويعبر عن معاني التضامن والتكافل والتماسك اجتماعي ، وأحد الدعائم الهامة لتنمية المجتمع ، فالعمل التطوعي يمثل مكوناً أساسياً في بناء المؤسسات المدنية ، حيث خدمة المجتمع هو الدافع الأساسي للانخراط في مؤسسات المجتمع المدني ، سعياً منها لتحقيق أغراض اجتماعية .

وقد برزت الجمعيات كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وتزايد الاهتمام بها مع تنامي دورها التنموي خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد أصبحت الجهات الراعية للأعمال الخيرية ضرورة لا غنى عنها في أي مجتمع نظراً لما تسهم به في بناء وتماسك للمجتمعات ودفع لعجلة التنمية، وأصبح العمل التطوعي أحد أهم الأسس التي تقوم عليها تلك الجهات الخيرية فهو يمثل تجسيداً عملياً لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي حث عليه الإسلام .

ويرى البعض بأنه إذا كان العمل التطوعي في الفكر الغربي ينطلق من خلال جمعيات المجتمع المدني فإنه من المنظور الإسلامي ينبع من عقيدة راسخة، ومهما كانت مرجعية العمل التطوعي فإنه يعزز التكافل الاجتماعي وينشر التلاحم والتضامن بين أفراد المجتمع ، ذلك أن التطوع يعتبر ركيزة أساسية للمشاركة الاجتماعية حيث أن الشخص المتطوع يساهم في تحمل بعض المسؤوليات مجتمعه وهدفه المشاركة في تنميته من كافة النواحي دون انتظار أي عائد .

ومن الأهمية التأكيد هنا على أهمية دور الجمعيات الخيرية على أنها الشريك الأساسي في خدمة المجتمع وتنميته من خلال دورها في سد حاجاته ، بل هناك كثير ممن يرى أن الجمعيات من المظاهر الحضارية التي تشير إلى تقدم الدول ورقيها ومن هنا ندرك أن العمل الخيري إنما هو ركيزة أساسية في بناء المجتمعات ونشر التماسك الاجتماعي في المجتمع، ونلاحظ أن التطوع أحد معالم التحضر الاجتماعي وتحقيق التكافل الاجتماعي الذي دعت إليه المجتمعات الإنسانية ككل، وبالرغم من أهمية دور الجمعيات في التحفيز على العمل الخيري إلا أن واقع هذه الجمعيات يشير إلى ضعف الإقبال على العمل التطوعي بها وهناك من يرى أن هناك العديد من المعوقات التي تضعف من الإقبال على العمل التطوعي منها ما يكمن في القصور في التغطية الإعلامية، ونقص الدعم الحكومي ، وسيطرة القضايا الخاصة والضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الأفراد مما يؤثر على مشاركتهم في أي نشاطات مجتمعية ، وغياب الوعي بأهمية العمل التطوعي ، كما أن هناك العديد من القيود التي تحول دون تطور تلك الجمعيات وبالتالي قيامها بالدور المطلوب منها، فالعمل التطوعي بالتالي يواجه العديد من الإشكاليات التي يرتبط بعضها بالثقافة السياسية للمجتمع، وعدم توافر بيئة تشريعية مدعمة

للتطوع... الخ، وغيرها من المعوقات التي تؤدي إلى عزوف أفراد المجتمع عن العمل التطوعي .

ويرى عمار نوي في دراسته عن التطوعية في المجتمع الجزائري بان العمل التطوعي في المجتمع الجزائري يرتبط بثقافة هذا المجتمع كما أنه ممتد في عاداته وتقاليده وهو يستند إلى تعاليم دينه الإسلامي، فالإسلام يربط العمل التطوعي بقيم معينة كالتكافل والتضامن والتعاون على فعل الخير ومساعدة ومشاركة أفراد المجتمع في تلبية حاجاتهم المختلفة، وهذه التعاليم لا تربط فقط العائد بتقديم خدمة للمجتمع وتحسين حياة أفراد، بل بتحصيل الأجر وانتظار الجزاء من الله تعالى .

و لقد شهد المجتمع الجزائري عبر تاريخه أشكالاً متعددة من العمل التطوعي لعبت دوراً فاعلاً في تلبية احتياجاته، وقد مثل ذلك استثماراً للرصيد القيمي للمجتمع، جعلت من العمل التطوعي القيمة التي وحدت أفرادها في الكثير من الأزمات التي عاشها، وقد شكل ظهور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وتزايد عددها، وتنوع مجالات نشاطها، تعبيراً عن إرادة أفراد المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وبالتالي تجسيدا لقيمة العمل التطوعي خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع، والتي أدت إلى بروز العديد من المشاكل الاجتماعية، وجعلت من تعزيز التضامن ومساعدة المحتاجين ، أولويات جديرة بالمعالجة.

غير أن واقع العمل التطوعي في العمل الجمعي يكشف العديد من المشكلات التي أصبحت تحد من فاعليته ولعل أبرزها نقص عدد الأفراد المتطوعين العاملين، وهو ما يطرح جانباً من إشكالية العمل التطوعي كقيمة اجتماعية وأثره على فعالية مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، خاصة مع التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري وكثرة الأعباء الاجتماعية على أفرادها واتجاههم نحو العمل بالمقابل المادي، حيث أصبح هم الفرد الاشتغال بتأمين حاجاته الضرورية، وهذا ما جعله ينشغل عن قضايا مجتمعه ومن ذلك المساهمة في العمل التطوعي من خلال الجمعيات فأصبحت مشكلة التطوع تطرح بحدة<sup>1</sup>.

ورغم ما يتسم به العمل التطوعي من أهمية بالغة في تنمية المجتمعات وتنمية قدرات الأفراد-كما ذكرنا- وعلى اعتبار أن أفراد المجتمع هم أكثر إدراكاً بحاجاته وقدراته وإمكاناته ، كما أنهم يمثلون ثروة بشرية لو

(<sup>1</sup>)عمار نوي ،التطوعية في المجتمع المدني القيمة الاجتماعية وإشكالات الممارسة الميدانية ،«المجلة الالكترونية مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 08جانفي 2009.نقلا عن الموقع:

أحسن استغلالها لتغيير المجتمع، لما يمكنهم تقديمه لمجتمعهم من خلال العمل التطوعي، الذي بات يلعب دورا فاعلا في تقدم المجتمع وتنميته، ولا يقل أهمية عن الدور الحكومي وعلى اعتبار التطوع قيمة أساسية بين أفراد المجتمع و منظمات المجتمع المدني و كآلية من آليات تحقيق الاستقرار والنهوض بالتنمية، إلا أننا نجد قلة من الأفراد الذين يمارسونه، فهناك عزوف من قبل أفراد المجتمع عن المشاركة في العمل التطوعي كما ذكرنا وبناءا عليه ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التعرف على أهم العوامل المعيقة للمشاركة في العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية كإحدى منظمات المجتمع المدني وقد تتعلق هذه المعوقات بعوامل شخصية أو اجتماعية أو معوقات إدارية تنظيمية أو معوقات سياسية وتشريعية ، وللوقوف على هذه المعوقات فقد تمت صياغة تساؤل الدراسة على النحو التالي :

ما هي معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية؟

وانبثقت عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1- ماهي المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية؟
- 2- ماهي المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية؟
- 3- ماهي المعوقات الإدارية التنظيمية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية ؟
- 4- ما هي المعوقات السياسية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية؟

## 2-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إشكالية العوامل المعيقة التي تقف أمام انضمام الأفراد للجمعيات الخيرية وقيامهم بالأعمال التطوعية لصالح المجتمع.

أي أنها تسعى إلى تسليط الضوء على واقع العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية لمدينة بسكرة، من خلال التطرق إلى أهم العوامل التي تعيق الأفراد على الاشتراك بالأعمال التطوعية، وهذا في ظل قلة الدراسات والبحوث العلمية في الجزائر حول موضوع التطوع، في الوقت الذي يشهد هذا المفهوم في العالم تطورا واهتماما متزايدا من قبل الأوساط الأكاديمية والتي تهتم بالعملية التنموية والذي أصبح العمل التطوعي وإشراك المواطن في الخطط التنموية إستراتيجية فعالة خاصة في الدول المتقدمة، فكان لا بد من وقفة حول عمل مؤسسات المجتمع المدني على اعتبار أنها مؤسسات تطوعية .

وبالتالي هذه الدراسة تعد بمثابة خطوة نحو كشف واقع العمل التطوعي ومحاولة استطلاعه، كما و تسعى هذه الدراسة أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إعطاء رؤية حول ماهية العمل التطوعي .

-التعرف على جانب من واقع العمل التطوعي والعمل الجموعي في الجزائر.

-التعرض إلى معوقات العمل التطوعي واهم العوامل التي تقف في وجه الإقبال على التطوع في احد أهم مؤسسات المجتمع المدني أي الكشف عن العقبات والعراقيل التي تحول دون المشاركة الفاعلة في الأعمال التطوعية.

-التعرف على قيمة العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية، من خلال الوقوف على دور احد مؤسسات المجتمع المدني في تطوير قيمة العمل التطوعي في المجتمع.

-المساهمة في تفعيل العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة و الجمعيات الخيرية بصفة خاصة من خلال تسليط الضوء على إشكالية الدراسة.

- كما تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في تعميق المعرفة النظرية والتطبيقية لـ "العمل التطوعي" وتجديد الوعي به وبأهميته الاجتماعية، ومدى إسهامه عبر احد أهم مؤسسات المجتمع المدني في المساعدة على حل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات.

وفي الأخير محاولة المساهمة في تزويد المكتبة الجزائرية بدراسة حول موضوع هام وأساسي في المجال التنموي كموضوع العمل التطوعي في المجتمع المدني في ظل نقص الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

### 1-3 أسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة :

جاء اختيارنا لهذا الموضوع بالذات بناء على أهمية هذا الموضوع خاصة انه مطروح بقوة على الساحة الدولية خلافا لمجتمعاتنا العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إذ يعتبر العمل التطوعي قيمة اجتماعية هامة و عامل أساسي في التنمية المجتمعية وركيزة أساسية في بناء المجتمع، ونشر التماسك الاجتماعي بين أفرادها كما أصبح التطوع من العوامل التي يقاس بها تقدم المجتمعات ، وبالتالي أصبح من أكثر الظواهر الاجتماعية اهتماما من قبل الباحثين، لا سيما بعد أن أثبتت الأعمال التطوعية قدرتها على المساهمة في التنمية والتغيير الاجتماعي في ظل عدم قدرة الدولة لوحدها تلبية جميع احتياجات المجتمع.

إذ يرى البعض بان العمل التطوعي يؤدي إلى تعرف الفرد على المشكلات التي يعاني منها مجتمعه، وهو مؤشر على الجانب الإنساني للمجتمع ويعمق روح التضامن بين المواطنين وهذا ما يسهم في تدعيم التكافل بين أفراد وتأكيد التعاون و تنمية قيم المشاركة و الانتماء و روح المسؤولية و إبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية وبالتالي يعد أهم موارد التنمية، والحديث هنا على المورد البشري ، على اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه من خلال إشراكه في سد احتياجات مجتمعه ما يساعد على تحقيق التنمية، ومن هنا فان للجمعيات الخيرية دور هام في عملية التنمية من خلال مفهوم التطوع الذي يعد ركيزة أساسية في بناء هذه المؤسسات و جزء أساسي في منظومة العمل الخيري

وفي الأخير نشير إلى أن الجهود العلمية في مجال العلوم الاجتماعية في الجزائر، ضئيلة في تناولها لموضوع التطوع وبالتالي كان لابد من البحث في دلالة التطوع ومدى إسهامه في التنمية والوقوف على أهم العوامل التي تقف حجرة عثرة أمام المشاركة في الأعمال التطوعية في احد أهم مؤسسات المجتمع المدني .

## 4-1 تحديد مفاهيم الدراسة:

تعد خطوة تحديد المفاهيم من الخطوات الهامة في أي دراسة أو بحث علمي حيث تسهم في المساعدة على التعامل مع مفاهيم البحث والتحكم فيها من خلال ضبطها نظرياً وإجرائياً، وتعيين الأبعاد التي يمكن قياسها وملاحظتها، وبناءاً عليه سنحاول هنا التعرض للمفاهيم الأساسية التي وردت في هذه الدراسة والتي تمثلت في :

## 1-4-1: مفهوم المعوقات:

هي مجموعة من الصعوبات التي تواجه الفرد، وتمنعه من المشاركة في العمل التطوعي، قد تكون معوقات شخصية، اجتماعية، إدارية تنظيمية، أو سياسية وتشريعية.

## 2-4-1: مفهوم العمل التطوعي

قبل تحديد مفهوم العمل التطوعي لابد من توضيح أولاً مصطلحي: "العمل" و "التطوع" ومن ثم الإشارة إلى معنى العمل التطوعي:

توضح موسوعة علم الاجتماع معنى "العمل" بأنه: "توفير الجهد الجسماني، والعقلي، والعاطفي اللازم لإنتاج السلع والخدمات سواء للاستهلاك الشخصي أو لكي يستهلكها الآخرون . وينقسم العمل إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

النشاط الاقتصادي أو العمالة، والأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر، وكذلك أنشطة

قضاء وقت الفراغ، والخدمات التطوعية التي يقدمها الفرد لمجتمعه المحلي".<sup>1</sup>

أما التطوع من الفعل "طوع"، وهو الانقياد، وبيضاده الكره، قال تعالى: { انثيا طوعا أو كرها }<sup>2</sup>

ومفهوم التطوع في اللغة العربية : يأتي بمعنى الزيادة في العمل من غير إلزام ، قال الله تعالى : { فمن تطوع خيراً فهو خيراً له }<sup>3</sup> ، وهي إشارة إلى فائدة التطوع النفسية الكبيرة للمتطوع حيث أن التطوع للعمل الخيري هو وسيلة لراحة النفس والشعور بالاعتزاز والثقة بالنفس عند من يتطوع.

(1) جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع. ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون، المجلد الثاني، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، مصر، 2000، ص 1034.

(2) سورة فصلت، الآية 11 .

(3) سورة البقرة، الآية 184 .

والتطوع : هو ما تبرع به الإنسان من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه عمل خارج نطاق أعمالهم التي يتقاضون عنها أجرا وتعود بالخير والنفع على مجتمعهم، وتشعرهم بالرضا، وذلك بكل رغبة وطوعية وتلقائية، دون أن ينشدوا من وراء إنجازهم أي نوع من أنواع الريح أو المكافأة<sup>1</sup>، وإذا أعطي المتطوع جزاءا ماليا فإن ما يعطى له يكون مناسبا مع جهده المبذول، ولكن يكون رمزيا كأن يعطى ما يتحمله من أجره المواصلات أو ما شابه ذلك<sup>2</sup>.

أما المتطوع فهو الذي يتمتع بمهارة، أو خبرة معينة والذي يستخدم هذه المهارة أو الخبرة لأداء واجب اجتماعي، عن طوعية واختيار، وبدون توقع جزاء مالي في المقابل بالضرورة<sup>3</sup>.

ويراه مصطفى خاطر بأنه: "شخص يشارك عن رغبة دون انتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع، ذلك العائد الذي يتفق وقيم المجتمع، وذلك من خلال منظمات عامة أو تطوعية للمساهمة في الوقاية أو التحكم والحد من تأثير بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع"<sup>4</sup> وهو كذلك: "الشخص الذي يتمتع بمهارة أو خبرة معينة والذي يستخدم هذه المهارة أو الخبرة لأداء واجب اجتماعي، عن طوعية واختيار، وبدون توقع جزاء مالي في المقابل بالضرورة"<sup>5</sup>.

ويعد العمل التطوعي نشاطا يصدر عن الفرد بدافع ذاتي ويهدف من ورائه إلى تقديم خدمة للآخرين أو البيئة أو المجتمع دون تقاضي اجر عن هذه الخدمة ويتطلب العمل التطوعي التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول<sup>6</sup>.

ويعرفه محمد نبيل صادق : "بأنه الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه بدافع منه للإسهام في تحمل مسؤولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية"<sup>7</sup>

(1) محمد عرفة: العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، دورية التعاون، المجلد 16، العدد 35، دول مجلس التعاون، 2001، ص 333.

(2) عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: تنظيم المجتمع المفاهيم والأسس والعمليات. دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص 126.

(3) محمد نجيب توفيق: تنظيم المجتمع. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص 268.

(4) أحمد مصطفى، خاطر : تنمية المجتمع المحلي الاتجاهات المعاصرة، نماذج الممارسة الاستراتيجية، المكتبة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 249-250.

(5) توفيق محمد نجيب: تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص 268.

(6) طلعت إبراهيم لطفي: العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 25.

(7) عبد الله العلي النعيم، العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005، ص 17.

كما عرف التطوع أيضا بأنه "الجهد الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بدافع الرغبة دون الحصول على مقابل أو توقع الحصول عليه، ويصبح العمل اجتماعيا عندما تتوجه جهود الأفراد القائمين بالعمل نحو تحقيق غايات تعود بالنفع على المجتمع" <sup>1</sup>.

كما عرف بأنه "التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول" <sup>2</sup>

كما انه:"الجهود التي يبذلها الإنسان لخدمة المجتمع ،دون الحصول على فوائد مادية ،بدافع إنساني يتحمل مسؤولياته، ويشترك في أعمال تستغرق وقت وجهد وتضحيات شخصية، ويبذل المتطوع كل ذلك عن رغبته وباختياره،معتقد بأنه يجب تأديته." <sup>3</sup>

ويصفه آخرون بأنه:"الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه بدافع منه ودون انتظار مقابل له ، كما انه يعتبر نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد، بشكل فردي أو جماعي، من خلال إحدى الجمعيات أو المؤسسات، دون انتظار عائد، وذلك بهدف إشباع حاجات وحل مشكلات المجتمع والمساهمة في تدعيم سيرة التنمية." <sup>4</sup>

ويصفه آخرون بأنه:"الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه بدافع منه ودون انتظار مقابل له ،قاصدا بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل." <sup>5</sup>

وعرفه باقر سليمان النجار بأنه:"ذلك النشاط والاقتصادي الذي يقوم به الأفراد والممثلون في الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام ،دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه،وذلك بهدف إزالة أو

(1) صبري الربيعات: مشاركة المواطن في العمل التطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة و الانحراف. بحث منشور في مؤتمر: دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،1993،ص 192.

(2) أحمد مصطفى خاطر: طريقة تنظيم المجتمع، مدخل لتنمية المجتمع المحلي. استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، المكتب الاجتماعي الحديث، الإسكندرية، 1984،ص 76.

(3) محمد بهجت كشك:تنظيم المجتمع والاستراتيجيات والأدوار.ط2، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 1988،ص46.  
(4) مدحت أبو النصر، إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص.65.

(5) سامية محمد فهمي وهناء حافظ بدوي:ممارسة تنظيم المجتمع في أجهزة الدعاية الاجتماعية ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص213.



التقليل من حجم المشكلات المعيقة لمسيرة التنمية وتهيئة الأفراد لأنفسهم لمواجهة المشكلات والمساهمة في حلها".<sup>1</sup>

ويرى آخرون بأنه: "حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الآخرين".<sup>2</sup> ومن التعريفات السابقة يلاحظ أن كلا منها ركز على جانب معين، ولكن كل هذه التعريفات اتفقت على أن التطوع جهود إنسانية تمارس من قبل الأفراد أو المؤسسات، وأنه يقوم على أساس الرغبة الذاتية للفرد، كما أنه يتخذ أشكالاً وصوراً متعددة، والمتطوع لا ينتظر عوائد مالية.<sup>3</sup>

أما الدراسة القومية لمركز خدمات التنمية (2003-2004) فقد عرفت التطوع بأنه "المجهود الذي يقوم الإنسان به بصفة اختيارية عن طريق المساهمة بخدمات للمجتمع دون مقابل مادي هذه المساهمة قد تكون على شكل عمل أو رأي أو تمويل أو غير ذلك مما يخدم المجتمع".<sup>4</sup>

- وترى هناء بدوي أن التطوع: "هو الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل لمجتمعه، بدافع منه للإسهام في تحمل مسؤوليات المؤسسة الاجتماعية التي تعمل على تقديم الرفاهية الإنسانية على أساس أن الفرص التي تنهياً لمشاركة المواطن في أعمال هذه المؤسسات الديمقراطية ميزة يتمتع بها الجميع، وأن المشاركة لعهد يلتزمون به".<sup>5</sup>

أما مختار إبراهيم عجوبة فيرى أن التطوع هو: "أي عمل يقوم به شخص ما، أو مؤسسة ما، وبصورة منظمة دون أن يعطي أجراً مقابل ما يؤدي من عمل مهما كان حجمه ودرجته ونوعه وتكلفته المادية والمعنوية".<sup>6</sup>

(1) خالد يوسف الشطي: دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت، مدخل شرعي ورصد تاريخي، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2007، ص10-16.

(2) موسى شتوي وآخرون: التطوع والمتطوعون في الوطن العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار للطباعة، 2000، ص20.

(3) حصة بنت محمد بن عبد الله المنيف: الجهود التربوية للجمعيات الخيرية النسائية السعودية. إدارة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005، ص43-45.

(4) هناء حسني محمد النابلسي: دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دراسة مقارنة على عينة من طلبة الجامعة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، 2007، ص56.

(5) هناء حافظ بدوي: مدخل لدراسة أجهزة تنظيم المجتمع. دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 2004، ص102-103.

(6) عجوبة مختار إبراهيم: القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية - دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية. 1380-1410هـ مجلة التعاون، العدد 34، جوان 1994، ص179.

ويذهب آخرون إلى أن التطوع هو "المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة والذي يدل عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة"<sup>1</sup>

كما يشير المفهوم إلى انه توظيف واستغلال الأفراد والجماعات غير مدفوع الأجر في تقديم خدمات إنسانية خارج إطار المؤسسات الحكومية ،<sup>2</sup> و هو مشاركة الفرد في وضع الأهداف العامة للمجتمع سواء في جماعات اجتماعية أو منظمات تطوعية، أو هو مشاركة الفرد في نشاط تطوعي أما بدافع ذاتي أو استجابة لدعوة منظمات للتطوع فيها<sup>3</sup>.

والتطوع يتضمن جهود إنسانية تبذل من أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي، والتطوع جزء أساسي في منظومة العمل الخيري.

وهو يدل على مدى تألف وتكاتف المجتمع ، ويتيح فرصة كبيرة لاستثمار الطاقات والإمكانات على اختلافها وتبنى الأفكار الإبداعية التي تسهم في رقي وتقدم المجتمع.

ويتصف التطوع بأنه عمل تلقائي ، إلا أنه يجب أن يمارس بشكل منظم لتفعيل نتائجه ، هذا ويجب أن يتصف التطوع بصفتين أساسيتين تجعلان تأثيره فاعلا في عملية التغيير والإصلاح بالمجتمع هما:

قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه ، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على المتطوع وارتباط قيمة العمل بغاياته المعنوية والإنسانية .

ويعرف التطوع أيضا بأنه " المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة والذي يبذل عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة " .

كما انه "الجهد الذي يبذله أي إنسان بلا مقابل بدافع منه للإسهام في تحمل مسؤولية المؤسسة التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية."<sup>4</sup>

(1) سيد أبو بكر حسنين: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985.

(2) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص98.

(3) زهراء احمد عيسى سند، معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين، دت، ص16.

(4) محمد عبد الفتاح محمد: الممارسة المهنية لتنظيم المجتمع أجهزة وحالات. المكتب العلمي ، الإسكندرية ، 1999 ، ص164 .

والتطوع ركيزة أساسية للمشاركة فهو يعني إسهام المواطن في تحمل مسؤولياته وإبداء الرأي والاشتراك في التنفيذ دون مقابل ، وهو غالبا لا يتطلب إعداد مسبق ولكنه يقوم على المهارة أو الخبرة السابقة ولكن هذا لا يمنع من التدريب على الأعمال التي يشارك فيها المتطوع .<sup>1</sup>

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض النقاط الأساسية التي تسهم في تحديد ماهية التطوع وهي:

أن التطوع يشمل التبرع بالوقت أو المال أو الجهد، دون انتظار مقابل مادي، والتطوع نابع من دافع و رغبة ذاتية لتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، ويغلب عليه العمل المؤسسي المنظم ، ويعود بالنفع العام على المجتمع أفراداً كانوا أو مؤسسات من خلال الدور التنموي الذي يلعبه العمل التطوعي.

-وفي إطار ما تقدم فانه يمكن تحديد مفهوم التطوع إجرائياً وفقاً لأهداف الدراسة الحالية فيما يلي:-

- مساهمة الأفراد طوعية في تقديم الأعمال الخيرية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل

أو بغير ذلك من الأشكال في إطار منظم، من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة مجتمعهم.

كما انه نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد من خلال إحدى الجمعيات الخيرية، دون انتظار عائد، وذلك بهدف إشباع حاجات المجتمع، والمساهمة في تدعيم مسيرة التنمية .

### 1-4-3: تعريف المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش، لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة ، لما يكتنفه من غموض راجع إلى طابعه المعقد ولما يحتويه من مضامين متعددة، وقد عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية و الاجتماعية تغيراً و تطوراً في معناه و دلالاته منذ ظهوره، و يمكننا التعرف على ذلك من خلال أولاً:

موسوعات العلوم الاجتماعية والفلسفة: فلم يفرّد مكان خاص لمصطلح « civil society » مع ان كلمة "civil" تظهر كمكون لعدة مصطلحات أخرى، ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح « civil » «disobedience أو العصيان المدني وتطلق عليه هذه الصفة لأنه عصيان للقانون المدني civil law أو

(<sup>1</sup>) وجددي محمد بركات ، تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 16- 17- 2005، مصر، ص14-16.

لأنه عبارة عن مقاومة حضارية متميزة civilized residence أو لأنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية civil rights، لكن لم يتعرض المؤلفون حتى في هذا السياق، لذكر المجتمع المدني، على الرغم من أن كل الاشتقاقات السابقة تفترض أصلاً وجود مجتمع منفصل عن الدولة، وهذا الانفصال هو الفكرة المباشرة أو التجريد الأول للبدء بتحليل موضوع المجتمع المدني، وفي معجم الفكر الحديث تظهر مفاهيم العصيان المدني وحركة الحقوق المدنية civil rights movement في السياق الأمريكي يغيب مصطلح المجتمع المدني تماماً، أما في معجم بولدوين Baldwin للفلسفة وعلم النفس فيظهر مفهوم للفلسفة وعلم النفس فيظهر مفهوم civil ومفهوم civil law ولكن المجتمع غائب أيضاً وربما من المفيد أن نتوقف عند دلالات مفهوم civil كما ترد في هذا المعجم :

1- متعلق بالدولة.

2- متعلق بالتعامل "العادي" للدولة مع مواطنيها لتمييزه من التعامل العسكري والجنائي، والاكليركي أو الديني.

3- يتعلق بالتعامل مع مواطني دولة ما لتمييزهم من القوى الأجنبية، كما هو الحال في الحرب الأهلية civil war، ومفيد أن ننتبه هنا إلى أننا لا نقول بالعربية حرباً مدنية، بل حرباً أهلية-والمشترك بين معنى civil war إن الحرب هنا تدور بين مواطنين<sup>1</sup>، الأمر الذي يذكر أن الاشتقاق \* civil ليس من civilization مدنية، وإنما من civis مواطن.

وفي موسوعة ماكملان macmillan للعلوم الاجتماعية نجد المفاهيم التالية : الحرب الأهلية civil war جهاز الدولة المدني civil service الحقوق المدنية، الحريات المدنية، القانون المدني، العصيان المدني، ولم يجد المؤلفون مكاناً للمجتمع المدني « civil society » بين كل هذه الاشتقاقات، ولكن هذه الموسوعة التي حررت عام 1930 وجدت من المناسب أن تورد مفهوماً قريباً جداً من دلالات المجتمع المدني وهو civil Organization ويسهب المعجم في شرح هذا المفهوم، لكن من منطلق الواقع السياسي والاجتماعي

(<sup>1</sup>) عزمي بشارة: المجتمع المدني: دراسة نقدية. مع إشارة للمجتمع المدني العربي ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998 ص63-66.

\* كتابات متعددة استخدمت تلك الصفة وقرنتها بالحرب والعصيان، والحقوق والحكومة وغير ذلك كثير، كما استخدمت هذه الصفة في تراث الفلاسفة المسلمين مثل الفرابي وكذا لدى ابن خلدون، واستخدم البعض صفة "المدني" لوصف الإنسان وحاجاته للاجتماع، وتنازعت هذه الصفة وذلك المفهوم تصورات أيديولوجية مختلفة ومدارس فكرية متنوعة مثل نظريات العقد الاجتماعي وهيغل وماركس وغرامشي وغيرهم، كل حاول تحديد هذا المفهوم وفق ما يتصور له من معانٍ وعناصر. انظر الحبيب الجحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية. دار الفكر، دمشق، 2003، ص74-75.

للولايات المتحدة ، وهذا ليس لمصدر الموسوعة فحسب ، وإنما لان هذا المدلول التاريخي "المنظمات المدنية" اتخذ شكله الأكثر تطورا في الولايات المتحدة في تلك الفترة التاريخية .

والمنظمات المدنية كما وردت هي اسم لكل مجموعة من المواطنين الذين انتلفوا ، أو نظموا أنفسهم ، من أجل دعم أو انجاز قضية عامة.

ويورد معجم أكسفورد الكبير الدلالات التالية للمفهوم civil :

-متعلق بالحقوق الخاصة للمواطنين private Rights ولذلك فهو متعلق أيضا بالجسم الاجتماعي المؤلف من مواطنين Commonwealth ويعني أيضا:

سياسي، عمومي ، وأيضا متعلق بالمواطن العادي ، خلافا للجندي ، وأيضا مواطني، مؤدب ، حضري ، وهي جميعا مدلولات للفظ اللاتيني civil ، وبالانجليزية والفرنسية تخذ هذه الدلالات امتدادا طفيفا فحسب.

-خاص بالمواطنين ، مؤلف من مواطنين أو من رجال man يقطنون في جماعة community كما هو في المفاهيم civil society (حيث يرد المفهوم لأول مرة )، والحياة المدنية ، civil ، أو متعلق بطبيعة المواطن كإنسان مدني، ومصطلح المجتمع المدني هنا لم يرد إلا بمعنى مجتمع.

ونجد في مدلولات اللفظ الانجليزي هذه بعض المعاني المختلف عليها ، فمدني يعني سياسي ، كما يعني غير سياسي مثلا ، كما يعني الدولة وغير الدولة ، ولكن لا نجد في أي من الاستخدامات إلا ما يذكر بفلسفة الحق الطبيعي، أي التعامل مع المجتمع المدني كمجموعة العلاقات المنظمة للمجتمع ، أو المجتمع المنظم سياسيا ، أو ما يذكر بالتقاليد المنبثقة عن القانون الروماني التي تتناول العلاقة بين المواطنين خلافا للعلاقة بين المواطن والدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما عدا المدلولات الوصفية نجد أيضا المصطلح تطور إلى أن يصبح رديفا للمتدني والاستقامة واللباقة والكياسة، وغيرها من معايير مجتمع النخبة: البرجوازية ، و الارستقراطية ... الخ ، التي تجد ذاتها، مستخدمة هذه المصطلحات عن "الرعاع" في الداخل و"البرابرة" الآخر "غير المتدني وغير المؤدب، كما تبرز هنا وفي هذا السياق بالذات نواة اعتبار المجتمع المدني مجتمع النخبة<sup>1</sup>.

(<sup>1</sup>)عزمي بشارة نفس المرجع، ص63-66.

بعد هذا نستعرض للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية المتتالية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر: حيث حدده توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: "المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على فكرة التعاقد"، أما الفيلسوف جون لوك الذي جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه "قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة و فوقها".

و في القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة و بقية المجتمع، عندما اعتبره جان جاك روسو "هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام و المحكومون"، كما نجد نفس الاتجاه عند مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني "بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين و المحكومين"، و كذلك لدى الفيلسوف الألماني هيغل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني "بين العائلة و الدولة بحيث يفصل بينهما" دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني و المؤسساتين المذكورين بحيث يخرق الواحد منهما الآخر، و نجد عند توكفيل اقترابا من المعنى الحديث المتبادل اليوم، إذ يركز على أهمية "المنظمات المدنية النشطة و دورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة".

و في الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس، و قد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي و الأيديولوجي للبرجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة.<sup>1</sup> في حين يذهب محمد عابد الجابري إلى تعريف المجتمع المدني على: انه أولا وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها...، وذلك على النقيض تماما عن مؤسسات المجتمع

(1) عياشي العنصر: ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي و المجتمع المدني". تنظيم قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية و الآداب و العلوم الإنسانية.- سورية، جامعة دمشق، 7-12 ماي/أيار 2000، ص63-73.

البدوي/القروي، التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتما إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها القبلية والطائفة... الخ.<sup>1</sup>

كما و يعرف المجتمع المدني على أنه جملة "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول إن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.<sup>2</sup>

فيما يرى البعض بان المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة "بالمفهوم السياسي" و لا تستهدف أرباح اقتصادية، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتقاء بمستوى المهنة و التعبير عن مصالح أعضائها، و منها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء و المتقنين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية .

والمجتمع المدني عبارة عن "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة، وهدفها هو تقديم خدمات للمواطنين أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة"، ولعل من أهم مقومات تلك المؤسسات الأهلية أنها تقوم على الفعل الإرادي الحر التطوعي وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة وأنها تتواجد في شكل منظمات و يوجد بها تنوع في الاتجاهات والتيارات المختلفة.. الخ. وقد قامت جمعيات المجتمع المدني ومنظماته الحالية مثل: النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية

(1) محمد عابد الجابري : المجتمع المدني : تساؤلات وآفاق. ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى (حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1998، ص45.

(2) كريم ابوحلاوة. إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة، التطور، التجليات. ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998، ص102.

والأهلية ومراكز البحوث والجمعيات الثقافية ومراكز حقوق الإنسان .

كما عرف المجتمع المدني على انه مجموعة المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، للمجتمع المدني نتائج أهمها: الثقة و التسامح، الحوار السلمي، الثقافة، والمرونة، و يعتبر تبني هذه القيم وإتباع السلوك الذي يتوافق معها هو إضافة لرأس المال الاجتماعي Soacil Capital، وهو ما يوفر في النهاية الفعالية للمجتمع المدني، حيث إن هذه القيم تمثل جوهر الديمقراطية، إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، مع الاعتراف واحترام القيم السابقة وبذل كل الجهود من اجل تطوير التجربة الديمقراطية والحفاظ على ديمومتها، حيث أن بناء المجتمع الديمقراطي يتطلب عمل دؤوب ووقت طويل لإنشاء كل ما هو ضروري من المؤسسات التي تعتبر حجر الزاوية في بناء التجربة الديمقراطية. والمجتمع هو الإطار الأشمل الذي يحتوي البشر وينظم العلاقة بينهم في إطار اقتصادي واجتماعي محدد ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاته، والمجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة الذي يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها، والمجتمع المدني عبارة عن الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفقتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها، وبذلك فالمجتمع المدني هو نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وتقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراث والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات

ومحاسبة الدولة لجميع الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها.<sup>1</sup>

وهناك من يرى بانه: "مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات، والروابط والنقابات والأحزاب

(<sup>1</sup>) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي: منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف. الحوار المتمدن- العدد: 2724 -المحور: قراءات في عالم الكتب و المطبوعات 31 / 7 / 2009 -  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782>



والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي"<sup>1</sup>، ولا تهدف إلى الربح وطوعية الانتماء إليها وحدائثها في بنيتها وتكوينها، والمنظمات غير الحكومية هي من ظواهر المجتمع المدني الحديث، ومن سمات هذه المنظمات إنها تهتم بقضايا محدودة ذات أثر كبير بالنسبة لعامة الناس قد يكون من الناحية الاقتصادية والسياسية وغيرها، وهي ليست أمناً للأنظمة وإنما أمن للناس وتأمين احتياجاتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى أن هذه المنظمات الطوعية في الأساس وتعتمد على مختلف البلدان أي أنها تجمع أناساً وهذه المنظمات عادة تكون عابرة للحدود السياسية، فالمنظمات غير الحكومية المتوفرة ومقدار انتشارها وحريتها الدليل الأكبر للحرية السياسية للدول<sup>2</sup>.

-وبناء عليه يعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه جملة "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في استقلال عن الدولة للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية وهذه المؤسسات تضم المنتظمين بها على أساس تطوعي واختياري، وبرز مؤسسات المجتمع المدني هي : الجمعيات .

#### 1-4-4: الجمعية:

لغة مشتقة من الفعل : جمع، يجمع، جمعاً، ومنه جمعا المتفرق :ضم بعضه إلى بعض، جمع القلوب : أي ألفها فهو جامع، والجمعية هي طائفة من الناس لهم هدف مشترك تكون هيئة تشرف عليها وتنفذ المقررات المتعلقة بسير نشاطها<sup>3</sup>.

و يعرف معجم على الاجتماع الجمعية بأنها « وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانينها تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة " <sup>4</sup>

فيما يرى محمد عاطف غيث إلى أنها: " جماعة متخصصة ومنظمة تنظيماً رسمياً، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي" <sup>5</sup>

(<sup>1</sup>) عبد الحميد، الأنصاري : نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172 ، أكتوبر، بيروت، 2001، ص 101.

(<sup>2</sup>) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي : مرجع سابق.

(<sup>3</sup>) بن هادية علي وآخرون : القاموس الجديد للطلاب ب7 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 257-258.

(<sup>4</sup>) دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع. ترجمة: إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطليعة، بيروت لبنان، 1986، ص 25 .

(<sup>5</sup>) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت، ص 29

أوهي « كيانات أو وحدات اجتماعية تبنى ويعاد بناؤها لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام »<sup>1</sup>.

كما عرفها عبد الهادي على أنها: " العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة الأفراد والجماعات لتحقيق أهداف وأغراض معينة ، كما انه يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة أي المنظمة التي تتكون من مجموعة من الأفراد لها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة<sup>2</sup>.

و كلمة "جمعية" تتداخل مع مجموعة من الألفاظ الأخرى ذات الدلالة التنظيمية مثل " الرابطة" ، و الجامع بين هذه الألفاظ المعنى العام المتعلق ب"الجماعة الرسمية المنظمة وفق نسق من القيادة الساعية إلى تحقيق هدف محدد في إطار تنظيمي متخصص وتجمع بين أفراد قيادتها بعض المصالح المشتركة، بالرغم من كونهم يتميزون أساسا بالعلاقات البيئية غير الشخصية والثانوية ، علما أن "الرابطة" في مثل هذا الحال تتميز أساسا عن الجمعية كتنظيم بطبيعة الأهداف القائمة على التحديد ،الدقة والتخصص.

فالجمعية إذن هي شكل من التنظيم يقوم على الاتفاق الحر بين شخصين أو أكثر ، يضعون وبصفة دائمة معارفهم ونشاطاتهم من أجل هدف معين بعيدا عن تحقيق أي ربح شخصين وعليه يمكن القول أن لفظة الجمعية عندما تنقل إلى درجة المفهوم تصبح تعني كل جماعة اجتماعية تأسست طوعيا، من أجل تحقيق أهداف رسمية لنفسها في مجال من المجالات التي ترى أنها أهلا لتبني قضاياها والتأثير فيه وعليه، فهي مؤسسات تقوم بتوجيه وإعادة التوجيه والتنظيم وإعادة التنظيم للحياة الاجتماعية على مستوى البنيات و الأنساق الاجتماعية المختلفة في مجال مفتوح.

كما يذهب عروس الزبير إلى أن الجمعية تحمل معنى عام ويهدف إلى تحديد كل تجمع طوعي ودائم بين شخصين أو أكثر يضعون من خلاله هذا الاتفاق وبصفة مشتركة دائمة أو مؤقتة معارفهم ونشاطهم من أجل تحقيق هدف غير ربحي لخدمة جماعة فئة أو محيط معين.

هذا التعريف مستعار من القانون الفرنسي المؤرخ في 01جويلية سنة 1901 وهو القانون الذي أخذت منه قوانين الجمعيات بالجزائر سواء بأخذ مواد صراحة شكلا ومضمونا أو استعارة مضامينها في بعض الفترات التاريخية المحددة.<sup>3</sup>

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص24-25.

(2) عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998 ص84.

(3) عروس الزبير: الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر. ط1 مركز البحوث العربية والإفريقية، دار الأمين، القاهرة، 2006 ، ص197-198.

و تنص بعض القوانين على إعطاء تعريفا للجمعية بأنها " كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منهما معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي ".  
وانتقالاً من العام (المجتمع المدني) إلى الخاص (الجمعيات) يمكن تحديد ملامح الجمعيات الأهلية والتي تُعرف أحياناً بالمنظمات التطوعية الخاصة، فيما يلي:

أنها تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية، وبالتالي فهي تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وفي بعض الأحيان سياسية.

إنها تنظيمات لا تهدف إلى الربح، حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي، باعتبار أن هذا المقابل يغطي نفقة الخدمة، كما أن العائد لا يُوزع على أعضاء الجمعية أو مجلس إدارتها وإنما يُوجه لدعم النشاط.

تتبنى الجمعيات أهداف ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي فهي قد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات في نفس الوقت وفقاً لطبيعة اللوائح المنظمة لها.

تخضع الجمعيات إلى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها، وإلى إشراف جهة إدارية محددة، ويتناول هذا القانون تفاصيل علاقة الجمعيات بالدولة<sup>1</sup>

و في الجريدة الرسمية فقد عرفت الجمعية بأنها "تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح"، وبالتالي فإن المشرع الجزائري قد أضفى هنا الطابع القانوني على الجمعية من خلال اعتبارها اتفاقية أو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد الذين يخضعون لمجموعة من القواعد و الأركان، و التي من ضمنها تحديد الهدف أو النشاط الذي تصبو الجمعية لتحقيقه، ويمكن الاستخلاص بأن الجمعية تعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في الحياة الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية وتكون مستقلة عن الدولة حيث ينضمون الأفراد إليها طواعية وهي تهدف إلى تفعيل العمل التطوعي<sup>2</sup>.

(1) أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4-7 ديسمبر 1993، ص 3-4.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، المادة 2 من قانون 90 / 31 العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990، ص 02.

و قبل التعرض إلى تعريف الجمعيات الخيرية لا بد من توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بمفهوم الجمعيات الخيرية، أي التطرق أولاً إلى معنى الخير لغة واصطلاحاً ثم بعدها نتعرف على مفهوم الجمعيات الخيرية.

-مفهوم الخير: يدل لفظ الخير في الأصل اللغوي على العطف والميل، وعليه قالوا: الخير ضد الشر؛ لأن كل واحد يميل إليه، ويعطف على صاحبه؛ والاستخارة هي الاستعطاف، لأن المستخير يسأل خير الأمرين ويُقدم عليه، وقالوا: رجل خير، أي: فاضل، وقوم خيار وأخيار، أي: من أفاضل الناس، والخيار بالكسر خلاف الأشرار والخيار السم من الاختيار، والخيرُ بالكسر الكرم، والجمع أخيار، وخيار.

إذن فالخير هو الفضل، وأصله العطف والميل لأن كل إنسان يميل إليه ويعطف على صاحبه.

ولقد ورد لفظ الخير بالقرآن الكريم معبر عن عدة صفات جميعها تدل على معنى الخيرية، قال تعالى: { وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ }<sup>1</sup>.

والجمعيات الخيرية هي تجمع لجهود مجتمعية، تجمع متطوعين مؤمنين بمجتمعاتهم وبالقضايا الإنسانية وبمسئولياتهم المجتمعية عكفوا على دراسة احتياجات المجتمع ووجهوا جهودهم وأموالهم للعمل الخيري، ويعتبر العمل الخيري أحد أشكال التكافل الاجتماعي، ويقصد به أن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع محافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة.<sup>2</sup>

فيما عرف الدكتور عبد الرافع موسى بأن المؤسسة الخيرية هي " كل مجموعة من الأعضاء (طبيعيين أو معنويين) يدخلون نظاماً يحكم طريقة ونظم تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله".<sup>3</sup>

والجمعيات الخيرية هي هيئات أهلية تطوعية ويعد القطاع الأهلي الخيري التطوعي رديفاً له دوره الهام والرائد في إرساء دعائم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المحلية، وتساهم الجمعيات الخيرية في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكثير من الأفراد والأسر المحتاجة في البيئات المحلية التي تقع في نطاق اختصاصاتها<sup>4</sup>

(1) سورة الأنبياء، الآية 71.

(2) وجدي محمد بركات، مرجع سابق، ص 14.

(3) موسى عبد الرافع: الجمعيات الأهلية والأسس القانونية التي تقوم عليها ومدى تجارية أعمالها واكتسابها صفة التاجر، القاهرة، النهضة العربية، 1998، ص 1.

(4) <http://mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item.php?itemid=27>

كما يمكن تحديدها على أنها:

- جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة وغير معينة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، ويشار إليها حديثا كمنظمة من منظمات المجتمع المدني.
  - لا تهدف لتحقيق الربح وتمارس أنشطة دينية و اجتماعية و تربوية واقتصادية ذات طابع مؤسسي.
  - تقسم برامجها بأخلاقية المضمون والمحتوى والهدف.
  - تضم متطوعين من كافة الفئات العمرية ومن جميع شرائح المجتمع مؤمنين بالقضايا الإنسانية والعدالة الاجتماعية وبمسئولياتهم المجتمعية.
  - تسعى لتقديم خدمات إنسانية أو تحقيق غرض من أغراض البر أو غير ذلك من الرعاية سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية.
  - تعتمد في توفير مواردها المالية بالأساس على عطاء المتبرعين و أهل الخير لدعم برامجها سواء كان هذا الدعم مؤقت أم دائم في شكل وقف أو زكاة متواصلة.
  - تقدم برامجها من خلال سياسيات عمل واضحة في إطار من الشفافية والمحاسبية.
  - تمتد برامجها إلى المستوى المحلي.
  - تعمل في إطار من الشرعية والديمقراطية في ظل القانون السائد.<sup>1</sup>
- ونشير في الأخير إلى أن المنظمات الخيرية متعددة المسميات، فيطلق عليها، أحيانا الجمعيات الخيرية ، وأحيانا أخرى الهيئات الأهلية، أو الهيئات غير الحكومية ، أو مؤسسات العمل الأهلي، أو منظمات المجتمع المدني، أو جمعيات النفع العام، أو الجمعيات التطوعية ، أو القطاع الثالث، أو القطاع المستقل، أو القطاع غير الربحي.

(1) وجدي محمد بركات ، مرجع سابق، ص 14-16.

- وفي إطار ما تقدم فانه يمكن تحديد مفهوم الجمعيات الخيرية على أنها منظمة من منظمات المجتمع المدني، لا تهدف لتحقيق الربح، تضم متطوعين من كافة الفئات العمرية، تعنى بتقديم المعونات للفقراء والمحتاجين، بالإضافة إلى تقديم الخدمات التعليمية والصحية للمحتاجين ورعاية الأطفال والأيتام، أي تقديم المعونات العينية أو النقدية للأسر الفقيرة.

## 1-5 المقاربة النظرية للدراسة :

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المدخل النظري أو المقاربة النظرية التي يمكن الاعتماد عليها كموجه نظري لهذه الدراسة والتي تتمثل في :

## أولاً: المدخل البنائي الوظيفي:

يعد المدخل البنائي الوظيفي (Structural Functional Approach) من المداخل النظرية الأساسية في علم الاجتماع، وترجع الجذور الفكرية لهذا المدخل إلى ظهور فكرة التنسيق العضوي في بداية القرن التاسع عشر، وقد ساهم في ظهور هذا المدخل بعض علماء الانثروبولوجيا الوظيفيين – من امثال مالينوفسكي (Malinowski) وراذكليف براون (Radcliffe Brown) - الذين تأثروا بأراء بعض رواد علم الاجتماع الاوائل من امثال كونت (A.Comte)، وسبنسر (H.Spencer)، ودور كايم (E. Durkheim)، كما ساهم بارسونز (T..Parsons)، وميرتون (R.merton) في تطوير هذا المدخل النظري.

وتعتمد البنائية الوظيفية على مسلمة أساسية تدور حول فكرة تكامل أجزاء المجتمع في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمحافظة على توازن المجتمع ككل .<sup>1</sup>

لقد اعتبر دور كايم أن لتنظيمات المجتمع المدني دورا كبيرا في تحقيق هذا التضامن المنشود، حيث عول على هذا النوع من التنظيمات في إعادة تأسيس النظام في المجتمع مرة أخرى بعد فشل الجماعات التقليدية في الحفاظ على تضامن وتماسك المجتمع، لذا فانه دعا إلى أن تحصل تنظيمات المجتمع المدني على السلطة الاجتماعية والأخلاقية، لتتمكن من السيطرة على أنانية الأفراد في المجتمع التي أصبحت تهدد التضامن والتماسك الاجتماعي.<sup>2</sup>

وينطلق بارسونز من خلال نظريته للعالم على انه كل واحد من فكرة النسق الاجتماعي ( social system)، الذي يعرفه بأنه عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل فاعل مركزا أو مكانة متميزة عن الآخر ويؤدي دورا متميزا، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم علاقات الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه

(<sup>1</sup>) طلعت إبراهيم لطفي، العمل الخيري والإنساني، المرجع السابق، ص 27-38.  
(<sup>2</sup>) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، دار الوادي للنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ص 95.

بعضهم بعضا، وإطار من المعايير أو القيم المشتركة ، بالإضافة إلى أنماط متنوعة من الرموز والموضوعات المختلفة .

ودعى بارسونز إلى التزام الفرد بقيمه الاجتماعية بشكل اكبر حتى لا يكون منعزلا وأنانيا بل متعاوناً مع أفراد المجتمع من أجل المحافظة على تماسك وتوازن المجتمع.<sup>1</sup>

كما يعد مفهوم البناء الاجتماعي (social structure) من المفاهيم الأساسية في البناية الوظيفية ، ويرى بوتومور (T.B.Bottomore) أن أكثر التصورات المختلفة للبناء الاجتماعي أهمية وفائدة وهو ذلك الذي ينظر إلى البناء الاجتماعي بوصفه كلا مركبا يشتمل على النظم الأساسية في المجتمع و الجماعات المختلفة التي يتألف منها كما يشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى أنماط المكنات والأدوار والعلاقات بينها في مجتمع معين.

ومن الأفكار الرئيسية التي يعتمد عليها الاتجاه الوظيفي انه يمكن النظر إلى أي شيء سواء كان كائنا حيا أو اجتماعيا ، وسواء كان فردا أو مجموعة صغيرة ، أو تنظيما رسميا أو مجتمعا أو حتى العالم بأسره على انه نسق اجتماعي ، وتألف هذا النسق من عدد من الأجزاء ، ولكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها ، وإلا فإن النسق سوف يفتى أو يتغير تغيرا جوهريا، ولا بد من أن يكون النسق في حالة التوازن (Equilibrium)، ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن تلبى أجزاؤه المختلفة احتياجاته، ونجد أن كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفيا (Functional)، أي يسهم في تحقيق توازن النسق وقد يكون ضارا وظيفيا (Dysfunctional) أي يقلل من توازن النسق وقد يكون غير وظيفي (Nonfunctional) أي عديم الفائدة بالنسبة للنسق .

ونجد أن هدف التفسير الوظيفي هو الكف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل لاستمراره أو في الأضرار بهذه الاستمرارية.

وفي ضوء المدخل البنائي الوظيفي يمكن النظر إلى التنظيمات -مثل الجمعيات الخيرية - على اعتبار أنها انساق اجتماعية مفتوحة كما يرى كاتز (D.KATZ) وكان (R.Kahn) في حالة تفاعل مع البيئة ومع الأنساق الاجتماعية الأخرى ، كما أن قيم هذه التنظيمات تتجه نحو تحقيق قيم المجتمع الذي توجد فيه وأهدافه<sup>2</sup>.

(1) معن خليل عمر، ثنائيات علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، 2001، ص9.

(2) طلعت إبراهيم لطفي، المرجع السابق، ص27-38.



ومن الافتراضات الأساسية في التحليل الوظيفي أن التنظيمات عبارة عن انساق اجتماعية مفتوحة تؤدي وظائف ظاهرة أو كامنة، موجهة نحو تحقيق أهداف جمعية أو إشباع حاجات أساسية للمجتمع أو البيئة.

وتماشيا مع المدخل البنائي الوظيفي سوف يتم التعرف على الوظائف الظاهرة التي تؤديها الجمعيات الخيرية، وهي الوظائف المدركة والمقصودة، بالإضافة إلى التعرف على الوظائف الكامنة التي تؤديها الجمعيات الخيرية أي الوظائف غير المدركة وغير المقصودة وذلك مع التركيز على نوعين من الوظائف، وهما: الوظائف التي تؤديها الجمعيات الخيرية بالنسبة للمجتمع، والوظائف التي تؤديها الأنساق الفرعية داخل الجمعيات الخيرية بالنسبة للمجتمع، والوظائف التي تؤديها الأنساق الفرعية داخل الجمعيات الخيرية بالنسبة للجمعيات الخيرية ككل أو بالنسبة لبعضها بعضا.

كما يتم النظر إلى المعوقات التي تواجه العمل الخيري في ضوء المدخل البنائي الوظيفي على اعتبار إنها تمثل المعوقات الوظيفية (functional)-على حد تعبير روبرت ميرتون-أو النتائج الضارة التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي الذي يتمثل في التعارض بين ما ينبغي أن يكون وما هو واقع فعلا، الأمر الذي يؤدي إلى تفكك النسق الاجتماعي، وعدم توازن البناء الاجتماعي للجمعيات الخيرية أو عدم تدعيمه، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها الأساسية.<sup>1</sup>

### ثانيا: نظرية التطوع:

كان العالم حتى منتصف القرن التاسع عشر محكوما بنظريتين فقط هما: نظرية السلطة الأمرة ونظرية الإنتاج والربح وكان النظام الحكومي مبنيا على خضوع الناس لسلطة الحاكم الأمر، وهو ما تطور إلى النظام الحكومي، الذي يعد من أقدم النظم وأوسعها انتشارا حتى الآن، أما نظام الإنتاج والربح فهو نظام يعتمد على توظيف الرأسمالية ووسائل الإنتاج بين أصحاب الأموال والعمال، وعلى تشغيل القوى العاملة لدى أرباب الأعمال بهدف الحصول على الأجر وتحقيق الأجر، وقد انتشر هذا النظام إلى جانب النظام الحكومي ابتداء من القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر.

وفي أواسط القرن التاسع عشر عمت العالم حروب وويلات زاد فيها تحكم كل من النظام الحكومي ونظام الإنتاج والربح بمقدرات البشرية، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية التطوع، فقد بدأ (الأهالي) في تكوين جمعيات مستقلة عن الحكومات تهدف إلى التخفيف من حدة المآسي عن الإنسان، وخلال المائة

(<sup>1</sup>) طلعت إبراهيم لطفي، المرجع السابق، ص 27-38.

والخمسين سنة الأخيرة تزايد عدد هذه الجمعيات واتسعت نشاطاتها حتى أصبحت نظاما عالميا ثالثا معترفا به كشريك فاعل ومؤثر في تقري مستقبل البشرية ، ويطلق على هذه التنظيمات غير الحكومية أسماء ونعوت شتى منها: الجمعيات التطوعية، والإنسانية، والخيرية ، والمدنية، والشعبية، وذات النفع العام أو العاملة للصالح العام، والتي أصبحت تشكل ما يطلق عليه المجتمع المدني.

وتشجع المجتمعات المتقدمة إنشاء الجمعيات التطوعية حتى أصبحت من ابرز مقومات الدولة الحديثة مما حمل بعض الدول على اعتبار دفع التبرعات والمساعدات لها بمنزلة تسديد الضريبة للدولة، وقد أصبح التقدم والتطور في المجتمع يقاس بعدة مقاييس منها قياس العدد والفعالية للجمعيات التي يقوم المواطنون بإنشائها بإرادتهم التلقائية خارج مؤسسات الحكومة والسلطة، باعتبار أن قوة هذه الجمعيات هي خير تعبير على قوة المجتمع وحيويته.

وقد بدأت تظهر أبعاد نظرية التطوع يوما بعد يوم من خلال تطبيقاتها في المؤسسة التطوعية التي يدخلها الأعضاء ويخرجون منها بإرادتهم الحرة، والتي هي شبكة مترابطة ومتساندة ، وتستمد نجاحها ليس من وفائها بإشباع حاجات الناس في المجتمع فقط بل من وفائها أيضا بإشباع حاجات أولئك الذين يعملون فيها ويخدمون ويتحملون المسؤولية في تحسين أوضاع الناس<sup>1</sup>.

### ثالثا: نظرية جرامشي لعلاقة الدولة بتنظيمات المجتمع المدني :

يعد انطونيو غرامشي احد رواد الماركسية المحدثه، وقد قدم غرامشي إسهاما متميزا في مجال تنظيمات المجتمع المدني، حيث اهتم غرامشي بإعادة الاهتمام بالمجتمع المدني بعد أن استبعد من تحليلاته النظرية – فترة وخاصة لدى المنظرين الماركسين التقليديين لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوما برجوازيا بالرغم من اهتمام ماركس بهذا المفهوم، حيث اعتبر المجتمع المدني المسرح الحقيقي للتاريخ<sup>2</sup>.

ونظر المفكر الايطالي انطونيو جرامشي إلى المجتمع المدني كفضاء للتنافس الإيديولوجي من اجل الهيمنة فهو يرى أن هذا المجتمع المدني يتشكل كمجال وسيط بين الأسرة والدولة .

ويرى جرامشي أن مفهوم المجتمع المدني يشير إلى: "مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة ، وقد خصص هذا المفهوم لتوضيح ميدان جديد للصراع ضد الرأسمالية وليس مجالا للتعامل معها

(1) محمد بركات، المرجع السابق، ص47.

(2) كريم أبو حلاوة، مفهوم المجتمع المدني الأسس النظرية واختلاف الدلالات والمنهج، لعدد8، صيف وخريف 1997، ص11-

وقد نظر جرامشي للمجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية على النحو الذي يتفق مع رؤية هيجل لهذا المجتمع، كما ميز جرامشي بين مستويين أساسيين، يطلق على المستوى الأول (المجتمع المدني) أي مجموع المؤسسات التي تسمى المؤسسات أو التنظيمات الخاصة ، مثل الكنيسة ، النقابات، والمدارس ، أما المستوى الثاني فيطلق عليه ( المجتمع السياسي)، الذي يتمثل في الوظيفة القيادية التي تعبر عنها الدولة أو الحكومة القانونية.

ويشير جرامشي إلى أن المجتمع المدني يتسم بصفة في غاية الأهمية، وهي انه المجتمع الذي تتم في إطاره هيمنة القوى الحكومية والسياسية السيطرة على الساحة الاجتماعية، وهذه الهيمنة هي التي تسمح للقوى المسيطرة بان تتفادى استخدام العنف بطريقة دائمة لغرض سيطرتها على باقي المجتمع.

لقد طور جرامشي استخدام مفهوم المجتمع المدني وعرفه بأنه الساحة التي تفرز فيها الطبقات الحاكمة وسائل سيطرتها الايدولوجية، واستخدام جرامشي مفهوم الهيمنة للتعبير عن هذا الوضع الذي تستطيع فيه الطبقات الحاكمة أن تتفادى اللجوء المستمر إلى القمع لفرض سيطرتها ، وتعتمد بدلا من ذلك على قدرتها في فرض قيمتها ومعاييرها على سائر الطبقات الأخرى التي تستدمج هذه القيم وتتبنها ، وفي هذه الظروف تكتسب الدولة صفة الديمقراطية التي تعني سيطرة طبقة فكرة جرامشي -العدل أو عدم وجود علاقات استغلالية، بل تعني سيطرة طبقة اجتماعية على الطبقات الأخرى عن طريق السيطرة على أجهزة الدولة السياسية، وأيضا عن طريق هيمنتها على المجتمع المدني وسيطرتها على أجهزة الدولة الأيديولوجية ، وذلك العامل الثاني ( أي الهيمنة الأيديولوجية أهم بكثير من العامل الأول ) أي السيطرة على أجهزة الدولة، وفي تلك الظروف ، يصبح دور الأساليب القمعية اقل أهمية في فرض سيطرة القوى المهيمنة ، وتكون القوى المسيطرة على أجهزة الدولة هي التي تسيطر على المجتمع المدني ويكون المجتمع المدني هو الذي يمنح صفة الشرعية للدولة وليس العكس .<sup>1</sup>

#### رابعا: نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي :

يعد النشاط الخيري ضرورة مجتمعية في المجتمعات كافة، وخاصة في المجتمع الإسلامي الذي يدعو إلى التكافل الاجتماعي ، ونجد أن قيام المواطنين بإنشاء الهيئات الأهلية الخيرية وإدارتها ليس مجرد التزام للتعبير عن الانتماء للمجتمع ورد بعض الدين إليه، ولكنه في نفس الوقت يعتبر حقا يتمتع به المواطنون كافة للمساهمة في تخطيط برامج الحياة الاجتماعية في المجتمع.

(<sup>1</sup>) طلعت إبراهيم لطفي، المرجع السابق، ص 27-38.

ونظرا لما يحققه النشاط الخيري والإنساني من رفع العبء المادي عن كاهل الدولة ، نجد أن الحاجة ماسة إلى القيام بهذا النشاط الخيري من قبل كل من الهيئات الأهلية والحكومية في كافة المجتمعات النامية والمتقدمة إلا أن العلاقة بين النشاط الحكومي و النشاط الأهلي سوف تختلف من مجتمع الآخر نتيجة لعدة ظروف وعوامل من بينها قدرة الهيئات الحكومية وكفاءتها في تلبية احتياجات المجتمع وإشباعها، ووفرة الموارد الاقتصادية، وكذلك الأيديولوجية السياسية التي يقوم عليها المجتمع، وفلسفة الرعاية وأولوياتها في كل مجتمع وحده.

وقد قدم سدني ويب (Sidney Webb) إحدى النظريات التي تفسر العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي ، وهي نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي (extension ladder théories)، وتذهب هذه النظرية إلى أن الهيئات الحكومية تضمن للمواطنين حداً أدنى من الخدمات، ومنها مساعدات الضمان الاجتماعي و الخدمات الصحية والتعليمية ، وفي حالة عدم تمكن الهيئات الحكومية من توفير كل الاحتياجات ، فإن التنظيمات الأهلية -مثل الجمعيات الخيرية- تعمل على تكملة مثل هذه الخدمات، كما قد تعمل على التوسع في توفير هذه الاحتياجات أو تحسينها، وتعمل على التنسيق بينها وبين الهيئات الحكومية .

#### خامسا: نظرية الأعمدة المتوازية:

يعرض كيركمان جراي (kirkman gray) لنظرية الأعمدة المتوازية (Parallal Bars Theory) وهي نظرية تفسر العلاقة بين الجمعيات الأهلية والهيئات الحكومية ، وتقوم هذه النظرية أساسا على قيام كل من الأجهزة الحكومية والأهلية معا بتنفيذ الخدمات المختلفة في الميادين كافة.

وتتناسب هذه النظرية مع الدول النامية أو المحدودة الدخل ، حيث يتم اقتسام مجالات الرعاية الاجتماعية بين الهيئات الحكومية والأهلية ، وفي هذه الحالة تتصدى الدولة للعمل في المجالات التي لها الأولوية، بينما تتولى الهيئات الأهلية العمل في المجالات التي تليها من حيث الأهمية، ويسير كل قطاع جنبا إلى جنب مع دور القطاع الآخر، وإذا توافرت للدولة موارد جديدة أو أضيف مجال جديد إليها باعتبارها من المجالات المهمة من حيث الأولوية ، فعلى القطاع الأهلي يترك العمل في هذا المجال تماما للقطاع الحكومي ويبحث لنفسه عن مجالات جديدة، ومن هنا تأتي العلاقة المتوازية فلا يتم الالتقاء بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي في مجال عمل واحد.

ونجد أن نظرية الأعمدة المتوازية التي عرضها كيركمان جراي لم تستخدم فقط في تفسير علاقة الجمعيات الأهلية والجمعيات الحكومية ، وقيام الجميع بتنفيذ الخدمات المختلفة في كافة الميادين، بل إن هذه

النظرية قد استخدمت أيضا في تفسير التعاون بين الاتحادات المهنية والإدارة في أثناء القيام بالمشروعات المختلفة ، كما استخدمت في تفسير التعاون بين العاملين لتحسين نوعية العمل وغير ذلك.<sup>1</sup>

وفي الأخير وبناءا على المعطيات النظرية السابقة يمكن القول أن هذه الدراسة تنطلق من إطار نظري تكاملي ، إذ يمكن النظر إلى الجمعيات الخيرية على أنها تمثل انساقا اجتماعية ، كما يمكن النظر إلى معوقات العمل التطوعي الخيري في ظل المدخل البنائي الوظيفي على أنها تمثل ما سماه روبرت ميرتون بالمعوقات الوظيفية ، أو النتائج الضارة التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي أو عدم تدعيم البناء الاجتماعي للجمعيات الخيرية .

(<sup>1</sup>) طلعت ابراهيم لطفي ، المرجع السابق، ص 27-38.

## 2-الفصل الثاني:

# العمل التطوعي: خلفية تاريخية ونظرية

### تمهيد

1-2 تاريخ العمل التطوعي.

2-2 أشكال العمل التطوعي

3-2 أهمية العمل التطوعي

4-2 أهدافه

5-2 دوافعه

6-2 واقع العمل التطوعي بالعالم

7-2 علاقة العمل التطوعي بالتنمية

8-2 معوقات العمل التطوعي.

خاتمة الفصل.

## تمهيد:

اهتمت المجتمعات في العالم حديثا بالعمل التطوعي لما له من دور فعال في المجال التنموي وتعزيز العلاقات بين أفراد المجتمع توطيدها ،كما أنها إشارة إلى وجود حس المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد المنتمي إلى مجتمعه ،لذا أعلن اليوم الخامس من ديسمبر يوما عالميا للعمل التطوعي ،إذ لم يعد هذا الأخير مقتصرًا على مجرد تقديم الإعانات للمحتاجين بل تعداه إلى مجالات مختلفة وأنشطة هامة تخطت حدود الدول والمؤسسات ،لذا أصبح لهذا العمل هيئات ومنظمات متخصصة تؤطره وتعمل العديد من الدول والحكومات على تشجيعه عبر هذه المؤسسات لما له من دور تنموي بارز إلى جانب الدور الحكومي الذي أصبح لا يستطيع لوحده تلبية جميع متطلبات أفراد المجتمع المتزايدة.

و عليه سنتعرض في هذا الفصل إلى التأسيس المعرفي للعمل التطوعي بدءًا من تاريخ ظهوره أي الخلفية التاريخية لمفهوم العمل التطوعي إلى واقعه بمختلف دول العالم مع توضيح بعده التنموي و أهم معوقاته.

## 2-1 تاريخ العمل التطوعي:

يعود التطوع إلى بدايات الإنسانية، فحاجة الناس إلى بعضهم كانت تحتم على الواحد منهم إن يقوم بتقديم خدمات وأعمال معينة للمجموعة التي يعيش معها، مقابل أن يقوم الآخرون بأعمال كل واحد حسب إمكانياته وقدراته، وبالرغم بما كان يقوم به الفرد يمكن النظر إليه على أنه واجب يحتمه ارتباطه بالمجموعة، فإن بدايات الإنسانية شهدت أعمالاً يمكن حصرها كلها ضمن مفهوم التطوع، وهو العمل غير المأجور، وهذا التطوع كان يتم على جميع المستويات المعيشية، فلم يكن حصراً في مجالات بعينها كما هو في المراحل الحالية و إنما كان يمتد ليشمل كل حاجات الجماعة دون تمييز بين العمل القسري الذي تفرضه الجماعة على أفرادها، والذي كان دون مقابل أو ذلك العمل التطوعي الذي كان يقوم به الفرد تطوعاً بتناغم مع حاجات الجماعة ومطلبها.<sup>1</sup>

ومنذ بدء الخليقة والمخاطر بمختلف أنواعها تهدد سلامة الإنسان، فقام يواجهها بما أوتي من قوة، غير أن ذلك لم يكن كافياً دائماً، حيث أن بعض هذه الأخطار تفوق قوته وتقلق راحته، ووجد أن هذه المخاطر لا تهدده وحده بل كافة أبناء جلدته، فقرر أن يستعين بهم لمواجهة هذه الأخطار سويًا يدفعهم في ذلك التضحية فباتت تهدد سلامته وأمنه، فكان العمل الاجتماعي المثمر والهادف الذي حقق كثيراً من الأهداف فشعر بالراحة والاطمئنان.<sup>2</sup>

وتتحدث الثقافات الإنسانية المختلفة عن التطوع لخدمة الآخرين بوصفه جزءاً من منظومة القيم المطلقة التي تعايشت معها هذه الثقافات في مجال الخير، فالتطوع هنا سواء كان بالجهد أم بالمال كان يستهدف تقديم العون والمساعدة للفئات الفقيرة و المحتاجة والهشة وقد أثابت هذه الثقافات الذين تطوعوا بجهدهم ومالهم وقدمتهم على غيرهم في المنزلة الاجتماعية، ويفهم من ذلك ان هناك العديد من الاعتبارات الثقافية التي تقدم المتطوع على غيره لارتباط ذلك بمفهوم العطاء وهو أبرز مفاهيم الخير.

وقد ساهمت تعاليم الديانات السماوية: الإسلامية، والمسيحية، واليهودية، وفي إعلاء قيم الخير والعطاء وتعد هذه التعليمات التطوع جزءاً من مفاهيم هذه القيمة المطلقة وبالتالي حثت على التطوع بالجهد والمال الهادفين إلى خلق التكافل الاجتماعي الذي يضمن التناغم الاجتماعي وجسر الهوة بين الذي يملك والذي لا يملك.

(1) غباري محمد سلامة وآخرون، مدخل في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، المكتب التجاري الحديث، الإسكندرية، 1988، ص 41.

(2) عبد الله العلي النعيم، مرجع سابق، ص 17- 19.



والواضح أن الديانات السماوية نظمت هذا العمل وأثابته وقدرت القائمين عليه وجعلت منه مسلكا يصل إلى درجة العبادة، فتقديم العون إلى المحتاج والفقير وعمل الخير جزء من السلوك الذي أكدته هذه الديانات، والدارس لطبيعة التطوع يرى أن مدرسة التطوع اتسعت وتشبعت وقويت من خلال الأبعاد الدينية وتعاليمها.<sup>1</sup>

وبالنظر إلى التاريخ الإنساني - كما سبق وان ذكرنا - يلاحظ أن هناك شعورا سائدا لدى الإنسان منذ فجر التاريخ دفعه الإحساس بالحاجة الملحة والماسة إلى التعاون من أجل البقاء في الظروف القاسية.

فالعمل التطوعي ينبع من شعور ذاتي داخل الإنسان يدفعه إلى المشاركة في خدمة المجتمع، والعمل التطوعي ليس بجديد على المجتمعات البشرية، بل كان قائما في المجتمعات البدائية واتخذ أشكالا مختلفة حيث بدأ بالجهود الفردية ثم الجهود الأسرية فالقبيلة، معتمدا على البساطة في النشاط والنظم والعلاقات بين أفراد المجتمع.

ولم يقتصر ذلك على الديانات السماوية، وإنما أكدت الفلسفات الإنسانية كالكنفوشيوسية، والهندية، أهمية التطوع في الحياة الاجتماعية، وحثت على القيام به وممارسته كجزء من العبادات التي دعت إليها.

والجدير بالذكر، أن المتطوع كان عبر الثقافة العربية جزءا من سلوك الفرد تجاه مجتمعهم المحلي، والجماعة التي يتعايشون من خلالها، بشكل تطوعي غير مأجور والعونة قد تأخذ شكل الإسهام المادي، كما هو الحال عند الزواج في القرية، حيث يقوم الأفراد بالتعبير عن مشاركتهم بتقديم ما يترتب على الزواج من واجبات اجتماعية، فالهدايا المرتبطة بالولائم التي يقيمها أهل العريس أثناء حفل الزواج، إنما هي تعبير عن المعونة التي تصل إلى درجة الواجب، وهي تعد نمطا من أنماط السلوك الاجتماعي الهادف إلى تأكيد التكافل الاجتماعي وتستمر الحلقة لتشمل الجميع في تعاملهم معها وينطبق ذلك أيضا عند الوفاة أو حلول كارثة في القرية.

والحديث عن العونة لا ينتهي عند الجانب المادي، وإنما يمتد بشكل واضح إلى تقديم الجهد والعمل في جميع المناسبات التي يعيشها المجتمع العربي، وقد لوحظ في العديد من الدول العربية أن العونة في الريف مازالت مستمرة حيث يقوم الأفراد في المجتمعات المحلية بتقديم المساعدة للمحتاجين للعون سواء بمساعدتهم في البناء أو حصد المزروعات، والملاحظ أنهم يقومون بهذا العمل التطوعي وهم يهزجون ويغنون تعبيراً عن فرحهم ورضاهم بما يقومون به.<sup>2</sup>

(1) غياري محمد سلامة، مرجع سابق، ص 41.

(2) عبد الله عبد الحميد الخطيب، مرجع سابق، ص 8-9.

فالعمل الاجتماعي نشأ بنشأة الإنسان فقد نشأ في كل مجتمع إنساني، وفي كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات، أو ديانة من الديانات وقد تطور العمل التطوعي بتطور المجتمعات الإنسانية، وسنفضل هنا في نشأته في بعض الحضارات القديمة و الأديان السماوية:

### أولاً: في الحضارة المصرية:

دللت الصور والرسوم الموجودة على جدران معابد قدماء المصريين وقبورهم على أن العمل الاجتماعي التطوعي المتمثل في مساعدة الفقراء كان موجوداً لديهم خاصة في حفلات الأسر الملكية، وكان المواطنون العاديون يقدمون تبرعاتهم للمحتاجين، فقد كانت المعابد هي التي تتلقى تلك المساعدات والتبرعات من محاصيل الأرض ومنتجات الماشية لتوزيعها على الفقراء بمعرفة من الكهنة، فقد عرف قدماء المصريين الكثير من أعمال التطوع في مجال البر والإحسان.

### ثانياً: في الحضارة اليونانية والرومانية:

- اليونان: لقد كان اهتمام أغنياء اليونانيين القدماء موجه لرعاية أبناء السبيل وتوفير الطعام والمأوى للغرباء، وتقديم المساعدات للمحتاجين، والغالب على هذا الحضارة قيام خزانة الدولة نفسها بالرعاية الاجتماعية لشعبها.

- أما الرومان: فقد انقسم مجتمعهم إلى أشراف وعامة، أما الأشراف فقد كانوا يملكون كل شيء، والعامة أتباع للأشراف وليس لهم حقوق أو كيان، وقد تطورت الأمور في هذه الحضارة بعد كفاح العامة الذي أدى إلى تحقيق المساواة بين الجماعتين، في هذه الحضارة أي الرومانية كان العمل الاجتماعي التطوعي يتمثل في طبقة النبلاء يوزعون القمح على الفقراء عندما يشتد القحط.<sup>1</sup>

### ثالثاً: العمل التطوعي في الأديان السماوية:

عرفنا أن العمل التطوعي وجد منذ القدم، وقبل ظهور الأديان السماوية إلا أنه لم يتخذ طريقاً واضحاً إلا عند نزول أول الشرائع السماوية، فقد دعت الأديان السماوية الثلاثة: اليهودية، والمسيحية، والإسلام إلى العمل التطوعي في المجال الاجتماعي، ونستطيع أن ندلل على هذا من خلال استعراض بعض ملامح الرعاية الاجتماعية كما وجدت في الأديان السماوية:

(<sup>1</sup>) عبد الله العلي النعيم، المرجع السابق، ص 23-24

أ - اليهودية:

كثير من نصوص العهد القديم تحدد نماذج لما نعرفه اليوم باسم الرعاية الاجتماعية والعمل التطوعي، واصدق دليل على ذلك الوصايا العشر التي نزلت على موسى عليه السلام- والتي منها:

- طوبى للذي ينظر للمساكين في يوم الشر ينجيه الرب.

- افتح يدك لأخيك المسكين والفقير في أرضك.

- من يرحم الفقير يقرض الرب وعن معرفه يجازيه.

- من الضروري تقديم يد العون والمساعدة للفقير والمسكين والمضطر، ولا ينهر الفقير ولا يحقر المسكين.

ب- المسيحية:

جاءت المسيحية في أصولها غير المحرفة مكملة للديانة اليهودية و استمرارا لها في اتجاهاتها نحو الإحسان ورعاية المحتاجين ، وفي كثير من نصوص العهد الجديد ( الإنجيل ) نجد الأصول الأولى للعمل التطوعي، التي يعبر عنه في مواضع كثيرة:

-بالصدقة يقبل الصوم،ومعها تقبل الصلاة.

-من سألك أعطه، ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده.

- الله سبحانه وتعالى يكافئ من يشبع الفقير.

- كل أنواع الهبات مرغوب فيها.

وقد اهتمت المسيحية برعاية الأيتام والأرامل ، وأنشأت بيوت المحبة ( الملاجئ) وفي كل الاحوال هناك دور كبير للعمل التطوعي الاجتماعي ، فالنصراني الموسر يعطي للكنيسة لعمل المشروعات الخيرية المختلفة.<sup>1</sup>

ج -الدين الإسلامي:

اتصف العرب في جاهليتهم بخلال حميدة كثيرة، تجلى بعضها في إغاثة الملهوف،ومساعدة المحتاج، ونصرة المظلوم، ... وغيرها من الصفات، وحلف الفضول الذي عقده بعض عشائر قريش لنصرة المظلوم يمثل صورة حية للعمل التطوعي في ذلك العصر، فلقد اتفق المؤتمرون على إن لا يجدوا بمكة مظلوما من

(1)عبد الله العلي النعيم، المرجع السابق،ص24-25.

سائر الناس إلا ونصروه حتى ترد مظلمته ، ولو أدى ذلك إلى إعانتهم وإنفاق أموالهم ، وحضر هذا الحلف الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال بعد ظهور الإسلام: " لقد شهدت مع عمومتي حلفا في دار عبد الله بن جدعان ما أحب أن لي به حمر النعم ، ولو دعيت في الإسلام لأجبت".

وكانت الحجابة والسقاية والرفادة من أعمال الخير التي يتسابق إليها أهل مكة في الجاهلية نحو وفود الرحمان القادمين لأداء الحج والعمرة.

ولما كان الإسلام آخر الديانات السماوية ، فقد جاء بنظام متكامل للرعاية الاجتماعية، يقوم على أساس التكافل الاجتماعي والتعاون بين الناس في سبيل الخير، وحض الإسلام على البر والعدل والإحسان ، وفي هذا يقول الله تعالى: { لا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن }<sup>1</sup>.

وفي آية أخرى يقول عز وجل { وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب }<sup>2</sup>، وفي الحديث الشريف قول صلى الله عليه وسلم: " ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به"<sup>3</sup>، كما حث الإسلام على بذل المعروف ، وإصلاح ذات البين وكفالة اليتيم... وغيرها من وجوه البر والإحسان... وفي الحديث: " خير الناس انفعهم للناس"<sup>4</sup>.

و قال الرسول صلى الله عليه وسلم " أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا"<sup>5</sup> وأشار بالوسطى والسبابة" ، وفي الحديث: " الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل والنهار"<sup>6</sup> .

وفيه: "من أفضل العمل إدخال السرور على المؤمن تقضي عنه ديناً، تقضي له حاجة، تنفس له كربة"<sup>7</sup>.

و ما جاء من آيات كريمة وأحاديث شريفة تدعو إلى التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للمحتاجين فهي كثيرة .

ولقد حث الدين الإسلامي على فضيلة التعاون والمساعدة والبر والتضحية والفداء و رغب فيها ووعد بعظيم الأجر والثواب.

ولو تأملنا القرآن الكريم لأدركنا ان التطوع خلق من أخلاق القرآن وصفة من صفات أهل الأيمان ، وفضيلة من الفضائل التي أرشد إليها الرسول صلى الله عليه وسلم .

(1)سورة فصلت، الآية 34.

(2)سورة البقرة، الآية 177.

(3)أخرجه الطبراني .

(4) أخرجه الطبراني .

(5)أخرجه احمد والبخاري .

(6)أخرجه مسلم .

(7)أخرجه الألباني .

وقد جاء ذكر التطوع في أكثر من موطن من مواطن القرآن الكريم، قال تبارك وتعالى: { أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم }<sup>1</sup>، أي من تطوع بالحج أو العمرة فكررها أو كرر أحدهما فزاد على الفرض، أي تحمله طوعا واختيارا وزيادة في الطاعة، فإن الله تعالى يثيبه ويجزيه خيرا، لأنه شاكر يجزي على الإحسان إحسانا، كما أن هذه الفضيلة لا تأتي إلا بتعاون الجميع وتسابقهم إلى فعل الخيرات، يقول الله تبارك وتعالى: { وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب }<sup>2</sup>.

ولقد جاء ذكر التطوع كثيرا في السنة النبوية، حيث ذكرت السنة التطوع بصلاة النفل، والتطوع بالصوم والتطوع بالهدي، والتطوع بحراسة المسلمين والتطوع بإطعام المسكين.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة نذكر منها ما يلي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليه السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه"<sup>3</sup>.

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا"<sup>4</sup>.

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"<sup>5</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يستر عبدا في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة"<sup>6</sup>، ولقد كان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يتسابقون إلى هذه الأعمال الإنسانية الخيرة يرجون ثواب الله تعالى.

ومن الأعمال التطوعية الأخرى التي سادت وانتشرت في العالم الإسلامي، نصرة المظلوم ورد المظالم

(1) سورة البقرة، الآية 158.

(2) سورة المائدة، الآية 2.

(3) رواه مسلم.

(4) رواه مسلم.

(5) رواه مسلم.

(6) رواه مسلم.

ومساعدة المحتاجين من الفقراء والمساكين والأرامل والأيتام والمعاقين، ومنها إمطة الأذى عن الطريق، وحماية القرى والبلدان والإعانة على رفع الحوائج إلى ولاية الأمر والشفاعة فيها ، ومنها الاحتساب لحفظ الأسواق والإعمال التجارية ومراقبة المخالفات، ومنها التطوع بمكافحة الأمراض، وتعليم الناس ونشر العلم.

على إن أهم طرق البر والخير التي كانت معهودة في مختلف بقاع العالم الإسلامي، الوقف وما يترتب عليه من أعمال تطوعية جليلة، وشمل الوقف مختلف الأعيان التي يمكن وقفها من الدور و المزارع والآبار والكتب والمكتبات والمساجد والطرق والجسور وغيرها<sup>1</sup>.

ويعد الانتماء إلى الأسرة أو القبيلة دافعا قويا لتوفير الحماية لأفراد الأسرة الواحدة أو القبيلة بكاملها ضد جميع المخاطر، ونتيجة لزيادة في أفراد القبيلة الواحدة احتل الدين مركز القيادة في المجتمع وأصبح الولاء الديني اقوي الدوافع التطوعية لتقديم البر والإحسان، وهذا يمكن ملاحظته في جميع الأديان.

وقد أسهم التطوع والعمل الخيري عبر التاريخ في إعادة التوازن للمجتمعات البشرية، حيث فتح باب العطاء من الأغنياء للفقراء.

وعلى الرغم من إن العرب قبل الإسلام عرفوا قيمة الخير الذي يقدمه القادر على العطاء في بعض صورته كالكرم، ونجدة المهوف، ومساعدة الفقير، وقد حث الإسلام-كما سبق ذكره-كل قادر على العطاء من اجل المحتاجين وشرع الزكاة ركنا رئيسا من أركان الإسلام ، فالعمل الخيري التطوعي فيه خير الدنيا والآخرة، وهدف نبيل للأتقياء الذين يسعون لرضا الله وثوابه.

والإسلام يقرر حق الفرد المحتاج على المحتاج في المجتمع الإسلامي ، فالفرد الذي يعجز ولا يستطيع إعالة نفسه أو إعالة نويه يصبح المجتمع مسؤولا عنه، ولا تعد رعاية المجتمع للفرد في هذه الحالة منة أو تفضلا، وإنما هي حق مقرر له على المجتمع، فنظام الزكاة يعد من التشريعات الإسلامية الأساسية التي حددت مصادر رعاية المحتاجين والفئات التي تغطيها هذه الرعاية في المجتمع.

والتطوع ركيزة من ركائز الرعاية الاجتماعية والعمل التطوعي،فهو يعتمد في مفاهيمه وإبعاده وأهدافه على استثارة المواطنين ومحاولة تكوين رأي عام وجماهيري مستنير لتعبئة لجهود والموارد واستثمار الطاقات البشرية لإشباع الحاجات وتقليص المشكلات والحد منها ما أمكن، حتى يتحقق التوازن بين الاحتياجات المتعددة والمتشابكة والإمكانات والموارد المحدودة، ويعد التطوع من ضروريات الحياة نتيجة التعقيدات والمشكلات في شتى النواحي ، كما أن المجتمع ينظر إلى هذه الخدمة " العمل التطوعي " نظرة تقدير واحترام، لكونها تؤدي إلى التكامل الاجتماعي و تساعد الدولة على تحقيق أهدافها الإنسانية .

(<sup>1</sup>) عبد الله العلي النعيم، المرجع السابق، ص36 .

والخير في المنظور الإسلامي هو الفعل أو القول الذي ينفع الآخرين ويسعد صاحبه في الدنيا والآخرة. والبر في الإسلام ليس مقتصرًا على المسلمين، بل يمتد إلى كل إنسان محتاج إلى البر يقول الله تعالى: { لا ينهاكم الله على الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم إن تبرؤهم و تقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين }، وهذه الآيات الكريمة توجيه صريح للمسلمين إن يبروا ويقسطوا بكل إنسان في حاجة للمساعدة والعون، والمسلمون يقدمون أينما كانوا نماذج عديدة في حب الخير والبذل والعطاء للآخرين، لان العمل الخيري التطوعي واجب ديني حث عليه الإسلام.<sup>1</sup>

والرعاية الاجتماعية في الإسلام لا تخرج عن مقاصد الشريعة وغاياتها فهي جزء لا يتجزأ من مقاصد الشريعة وغاياتها وتعكس التغيرات المرغوبة التي يدعو ويوجه إليها ويستهدفها في كل ما جاء من عقائد وقيم وتعاليم ومن أوامر ونواهي، وفي كل ما دعا إليه وحث عليه ورغب فيه من أعمال وأفعال وخدمات التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.<sup>2</sup>

أما عن العمل التطوعي حديثًا فإن روح التعاون والمساعدة، وجدت منذ وجود البشرية-كما ذكر- فالإنسان اجتماعي بالفطرة، والعمل الاجتماعي، كان يتم عبر التاريخ بأشكال مختلفة، فردية أو جماعية، ومفهوم العمل التطوعي، أخذ يتبلور بداية عبر خلفية دينية، من حيث تركيز الأديان على العطاء ومساعدة الفقراء والمحتاجين، ليس بالوقت فقط ولكن بالدعم المادي، وتصل إلى أكثر من ذلك بما فيه نصرة المظلوم.. ومع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها، في القرن التاسع عشر في البيئة الأوروبية الصناعية، واندلاع الحروب، وما ولدته من مأس، كل ذلك شجع على تأسيس الجمعيات والحركات الطوعية، والقيام بدور لا تمارسه الحكومات، وتنفيذ أعمال إنسانية، خصوصاً في فترات الحروب والكوارث التي تهدف بالشكل المباشر إلى تخفيف المآسي عن بني البشر، غير أن هذه الأعباء والمسؤوليات زادت و كبرت بحيث أصبح تنظيمها ووضع القوانين المناسبة لها أمراً ضرورياً ، فتقرر إنشاء منظمات أو هيئات ترعى هذا العمل وتحدد المهام المطلوبة منه وتضع اللوائح والأنظمة الضابطة له .

وتعد بريطانيا أول من أسس فرقا من المتطوعين لمواجهة حريق لندن الذي عرف بالحريق العظيم في سبتمبر عام 1666م ،كما استفادت من المتطوعين أبان الحربين العالميتين للاستعانة بهم في إبلاغ المواطنين عن الغارات الجوية لحمايتهم من أخطارها .

(1) عبد الله العلي النعيم:المرجع السابق،ص31-34.

(2) عبد الخالق محمد عفيفي:الرعاية الاجتماعية بين التنظير والتأريخ،المكتبة العصرية، 2008، ص268-272.

ثم تعددت بعد ذلك الأغراض التي يشارك فيها المتطوعين إلى إن شملت المجالات الطبية و الاجتماعية والزراعية والدينية والتنمية وبما يحقق الحياة الكريمة لكافة أبناء البشرية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من قام بتنظيم العمل التطوعي في العالم حيث أصدرت في أصدردت في ديسمبر عام 1737م قانونا ينظم العمل التطوعي في مجال إطفاء الحريق بمدينة نيويورك، ولقد حكمت العمل التطوعي في سياقه الزمني ثقافتان مختلفتان، الأولى تعتمد على الإغاثة والإحسان، والثانية على التضامن والتعاون، وفي ظل التطورات السياسية المتلاحقة في العالم، أخذت روح التضامن والتنمية تحل مكان العمل الإحساني.<sup>1</sup>

و فيما ترجع الأصول الأولى لطريقة الخدمة الاجتماعية إلى جمعيات تنظيم الإحسان فقد كان من أهداف تلك الجمعيات التنسيق بين الهيئات التي تمد المعوزين بالمعونات المادية حتى لا تتكرر تلك الإعانات فيحصل المحتاج على إعانة من أكثر من جهة ، وقد صاحب حركة جمعيات تنظيم الإحسان حركة أخرى للمحلات الاجتماعية بهدف إثارة الرأي العام وجذب انتباهه تجاه المشكلات الاجتماعية على المستويات المحلية والعمل على تنظيم برامج الإصلاح الاجتماعي لمواجهتها.

وارتباط نشأة طريقة تنظيم المجتمع بالعمل الخيري التطوعي كان نتيجة لتداعيات تطبيق قانون الفقر في إنجلترا، حيث شهدت " بيوت الفقراء " العديد من الفظائع نتيجة لتكدس الأطفال فيها مع المجرمين والمرضى العقليين والمعوقين دون تمييز ، ومن هنا بدا التفكير في أوائل القرن التاسع عشر في إنشاء بعض المؤسسات الاجتماعية الأهلية لرعاية بعض هذه الفئات ، والدعوة لتقديم الإحسان من خلال " الجهود التطوعية " ، ولقد نشأت العديد من الهيئات الأهلية المعنية بتقديم المساعدات للفقراء، غير انه تبين أنها أنشئت دون مراعاة لأي نوع من التنسيق بينها ودون وعي بما تقدمه الهيئات الأخرى، فنشأ عن هذا عدم توازن الخدمات بشكل واضح.

ومن هنا أدرك القائمون على أمر هذه الهيئات من الأغنياء والخيريين بالمجتمع أن مواجهة المشكلات الاجتماعية لا تكون فقط بتقديم الخدمات ولكن أيضا التنسيق بينها ، لذلك بدا العمل على إنشاء مجالس للتنسيق بين الهيئات التطوعية على مستوى المجتمع المحلي ككل بهدف تفعيل الجهود التنسيقية التي كانت تقوم بها جمعيات تنظيم الإحسان ، ثم توالى بعد ذلك إنشاء الأجهزة المهمة بالجمعيات التطوعية مثل " سجل تبادل المعلومات - صندوق التمويل المشترك - المجالس المحلية للرعاية الاجتماعية " كأجهزة أساسية مورست

(<sup>1</sup>) كامل مهنا: التطوع والمنظمات غير الحكومية في تأمين التقديمات الصحية، مداخلة الهيئة الوطنية الطبية العربية الأميركية، اسطنبول، 8 - 10 تموز 2012.



فيها طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة الجمعيات الخيرية والتطوعية على تحقيق أهدافها ، والمساهمة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

واهتمت طريقة تنظيم المجتمع منذ نشأتها بتفعيل العمل التطوعي فهي تنظر إليه على أنه ليس هدفاً أو غاية وإنما وسيلة لتحقيق أهدافها مع المجتمعات، كما انه يؤكد قيمتها الإنسانية ، واحترامها لقدرة الإنسان على التعامل مع كل ما يواجه حياته من مواقف ومشكلات طريقة تنظيم المجتمع كطريقة علمية يقوم بها متخصصون أعدوا إعداداً علمياً للعمل بمجالات الرعاية الاجتماعية في المؤسسات والمنظمات القائمة بالمجتمع ومنها الجمعيات الأهلية والخيرية ، حيث تساهم الطريقة في تحديد الأدوار وتنظيم الخدمات الخيرية والتطوعية من حيث العمل على زيادة عدد المتطوعين وتنظيم عملية الاستفادة من جهودهم وفق الإمكانيات والخبرات المتاحة لديهم وإكسابهم المهارات اللازمة لتفعيل عملية مشاركتهم في تقديم البرامج والخدمات الخيرية بالمجتمع.<sup>1</sup>

ولقد ارتفع عدد الجمعيات التطوعية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، في ظل عملية التنافس بين الدول الغربية على جني المزيد من ثروات العالم الثالث، إلا أن دور القطاع الطوعي قد توسع كثيراً خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، إذ بدأ يمارس نشاطاً "لموساساً"، ومؤثراً، في فضاءات كانت أساساً مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة، ولا شك بأن مثل هذا التوسع في إطار الحركة الطوعية، قد نشأ في المناخ العام، المتوجه نحو الحد من الدور التداخلي والمركزي للدولة وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والأخذ بإستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وما أفرزته من تبعات على الفئات الاجتماعية المهمشة، مما أدى بالمنظور النسبي إلى بروز أهمية جديدة للدور الإسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته والذي يشكل العمل الطوعي جزءاً "أساسياً" منه .

ولقد مرّ العمل الإنساني في العهد الحديث، في أربع مراحل، الأول إبان الاستعمار الفرنسي - البريطاني لمناطق في آسيا وأفريقيا وإبان الحربين العالميتين، وكان طابعه تبشيري إحصائي يعمل بتوجهات الدول المستعمرة، وجاء بعدها العمل الإنساني الملتمزم المتضامن مع قضايا الشعوب العادلة في مرحلة الستينات والسبعينات إبان حرب فيتنام والمد القومي العربي وانطلاق المقاومة الفلسطينية واعتماد نظرية البور الثورية الجيفارية، تلتها المرحلة الثالثة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وجمهورية برلين حيث اعتمدت سياسة اقتصاد السوق في ظل العولمة، إذ تراجع دور "دولة الرعاية" حيث الأغنياء يزدادون غنى والفقراء فقراً والهوة تتسع بينهما، فبات العمل الإنساني الذي اعتبرته منظمة الأمم المتحدة قطاعاً ثالثاً، يغلب عليه الطابع

(1) وجدي محمد بركات ، مرجع سابق، ص 27-28.

المهني التقني يلتزم قسم كبير منه "بأجندات" الجهات الممولة والتي غالباً لا تكون في مصلحة القضايا العادلة للشعوب.<sup>1</sup>

وتاريخ العمل التطوعي الحديث يرجع منذ منتصف الثمانينات عندما بدأ التفكير في أوروبا والدول الغنية في توظيف المنظمات الطوعية الخاصة للعمل في مشاريع التنمية في الدول النامية وفي التسعينيات بدأ التوسع واضحاً في مفهوم العمل التطوعي إذ شمل مفاهيم وأبعاد سياسية شملت الحكم الراشد بركائزه الثلاث التي اعتمدها الأمم المتحدة وهي الدولة بكافة قطاعاتها التنفيذية والتشريعية.. الخ، والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية والتي أطلق عليها اسم القطاع الثالث كجزء أساسي في المجتمع .

هناك نظرية جديدة تقوم حول العلاقة بين الدولة والمجتمع تقوم على مفهوم انحسار دور الدولة في المجتمع وتدويبه من خلال تفعيل العمل الخيري بمنظماته الغير حكومية والشبكات المجتمعية لبناء مجتمع لامركزية<sup>2</sup>.

وعليه وبالنظر إلى تاريخ البشرية فالعمل التطوعي نشأ في كل مجتمع إنساني ودعت إليه كل ثقافة من الثقافات، وحثت عليه كل الديانات السماوية نظراً لأهميته في الحياة الاجتماعية وبعده التنموي والتكافلي والإنساني.

(1) كامل مهنا، مرجع سابق.

(2) فؤاد علي بكر علي: العمل التطوعي وأهميته . نقلا عن الموقع: <http://fab83.maktoobblog.com/1561255>

## 2-2 أشكال العمل التطوعي:

لقد تطور العمل التطوعي عبر التاريخ الإنساني بتطور المجتمعات ولم يعد مقتصرًا على الجهود الفردية الغير منظمة بل اتخذ أشكالًا مختلفة، ويمكن التمييز بين شكلين أساسيين من أشكال العمل التطوعي:

### أولاً: العمل الطوعي الفردي:

وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبإرادة ولا يبغى منه أي مردود مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو إنسانية أو دينية، كقيام الفرد بالدعوة إلى الله أو قيامه بجمع الصدقات الخيرة وتوزيعها على الفقراء، أو تقديمه لأموال في مشاريع خيرية، أو رعاية الأيتام أو أسر فقيرة، أو قيامه بتقديم خدمات خيرية كتعليم أبناء الفقراء، أو تمويل من كان بحاجة إلى تمويل من أبناء المحتاجين، أو تقديم الرعاية لكبار السن الذين هم بحاجة إليها وتقديم المعونات اللازمة لهم، كقيام طبيب بمعالجة المرضى الفقراء مجاناً، أو أي شكل من أشكال تقديم المعونات أو المساعدات للفقراء والمحتاجين<sup>1</sup>.

### ثانياً: العمل التطوعي المؤسسي:

وهو أكثر تقدماً من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيماً وأوسع تأثيراً في المجتمع، في الوطن العربي توجد مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع<sup>2</sup>، ويتمثل ذلك بقيام مؤسسات تطوعية خيرية متخصصة بتقديم خدمة محددة، أو تقديم خدمات تطوعية متعددة الأشكال والأغراض، وهذا الشكل من العمل التطوعي هو الأكثر تطوراً وتنظيماً من العمل الفردي والأقدر على أحداث أكبر الأثر في التنمية، والأوسع تأثيراً في المجتمع<sup>3</sup>.

وفي المجتمع المتقدمة مؤسسات كثيرة يحتل فيها العمل التطوعي أهمية كبيرة وتسهم جمعيات ومؤسسات أهلية وحكومية في تطوير المجتمع إذ إن العمل المؤسسي يسهم في جمع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة، فقد لا يستطيع الفرد أن يقدم عملاً محددًا في سياق عمليات محو الأمية، ولكنه يتبرع بالمال؛ فتستطيع المؤسسات الاجتماعية المختلفة أن تجعل من الجهود المبعثرة متآزرّة ذات أثر كبير وفعال إذ إن العمل المؤسسي يسهم في جمع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة، فقد لا يستطيع الفرد أن يقدم عملاً

(1) محمد بني عيسى، مرجع سابق، ص 140-141.

(2) المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة نقلا عن الموقع: <http://ibnhomaid.af.org.sa>

(3) محمد بني عيسى، نفس المرجع، ص 140-141.

محددًا في سياق عمليات محو الأمية، ولكنه يتبرع بالمال؛ فتستطيع المؤسسات الاجتماعية المختلفة أن تجعل من الجهود المبعثرة متآزرّة ذات أثر كبير وفعال إذا ما اجتمعت وتم التنسيق بينها<sup>1</sup>.

وتعمل منظمات العمل التطوعي على توجيه مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، كما تعمل على التقليل من الانتهازية وتسهيل التعاملات الاقتصادية و السياسية وتدفق المعلومات التي تشكل أساسا للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأساسا لمشاركة أعضاء المجتمع المدني في الحياة العامة، كما تشجع التواصل بينها وبين السلطة التنفيذية على تبادل المعلومات التي تمكن من المساهمة في صناعة برامج تبنى وفقا لحاجات وأولويات المواطنين والدولة<sup>2</sup>.

(1) محمد هشام أبو القمبز جدد شبابك بالتطوع 2006/2007. نقلا عن الموقع: [www.saaaid.net](http://www.saaaid.net)

(2) المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة، المرجع السابق.

## 2-2 أهداف العمل التطوعي :

يذهب العديد من الباحثين بان العمل التطوعي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، فيما تؤكد جميع أدبيات التنمية الحديثة بأن بلوغ التنمية المستدامة مرهون بتعزيز الشراكة بين القوى الفاعلة في المجتمع وهي القطاع العام و الأهلي والخاص، و بقدرة الأجهزة المعنية على استنهاض دور الجمعيات الأهلية، أو ما يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها شريكا فاعلا في العملية التنموية، إن الحراك الاجتماعي للجمعيات الأهلية يقوم على استثمار القدرات و الطاقات البشرية المتوفرة، و ينظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للتوعية بالمشكلات الاجتماعية و انعكاساتها على المجتمع بهدف المحافظة علي الأمن الاجتماعي من جانب، و يقدم الدعم اللازم لتفعيل العمل التطوعي من اجل تطوير برامج و توسيع قاعدة المشاركة الأهلية من جانب آخر، إن النشاط التطوعي يمثل جانبا مهما من جوانب التنمية و عنصرا أساسيا لتعزيز الشراكة المجتمعية التي تقوم على أساس من المبادرة الذاتية، و المشاركة الإيجابية من كافة شرائح المجتمع.<sup>1</sup>

وهناك أهداف عديدة للتطوع منها ما هو متعلق بالمتطوع وبالجهة التي يتطوع بها وبالمجتمع ككل،ويمكن تحديد بعض هذه الأهداف حيث سيعي التطوع إلى:

-تخطي الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع.

-تعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها وتحويلها إلى عمل اجتماعي .

-إزالة أسباب التخلف وتوفي أسباب التقدم والرفاهية لأفراد المجتمع وبالوسيلة الأيسر وصولا والأسلوب الأفضل أداء و الأكثر نفعاً.

-سد الفراغ في الخدمات وتوسيع قاعدتها تحقيق لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة تحقيقا لمبدأ العدل.

-توثيق العلاقات الأساسية بين الأفراد والجماعات لإيجاد التفاعل الأفضل في الحياة والسعادة الابقى للإنسان.

-تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة إلى طاقات قادرة عاملة ومنتجة.

(<sup>1</sup>) <http://www.mosd.gov.om/valnteer.asp>

-حفظ التوازن في حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية .

-دعم العمل الحكومي وموازنته وزيادة فاعليته وكفاءته.

-القيام بخدمات تعتمد على جهود المواطنين وحدهم والجهود الذاتية دون تدخل من جانب الحكومة ،وبهذا كله تقوى روح الانتماء إلى المجتمع الحرص على مصالحه.<sup>1</sup>

-إكساب المتطوع خبرات اجتماعية كثيرة تساعد على تكامل شخصيته.<sup>2</sup>

فيما يرى العديد من الباحثين بان العمل التطوعي يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف ،و يمكن ان نحدد أهداف التطوع من خلال ثلاثة محاور أساسية،منها ما هو متعلق بالمتطوع وبالجهة التي يتطوع بها وبالمجتمع ككل:

#### أولاً-أهداف خاصة بالمجتمع المحلي:

حيث يساعد التطوع على تماسك المجتمع للأسباب الآتية:

-تساهم الجهود التطوعية في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي ،وذلك بتقديم حلول لبعض المشكلات وإشباع بعض الاحتياجات ،مما يؤدي إلى زيادة رضا أهالي المجتمع فينعكس ذلك على تكامل المجتمع وتماسكه.

-تعمل الجهود التطوعية إلى تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي تواجه المجتمع المحلي ،وذلك بتقديم حلول لبعض المشكلات وإشباع بعض الاحتياجات ،مما يؤدي إلى عدم مغالاة الناس في مطالبهم من جانب، وتسهيل عملية الفهم المشترك واتفاق الأغلبية على أهم المشكلات والأحوال السيئة التي يعاني منها المجتمع ويتعين على المجتمع مواجهتها من جانب آخر<sup>3</sup> ،وهذا يؤدي إلى الوصول إلى التفاهم والالتفاف حول الأعمال التطوعية مما يعني التماسك وتقليل الخلافات وذلك بفعل القاسم المشترك بينهم حول الأهداف المجتمعية.<sup>4</sup>

- تؤدي الجهود التطوعية إلى تعريف أهالي المجتمع بالأحوال والظروف السيئة التي تعيشها بعض فئات المجتمع، وبالتالي مواجهتها لإنقاذ هذه الفئات من مشكلاتها ومحاولة إشباع احتياجاتها ،وهذا يؤدي إلى تقليل التمييز والعصبية الناتجة عن الجهل بأحوال الجماعات الأخرى بالمجتمع.

(1)مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني ،مرجع سابق،ص221-222.-

(2)نوح محمد عبد الحي: الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص118.

(3)حمدي عبد الحارس البخشونجي:تنظيم المجتمع ،المكتبة الجامعية الازاريطة ،الإسكندرية ،2001،ص227-228.

(4)إبراهيم عبد الهادي المليجي:تنظيم المجتمع ،مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2003،ص73.

-انغماس وانشغال مواطني المجتمع من المتطوعين في الأعمال التطوعية، يقود إلى التفاهم والالتفاف حول أهداف مجتمعية مرغوبة، مما يقلل من فرص اشتراكهم في أنشطة أخرى قد تكون مهددة لتماسك المجتمع وتقدمه من جانب، وتساعد على استغلال أوقات الحرة لإفراد المجتمع بطريقة مثمرة من جانب آخر.

-تحقيق الأمن الشامل في المجتمع لا اعتبار أن الجانب الأمني هو هاجس رجال الإصلاح في كل الدول.  
-اكتساب الاتجاهات الصالحة التي تساعد على تقوية الروابط بين أفراد المجتمع.<sup>1</sup>

### ثانيا-أهداف خاصة بالهيئات الاجتماعية :

- سد النقص في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذي تعاني منه الهيئات الاجتماعية.

- يعمل المتطوعون على ربط الهيئة الاجتماعية بالمجتمع المحلي من جانب، وتعريف الهيئة برأي الأهالي واتجاهاتهم قبلها من جانب آخر، مما يؤدي إلى مساعدة الهيئة للتعرف على احتياجات أهالي المجتمع ومن ثم محاولة إشباعها، فيستمر تأييد المجتمع المحلي للهيئة أدبيا وماديا، فالهيئات لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن أفراد المجتمع حيث أنها وجدت لخدمتهم وتحقيق أهدافهم،<sup>2</sup> ولقد استطاعت الجمعيات التطوعية التواصل مع الناس و تلمس همومهم و احتياجاتهم منذ البدايات الأولى لإشهار هذه الجمعيات، بيد أن هذا القطاع يعاني من تحديات عدة، منها ضعف التنسيق بين جهودها و جهود القطاعين الحكومي و الخاص، كما يتطلع المجتمع بأن تعزز الجمعيات الأهلية دورها المحوري في إثراء العمل التطوعي المنظم، و تساهم بشكل مؤثر في المسيرة التنموية و تتعامل بفاعلية مع القضايا و المشكلات الحيوية في مجتمعنا<sup>3</sup>

### ثالثا- أهداف خاصة بالمتطوعين :

من خلال اشتراك المتطوع في أنشطة المختلفة يستفيد بالاتي:

-استثمار أوقاته الحرة بطريقة مثمرة ويوجه طاقاته في قنوات شرعية بعيدا عن الانحراف.

-اهتمام المتطوع بأهداف اجتماعية مرموقة توجه طاقاته بعيدا عن الانحراف، كما أنه قد يكتسب خبرات اجتماعية كثيرة تساعد على تكامل شخصيته، ويضاف إلى ذلك أن الكثير من الاحتياجات الاجتماعية للفرد تشبع من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون لدى مؤسسات لها تقدير في المجتمع.<sup>4</sup>

-كثير من الاحتياجات الاجتماعية للفرد يتم إشباعها من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون

<sup>(1)</sup> <http://www.kelanasoft.com/vb/showthread.php?t=1731&page=1>

<sup>(2)</sup> حمدي عبد الحارس البخشونجي: المرجع السابق، ص227-228.

<sup>(3)</sup> <http://www.mosd.gov.om/valnteer.asp>

<sup>(4)</sup> بدوي هناء حافظ، مرجع سابق، ص154-155

والإحساس بالانتماء إلى إحدى المؤسسات التي تلقى تقديراً من المجتمع.<sup>1</sup>

-تحقيق التربية الاجتماعية للمواطنين ذاتياً، وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية، والتجاوب مع المصلحة العامة وتعويدهم ممارسة الحياة الديمقراطية، والقيادات الجماعية والشورى في أمورهم وتوثيق التعارف والألفة والتعاون فيما بينهم.

-استثمار الجهود الشعبية وطاقتها وإمكانياتها الواسعة في عمليات التنمية الاجتماعية وتطور المجتمع.<sup>2</sup>

و المجتمع بكل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وقيمته الأخلاقية والروحية كل لا يتجزأ في التجريد العلمي وهذه حقيقة تنبع وتقوم على حقيقة أساسية وهي ان الإنسان بوصفه الخلية الحية للمجتمع ككل لا يتجزأ ولذلك فإن العمل التطوعي يجب أن لا ينحصر في جوانب محددة للمجتمع بل يجب أن يتسع ليشمل حقوقه الاجتماعية من مأكّل ومشرب ومسكن وملبس وصحة وتعليم وحقوق اقتصادية أهمها الحق في العمل والأجر والراحة والعطلات ويشمل كذلك الحقوق السياسية والمدنية كافة بما فيها الحق في المساواة أمام القانون وحق التنمية، إن العمل التطوعي بهذه الأهداف العريضة يتعدى المفهوم التقليدي أو الديني للعمل الخيري فلا ينحصر في مساعدة ودعم المجموعات الخاصة المستضعفة مثل الأيتام والمنكوبين والأرامل والمشردين والمعاقين وفي مكافحة الفقر والإمراض والأوبئة المستعصية فقط بل يجب توظيف العمل التطوعي بصفة متكاملة لتمكين المجموعات المستهدفة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

فالعمل التطوعي يعتبر ثروة عامة ليست حكراً لأحد وهي روابط تقوم على قيم الاجتماعية والدينية والإنسانية مثل الثقة والصدق والتعاون والتراحم والتكافل للجميع كأفراد ومجموعات يسعون لتحقيق ذواتهم ومصالحهم المرتبطة بمصالح المجموعة التي يعيشون فيها. فلذ يجب تفعيل هذا الدور في المدارس وحث الطلاب على المشاركة في الأعمال التطوعية، وخصوصاً خلال عطلة الصيف وطلاب الجامعات وخصوصاً في المجالات التي يتخصصون فيها لدعم خبراتهم العلمية والعملية والموظفين بكافة قطاعاتهم وحثهم على الانخراط في العمل التطوعي ونقل خبراتهم العملية للآخرين أو حتى المساهم المادية للمؤسسات الخيرية وكذلك الأمر بالنسبة للرجال الأعمال والقيادات السياسية والدينية والإعلامية والجنود والعساكر لتكون هذه الثقافة عامة تبلور الوجه الحضاري للدولة.

(1) نبيل محمد صادق وآخرون، تنظيم المجتمع ونظريات، مهارات، ممارسات، مرجع سابق، ص325-326.

(2) محمد نقيب توفيق: الرعاية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الرابع عشر، 28-29 مارس 2001، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص228-229.



ويمثل العمل الخيري الذي ينطوي تحته العمل التطوعي قيمة إنسانية كبرى تتمثل في العطاء والبذل بكل أشكاله فهو سلوك حضاري لا يمكن لأي دولة أن تتبنى برامج التنمية في المجتمعات من دونه لأن هذا القطاع الخيري يتيح لكافة الأفراد المجتمع الفرصة للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي كما يساعد على تنمية المسؤولية والإحساس بها لدى المتطوعين في العمل الخيري.<sup>1</sup>

---

(<sup>1</sup>) فؤاد علي بكر علي لعمل التطوعي وأهميته، مرجع سابق.

## 2-3 أهمية العمل التطوعي:

تمثل الكتابات المتنوعة حول ماهية التطوع في أدبيات العلوم الإنسانية مرآة تعكس مدى أهمية العمل التطوعي بالنسبة للفرد والمجتمع، حيث أستقر في الفكر الإنساني أهمية التطوع كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع والمشاركة في الجهود التي تبذل لتنميته وتقدمه ، وكسبيل أمثل لمفهوم التكافل الاجتماعي، وعليه تنامت حركة إنشاء المؤسسات الخيرية التطوعية.

ويأتي الحرص على توسيع دائرة عمل مؤسسات العمل التطوعي وتطوير إدارتها وتفعيل أنشطتها ومشاريعها من منطلق أهميته - العمل التطوعي - التي تتمثل فيما يلي :

1- بفعل المتغيرات العالمية والمجتمعية والزيادة السكانية، لم تعد الحكومات - وبخاصة في الدول المتقدمة - قادرة بمفردها على تحقيق التنمية المستدامة أو تقديم كافة المساعدات والاحتياجات، وعليه تبرز أهمية مشاركة المتطوعين لمساندة الإنفاق الحكومي من جانب، وتوفير الجهود الحكومية للمسؤوليات الكبرى من جانبٍ آخر.

2- أن التطوع يؤثر في النسق أقيمي لدى الفرد، وأحد المؤشرات الدالة على مستوى نضج الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن.

3يمثل التطوع تعبيراً صادقاً عن قدرة الأفراد على التعاون والتشارك خارج أطر الارتباطات التقليدية، ويعبر بولاء الفرد من الوحدات الاجتماعية الضيقة كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة الدينية إلى دائرة أوسع من الانتماء للبيئة الاجتماعية، تنتصر فيها فكرة الإرادة الجماعية الهادفة لخير المجموع ومن ثم الارتقاء بتنميته.<sup>1</sup>

4- بحسبان المتطوع من أفراد المجتمع فإنه يتميز بنظرة واقعية خاصة تجاه طبيعة الاحتياجات والمشكلات وكيفية التعامل معها.

5- وجود نقص في المهنيين مما يستدعي استكمال هذا النقص بالمتطوعين المدربين.

6- أن التطوع يعبئ الطاقات البشرية والمادية ويوجهها ويحولها إلى عمل مثمر.

7- يسد التطوع الفراغ في الخدمات ويوسع قاعدتها تحقيقاً لمبدأ الكفاية، والوصول بها إلى المناطق المحرومة تحقيقاً لمبدأ العدل.

(1) احمد السيد كردي: مفهوم العمل التطوعي أهميته وأهدافه . نقلا عن الموقع:  
[http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post\\_24.htm](http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post_24.htm)

- 8- تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة إلى طاقات قادرة عاملة و منتجة.
- 9- حفظ التوازن في حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية.
- 10- التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على تقدم الشعوب.
- 11- يعد العمل التطوعي ترجمة فعلية لما توصلت إليه أدبيات التنمية المستدامة من أن هدف التنمية ووسيلتها - في نفس الوقت - هو الإنسان.
- 12- يمتاز المتطوع بالحماس في الأداء، وهذا ما نفتقده في العمل الروتيني مدفوع الأجر - غالباً.
- 13- تعزيز انتماء ومشاركة الشباب في مجتمعهم.
- 14- تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية.
- 15- يتيح للشباب التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع.
- 16- يتيح للشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع.
- 17- يوفر للشباب فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي.
- 18- يوفر للشباب فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

كما تكمن أهمية العمل التطوعي كون الخدمات التي يقدمها تستطيع القيام بثلاث مهام أساسية في نطاق دفع المجتمع على طريق التطور، وتتمثل أولى هذه المهام في كونها تشكل إطاراً ينظم من خلاله البشر من أجل المشاركة الفعالة داخل المجتمع، وتتمثل المهمة الثانية في أن الخدمات التطوعية تعمل على ترقية أوضاع البشر مما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة الواعية، فهي تستثير الحافز لديهم للمشاركة أو لتأهيل أنفسهم بل والعمل على تأهيل الآخرين، وتتمثل المهمة الثالثة في أن الخدمات التطوعية تتم وفقاً لمجالات عديدة من ضمنها النواحي التربوية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وفي إطار ذلك تتحقق نجاحات لا تقل أهميتها عن الخدمات التي تقدم من قبل الجهات الحكومية.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) احمد السيد كردي: مفهوم العمل التطوعي أهميته وأهدافه ، مرجع سابق.

كما تبرز أهمية العمل التطوعي في تنمية المجتمع من خلال الاستفادة من الموارد البشرية: حيث يمثل العمل التطوعي دوراً إيجابياً في إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي اللازمة ، ويساعد العمل التطوعي على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين، ويشعرهم بقدرتهم على العطاء وتقديم الخبرة والنصيحة في المجال الذي يتميزون فيه. والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: حيث يساهم العمل التطوعي في تخفيض تكاليف الإنتاج، ويساعد على تحقيق زيادة الإنتاج، ومع تزايد الطلب على السلع والخدمات من قبل أفراد المجتمع، وصعوبة الحصول عليها في كثير من الأحيان، فإنه يصبح من الأهمية بمكان الاعتماد على جهود المتطوعين؛ لتوفير جزء من هذه الاحتياجات.

والعمل الخيري بوجه عام يجمع الطاقات المهذرة، ويسخرها لخدمة البناء والتنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات والمنظمات والهيئات الخيرية؛ لذا حرصت الدول المتقدمة على ترسيخ مفهوم العمل التطوعي، والحث عليه بين جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وخلق المناخ الملائم لتشجيع كل الأفراد للعطاء والإبداع، وتخصيص إدارة عامة متخصصة لتحديد المجالات التي يمكن من خلالها التطوع والإبداع، وخلق الحوافز المادية والمعنوية؛ لرفع نسبة المتطوعين في شتى المجالات.

وبذلك يرتبط مفهوم العمل الخيري والتطوعي بالتنمية الشاملة؛ من خلال مجموع الأعمال والبرامج التي تستهدف الإنسان وترقى به، ابتداءً من الفرد، ثم الأسرة، ثم تمتد إلى المجتمع؛ فصلاح الأسرة من صلاح الفرد، وصلاح المجتمع من صلاح الأسرة.

ويجب أن لا ينظر إلى العمل التطوعي على أنه مجرد إسهام في تحمل نصيب من أعباء وتكاليف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الدولة فحسب، بل يجب أن ينظر إليه أنه مجموعة من التجارب التي تصنع التقدم وتدعمه، ومن هنا يأخذ التطوع في العمل الاجتماعي والأمني بعداً جديداً مهماً فيصبح غاية ووسيلة فهو غاية لأنه يمثل الضريبة الوطنية التي يجب أن يدفعها كل مواطن لمجتمعه ، وبذلك فإن قيمة وأهمية التطوع في العمل الاجتماعي على مختلف أشكاله يجب ألا تقاس على المدى القريب، بل يجب أن تقاس بالعائد التربوي والثقافي والاجتماعي والأمني على المدى البعيد<sup>1</sup>.

وهذا ما اوضحتته هناء حسني محمد النابلسي في دراسة لها عن دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية انه لا يمكن لأي إنسان أن يقوم بسلوك إرادي دون تحقيق هدف من ورائه، والعمل التطوعي كذلك فهو مهم للمجتمع وله دور في التنمية بشكل عام، إلا أن تطوع الشباب يرتبط بفوائد مباشرة أو

(<sup>1</sup>) احمد السيد كردي: مفهوم العمل التطوعي أهميته وأهدافه، المرجع السابق.

غير مباشرة ،وقد تكون هذه الأهمية أو الفوائد تلبية لاحتياجات الشباب النفسية والاجتماعية التي قد تزيد على الفوائد المادية المباشرة بالعمل التطوعي للشباب، حيث يحقق لهم فوائد اقتصادية واجتماعية ونفسية من هذه الفوائد ما يلي:

**-التطوع والانجاز المهني :**إن الرأي الشائع بالنسبة لمن لا يعمل من المتطوعين أن التطوع يعد مرحلة الانطلاق نحو الاستخدام المدفوع الأجر ،كما يعتقد من هو على رأس عمله أيضا أن التطوع يمهّد له الفرصة للتقدم فيه،وهذا ما أثبتته الدراسات التي أجراها معهد البحوث التعليمية العليا في جامعة كاليفورنيا-لوس أنجلوس،التي استخدمت البيانات الطولية من برنامج التعليم العالي الأمريكي لمؤسسة الخدمة الوطنية،لفحص نتائج التطوع أثناء التواجد في الكلية،حيث تبين أن الطلبة الذين اختاروا المشاركة في مشاريع تعليم الخدمة لهم سجل معدلات نقاط أعلى في الدرجة.

كما يمكن للتطوع أن يلعب أيضا دورا مباشرا في تحسين الفرص المهنية أو الحرفية وذلك باستخدام الطرق غير الرسمية -الاتصالات الشخصية-في تأمين المعلومات حول الوظائف من الأصدقاء أو المعارف،وهم أكثر نجاحا في العثور على وظائف مرضية وذات دخل عال،وأن هناك تناسبا طرديا بين مرتبة الصلة وجودة الوظيفة المحصلة،إذ تعمل الصلات القوية بعكس الصلات الضعيفة على الوصول إلى أعلى مراتب الاتصال،الدرجة التي يزيد فيها المتطوع من صلات الفرد الضعيفة التي تعكس التأثيرات الإيجابية على الإنجاز المهني وقد يؤمن العمل التطوعي بعض المعونة الاقتصادية التي تكون على شكل مكافآت رمزية تكون حافزا للتطوع.<sup>1</sup>

**-التطوع والانحراف:** ينطوي مفهوم أن التطوع على انه "يبني الشخصية" ويسود الاعتقاد بأن التطوع يغذي الثقة بين الأشخاص ويغذي التسامح والتعاطف مع الآخرين واحترام المصلحة العامة ،هذا بدوره يحول دون الانخراط في سلوكيات مريضة اجتماعيا،و الاعتداء على حقوق الآخرين والسير في سلوكيات مهلكة للذات.

وقد أشار ويلسون وميوسك Wilson and Musick إلى بعض نتائج دراسة وطنية للشباب أجراها ( Hart and Atkins)كشفت أن المراهقين المنخرطين في الخدمة التطوعية أقل احتمالا في المشاركة في خمسة من سبعة عشر سلوكا إشكاليا بنفس السنة كما أشارا إلى دراسة أجريت لمسح التحولات في حياة المراهقين التي وجدت أن العمل التطوعي قد يساعد في منع الجنوح بين صغار الشباب،كما أن احتمال مشاركة الطلبة الذين تطوعوا في سلوكيات خطيرة مثل التسرب من المدرسة أو الإدمان على العقاقير أقل بكثير،وقد حاولا تفسير

(<sup>1</sup>)هناك حسني محمد النابلسي،مرجع سابق،ص73-75.

ذلك برده إلى نظرية الرقابة الاجتماعية Social Control Theory والاعتقاد بأن التطوع يقلل من الانحراف لأنه يخضع الشباب لضوابط اجتماعية غير شكلية، والى الرقابة وفسرها حسب نظرية التعلم الاجتماعي، أو التداعي التفاضلي Differential Association بأن التطوع يقلل الجنوح لأنه يحول دون التماس مع مخالفي القانون كما يمكن أن يعلم التطوع الشباب القيم المؤيدة للمجتمع، ويفرض قيودا معيارية على سلوك الجانح، كما أضاف مختار شعيب أن أهم الفوائد الاجتماعية المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها المتطوعون نتيجة لاعتراف الآخرين بهم وبقدراتهم وهي بمثابة رأس المال الرمزي فالحصول على مكانة اجتماعية في المجتمع يحقق فوائد للشباب المتطوع ويجعله واثقا من ذاته وقدراته والمشاركة في العمل التطوعي تفتح له أبوابا واسعة في التعامل مع البشر يعيد من خلالها تشكيل شبكة علاقاته في المجتمع، الفائدة الأخرى في برنامج الخدمة التي تستهدف الشباب على المدى الطويل هي القيمة الوقائية المجربة، إذ أن مشاركة الشباب في خدمة الوطن يمكن أن يقلل من الإدمان، الجريمة ومعدلات السجن.

**-التطوع والصحة البدنية:** كشفت النجاحات الحديثة في علم الاجتماع الطبي عن الأهمية و الفوائد التي يعود بها التكافل الاجتماعي على الصحة البدنية عن طريق مساعدة الآخرين، فهو يطور شبكات تعمل على صد التوتر وتقليل مخاطر المرض كما قد تعمل خصائص الإيثار في التطوع على تقليل المستويات الهدامة للاستغراق في شؤون الذات كما تؤدي إلى وصول المتطوعين إلى معلومات أكثر حول فوائد التمرين والرعاية الصحية والوقائية.<sup>1</sup>

وتشير عدة دراسات حديثة بوضوح إلى الأهمية البدنية للتطوع، فالتطوع سبب في الصحة الجيدة مما يعني أن العمل التطوعي يفيد في الحفاظ على الصحة، ولكنه لا يحسن حال من يملكون صحة جيدة، حيث أشار نيلسون إلى دراسة Richard Rogers في متابعة المشاركين في National Health Interview Survey كان معظم المشاركين دون سن الخامسة والخمسين عندما بدأ. الدراسة مستخدما بيانات الوفيات، تبين أن وفاة المتطوعين أقل نسبة من غير المتطوعين بغض النظر عن مستوى ملازمة الكنيسة، العمر، الوضع الاجتماعي، التعليم أو نوع الجنس، وبأعمار خمسة وستين سنة وأكبر، كانت المجموعة التي لها أقل مخاطر وفاة هي من المتطوعين المعتدلين الذين تطوعوا مرة واحدة فقط.

هذه الدراسات المختلفة حول تأثير التطوع على معدل والوفيات تشير جميعها إلى نفس الاتجاه وهو أن العمل التطوعي يساعد الناس على العيش لفترة أطول وتعد العوامل الاجتماعية التي تربط العمل التطوعي

(<sup>1</sup>) هناء حسني محمد النابلسي، مرجع سابق، ص 73-75.

مع تقليص الوفيات ومن بين أهم هذه المواصفات النفسية الاجتماعية،فعالية الذات Self efficacy وذلك يعني أن المتطوع سينخفض التطوع عنده خطر العلة البدنية لأنه يعزز العوامل النفسية الاجتماعية التي لدى الأصحاء.

- التطوع والصحة العقلية: تقليد اجتماعي طويل يربط التكافل الاجتماعي مع التقدير الذاتي للسعادة الشخصية عند المرء إلى درجة ارتباط المرء مع الآخرين من الناس أحد مقاييس التكامل الاجتماعي هو عدد الأدوار الاجتماعية -الأم،العامل،الأخ،التطوع- التي تنجز في وقت واحد،المقياس الآخر هو عدد "الروابط" أو الصلات مع الآخرين ويشير ويسلون وميوسك Wilson and Musick إلى أن اكتساب أو فقدان الأدوار الاجتماعية يؤثر في الصحة النفسية عند الرجال والنساء ،لأن التطوع يضيف دورا اجتماعي لحياة المرء ،إذا ينبغي أن يثمر عن منافع صحة عقلية ،كما أشار إلى اكتساب الشباب الكندي الشيء الكثير من التطوع لأنهم"يسجلون مستويات عالي من الرضى مع أنشطتهم ،ويشير ذلك إلى اكتسابهم مهارات ومعارف جديدة ،حيث أن الكثيرين منهم يفكرون في المضي في التطوع طوال العمر.

أما عن الأسباب وراء وجود تأثيرات إيجابية للتطوع على الصحة العقلية فهي كما يلي :

1-التطوع نوع من النشاط الاجتماعي أو المشاركة الاجتماعية من المتعارف عليه أن التكافل الاجتماعي يرتبط بمقدار الروابط الاجتماعي أو العلاقات التي تجنبه العزلة الاجتماعية.

2-السبب الآخر وراء وجود ارتباط بين التطوع والصحة العقلية أن التطوع شكل من أشكال سلوك الذات ،في بعض الموضوعات يمكن أن تغذي الثقة والقربى.

3-إن من وراء إمكانية زيادة التطوع في الخير أو السعادة الشخصية،تغذيته لاعتقاده الفرد بأنه قادر على إيجاد فرق وبالتالي تعزيز الفاعلية الشخصية ،كما يزود التطوع المتطوع بإحساس بالسيطرة على مجرى حياته وبينته،وبهذه الوسيلة يخفف الكآبة ،يقول الباحثون إن إحدى أسباب خفض التطوع لخطر معدل الوفيات هو زيادة الفاعلية الذاتية للاحترام الذاتي ،والتأثير الإيجابي الذي يعمل بدوره كنوع من التطعيم ضد التوتر وكما أن له نتائج مفيدة على السعادة وتؤكد النتائج كذلك أن التطوع في السياق الديني يؤدي بصورة خاصة إلى صحة عقلية جيدة .

كما أشار مختار شعيب إلى أن العمل التطوعي يساهم في ارتفاع نسق القيم لدى الشباب،حيث تهتم المشاركة في العمل التطوعي بإبراز قيمة الانجاز التي تعطي الدافع للشباب للتفوق وتنمي لديه قيمة الاستقلال فمن خلال العمل التطوعي يستطيع طرح رأيه بحرية كما تشجعه على اتخاذ قراراته الخاصة التي تساهم في بلورة تحقيق الذات لدي الشباب من خلال الاستفادة من مواهبه وقدراته وإمكاناته الشخصية بشكل جيد .

-التطوع والمشاركة السياسية: يشير ويلسون وميوسك إلى الارتباط القوي بين العمل المدني والثقة الاجتماعية حيث يوضح المساهمة التي يقدمها التطوع للمشاركة السياسية، فالمتطوعون يسجلون درجة أعلى على مقاييس الثقة من غير المتطوعين، مشيراً إلى ما نوه إليه بعض المهتمين الذي لفت الانتباه إلى إمكانية وجود صلة بين التطوع الشائع في المجتمع المدني النامي والمشاركة السياسية، حيث إن القيم الديمقراطية المناسبة و غرس العادات الديمقراطية المناسبة و غرس العادات الديمقراطية الجيدة مثل التصويت يمكن أن يهيئ الناس للمشاركة في العمل الجماعي مبكراً في حياتهم نحو وطنهم ومجتمعهم المحلي .

كما يضيفا إلى ذلك أن علماء السياسة وجدوا إن التطوع يساعد على خلق أحوال الملائمة لقيادة جيدة، وأن من فوائد التطوع الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع، وهو إحدى الركائز الأساسية في تقوية الديمقراطية، كما يعمل على خلق الإحساس بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع، كما أنه أمر في غاية الحيوية لبناء مواطنة نشطة تشارك في حل مشاكل البلد، كما يقلل من آراء المواطنين السائدة حول تقصير الحكومة تجاه المعاناة الاجتماعية.<sup>1</sup>

وتقول البيانات من "رصد المستقبل" لطلبة السنة النهائية في المدرسة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، إن التطوع قادر ليس على تحسين المواقف المعادية فقط بل وممارسات أو أعمال المواطنة الجيدة أيضاً، إذ كان الطلبة المتطوعين أكثر انخراطاً في تشكيله من السلوكيات السياسية التقليدية كالتصويت والمشاركة في حملة سياسية مقارنة بمن لم يتطوعوا، وأشاروا كذلك إلى دراسة لتأثير التطوع على السلوك السياسي اللاحق أجرتها Margaret Conwayetal التي وجدت أن التطوع المبكر يزيد من احتمال أن يصبح الشباب أعضاء فاعلين في مجتمعهم السياسي عندما يتخرجون من الكلية، وأن الظروف الاجتماعية التي تحول دون مشاركة الأطفال في الأنشطة اللامنهجية في المدرسة العليا، قد تؤدي في النهاية إلى الحيلولة دون مشاركتهم في العملية السياسية وفي العمل التطوعي، وهذا ما أثبتته دراسات التأثير طويل المدى للعمل التطوعي المبكر على سلوك المواطنة إذا اتصل فندريش Fendrich مع خريجي A&M Florida، وجامعات ولاية فلوريدا على فترات من عشرة إلى خمسة وعشرين سنة بعد التخرج، لقد كان الطلبة الذين نشطوا في منظمات التطوع والحركات الاجتماعية أثناء تواجدهم في الكلية، أكثر اتصالاً بالمنظمات المدنية وأكثر نشاطاً سياسياً من غير الناشطين بعد عقد لاحق .

وفي دراسة لهيجل Hegel وجد أنه يمكن النظر إلى القطاع التطوعي على أنه ذو صلة في دعم مشاركة المواطن المباشرة، إذ أن تواجد مجموعات من الناس وخبراتهم تحت مظلة ما، وتحويل هذه المعارف إلى

(1) هناء حسني محمد النابلسي، نفس المرجع، ص73-75.



عملية السياسة العامة ،هو جزء من الدور الذي تلعبه المنظمات التطوعية في الشبكة الاجتماعية وأن تحقيق المشاركة المدنية في قضية بعينها يتم من خلال خدمة المنظمات التطوعية ,خاصة للأعضاء الذين لا يمكن أن تسمع أصواتهم بطريقة أخرى.

وكذلك الأمر لهيئة التطوع ،حيث ترفع المشاركة السياسية العامة أعضاء الهيئة إلى مستوى مختلف تماما من الالتزام لتمكينهم من استخدام وتطوير مهاراتهم الفردية وتطبيقها من أجل الصالح العام للمنظمة والأفراد المستفيدين منها وهنا يؤكد أنه ينبغي أن تكون للمؤسسة الخيرية أغراض سياسية،ويمكن أن تتفق المؤسسة الخيرية بعضا من مواردها على الأنشطة السياسية طالما أنها ليست موالية وتبقى تابعة وملحقة بأغراض المؤسسة الخيرية ،إذ ينفق 90% من موارد المؤسسة الخيرية في الأساس على الفعاليات الخيرية ،ومن المستحسن أن تستشير أي منظمة محاميتها لمتابعة آخر مستجدات عملية المشاركة السياسية العامة، وذلك لحماية المؤسسة الخيرية من خطر فقدانها لوضعها الشرعي.

هذا الأمر لا يوجد على الإطلاق لدى غالبية الدول النامية، إذ إن القوانين تشترط لترخيص أي جمعية خيرية ألا تكون لديها أي أغراض سياسية.

كما يشير ويلسون وميوسك Wilson and Musick إلى رأي De Tequeville بأن الجمعيات التطوعية هيئات وسطية أساسية بين جمهور الناس ومؤسساتهم الحكومية تولد العضوية النشطة في الجمعيات التطوعية الثقة التي تمتد لأبعد من حدود القرابة والصدقة التي تتوقف عليها الحياة السياسية الديمقراطية،كما تتولد الثقة اللازمة للناس كي ينظموا بصورة فعالة ويعملوا بصورة جماعية ليس بالضرورة أن تكون هذه الجمعيات سياسية كي يكون لها الأثر النفعي،إذ إن لجميع تلك الجمعيات أنشطة تعمل على تطوير المهارات المدنية التي ترفع من إحساس المرء بالمقدرة والجدارة السياسية ،والتطوع التنظيمي يزيد احتمال إجراء مناقشات سياسية مع أعضاء الجمعية الآخرين.

والتطوع عمل حافز في التغيير اجتماعي ،حيث يشير روبرت بتمان Robert putman بان تفاعل الشبكات يؤدي إلى توليد رأسمال اجتماعي وشيوعا لثقة في المجتمعات حيث تعمل الأشكال المتنوعة للتطوع على تعزيز التعددية في المجتمع لكونها مشتملة على أطياف من المواطنين المختلفين.

كما أن مساهمات عمل التطوع نحو منظمات المجتمع المدني لا تقدر بثمن فالقوى التطوعية التي يمكن الاعتماد عليها تضمن استمرارية طويلة لمجموعات المجتمع المدني، ويمكن لمساهمات التطوع أن تجعل من هذه المنظمات أكثر كفاءة واحترافا،إن القطاع التطوعي هو الأكثر فعالية بسبب وجود المنافسة وأن يكون لكل مجموعة اختصاص ومجال تتفوق فيه كي تستمر وتحمل الدولة مسؤولية حماية وتعزيز

دوره، ولا يعمل التطوع لملء الفراغ في بعض الخدمات التي تشرف عليها الدولة فقط بل يقدم أيضا نوعا من الوقاية من الأوبئة الاجتماعية.

ويضيف مختار شعيب إلى أن المشاركة بالعمل التطوعي تجعل الشباب يتقبل ذاته ويتقبل الآخرين وتصبح معاملته تلقائية وتكون ديمقراطية وموضوعية هذه الخصائص تنمو مع ازدياد خبراته في العمل التطوعي كما يؤثر العمل التطوعي في الشباب يجعلهم أكثر ثقة بذواتهم وينمي الانتماء لديهم<sup>1</sup>.

وتظهر أهمية التطوع والحاجة إليه كلما تقدم المجتمع وتعقدت العلاقات الاجتماعية، فكلما كانت العلاقات بسيطة ومباشرة تكون الجهود التطوعية جهوداً فردية ومباشرة أيضاً، وترتبط بالموقف ذاته، وتكون إحدى سمات العلاقات الاجتماعية، فمجتمع القرية لقلّة حجمه، وتداخل علاقاته يتصف بالتساند والترابط، والتطوع فيه يؤدي وظيفة ضرورية، ويرتبط ذلك عند الناس بقيم الشهامة والمروءة والكرم.

أما مجتمع المدينة فانتساعه يُضعف العلاقات الاجتماعية؛ لأن احتياجات الناس تشعب من خلال المنظمات والهيئات، وعلى الرغم من توفر تلك الخدمات، إلا أن ذلك قد أظهر حاجة تلك المجتمعات أكثر إلى التطوع، والذي يكون في صورة نشاط مؤسسي، يتم من خلال المؤسسات الاجتماعية، فالدول مهما كانت إمكاناتها المادية لا تستطيع إشباع كل احتياجات أفرادها، حتى مع اتساع أنشطتها وتعدد مجالاتها، خصوصاً في ظل تزايد الاحتياجات، فما كان ينظر إليه على أنه كمالي في وقت من الأوقات، قد يصبح ضرورياً في وقت لاحق.

والأهمية الكبرى للتطوع<sup>2</sup> تكمن في تنمية الإحساس لدى المتطوع، ومن يستفيد من خدماته، بالانتماء وتقوية الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع، والتي تأثرت تائراً سلبياً ظاهراً بعوامل التغيير الاجتماعي والحضاري، كما أن الأعمال التطوعية تكون لوناً من ألوان المشاركة الإيجابية - ليس في تقديم الخدمة فحسب

(<sup>1</sup>) هناء حسني محمد النابلسي، نفس المرجع، ص73-75.

\* نظراً لأهمية العمل التطوعي في تجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي، وتحقيق التنمية المجتمعية القائمة على المشاركة الحرة والطوعية لكافة الفاعلين الاجتماعيين فقد طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر سنة 1967م برنامج تطوعي الأمم المتحدة، وفي شهر ديسمبر من سنة 1968 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2460 الذي دعا إلى دراسة إمكانية إنشاء هيئة دولية للمتطوعين، وفي شهر ماي من سنة 1971 أقرت الجمعية العامة المبادئ التوجيهية لبرنامج تطوعي الأمم المتحدة وذلك من خلال القرار رقم (2659)، فاعتمد المجتمع الدولي العام 2001عاماً دولياً للمتطوعين بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1997، وجاء بذلك مكللاً جهود ملايين المتطوعين ومنظماتهم الأهلية والحكومية والدولية، من أجل إبراز الدور الكبير الذي يسهم به العمل التطوعي في كافة مجالات التنمية الصحية والاجتماعية والبيئية، وفي مواجهة الكوارث والحروب، الأمر الذي يعمل على بناء المجتمع الأفضل بكل لبناته الإنسانية والمادية، كذلك جاء اعتماد الخامس من ديسمبر من كل عام يوماً عالمياً للمتطوعين تقديراً لمكانتهم في بناء الإنسان والمجتمع. انظر كل من :

- حميد محمد القطامي: تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 ديسمبر، 2002.  
مدحت محمد ابو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة. ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص216-218.

- بل في توجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها تلك المؤسسات الاجتماعية، ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع العام، وكلما كثر عدد المتطوعين كلما دل على وعي الأفراد وحسن تجاوبهم مع هيئات ومنظمات المجتمع.

إن الأنشطة التطوعية من أهم معالم التنمية الاجتماعية، لأن نمو حركتها واتساع قاعدتها، واشتراك أعداد كبيرة من الأفراد فيها يعتبر دلالة أكيدة على أن المجتمع استطاع أن يبني طاقة ذاتية قادرة على النهوض به وصنع التقدم فوق أرضه، وقادرة على دفع المخاطر التي قد يتعرض لها.<sup>1</sup>

إن يحظى العمل التطوعي بأهمية خاصة و ذلك لدوره في المجتمع إلى جانب ما يعنيه من قيم وروابط اجتماعية ايجابية، وتكمن أهميته ودوره ليس على صعيد الفرد فحسب وإنما على مستوى المجتمع ككل من رفع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة ومحافظته على القيم الإنسانية وهو بهذا المعنى تجسيدا لمبدأ التكافل الاجتماعي، واستثمارا حقيقيا لأوقات الفراغ، فالعمل التطوعي هو فعل ذاتي حر يقوم به الإنسان بدافع الانتماء والواجب والإحساس بالمسؤولية.

وتعمل منظمات العمل التطوعي على توجيه مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، كما تعمل على التقليل من الانتهازية وتسهيل التعاملات الاقتصادية و السياسية وتدفق المعلومات التي تشكل أساسا للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأساسا لمشاركة أعضاء المجتمع المدني في الحياة العامة، كما تشجع التواصل بينها وبين السلطة التنفيذية على تبادل المعلومات التي تمكن من المساهمة في صناعة برامج تبني وفقا لحاجات و أولويات المواطنين والدولة، ويعتقد الاقتصاديون أن إدارة الجماهير لخطط التنمية يساعد على تحسين

وسائل هذه الخطط وزيادة فعاليتها ذلك أن التنمية هي تطوير الإنسان بموارده ومؤسساته أو مستوياته المادية والثقافية أي الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، والإنسان هو القوة التي تحرك التنمية وتحققها وهو الذي يتلقى ثمارها.<sup>2</sup> وذلك من خلال الجهود التطوعية التي تساهم في تنمية المجتمع وتعمل كذلك على تقوية التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع.

(1) عمر بن نصير البركاتي الشريف: الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية. بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية، الرياض - 1429/4/6 هـ

<http://www.arabvolunteering.org/corner/avt33954.html>

(2) أحمد مخيم: العمل التطوعي وأثره في التنمية الشاملة. مرجع سابق.

## 2-4 دوافع التطوع :

إن الحاجة إلى البحث عن أهم الدوافع التي تكمن وراء قيام الفرد بالتطوع ذات أهمية لأنها تساعدنا في الوصول إلى الأساليب المناسبة التي يمكن استخدامها لجذب المتطوعين والتعامل معهم بطرق أفضل حتى يستمروا في تطوعهم، ومن أجل تفعيل العمل التطوعي في مجتمعاتنا بشكل عام.

و تختلف دوافع التطوع في المجتمعات حسب الثقافة والنظرة إلى العمل التطوعي فهي تختلف في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة عنها في المجتمعات النامية فهي في الأولى قد تتمثل في التباهي بالملكية والوعي الاجتماعي والنجاح في التعامل مع الآخرين والرغبة في الحصول على مكانة اجتماعية والحاجة إلى الاتصال بمجالات العمل والحياة المهنية،<sup>1</sup> بينما في المجتمعات النامية والمتخلفة فالدافع الأساسي يتمثل في اتجاهين:

-الأول:مدى ما يحققه المشروع من فائدة مباشرة للمتطوع ،فقد ارتبطت المشاركة التطوعية في التحليلات النظرية في كتابات العلوم الاجتماعية بعامل الشعور النسبي بالحرمان فقد لا تتم المشاركة حتى لو كان سكان المجتمع في ظروف سيئة إذا اعتادوا على هذه الظروف أو عقدوا الأمل في تحسين الأحوال.

-الثاني: ارتباط المشروع بقيم دينية أو ثقافية معينة في المشروعات الدينية رغم إن العائد منها غير مباشر هذا إلى جانب إن الدوافع تختلف مع مستوى الأفراد حسب المستوى العلمي والاقتصادي وحسب النوع والعمر الزمني والحالة الاجتماعية والوضع الاجتماعي.

وعموما إن أهم الدوافع التي تدفع الإنسان إلى التطوع هي:

- 1- الحاجة إلى تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين ،او كسب صداقات جديدة .
- 2- الحاجة إلى ممارسة بعض الأعمال التي تتفق مع الميول والرغبات والتي لا يجد في العمل الرسمي متسعاً لتحقيقها.
- 3-شغل الأوقات الحرة بأسلوب مثمر.
- 4-اكتساب خبرات ومهارات جديدة، فقد يتطوع الإنسان مدفوعاً برغبته في اكتساب خبرات ومهارات جديدة برغبته في زيادة ارتباطه بعلاقات ايجابية مع غيره .
- 5- قد يتطوع الإنسان مدفوعاً برغبته في إشباع احتياجاته الاجتماعية والنفسية مثل حاجته إلى الأمن والشعور بالانتماء والحصول على التقدير والرغبة في تأكيد الذات عن طريق العمل التطوعي.

(1) إبراهيم عبد الهادي المليجي، مرجع سابق، ص72-73.

6- الحصول على مكانة اجتماعية مرتفعة في التنظيم الإداري للمنظمة التي يتطوع فيها.

7- كسب تقدير واحترام المواطنين، أو رغبة في كسب شعبية بينهم.

8- الإحساس بالمسئولية الاجتماعية نحو المجتمع، والرغبة في النهوض به والعمل من أجل الصالح العام.

9- رد الجميل لبعض مؤسسات المجتمع والتي سبق وان استفاد منها الفرد أو حصل منها هو أو احد أسرته أو أقاربه على خدمات اجتماعية منها ويشعر نحوها بالجميل .

10- الإيمان بمعتقدات و قيم أو اتجاهات أو مبادئ أو مفاهيم معينة دينية كانت أو سياسية<sup>1</sup>، فقد يكون تطوع الإنسان قائما على أساس إيديولوجي و التطوع القائم على أساس الإيمان بمعتقدات وقيم أو

اتجاهات أو مبادئ أو مفاهيم معينة سواء كانت دينية أو سياسية.<sup>2</sup>

إضافة إلى ما سبق فان هناك من يرى بان للتطوع دوافع متعددة منها ما هو شعوري ومنها ما هو لا شعوري، وهذه الدوافع تتشابك وتتفاعل وينتج عنها في النهاية هذا الالتزام الذي يدفع المتطوع للعمل فقد يكون رغبة في الشعور بالأمن والراحة النفسية والرغبة في اكتساب الأصدقاء أو الجماعة المرجعية التي ينتمي إليها وقد يدفع الشخص المتطوع مجرد حب الظهور أو وجود وقت فراغ لديه أو يتطوع الشخص مدفوعا بفلسفة قومية عامة مرغوبة،<sup>3</sup> ولا شك بان من أهم الحوائج سرور وسعادة تدخلها على نفس المسلم، من خلال مساعدته على التخلص من الفقر أو الجهل أو المرض ومن خلال التعليم والتدريب أو تقديم الرعاية الصحية أو النصح والإرشاد أو مساعدته في إيجاد فرصة عمل أو ...، وهذه كلها وسائل للتخلص من التخلف من جهة وتعمل على تحقيق التنمية من جهة أخرى امثالاً لأوامر الله ورسوله ولينال الأجر والثواب<sup>4</sup>، وقد عني الإسلام بتحقيق وحدة المجتمع وتنميتها من خلال وسائل متعددة فرضها على طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع، وجعل بعضها فرائض وأخرى من قبيل الطاعات التي يثاب فاعلها، كما حرص على تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال نظام شامل متكامل دعا إليه يتمثل بالزكاة والصدقات والعمال الخيرية والقيم الإنسانية العليا والأخلاق الإسلامية الرفيعة المستوى لتكوين مجتمع القوة والوحدة.

وقد صور القرآن الوحدة بين أفراد المجتمع بقول الله عز وجل: (إنما المؤمنون أخوة)<sup>5</sup>

(1) حمدي عبد الحارس البخشونجي، مرجع سابق، ص225-226.

(2) إبراهيم عبد الهادي المليجي، مرجع سابق، ص72-73.

(3) ملاك احمد الرشدي، تنظيم المجتمع نماذج ونظريات عملية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1996، ص226.

(4) محمد بني عيسى، مرجع سابق، ص65-71.

(5) سورة الحجرات، الآية10.

وبقوله سبحانه وتعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله وأولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم)<sup>1</sup>

ولا أدل من ذلك على التعاون والتكافل والتضامن ولكنه من نوع خاص تعاون يسعى إلى تحقيق الخير ودفع الأذى والشر تعاون على الخير، وليس تعاون على الإثم والعدوان لقوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب)<sup>2</sup>، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته."<sup>3</sup>

وإعلان هذا الإخاء بين أفراد المجتمع المسلم يعني تكافلهم وتعاونهم في كل ما يحتاجون إليه في جميع أمور حياتهم كما يبين الحديث الشريف عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "المؤمن للمؤمن يشد بعضه بعضا، وشبك بين أصابعه."<sup>4</sup>

ويقول أيضا صلى الله عليه وسلم أيضا: مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"<sup>5</sup>، وفي هذا تحقيق للتكافل الاجتماعي لأن مغزى ومؤدى التكافل، أن يحس كل فرد بأن عليه واجبات نحو إخوته الآخرين في المجتمع، يجب عليه أدائها والتقصير بذلك مخالفة للأوامر الشرعية وإلحاق الضرر بالمجتمع.

أما الدوافع التي تنبع منها هذه النظرة والواجب نحو الآخرين -والتي تؤدي إلى بناء مجتمع متحاب متعاون متكافل- فهي القيم الإسلامية التي تشكل الدوافع العقائدية في نفسية المؤمن والتي تنعكس آثارها الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية على جميع أفراد المجتمع.<sup>6</sup>

ويقدم الإسلام صورا متقدمة للتكافل الاجتماعي تجعل المسلم يؤثر أخيه على نفسه ولو كان أكثر فقرا وحاجة من أخيه امتثالا لقوله تعالى: (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)<sup>7</sup> وجاء في تفسير هذه الآية: أي أنهم يقدمون الناس على حاجة أنفسهم ويبدؤون بالناس بالناس قبلهم في حالة احتياجهم إلى ذلك إذ أن معنى خصاصة الأفراد بالحاجة أي أنهم يقدمون غيرهم على أنفسهم ولو كان بهم فاقة وحاجة.

(1) سورة التوبة، الآية 71.

(2) سورة المائدة، الآية 2.

(3) رواه مسلم.

(4) رواه مسلم.

(5) صحيح مسلم.

(6) محمد بن عيسى، مرجع سابق، ص 65-71.

(7) سورة الحشر، الآية 9.

وفي حالة التنمية فإن مساعدة المحتاج عن طريق تعليمه، أو تدريبه على مهنة معينة لكي يحقق دخلا، ويتحول إلى إنسان فاعل مشارك في التنمية، هو من أفضل صور الإيثار التي حث عليها الإسلام وهي التطبيق العملي المعاصر لصور الإيثار<sup>1</sup>.

وهناك اتجاه آخر يرى انه من الخطأ إن نقول بان المتطوع يقدم جهده ووقته أهدافا مجتمعة ولا يأخذ أبدا لأنه إذا لم يأخذ لما استطاع إن يعطي إلا إن الذي يمكن إن يأخذه المتطوع لنفسه هو أَرْضاء نفسيا وزيادة في المعرفة والخبرة وتقديرا وإعجابا من الناس ومكانة و صداقة واسما لامعا وصقلا لمواهبه وكشفا لقدراته القيادية إلى غير ذلك من الخبرات التي يستطيع المتطوع الحصول عليها عندما يقدم جهده التطوعي.

ويتفق هذا الاتجاه مع ما ورد في نظرية التنظيم حيث أوضحت بان الإنسان عندما يلتحق بأي تنظيم أو منظمة معينة فان هذا التنظيم يؤثر في سلوكه ويصبح هذا السلوك سلوكا تنظيميا يتفق فيه مع المعايير والقواعد السائدة في المنظمة تبدأ بحل الأهداف التنظيمية محل الأهداف الذاتية بهذا الإنسان إلا أن أصحاب هذه النظرية يؤكدون بان الإنسان لا يتخلى نهائيا عن أهدافه الذاتية ويرون بان سلوك الإنسان لا يخلو نهائيا من الدافع الذاتي .

ومن ذلك يتضح إن المتطوع عندما يقدم جهده التطوعي بلا مقابل لا يعني انه يحصل من وراء هذا الجهد على أية امتيازات ولكنه بالضرورة يمكنه إن يحقق العديد من الفوائد التي قد تتصل بالاشباع النفسية والاجتماعية التي قد تكون لها قوة في التأثير في سلوك الفرد أكثر من الاشباع المادية<sup>2</sup>.

وأخيرا يركز عبد الله الخطيب في توضيحه لدوافع العمل التطوعي على البيئة الاجتماعية المشجعة للتطوع حتى تكتمل الصورة ،فالعامل التطوعي ينطلق كما هو معروف من بعدين:أحدهما البعد السيكولوجي،والآخر البعد الاجتماعي،و الحديث عن البعد الاجتماعي للتطوع يقودنا إلى تناول النظام الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع بالإضافة إلى البعد الأسري للتطوع الذي يؤدي دورا مهما في التطوع ،ومن الجانب الآخر لا بد من استعراض منظومة القيم التي يعيشها المجتمع والدوافع الدينية الموجهة للمتطوع في المجتمع وضمن هذا البعد،فإن الدوافع الأمنية والطوارئ والنكبات التي يعيشها المجتمع بشكل غير متوقع كلها ترتبط بالبعد الاجتماعي للتطوع وفي النهاية فان الانتماء الوطني والإنساني يلعبان دورا واضحا في توجه الفرد للتطوع وهذه الجوانب جميعها سوف نتناولها بالتوضيح :

(<sup>1</sup>)محمد بني عيسى ،مرجع سابق،ص65-71.

(<sup>2</sup>)حمدي عبد الحارس البخشونجي ، مرجع سابق ،ص225-226.

- **النظام الاجتماعي للتطوع:** إن النظام الاجتماعي في أي مجتمع يعمل على إيجاد روابط وثيقة بين الفرد ومجتمعه حتى تصل في العديد من المرات حالة تطابق بين الفرد والمجتمع ويعمل الفرد على الاستجابة للضغوط الاجتماعية التي يتعايش معها والتي تدفع إلى القيام بالعديد من العمال ومن ضمنها العمل التطوعي، وفي الوقت الذي يعطي المجتمع الفرد الكثير من الإمكانيات فإنه يطلب منه أن يعطي بالمقابل، ومن هنا يأتي الدافع الاجتماعي الأول للعمل التطوعي وهو إحساس المواطن بواجبه تجاه مجتمعه فالمواطن لا يعيش في جزيرة منفصلة عن الآخرين وإنما يعيش في منظومة اجتماعية متكاملة يحتاجه الناس كما يحتاجهم وهذا الاعتزاز الوطني بارتباطه بمجتمعه يدفعه إلى القيام بعمل يحتاجه هذا المجتمع ولا تفرضه القوانين، وعلينا أن نلاحظ أنه كلما أزداد وعي المجتمع وثقافته زاد إحساس المواطن بواجبه، وللمدرسة دور كبير في تعبئة الأفراد من أجل زيادة إحساسهم بواجبهم تجاه مجتمعهم بحيث يخرجون عن فرديتهم ومصالحهم الشخصية، لينخرطوا في عمل تطوعي لا يحصلون مقابلته على أجر والإحساس بالواجب هو من الشرائع والصفات المهمة في حياة الأمم التي تدفع الفرد إلى التضحية حتى بحياته ويبدو أن التعبير الصادق لهذا الإحساس هو التطوع خدمة لهذا المجتمع.

- **البعد الأسري للتطوع:** يذهب الباحث في مجال الخير العربي محمد بركات إلى الإشارة بأن الإنسان في الجماعة سيبقى أهم مورد للخير والتطوع فهو الذي يدفع بأي عمل خيري تطوعي إلى الإمام، ويرى أن الوالدين وأجواء الأسرة تأثيراً بالغاً في تعزيز دوافع الخير والتطوع عند الصغار فان كانت الأجواء الأسرية تدعو لمساندة أفراد العائلة بعضهم لبعض ولمساعدة الآخرين فان الطفل سيغدو مشاركاً في المستقبل بمثل هذا المسلك ومن هنا فإن العمل أو التعاطي مع الأسرة يبدأ مع الأطفال ليشمل عموم الأعمار وهذا التعاطي المبكر والمستمر مهم لتفعيل العمل التطوعي<sup>1</sup>.

ومن هنا ما يجب تأكيده أن الأسرة الصغيرة قد تكون أحد الدوافع الرئيسية في اهتمام الفرد بالعمل التطوعي الذي سيعود بالنفع على الأقربين ويلاحظ أن هناك توجهها في العالم العربي إلى إقامة منظمات تطوعية تأخذ الإبعاد الأسرية والعائلية والعشائرية في الحسبان وبالرغم من أنه لا يمكن النظر إلى هذا التوجه بإيجابية في ضوء أن العمل التطوعي يستهدف المجتمع بأسره إلا أن واقع الأمر في هذا المجال هو الذي يفرض نفسه فالدافع للتطوع هنا يأتي امتداداً لما يتعلمه الفرد في أسرته فان التطوع يبدأ بالأسرة إلى المجتمع ككل .

- **منظومة القيم:** هناك شبه اتفاق في المجتمعات الإنسانية على منظومة القيم المطلقة وهي: الحق والخير والجمال ولا يوجد مجتمع إنساني وإلا وقد أعطى قيمة الخير المرتبطة بالتطوع منزلة رفيعة متقدمة بتبنيه لهذه

(1) عبد الله الخطيب، مرجع سابق، ص 242-247.



القيم المطلقة وقد تعايشت مع هذه القيم غالبية الشرائع السماوية والدينية، وأعطت الأخيرة حيزا واسعا ضمن المبادئ والمنطلقات التي دعت إليها الحركات الإصلاحية عبر تاريخ الإنسانية.

وقد ارتبطت قيمة الخير بالتطوع، الذي هو العطاء بالمال أو بالجهد ولم تتوقف أي من المجتمعات الإنسانية عن التعامل مع التطوع بوصفه من القيم المحببة إلى النفس البشرية التي يسهم الفرد من خلالها في إعطاء مجتمعه عندما يكون مقتدرا ولديه الرغبة، وعبر الثقافة العربية كان التطوع جزءا من سلوك الأفراد تجاه مجتمعهم المحلي وإذا كانت (العونة أو التويزة) التي هي قيام الأفراد في مجتمعاتهم المحلية بتقديم المساعدة إلى الذين يحتاجونها، فإن هذا العمل مازال مستمرا في مجتمعاتنا الريفية حيث يقوم أفراد المجتمع المحلي بمساعدة من يقومون بالبناء والذي يقوم بحصد مزروعاته وذلك بالعمل الجماعي دون مقابل ويلاحظ المراقب أن الذين يعملون يهزجون ويغنون في أثناء قيامهم بعملهم دلالة على سعادتهم بالمشاركة، و إذا كان هذا العمل يقوم بمبادرات شخصية ودوافع ذاتية فإنه لم يأخذ صفة التنظيم الذي ينقلنا في العصر الحديث إلى ظاهرة العونة المنظمة والتي أصبحنا نطلق عليها المنظمات التطوعية وهذا ليس قصرا على الثقافة العربية وإنما هناك دلائل واسعة الانتشار على أن هذا المفهوم وهذه الممارسة كانتا جزءا من الثقافة الإنسانية جمعاء، وقد اعتمدت الحضارات الأولية على العونة التي انتهت في بعض المرات إلى مفهوم التطوع، ويذهب أرسطو في دعوته للخير والتطوع على أساس أنهما المنطلق الرئيس لإصلاح المجتمع، وخلق الود والتعاطف بين طبقاته، كما حال الفيلسوف أفلاطون في دعوته للمدينة الفاضلة، أن التطوع هو امتداد لمنظومة القيم الإنسانية المطلقة التي تتعايش معها المجتمعات كافة.<sup>1</sup>

-**الدوافع الدينية:** ولما كانت منظومة القيم تنطلق من قناعات ثقافية، فإن هذه القيم تأتي أيضا امتداد لمنطلقات دينية وقد جاءت الديانات السماوية كلها داعية إلى الخير والعطاء وقد انعكس ذلك بمفهوم التكافل الاجتماعي، فإن الخير والعطاء وفي النهاية التطوع، جاء ردا على الشر والإيذاء هذه الآفات التي حاربتها الأديان والحركات الإصلاحية والمفكرون والفلاسفة، ابتداء من ابن خلدون في نظريته لبناء المجتمعات من منطلقات البذل والعطاء إلى ابن تيمية الذي حدد معالم حركة المجتمعات بهدف الوصول إلى مجتمع الخير الذي هو الإسلام بعينه، ويشير محمد العبادي أن مظاهر الرعاية الاجتماعية في الإسلام تتضح في التكافل الاجتماعي، ويقصد بذلك أن يتضامن أفراد المجتمع ويؤمنوا بمسؤولياتهم تجاه بعضهم من الناحيتين المادية والمعنوية فأعضاء المجتمع يحتاجون في شؤون الحياة وهم في مجموعهم يؤلفون قوة متماسكة، كما أن الحركات الفلسفية والإصلاحية كما هو حال الكونفوشية والبوذية، استهدفت هي الأخرى الخير والعطاء والتطوع كأسس في بناء المجتمع المتكافل.

(<sup>1</sup>) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 242-247.

وليس هناك من مصلح أو فيلسوف عبر التاريخ إلا وكانت دعوته إلى الخير قوية واضحة ،على أساس أن المجتمعات لا يمكن إصلاحها إلا بتأكيد مبادئ الخير وقواعده ومحاربة الشر.

إن ما يجب تأكيده أن العون الاجتماعي، قد ارتبط بالديانات السماوية، واهتمت الديانة الإسلامية بوضع الأسس والتشريعات الخاصة بتنظيم أنماط الحياة في المجال الاجتماعي، فالإسلام حض على التكافل الاجتماعي والتعاون وحدد بشكل واضح تلك الفئات التي يتوجب علينا أن نقدم لها الدعم والمساعدة، ففي ذلك ما يقرب الإنسان من الله، ويبقى الأهم ، وهو إحساس المسلم بأنه مسئول عن الآخرين ، وأن كل واحد منهم راع ومسئول عن رعيته وعليه أن يعطيهم ، فالحديث الشريف يؤكد ذلك فالمؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

-الدوافع الأمنية الاجتماعية: من الملاحظات التي كثر الحديث عنها في العقود الأخيرة هي جسر الهوة بين الذي يملك والذي لا يملك بالإضافة إلى تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين في الدولة وهناك مصلحة للجميع في المحافظة على هذه المعادلة.

فالمجتمع المستقر هو دعامة للرخاء الذي يشعر به الجميع، وقد لوحظ بأن مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ،لم تنعكس على العديد من الفئات وخاصة الفقراء ،وقد شهدت دول عربية عدة انتفاضات شعبية تعبيراً عن الحاجة إلى سد الثغرة الخاصة بالفقر والحاجة، وبما أن الدولة لن تتمكن بإمكاناتها المحدودة من تلبية حاجات هذه المجتمعات أو الفئات الفقيرة ،فقد ظهر التطوع كوسيلة وريفة لعمل المؤسسة الحكومية بهدف مساعدة هذه الفئات المحتاجة ،بما يصب في النهاية في تحقيق الاستقرار والأمن والسلام الاجتماعي ،فالإحساس بالمسؤولية الجماعية تطوعاً وعملاً، فالمسؤولية عامة والمتضرر في النهاية كل واحد من أبناء الوطن<sup>1</sup> ، ومن الإبعاد الأمنية للعمل التطوعي نجد :

-تنمية مشاعر الانتماء والولاء للوطن .

-استشعار المسؤولية والغيرة تجاه كل ما يمس الوطن .

-يتحقق الكثير في الجانب الأمني كلما نجحت جهود علاج المشكلات الاجتماعية .

-تيسير مصالح المواطنين في محيط مجتمعهم المحلي سبيل إلى تحقيق الاستقرار والطمأنينة<sup>2</sup> .

(1) عبد الله الخطيب، نفس المرجع ،ص242-247  
(2) زهراء احمد عيسى سند، مرجع سابق،ص58-60.

وقد ذهب عدد من الحكومات إلى اعتماد التطوع ضمن المناهج المدرسية، كما ذهب العديد من الجامعات إلى اعتماد التطوع ضمن المواد الدراسية بحيث يطلب من الطلبة الانخراط في العمل التطوعي ساعات معينة لا يتخرجون إلا بعد القيام بها.

إن التطوع أحد معالم التحضر الاجتماعي، وهو مرتبط بإحساس الفرد بأن المجتمع يستحق أن نعطيه، وأن الأمن والسلام الاجتماعيين مطالبان ينعكسان بشكل أو بآخر على كل منا وأن هناك مصلحة أكيدة لكل فرد في تحقيقهما ويعد التطوع بالجهد والمال من الوسائل لتحقيق ذلك.

-**الطوارئ والنكبات:** يحتاج المجتمع في العادة إلى العمل التطوعي عندما يحدث طارئ أو نكبة غير متوقعة فيه ولدينا في الوطن العربي العديد من الأمثلة التي كان من ضمنها نتائج الحروب التي أدت إلى النزوح والهجرة، واحتاجت الدول إلى طاقات بشرية كبيرة لمواجهة حاجات هؤلاء الذين نزحوا من أراضيهم ومنزلهم،

ويتكرر النموذج في حالة حدوث فيضانات وعواصف أو زلازل حيث يتطوع المواطن للمساعدة من خلال إحساسه بالواجب الاجتماعي تجاه ما حدث، وإحساسه بأن هناك من يحتاج إلى عونه ومساعدته، ويحقق الإنسان لنفسه الرضى بما يقوم به من عمل استجابة لهذا الواجب ويلاحظ أن التطوع قد يجتاز الحدود فيتطوع الأفراد للمشاركة في حملات الإغاثة خارج بلادهم.

- **الانتماء الوطني والإنساني:** إن الفرد المنتمي لبلده ولإنسانيته يشعر أكثر من غيره بأن ترجمة هذا الانتماء لا يتم إلا بعمل تطوعي يقوم به دون مقابل، وأن واجب المواطنة واجب مقدس، ولا بد من التعبير عنه بالمال والجهد وقد يمتد الانتماء الوطني ضمن حدود البلد إلى الانتماء الإنساني المرتبط بقضايا الإنسان في جميع أبعاد حياته، خاصة تلك المتعلقة بحياته وحاجته إلى تحقيق مطالبه الأساسية، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالعطاء الإنساني، فيترجم ذلك إلى عطاء وتطوع، وبالتالي لا بد من التأكيد بأنه كلما ازداد إحساس الفرد بمواطنته انخرط أكثر في العمل التطوعي .

أما الدافع النفسي والسيكولوجي للتطوع فهو مرتبط بالفرد وحاجته الأساسية التي يحاول إشباعها، ويحقق فيها ذاته وهي أعلى مراتب هذه الحاجات، ومن أبرزها إحساس الفرد بانتمائه الوطني ومسؤوليته الاجتماعية ورغبته في أن يقدم لهذا المجتمع.<sup>1</sup>

ويربط الخطيب بين الإبعاد النفسية بدوافع العمل التطوعي المنظم، ويتناول ذلك من خلال نظرية الحاجات لماسلو (maslow) سيكولوجية المتطوع، فالمتطوع يقوم بعمله التطوعي من خلال فهمنا لهذه

(<sup>1</sup>) عبد الله الخطيب، مرجع سابق، ص 242- 249.

النظرية خدمة لمجتمعه والفئات المحتاجة فيه، بهدف تحقيق ذاته، والرضا عن نفسه، وتأكيد قدراته، وتحقيق الذات حاجة متقدمة في سلم ماسلو الهرمي للحاجات الإنسانية، وهي ذات مستويات وألويات متصاعدة ومتتابعة من أسفل الهرم العريض إلى قمته العالية، وهي على النحو الآتي:

### -المستوى الأول:

تحقيق حاجات الإنسان الأساسية المتعلقة بالغذاء ، والكساء، والمأوى، والهواء، وخلاف ذلك من حاجات ملحة وتحقيق هذه الحاجة يكون بكسب الفرد لرزقه، وعندما يتحقق المستوى الأول من الحاجات فان ذلك ينقل الفرد إلى المستوى الثاني.

### -المستوى الثاني:

يرتبط هذا المستوى بحاجة الإنسان إلى الأمن، والاستقرار النفسي، والأسري، والعاطفي الذي يعتمد على تقبل المحيطين به لعمله، ودعمهم له، وتقبل المجتمع والدولة لما يقدمه، وإحساسه بأنه لا يوجد فهم خاطئ يحيط بأهداف عمله، الأمر الذي يعكس صفو أمنه النفسي واستقراره الوجداني وإحساسه بالرضا عن إشباع هذا المستوى الذي يسهم في تشجيعه على التنوع بهدف تقبل مجتمعه له.

### -المستوى الثالث:

يرتبط هذا المستوى بإحساس الفرد بأنه يعمل ضمن تنظيمات اجتماعية ينتمي إليها بفكره وعواطفه بوصفها جزءا من حياته وعلاقته بالذين يشاركونه في هذه التنظيمات علاقة يحكمها شعور التأخي وإذا ما تحقق أيضا هذا المستوى، فان ذلك يسهم في خلق الإحساس برغبة التطوع إلى جانب هؤلاء الناس، وإيجاد وحدة الهدف التي تزيد روابطه بهم وتقويها.

### -المستوى الرابع:

إحساسه بأن ما يقوم به من عمل يجد تقديرا واعترافا ممن حوله، وفي حالة المتطوع، فان إحساسه بأن ما يقوم به من عمل يجد تقديرا وامتنانا من المتلقين لعمله والمستفيدين منه يقوي رغبته في التطوع بشكل ملحوظ.

### -المستوى الخامس:

عندما يتحقق للإنسان، بشكل عام والمتطوع بشكل خاص، قدر من التقدير والاحترام، فان ذلك يزيد من إحساسه الإيجابي بقيمة التطوع، فيزيد ذلك حماسا وعطاء ومن هنا فان هناك حاجة ملحة لتلبية هذا الجانب لدى المتطوعين.

-المستوى السادس:

الوصول إلى مرحلة تحقيق الذات الذي يمكن وصفه بذلك الشعور الداخلي بالسمو الإنساني، والمتعة المعنوية المتصلة بحاجة الناس لعمله وتقديرهم لعطائه، فتتهون عليه التضحية، وستهين بكل العقبات وبيذل الجهد المتواصل دون كلل أو ملل.

من خلال هذه المفاهيم، نستطيع أن نتفهم الرغبة السيكولوجية للتطوع، أما عن الجوانب الاجتماعية فهناك دوافع للعمل الاجتماعي تفرضها أحاسيس الانتماء والارتباط بالمجتمع الذي يعيشه الفرد-كما ذكر سابقا-، والإحساس العميق بالمواطنة والالتزام بقضايا الوطن وهومومه، إضافة إلى الشعور الفردي بأن الإنسان مسير لخدمة الآخرين، وذهب الخطيب في دراسته لدوافع العمل التطوعي المنظم إلى تأكيد إن دوافع الفرد قد تدرج تحت ما يأتي :

- دافع شخصي يرتبط بتأكيد الذات والإحساس بأنه نافع للمجتمع، وضمن هذا الدافع هناك العديد من الجوانب.
  - دافع اجتماعي يرتبط بانتمائه لمجتمعه المحلي، ورغبته في تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال إحساسه بمواطنته وترجمة هذا الإحساس إلى عمل بناء يعود بالنفع على الآخرين.
  - دافع ديني بقصد الثواب وعمل الحسنة التي هي بعشرة أمثالها، وتقديم العون والمساعدة إلى الفقراء، والمساكين والأيتام وأبناء السبيل وتحقيق التكافل الاجتماعي الذي دعت إليه الديانات السماوية<sup>1</sup> ، كما سبق أن أشرنا إليه، وعلينا أن نسهم في إشباع حاجاتهم للوصول إلى تحقيق مردود من تطوعهم.
- والشكل الموالي يلخص لنا أهم دوافع العمل التطوعي:

(1) عبد الله الخطيب، مرجع سابق، ص44-46.

شكل رقم (1) يوضح:دوافع العمل التطوعي:



## 6- واقع العمل التطوعي:

لقد انتشر العمل التطوعي في العالم وأصبح يشكل جزءاً هاماً من مؤسسات المجتمع المدني التي تلقى كل اهتمام من مؤسسات الدولة، لأنه يغطي النقص في الخدمات الحكومية.

إن التزايد في أعداد السكان وتحسن الوضع الصحي وارتفاع معدلات الحياة جعلت الخدمات الحكومية، مهما توفر لها من عوامل الدعم المادي والبشري، غير قادرة على مواكبة المتطلبات الاجتماعية للأفراد، لذا برز دور القطاع الثالث (القطاع التطوعي) في إكمال الدور الذي تقوم به الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الخدمات التنموية، والقطاع التطوعي قطاع مرن وغير ربحي، ويتكون من مؤسسات غير حكومية (Non - Governmental Organizations) (ngos)، ويقدم برامج وأنشطة تخفف العبء عن كاهل الحكومات، فضلاً عن قدرته على التنسيق مع المؤسسات الأهلية والأجهزة الحكومية، لمضاعفة الاستفادة من الموارد المخصصة لتعزيز برامج التنمية الاجتماعية .

ومع تزايد الاهتمام بالعمل التطوعي نمت المؤسسات التطوعية، وتضاعفت التوعية بأهمية التطوع وبدوره في تقدم المجتمع، وأصبح العمل الاجتماعي التطوعي في عصرنا الراهن ركيزة أساسية في تطور المجتمعات وتميئتها، وفي هذا السياق تولى الدول المتقدمة أهمية بالغة للعمل التطوعي،<sup>1</sup> ويمكن الإشارة إلى أن عدد المتطوعين في العالم بلغ تقريباً 250 مليون متطوع في جميع أرجاء العالم وهذا الرقم في ارتفاع مستمر وخصوصاً في ظل الكوارث الطبيعية والحوادث الطارئة والحروب والأزمات والتي تتطلب جهوداً تطوعية عالمية ويمثل 55% من المتطوعين من الفئة العمرية ما بين 35-45 سنة ويشكل الجزء الأكبر منهم من النساء بحوالي 58% ويفيد مكتب «القطاع المستقل»، وهو منتدى للمنظمات الخيرية بالولايات المتحدة الأمريكية، بأن نصف الأميركيين تقريباً يقومون بأعمال تطوعية، ويقدر التقرير أن التطوع للمشاريع الخيرية يصل إلى 135 ألف ساعة سنوياً، أي أن تلك الساعات إذا ترجمت إلى مبالغ فإنها تصل قيمتها إلى 4 مليارات دولار، ويوضح التقرير أيضاً أنه مع أخذ كل هذا في الاعتبار، فإن المنظمات الأميركية الخاصة والتطوعية قدمت مبلغ 9.7 مليار دولار إلى البلدان النامية عام 2004م، أي ما يزيد على ما قدمته حكومة اليابان في نفس العام<sup>2</sup>.

ويشير (Smith, 1995) إلى أن عدد الجمعيات الخيرية المسجلة في بريطانيا وصل إلى (170.000) جمعية، وإلى أن عدد الجمعيات التطوعية بلغ عدد (300.000) جمعية، وأن أعداد المتطوعين في بريطانيا

(1) يوسف بن أحمد العثيمين التطوع نقلاً عن الموقع <http://www.alriyadh.com>

(2) فؤاد علي بكر علي، مرجع سابق.

يبلغ عددهم نحو (23) مليون، وخلال الأعوام 1999 – 2003م دعمت الحكومة البريطانية العمل التطوعي عن طريق توفير مبالغ مالية لتشجيع المبادرات التطوعية، ومنها مبادرة المتطوعين من كبار السن لتنفيذ (16) مشروعاً هدفت إلى معرفة السبل إلى انخراط ومشاركة المسنين في الأعمال التطوعية (Home office, 2004)، وفي كندا يصل عدد المنظمات غير الربحية (أو ما يسمى بالمنظمات التطوعية) إلى (161) ألف منظمة، ويبلغ عدد المتطوعين في كندا (12) مليون متطوع (Volunteer Canada, 2006)، وتشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن نسبة (32%) من الاستراليين الكبار يساهمون في أعمال التطوع .

كما شجعت دعوة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش George W. Bush في العام 2002م المواطنين الأمريكيين على أن يهبوا على الأقل عامين من حياتهم للتطوع لخدمة مجتمعاتهم المحلية، أو المجتمع الأمريكي بصفة عامة أو على المستوى العالمي، مما أدى إلى تشجيع العمل التطوعي وزيادة أعداد المتطوعين (Corporation for National and Community Services, 2006). وقد ساعد ذلك على زيادة عدد المنخرطين في العمل التطوعي في الولايات المتحدة، وأدى إلى زيادتهم بنسبة (12%) في الفترة بين 2002 و 2005م. حيث بلغ عدد المتطوعين ما يزيد على 65 مليون أمريكي (Preston, 2006)، وفقد بلغ عدد التنظيمات في القطاع التطوعي (1.2) - مليون مؤسسة تطوعية، ودخل القطاع التطوعي (664.8) بليون دولار لعام واحد، وبلغت التبرعات (132) بليون دولار، وتمثل نسبة الموظفين في هذا القطاع (7.1%) من مجموع السكان، ونسبة الأسر التي تبرعت (70.1%) أسرة من مجموع الأسر، وحجم التبرع الأسري السنوي (1.075) دولار، ونسبة من يتطوعون (55.5%) من مجموع السكان، وعدد من تطوعوا (109.4) مليون متطوع ومتطوعة في السنة، وعدد الساعات التي تطوعوا فيها (19.9) بليون ساعة في السنة، وقيمة وقت المتطوعين (225.9) بليون دولار سنوياً، وبلغ عدد من يعملون بأجر في قطاع التطوع (106) ملايين موظف وموظفة.<sup>1</sup>

وأصدرت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية\* حول التطوع التقرير العاشر حول التطوع تحت عنوان "التطوع في المنطقة العربية"، حيث يتمتع هذا التقرير بخصوصية كبيرة حيث يأتي بعد مرور 10 سنوات علي إعلان الأمم المتحدة العالمي للتطوع عام 2001، و تزامنه مع ما يسمى بثورات الربيع العربي. ويؤكد التقرير أن الشباب عبر الفضاء الإلكتروني قد شكل المصدر الرئيسي للمبادرات الواردة في التقرير

(1) يوسف بن أحمد العثيمين التطوع نقلا عن الموقع <http://www.alriyadh.com>

(\*جدير بالذكر أن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية هي منظمة عربية إنمائية غير حكومية وغير هادفة للربح مقرها القاهرة إلا أنها تنشط في مختلف الدول العربية.



والتي انتقلت إلى الواقع وهو ما ظهر جليا في نمو معدلات تأسيس المنظمات الأهلية.

كما يستمد التقرير أهميته من مواكبة الاهتمام العالمي بالتطوع ومن خلال تعميق الدراسات المقارنة بين الدول العربية وعن طريق القراءة النقدية لمفهوم التطوع وأبعاده ومكوناته إضافة إلى رصد التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإسهام في تدفق المعرفة والمعلومات حول ظاهرة التطوع والأهم هو اهتمامه برؤى الشباب ومبادراتهم التطوعية.

وكشف أن مفهوم التطوع اتسع هذا العام ليصبح " غير أسير " لمنظمات أو مؤسسات وسيطة يتم التوافق على أنها منظمات حكومية أو منظمات أهلية أو المجتمع المدني وأوضح التقرير تبنيه "التعريف بالسما" الذي اتسع بشكل كبير وتجاوز النمط التقليدي إلى التطوع الإرادي الحر.

وأوضح التقرير الفرق بين التعريف الحالي للتطوع وبين العطاء الخيري فالأول وفقا للموسوعة العربية للمجتمع المدني " هو فعل إرادي إنساني حر ستنند إلى تخصيص بعض الوقت والجهد دون توقيع عائد مادي يحقق من خلال مصلحة أو منفعة للجماعة ككل أو الإسهام في رعاية بعض المهمشين في المجتمع وتمكينهم .. " مؤكدا أن التطوع مرتبط بمفاهيم أخرى منها المشاركة والتشاركية والتمكين والمسئولية الاجتماعية.

وطرح المبادئ الثلاثة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للمتطوعين بعد أن طرحها مجموعة من الخبراء أولها أن التطوع لا يبدأ من أجل الحصول على أرباح مادية ثانيها أن التطوع يتم بناء على الإرادة الحرة والثالث والأخير أن التطوع يعود بالنفع على المجتمع والفئات المستهدفة.

وأوضح التغييرات التي طرأت على مفهوم التطوع باعتباره سلوكا اجتماعيا إنسانيا يسير عليه ويتبعه كثير من الناس بشكل إرادي ويقدم خدمات أو أعمالا منتجة إلى الآخرين ..

وعرف التقرير أشكال العمل التطوعي بأنها الحركات الاجتماعية المؤيدة لقضية ما (حقوق إنسان، النساء، البيئة.. الخ).. أو نشاطات الجماعات المهنية وجماعات الأعمال.. إضافة إلى جماعات وجمعيات تبادل النفع .. والتعاونيات .. والدفاع السياسي.. إضافة إلى العمل الخيري والإنساني والإنمائي، ووصل إلى إيضاح الفرق بين التطوع (وقت + جهد) والعطاء الخيري ( تبرع نقدي + عيني ) رغم أن كلا منهما يتم طواعية وإراديا إلى الفئات الأكثر احتياجا منبها إلى أن العطاء الخيري يفوق التطوع بسبب تصور البعض أن الدين الإسلامي والممارسات في المنطقة تركز على التبرعات والأعمال الخيرية.

وكشف عن جهود قياس التطوع عالميا من خلال مشروع جونز هوبكنز أنه في 36 دولة من الدول الغربية ودول أوروبا الشرقية يشارك 140 مليون فرد في النشاط التطوعي بنسبة 12% من تعداد السكان البالغين في هذه الدول كما قدر التقرير إسهام المتطوعين في الاقتصاديات الغربية بنحو 400 مليار دولار (عام 2008).

أما في مصر فقد كشف التقدير القومي للتطوع الرسمي في مصر أن هناك 3 مليون متطوع لا تتوافر معلومات عن المجالات التي ينشطون فيها كما أن هناك انخفاض بنسبه 56% في سداد الاشتراكات. وكشف عن نموذج جيد لتوثيق بيانات التطوع ففي 2010 تأسس 2139 جمعية 26% منها في الريف و 7% في البادية ويصل عدد المتطوعين بها إلى 188 ألف عضو الإناث منهم 24. % وأوضح التقرير أن هناك عدد كبير من المواثيق الأخلاقية على المستويين العالمي والعربي من أهمها ميثاق الشرف الأخلاقي للتطوع الذي صدر عام 2010 من خلال مؤتمر التطوع العالمي في أمستردام وأسهم في إعداده والتوافق حوله منظمة الجهود العالمية للتطوع .

ولفت إلى مبادرة الشبكة العربية في 13 بلدا عربيا لبناء قواعد بيانات التطوع وتطرق إلى مرصد العمل الخيري في مصر وكاشفا عن الدور المتميز للعمل التطوعي في لبنان والجزائر إضافة إلى إطلاق مؤسسة الإمارات الخيرية لمبادرة تكاتف ومبادرة النهضة في السودان والشباب والمواطنة بعد الثورة التونسية. وخلص إلى أن التطوع هو فعل إنساني حر وإرادي وهو ثقافة وقيم والتزام يتطلب فضاء واسعا من الحرية وابتكارا وإبداعا ولا يحاصر ضمن جدران .<sup>1</sup>

وإضافة إلى الجهود الفردية تتولى مؤسسات العمل التطوعي في البلدان المتقدمة إعداد البرامج والوسائل التي تساعد على العمل التطوعي، وتبصير المتطوعين بأهمية المشاركة التطوعية، إضافة إلى ما تقوم به من تدريب المتطوعين، وإعدادهم بما يتوافق مع إمكاناتهم وقدراتهم ، كما تشارك الأمم المتحدة بفعالية في تطوير وتشجيع برامج التطوع، وقد تأسس في العام 1970م بقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، حيث شارك ما يزيد على 30 ألف متطوع من 168 دولة بجهودهم وخبراتهم في مجالات الإغاثة والسلام، وتطوير بعض البرامج التنموية في أكثر من 144 دولة من دول العالم.

ونظراً لأهمية تحفيز الشباب للمشاركة في أعمال التطوع تنظم بعض من الجامعات الأوروبية والأمريكية عدة برامج تحفيزية وتعريفية بالبرامج التطوعية المتاحة أمام الطلاب الجامعيين، ومنها مشروع كيلوج الذي طبقتة كلية المجتمع في لانسنج (Lansing) بولاية ميتشجن الأمريكية خلال العام الدراسي 1994/ 1995، والذي تتمحور أهدافه فيما يلي (Dutter, 1996):

(1) زيادة وعي الطلاب بالفرص المتاحة أمامهم للتطوع في مجالات خدمة المجتمع.

(2) التعريف بالجمعيات التطوعية العاملة بالمجتمع.

(3) زيادة مشاركة الطلاب من الأقليات و الاثنيات المختلفة في مجال العمل التطوعي.

(1) تقارير - 16-05-2012، نفس المرجع.

وتتمحور الآليات لتنفيذ الأهداف فيما يلي:

(أ) إقامة مهرجانات وعروض ومعارض ذات صلة بالتطوع.

(ب) استخدام محطات الإذاعة والتلفزيون داخل الحرم الجامعي للتعريف بالبرنامج.

(ج) إقامة مكاتب مصغرة لتسجيل الراغبين من الطلاب في مجالات التطوع الاجتماعي.

(د) دعوة المنظمات غير الرسمية والمنظمات التطوعية لزيارة حرم الكلية والالتقاء بالطلاب.

وقد نتج عن هذا المشروع زيادة أعداد المنخرطين في الأعمال التطوعية بين الطلاب بنسبة 76% وزيادة أعداد الطلاب من الأقليات بنسبة 216%، إضافة إلى تطوع (144) من أعضاء هيئة التدريس في مجالات الأعمال التطوعية الاجتماعية المختلفة.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) فهد بن سلطان السلطان، اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي، دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، كلية التربية، جامعة الملك سعود، مجلة الخليج العربي، العدد 112، ص 2-5

## 7-2 علاقة العمل التطوعي بالتنمية:

لقد حدث تطور كبير في النظرة إلى التنمية فقد كان ينظر إليها كمفهوم مرادف للنمو الاقتصادي ، والذي كان يعتبر الهدف النهائي للتنمية ، وحديثا باتت تهدف إلى تقليص الفقر باعتباره الهدف الرئيسي للتنمية، وكان الطريق إلى النمو الاقتصادي يتمثل باستثمار برأس المال المادي ، إلا انه من المعترف به حاليا وجود العديد من أشكال رأس المال المادي ، كرأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وكلها تسهم في النمو الاقتصادي،<sup>1</sup> إن سعي المجتمعات المتقدمة لإحداث تنمية شاملة تتضمن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتوفير فرص العمل للشباب، وخفض معدلات البطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين، وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل، وإشراك جميع الفئات في تحقيق النهضة بالمجتمع.

ويمثل العمل الخيري والتطوعي رافدا أساسيا للتنمية الشاملة، يعكس مدى وعي المواطن لدوره في نهضة بلاده ورفعته؛ لذا تحرص الدول المتقدمة على إدراج العمل التطوعي كعلم يدرس في المدارس والمعاهد والجامعات والدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني "الأهلي"، وطرح مفهومه وأهدافه ومجالاته في العديد من الإصدارات، سواء كانت كتباً أو دوريات.

ولقد أثبت الدكتور "أحمد السيد كردي" في بحثه بعنوان: "العمل الخيري ودوره في تنمية المجتمع" أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية ومدى نجاحها في المجتمع والعمل التطوعي، حيث تشير الشواهد الواقعية والتاريخية إلى أن التنمية تنبع من الإنسان الذي يعتبر وسيلتها الأساسية، كما أنها تهدف في الوقت ذاته إلى الارتقاء به في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، ومن المسلمّات أن التنمية تقوم على الجهد البشري، وهو ما يستلزم - بالإضافة إلى الخطط الواضحة والمحددة - وجود الإنسان الواعي القادر على المشاركة في عمليات التنمية.

ويعتبر العمل التطوعي من أهم مرتكزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل أنه أحد أهم مرتكزات التنمية بمفهومها الشامل، فمن خلال العمل التطوعي تتم المساهمة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المجتمعية والتي تكون على شكل التكافل الاجتماعي وتنمية المجتمع المحلي، المساعدة في أوقات الطوارئ والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب أنه استثمار وتفعيل لطاقت الكامنة في المجتمع على اختلاف أعمارهم وخلفياتهم وهو إلى جانب ذلك أحد أهم أشكال التعاون والتفاعل والتعاقد بين أفراد المجتمع، بمعنى آخر أنه قيمة اجتماعية ايجابية.<sup>2</sup> ولقد بدأ الاهتمام حديثا بالدور التنموي للمنظمات التطوعية وعد دورها جزءا من

(1) حماد بني عيسى، مرجع سابق، ص، 122.

(2) احمد مخيم، مرجع سابق.

التنمية الشاملة، وقد ذهبت منظمات دولية عدة الى اعتماد المنظمات الطوعية لتنفيذ مشاريعها الاجتماعية خاصة في مجال تحسين نوعية الحياة وتنمية المجتمعات المحلية وتشغيل أفرادها، ويتفق الدارسون على إن التنظيمات التطوعية أكثر فاعلية، وأكثر كفاءة وحساسية في تعاملها مع الرعاية والرفاه الاجتماعي من المؤسسات الرسمية أو الخاصة.

ما يمكن تأكيده أنه قد أصبح للتنظيمات التطوعية دور واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لدول العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية وأخذت هذه التنظيمات على عاتقها دورا رئيسيا في التصدي لمختلف القضايا .

من هنا يعتبر العمل التطوعي وسيلة من وسائل النهوض في المجتمعات، وبهذا المعنى أداة من أدوات التنمية المجتمعية وهو شكل من أشكال المشاركة على اختلافها، وإذا كان يعتقد أن العمل التطوع ينشأ وتطور في ظل غياب الدولة في بعض المجتمعات، فإن ذلك لا يقلل من أهميته سواء في ظل وجود الدولة أو غيابها، فالدولة وعلى الرغم من حجم جهازها الإداري الكبير، إلا أنها بحاجة إلى تضافر الجهود والمساعدة سيما في ظل الأوضاع غير الطبيعية التي تمر بها الدول والمجتمعات من حين إلى آخر، ومن هنا يعتقد البعض أن العمل التطوعي وجد مع وجود مؤسسات المجتمع المدني، فعلى الرغم من ان تلك المؤسسات عملت على مأسسة العمل التطوعي إلا أن العمل التطوعي أسبق من تلك المؤسسات، فهو متأصل في النفس البشرية وهو من جوانب الخير بالإنسان بل أنه يعبر عن دوافع إنسانية<sup>1</sup>.

و من هنا يمكن توضيح اثر العمل التطوعي على عدة أصعدة فللعمل التطوعي اثر كبير على المتطوعين الذين يساهمون بجهودهم لتنمية مجتمعاتهم، كما أن للعمل التطوعي اثر أيضا على المستفيدين من خدمات المتطوعين وأثرا على المجتمع، فهو يساهم في تنمية المجتمع في كل مجالاته، حيث يساهم في سد حاجات المجتمع المتنوعة، ويعين الدولة على تحقيق أهدافها، وتنفيذ برامجها، والعمل على تحقيق الرفاهية، والسعادة لأبناء مجتمعا، كما يساهم أيضا في إيجاد مجتمع متماسك، ويحرك الدوافع عند أفراد المجتمع ليساهموا جميعهم بكافة شرائحهم، وطبقاتهم بعمل ايجابي لبناء مجتمعهم ونهضته، ويقضي بشكل كبير على المشاكل، والمعوقات التي تعيق تطور المجتمع ونموه كمشكلة الفقر، والأمية، والجهل، والأنانية، وحب الذات، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

والعمل التطوعي يخلق جوا من الحب والتراحم، والايجابية، والعطاء، والإيثار، مما يساهم في استغلال فراغ أفراد المجتمع، ويقضي على الفراغ عند الشباب ليساهموا بجهودهم، وأفكارهم، وطاقاتهم، ومواهبهم، وإبداعاتهم نحو ازدهار المجتمع والارتقاء به.

(<sup>1</sup>) عمر رحال، مرجع سابق، ص30-31.

فالعمل التطوعي له آثار كبيرة على المجتمع، يساهم في تنمية المجتمع في جميع النواحي والمجالات منها:

### 1- التنمية الاجتماعية:

يساهم العمل التطوعي في تماسك المجتمع وتكافله وتعاونه من خلال المساعدات التطوعية، والإعمال الخيرية التي يحققها العمل التطوعي في المجتمع، فيزيد التراحم والتعاطف والمحبة والتآلف والإيثار بين أفراد المجتمع، ويقضي على الظواهر الاجتماعية السلبية فيه، كظاهرة الفقر، وظاهرة الأنانية، التي تنتفش في المجتمعات التي لا تتصف بالرحمة والتعاطف والتراحم، وقد بين الرسول الكريم ذلك في أحاديث فقال: "مثل المؤمنين في توادهم، وتعاطفهم، وتراحمهم كمثل الجسد الواحد..."<sup>1</sup>

كما إن القضاء على ظاهرة الفقر، والأنانية والشح والحسد هي من الآثار الايجابية للعمل التطوعي والتي تساهم بشكل كبير في التنمية الاجتماعية للمجتمع، وتحقيق الأمن الاجتماعي له.

ويساهم العمل التطوعي في تخليص المجتمع من الثنائية الاجتماعية، وإيجاد بنية اجتماعية متماسكة، وبناء مجتمع يسوده التعاون والمحبة، ويسعى لتحقيق هدف واحد هو التخلص من التخلف.<sup>2</sup>

ويرجع العمل التطوعي لقيم وأخلاق المجتمع وعاداته وتقاليده النابعة من عقيدته، فالتطوع في بناء المساجد ودور العبادة، وعمارتها وإدارتها لأداء دورها على أكمل وجه، ومساهمة المتطوعين في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتقديم النصح لكافة شرائح المجتمع، يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الاجتماعي الذي يصبو إليه المجتمع.<sup>3</sup>

والقرآن الكريم فيه دعوة صريحة للقيام بهذا الدور، قال تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير)<sup>4</sup>

### 2- التنمية العلمية والثقافية:

يساهم العمل التطوعي في تنمية المجتمع علمياً وثقافياً، فبناء المراكز العلمية، والثقافية من مدارس وجامعات وكليات ومكتبات ومراكز البحوث والدراسات التي يساهم في بنائها متطوعون من أبناء المجتمع، تساهم في خلق جو علمي ثقافي في المجتمع، كما أن مساهمة أبناء المجتمع، وتطوعهم في كفالة طلبة العلم، وتفرغ العلماء للتدريس، ولمتابعة أبحاثهم العلمية، ونشر البحوث والدراسات والكتب العلمية المتنوعة يساهم أيضاً في التنمية العلمية للمجتمع.

(1) أخرجه مسلم

(2) حماد بن عيسى، مرجع سابق، ص 125.

(3) خالد يوسف الشطي، مرجع سابق، ص 108-112.

(4) سورة آل عمران، الآية 104.

إن إنشاء المؤسسات العلمية والثقافية والأهلية والتطوعية، ودعمها ماديا ومعنويا، ومساهمة أبناء المجتمع في وضع أهدافها وبرامجها وأنشطتها يساهم في تحقيق التنمية العلمية والثقافية المنشودة<sup>1</sup>، كما تعنى الأعمال التطوعية بتقديم خدمات تعليمية وبشكل مباشر للمحتاجين والفقراء في المجتمع، وفي مثل هذه الحالة فإن تقديم الخدمات التعليمية للأفراد سيؤدي إلى زيادة قدراتهم على الإنتاج من خلال مؤثرات عديدة، وبالتالي فإن دخولهم سترداد نتيجة لزيادة إنتاجيتهم، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي عند هذه الفئة نتيجة زيادة الدخل و إلى رفع قدرتهم على الادخار في المجتمع ككل، وبفعل ذلك فإن الفرد المتلقي للمعونة التطوعية قد يتحول إلى معط لها في المستقبل فيزداد الطلب الاستهلاكي في المجتمع ككل.

ويعد التعليم من ابرز الخدمات التي يعنى بها العمل التطوعي بتقديمها للفقراء والمحتاجين وليس التعليم خدمات تقدم إلى الأفراد باعتبار أنها حاجة استهلاكية ضرورية إنما أصبح ينظر إليها اقتصاديا على انه استثمار في رأس المال البشري ويختلف مستوياته، ويهدف إلى تحسين نوعية عنصر العمل ورفع كفاءته الإنتاجية، لزيادة وتحقيق مستويات أعلى في التنمية الاقتصادية، وقد أكدت الدراسات الاقتصادية زيادة الناتج المحلي، فهو يحسن قدرة الفرد على الإبداع والتجديد والاختراع<sup>2</sup>.

ويعد التعليم احد مؤشرات التنمية الاقتصادية في المجتمع للعلاقة الوثيقة بينهما، والتي ينظر إليها من جانبين، الأول: التعليم أداة للتنمية الاقتصادية لأنه يساهم في تطوير نوعية العمل كأحد مدخلات الإنتاج، ويرفع إنتاجيته، وهي نظرة لدى الاقتصاديين والمعبر عنها بنظرية الاستثمار برأس المال البشري وتفرعاتها، والثاني: التعليم حاجة أساسية سواء كنت ذاتية للفرد أو للمجتمع بصرف النظر عن الاستعمال، أم هي حاجة أساسية يستخدمها الفرد من اجل الدخول إلى سوق العمل وهكذا يكون هذا الاستعمال للتعليم في سوق العمل ضمن منافع أخرى يحصل عليها الفرد من التعليم، وهي نظرة يتبناها الاجتماعيون وبعض الاقتصاديين التنمويين الذين ينظرون إلى التنمية نظرة أوسع من المفاهيم الاقتصادية، وهي النظرة التي سادت حتى نهاية الستينات .

وسواء كانت النظرة إلى التعليم نظرة استهلاكية ينظر إليه كحاجة أساسية لا غنى للفرد عنها، أم نظرة استثمارية له مردود مادي وآخر اجتماعي، فإن الاستثمارات في التعليم ذات عوائد ايجابية تعود على الفرد وعلى المجتمع على حد سواء، وتساهم في تحقيق كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية<sup>3</sup>.

(1) خالد يوسف الشطي، مرجع سابق، ص 108-112.

(2) حماد بني عيسى، مرجع سابق، ص 118.

(3) حماد بني عيسى، مرجع سابق، ص 100.

### 3- التنمية الصحية والبيئية:

وللعمل التطوعي أثر كبير في تنمية المجتمع صحيا وبيئيا، فإتشاء المراكز الصحية وتوفير الأدوية، وتقديم الرعاية للفئات الخاصة، وتوفير العلاج والدواء المجاني للمرضى، ونشر الوعي الصحي، والبيئي يساهم في إيجاد مجتمع ذي بيئة صحية سليمة، كما أن الروابط والمؤسسات الأهلية الطبية والبيئية تحقق نقلة نوعية في تطور المجتمع صحيا، وبيئيا، من خلال أهدافها وأنشطتها، وبرامجها، ومشاريعها المتنوعة، فمن علامة تطور المجتمع وازدهاره سلامة البيئة، وصحة الناس<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك فان تقديم الرعاية الصحية فانه سيؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية عند الفرد، لان الفرد السليم القوي أقدر على الإنتاج من الفرد المريض أو الضعيف، فيزداد الدخل مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة القدرة على الادخار أيضا، وهذا سينعكس على زيادة الطلب الاستهلاكي في المجتمع.

وتبدو العلاقة بين المستوى الصحي لإفراد المجتمع والتنمية في المجتمع علاقة تبادلية، فالمستوى الصحي يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي للإفراد وله تأثير ايجابي عليه، والمستوى الاقتصادي للمجتمع يعكس الأوضاع الصحية لأفراد المجتمع وله تأثير ايجابي عليه أيضا، وبصورة أوضح فان تردي الأوضاع الصحية للفرد تعكس حالته الاقتصادية، وهي انعكاس لحالة الفقر التي يعيشها والتي تؤثر في الوضع الصحي، ونستطيع القول أن تركيز الأنشطة التطوعية على تقديم الخدمات الصحية، والحد من معاناة الفقراء ليس عملا إنسانيا فحسب، بل هو استثمار في رأس المال البشري بما يحقق نتائج أفضل من الاستثمار في رأس المال المادي.<sup>2</sup>

### 4- التنمية العمرانية:

إن قيام المؤسسات التطوعية والمتطوعين من أفراد المجتمع افي المساهمة في بناء المشاريع الخيرية، والمشاريع الإنتاجية، والمؤسسات العلمية، والثقافية هو تنمية عمرانية للمجتمع.

فكلما ازدادت المشاريع العمرانية في المجتمعات كلما ازداد تأكيد الرغبة في التنمية في كافة المجالات، فبناء المساجد يحقق الأمن الاجتماعي، وبناء المستوصفات، والمصحات يحقق الأمن الصحي، والبيئي، وبناء المؤسسات والمراكز العلمية يحقق التنمية العلمية الثقافية، وبناء الجسور والطرق والمدن والمباني الخاصة بالدولة يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة .

(<sup>1</sup>) خالد يوسف الشطي، مرجع سابق، ص108-112.

(<sup>2</sup>) حماد بني عيسى، نفس المرجع، ص122-124.



5- التنمية البشرية:

أن العمل التطوعي يساهم في تحقيق التنمية البشرية لان أساس التنمية في المجتمعات هي التنمية البشرية ،فالإنسان هو الذي يحدد مصيره ودوافعه في هذه الحياة ،والعمل التطوعي هو الدافع للإنسان لكي يحقق نجاحه،فمن خلاله يساهم الإنسان بوقته وجهده من أجل إثبات وجوده ،وتحقيق أهدافه ،وغاياته ،ومن خلاله يحاول الإنسان قدر استطاعته الاستفادة من عقله وإمكاناته ، وما دام الإنسان يبذل الجهد والفكر لتحقيق التنمية في الحياة ،فالعمل التطوعي يساهم في إثراء مواهب الإنسان وقدراته وتنميته البشرية.<sup>1</sup>

كما إن له آثار على المستوى النفسي فمتطوع يقدم جزءاً من جهده ووقته وأحياناً ماله في مقابل تقدم الآخرين واستفادة هؤلاء الآخرين تشكل بالنسبة إليه مصدر راحة نفسية فيما على العكس العمل غير التطوعي ( القصري والوظيفي) يحصل فيه الرضا النفسي لدى الشخص القائم به بمقدار ما يحصل هو نفسه على المنفعة الناتجة عن هذا العمل، وإضافة إلى الرضا النفسي، والرضا عن الذات يرفع العمل التطوعي مستوى الدافعية للعمل ويزيد من حماسة المتطوع كلما رأى الآثار الإيجابية والتطور الملحوظ لدى من يتطوع للعمل من أجلهم.

وفي جانب آخر يخفف العمل التطوعي لدى المتطوع نفسه من النظرة العدائية أو التشاؤمية تجاه الآخرين والحياة ويمده بإحساس وشعور قوي بالأمل والتفاؤل...

كما أن التطوع يهذب الشخصية ويرفع عنها عقلية الشح ويحولها إلى عقلية الوفرة ، ففي العمل الوظيفي يتحدد العمل بقدر ما يحصل العامل من مال ومنفعة مادية بينما في العمل التطوعي لا حدود للطاء . إضافة إلى كل هذه الآثار الإيجابية هناك الجزاء الأخروي الذي وعد الله سبحانه وتعالى .

أما على المستوى الاجتماعي، فالعمل التطوعي يزيد من قدرة الإنسان على التفاعل والتواصل مع الآخرين كما يحد من النزوع إلى الفردية وينمي الحس الاجتماعي لدى الفرد المتطوع ويساهم في جعل المجتمع أكثر اطمئناناً وأكثر ثقة بأبنائه كما يخفف من الشعور باليأس والإحباط ويحد من النزعة المادية لدى أفرادها، ويجعل القيمة الأساسية في التواصل والإنتاج والرضا الذاتي المتصل برضا الله سبحانه وتعالى.

وأخيراً يتيح للإنسان تعلم مهارات جديدة أو تحسين مهارات يمتلكها أصلاً كما يمكنه من اختيار حقل قد يختار فيما بعد التخصص فيه، كذلك يتيح للإنسان التعرف عن كثب على مجتمعه والتّماس مع قضاياها

(<sup>1</sup>) خالد يوسف الشطي، مرجع سابق، ص108-112.

والتعرف على أناس يختلفون عنه في السن والقدرات والخبرات مما يؤدي إلى تبادل هذه الخبرات كما يساعد على إنشاء صداقات جديدة وتنمية الثقة بالنفس.<sup>1</sup>

#### 6- التنمية الاقتصادية:

تتم التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات من خلال منظومة متكاملة ومتناسقة تتعاون فيها جميع قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة العامة والخاصة، ويشارك جميع أفراد المجتمع وتجمعاته في إحداثها عبر جملة من التغيرات تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والتنظيمية، فلا يستطيع قطاع بمفرده تحقيقها، وتعتبر مؤسسات العمل التطوعي، مؤسسات متوسطة بين القطاعين العام والخاص، تساعدهما وتساهم في أحداث التنمية الشاملة، عن طريق المجالات المتعددة والمتنوعة التي تساهم فيها، أما دور العمل التطوعي في التنمية فيظهر من خلال آثاره المباشرة وغير المباشرة في مختلف جوانب الحياة، ومن أبرزهما الجانب الاجتماعي والاقتصادي والذان يسهمان إيجابيا في تحقيقها.

ويساهم العمل التطوعي في زيادة الإنتاج من خلال توظيفه في تعليم وتدريب العنصر البشري، وبالتالي فإنه يساهم في زيادة الإنتاج.<sup>2</sup>

فلا شك أن العمل التطوعي يساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع فإنفاق وعطاء المتطوعين، وعدم اكتنازهم للأموال، وتحويلها إلى الفقراء في المجتمع يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وتنشيط الدورة الاقتصادية، كما أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد مما يحقق تنمية اقتصادية مثلى للمجتمع، فيتحقق بذلك الأمن الاقتصادي.

وفي المفهوم الإسلامي فإن المتصدقين تكثر أموالهم، ولا تنقص ببركة الصدقات التي تنمي الأموال وتبارك فيها، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما نقص مال عبد من صدقة".

ويعد عدم العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من معوقات التنمية الاقتصادية ومن أكثر أسباب التخلف، الأمر الذي يوقع المجتمع فيما يسمى بالثنائية الاجتماعية، إذ يصبح المجتمع منقسم إلى مجموعتين متميزتين، الأولى فئة محدودة تمثل الطبقة الغنية، وهي التي تستأثر بنصيب الأسد من الدخل والثروة، وتمتاز بمستوى عال من التعليم، وتتصدر القيادة السياسية والإدارية في الدول النامية، وتمثل المجموعة الثانية أغلبية السكان الذين يعانون من الفقر، وانتشار الأمية والمرض وارتفاع معدل النمو السكاني وتحتكم أفراد هذه الفئة إلى العادات والتقاليد، مما يجعل تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار

<sup>(1)</sup> <http://www.saiban.info/vb/showthread.php?t=36351>

<sup>(2)</sup> خالد يوسف الشطي، مرجع سابق، ص 119-120.

الاجتماعي أمرا صعب المنال، ويزيد الأمر سوءا ذلك الصراع الثقافي بين تلك الفئتين، مما يجعل تلك الدول عرضة لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

وتسعى الأعمال التطوعية إلى تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتعمل النفقات الخيرية والتي تنقل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء على تقليل تلك المساحة، أي أنها تحقق مزيدا من العدالة في توزيع الدخل، الأمر الذي يقلل من الطبقة ويعمل على إزالة الثنائية الاجتماعية من المجتمع ويصبح المجتمع متحابا متعاونا يشارك فيه الغني الفقير همومه ويشعر الفقير بقيمته في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك المشاركة في تحمل مسؤولية التنمية في ضوء أن هذا القطاع التطوعي يعد مكملا للقطاعين العام والخاص في المشاركة في العملية التنموية التي أصبح هدفها الإنسان في النهاية، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تكامل الجهود وتضامنها لخدمة هذا الهدف، جهود جماعية لاستثمارات بشرية ومادية وقد لا تكون محدودة فالدراسات كما سبق، تشير إلى حجم هذا العمل الذي يصل في أمريكا إلى ما قيمته 76 بليون دولار تقديرات عمله التطوعي ويستثمر سنويا ما قيمته 300 بليون، وإذا كنا نقدم النموذج الأمريكي للتدليل على البعد الاقتصادي لهذا العمل فإن ذلك مرده إلى اهتمام مراكز الأبحاث هناك بهذا القطاع لتوثيق التجربة وتأكيد أهمية هذه المنظمات في إقامة المجتمع المدني، وتجدر الإشارة إلى صعوبة تحويل أنشطة القطاع كافة إلى أرقام وإلى معدلات كمية، فالعمل في مجال الرعاية الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي، وكذلك السلام الاجتماعي، والتكافل الاجتماعي الذي يتحقق من خلال عمل العديد من التنظيمات الاجتماعية التطوعية ليس من السهل أن يقاس بالمرودود المالي وبالرغم من ذلك فقد بدأ المخططون والمنظرون الاقتصاديون، في السنوات الأخيرة يؤكدون أن هدف الدولة الحديثة من العمليات التنموية، هو وصول الفرد إلى الإحساس بالاكفاء والإشباع النفسي وفي النهاية السلام الاجتماعي.<sup>1</sup>

ومع التنامي المضطرد لدور الهيئات التطوعية، في ظل سياسة اقتصاد السوق، وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والحد من الدور الخدماتي للحكومات، وما نتج عن الأخيرة من فوارق اجتماعية وإفقار لشريحة واسعة في المجتمعات، بدأ يأخذ مفهوم التطوع منحى جديدا، إذ بات يقاس كقوة عمل تدخل في الإسهام الاقتصادي والاجتماعي من الناتج القومي، وبات يحتسب الجهد الجسدي أو الفكري من خلال مقاييس علمية مرتبطة بما هو معتمد من داخل كل بلد، وحسب الخبرة والجهد والمستوى العلمي، حيث يأخذ العمل التطوعي بالإضافة إلى البعد الخيري أو الإنساني بعدا "تنمويا" أو يرتبط بظرف طارئ، يرمي إلى تخفيف معاناة الجماعة أو ترقية وضعها، ففي الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال، هناك مليون وأربعمائة منظمة غير متوجهة للربح تقع في إطار القطاع التطوعي، ويصل رقم مواردها وأصولها المالية إلى حدود نصف ترليون دولار (500 بليون دولار)، وهذا يعني أن نفقات هذا القطاع التطوعي تفوق الناتج

(1) عبد الله الخطيب، مرجع سابق، 34-35.

القومي الإجمالي لجميع دول العالم باستثناء السبعة الكبار ، و تشير كذلك إلى أن هذا القطاع الأهلي يقوم بتوليد 6% من الناتج القومي الأمريكي، ويوفر 10.5% من مجموع فرص العمل.

ففي لبنان مثلاً، يحدد بعض قياديي الهيئات التطوعية، المساهمة السنوية للهيئات الأهلية في الاقتصاد الوطني بحوالي 300 مليون دولار أمريكي، دون احتساب الجهد البشري والتطوعي (هناك نقص كبير في البيانات الإحصائية في هذا المجال)، كما أنه في دراسة عن الأردن، يقدر عدد المتطوعين بحوالي 10.000، وقد قدر إسهامهم بحوالي 33 مليون يوم عمل باعتبار أن معدل عمل المتطوع سنوياً هو 200 ساعة عمل ويقاس إسهامهم، حسب الحد الأدنى للأجور، أي ما يوازي 215 مليون دينار من قيمة الإسهام الاقتصادي الاجتماعي .

وهكذا نرى أن التطور في مفهوم التطوع وتحديد قياسات له ونسبة الإسهام اقتصادياً واجتماعياً، كلها معطيات حديثة تختلف عن المفاهيم السابقة حول مجانية العمل التطوعي وعدم تحوله إلى عمل مؤسسي،<sup>1</sup> ولذا يعتبر العمل التطوعي ثروة عامة والتحدي يكمن في توظيف رأس المال الاجتماعي (المتطوعين) من خلال تطوير كفاءات وتقنية وسلوك المتطوعين لتنفيذ السياسات والمشاريع التي تخدم المجتمعات، كما يتطلب الأمر من المنظمات والجهات المعنية العمل على تدريب المتطوعين وإعدادهم طبقاً للتطورات والتغيرات السائدة بهدف رفع كفاءتهم ومقدراتهم.

وتؤكد الدراسات على الارتباط الوثيق بين التطوع والدخل الوطني، حيث تُشير إحدى الدراسات إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويُقدر مجموع الوقت الذي تم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته 176 بليون دولار، وهناك مليون شخص يشاركون بالتطوع وبشكل رسمي كل عام في بريطانيا والتي تبلغ ساعات العمل التطوعي الرسمي فيها 90 مليون ساعة عمل، بينما تقدر القيمة الاقتصادية للتطوع الرسمي بـ40 مليار جنيه إسترليني سنوياً، ويقول ستة من عشرة من المتطوعين بأن التطوع يقدم لهم فرصة لتعلم مهارات جديدة وفرص عمل جديدة، و يستنتج د. راشد الباز في دراسة متخصصة أن كل ريال ينفق ويُستثمر في العمل التطوعي سيكون المردود الناتج ما قيمته خمسة ريالات تقريباً، ، ومن هنا فإن العمل التطوعي له مردود إيجابي على الاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن العمل التطوعي استثمار اقتصادي ناجح، لذا علينا تأصيل القيم والمبادئ الوطنية من خلال ثقافة تعمل على ترسيخ العمل التطوعي وتفعيله بين أفراد المجتمع والمؤسسات تبدأ من المدارس الابتدائية وحتى مستوى الجامعة، وحتى من خلال الوظيفة.<sup>2</sup>

(1) كامل مهنا: التطوع والمنظمات غير الحكومية في تأمين التقديمات الصحية، مرجع سابق.

(2) نائلة حسين عطار: العائد الاقتصادي من التطوع. نقلاً عن الموقع:

وكما يقصد بالإسهام الاقتصادي للأعمال التطوعية التأكيد أن هذا القطاع يسهم كغيره من القطاعات في الدخل ، فهذا القطاع يسهم في تقديم خدمات ملموسة في مجال البيئة والصحة والتربية وخدمات الفئات الهشة بما في ذلك المعوقين والأطفال والنساء والعجزة والمقعدين وكبار السن، و سيأتي ذكر لعدد من أوجه تأثيره في التنمية الاقتصادية، فعلى المستوى العربي كشفت دراسة الشبكة العربية والتي صدرت في 1999م أن المنظمات الأهلية العربية تشكل قوة اقتصادية كبرى من منظور حجم إنفاقها على مشروعاتها، ومكونات الأنشطة، وعدد المتطوعين وقيمة عملهم، وفرص العمل، وعدد المستفيدين، إضافةً إلى تأكيدها بأن حجم إسهام المتطوعين مهم ورئيسي مع غياب البيانات الشاملة لتحديد حجم الإسهام بدقة، كما أبرزت النتائج تعاضد عدد المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية في مختلف دول الدراسة وهو ما يؤكد أن القطاع الخيري الأهلي قطاع ثالث إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص،<sup>1</sup> خاصة في ظل التحول من الاقتصاد المخطط أو الموجه إلى اقتصاد السوق وما يصاحب هذا التحول من مشاكل وصعوبات ، إضافة إلى تطور القطاع التطوعي في ظل التوجه الكامل لضمه والاعتراف به كشريك أساس في مسيرة التنمية.

أما على المستوى العالمي فقد ارتبطت مساهمة القطاع الأهلي في الاقتصاد العالمي حسب ما أصدره مركز دراسات المجتمع المدني دراسة بعنوان: ( المجتمع المدني العالمي حجم القطاع غير الربحي ) في عام 1999م وهي حصيلة سلسلة من الأبحاث التي قادها المركز في (22) بلد حول القطاع المدني وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

1. يبرز القطاع المدني في بداية القرن الواحد والعشرين القوة الاقتصادية الأكثر نمواً بين القطاعات المجتمعية الأخرى، وهو كما عبرت الدراسة ( قوة اقتصادية كبرى في الدول التي تمت دراستها) فنسبة الإنفاق لهذا القطاع تصل في متوسطها إلى (5.7%) من إجمالي الناتج الداخلي، حيث مثل هذا القطاع ما يزيد عن تريلون دولار الذي يبوئه مركز ثامن اقتصاد عالمي.

2. في ثمانية بلدان من العينة كانت نسبة النمو في وظائف القطاع المدني في الفترة الفاصلة بين ( 1995-1990 ) (24%) أي بنسبة سنوية تعادل (4%)، وأما نمو مجمل الوظائف الأخرى لم يتجاوز (8%) أي (2%) سنوياً، وبالتالي قارب نمو القطاع المدني ثلاثة أضعاف نموها في القطاعات الأخرى ( العام والخاص ).

(<sup>1</sup>) عمر بن نصير البركاتي الشريف: الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية. بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية، الرياض - 1429/4/6 هـ. نقلاً عن الموقع:

<http://www.arabvolunteering.org/corner/avt33954.html>

3. يوفر القطاع التطوعي ما يعادل (4.8%) من إجمالي الوظائف في الدول عينة الدراسة، وبنسبة قطاعية تعادل ثلاثة أضعاف ما يوفره قطاع المرافق، وأكثر من ضعفين مما يوفره قطاع النسيج، وتقريباً نصف ما يوفره قطاع النقل والأهم من ذلك ما يعادل (27%) من الوظائف الحكومية.

4. بينت الدراسة أن التوصيف القطاعي للوظائف الثابتة ومدفوعة الأجر المرتبطة بالأنشطة التطوعية تتصف بهيمنة ثلاثة قطاعات رئيسية: تتركز (30%) من هذه الوظائف في قطاع التعليم، مقابل (20%) في قطاع الصحة، و(18%) في قطاع الخدمات الاجتماعية.

منطلق تأثير الأعمال التطوعية في التنمية الاقتصادية يكمن في إسهامها بتوسيع العلاقة القائمة وتنظيمها ما بين الاقتصاد والدولة، عن طريق تأمين ميكانزمات قيام المنظمات، أو تقنية تشكيل المنظمات الأهلية والتطوعية، والتي يجتمع الناس من خلالها لتوحيد طاقاتهم، وتكامل نشاطاتهم، لتحقيق أهداف المجتمع المحلي المتواجدين فيه، والقيام بنشاطات لصالح المجتمع العام من خيرية وصحية ومهنية وغيرها .

وهذا المنطلق مع أهميته يغفل في أحيان كثيرة نظراً لحدائثة الاهتمام والعناية بقطاع المنظمات التطوعية وأدواره المختلفة والمؤثرة في المسيرة التنموية للدول، مثلاً بلغت المساهمات الخيرية في أمريكا عام 2004 (241 بليون دولار) وهي تمثل حوالي (2.2%) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وقفز المبلغ في عام 2006م إلى (295 بليون دولار) وبلغ تبرع الفرد في نفس العام (2.2%) من متوسط دخله الصافي بعد خصم الضريبة، (على مدى الأربعين سنة الماضية كان متوسط التبرع (1.8%).

كما يمكن الإشارة إلى أن حجم ما توزعه المنظمات على مستوى العالم يفوق ما يقوم به البنك الدولي، وذلك وفقاً لدراسات الصليب الأحمر.

جدول رقم (1) يوضح: القيمة المالية المقدرة للجهود التطوعية:

الدولة	القيمة
مصر	قيمة التطوع تصل على أقل تقدير إلى ( 4,642,240 ) جنيه بحساب أن 6,4% من المصريين يتطوعون وقدرت ساعة التطوع بـ ( 2 ) جنيه.
المملكة العربية السعودية	كل ريال يستثمر في الجهود التطوعية سيكون عائده الاقتصادي (5) ريالات تقريباً في التخصصات الاجتماعية، أما في التخصصات المهنية الأخرى كالطب والهندسة فمن المتوقع أن يكون المردود أعلى .

الأردن	في عام 1999م قدر عدد المتطوعين بـ(10.000) متطوع وقدر إسهامهم بحوالي (33) مليون يوم عمل باعتبار أن معدل عمل المتطوع سنوياً (200) ساعة، وهو ما يعادل (215) مليون دينار
أمريكا	2003م ( 266 ) بليون دولار وقدر مؤشر القطاع المستقل القيمة النقدية للساعات التي تطوع بها الراشدون في أمريكا كل عام بأكثر من ( 4 بلايين ) دولار. في نيويورك بلغت قيمة الساعة التطوعية في عام 2002م ( 20.55 دولار)
المملكة المتحدة	2004م 25,3 مليار جنيه إسترليني

وتشير الدراسات إلى أن العائد المال المستخدم في القطاع التطوعي أفضل بالعديد من المرات من عائد المال الذي يستخدمه القطاع الحكومي عند تقديمه للخدمات الاجتماعية، كما أن التكلفة غير المباشرة لخدمات القطاع الحكومي في المجال الاجتماعي تزيد عن (70%) بينما هي لدى التنظيمات التطوعية الجماعية لا تتجاوز (10%).

ومن أهم الإشكاليات التي تواجه السياسات الاقتصادية الحكومية في كل بلدان العالم توفير الوظائف للمواطنين، والعمل التطوعي بدوره التنموي أسهم في علاج هذا الأمر من خلال توفير العديد من الوظائف وتجاوزت هذه المساهمة خلق الوظائف -رغم أهمية ذلك- لترتبط بنوعيتها التي تتميز بعلاقتها المباشرة مع احتياجات المجتمع الحقيقية.

وقد أشارت إحدى الدراسات أن ما نسبته (82.3%) من أفرادها يؤكدون دور الجمعيات الخيرية والتطوعية في إيجاد فرص عمل من خلال فتح أبواب التدريب ثم التنسيق مع القطاع الخاص.

لقد حقق القطاع التطوعي نسبة نمو في مجال خلق وظائف جديدة تعادل ثلاثة أضعاف ما حققته القطاعات الحكومية والخاصة، وتتميز وظائف القطاع التطوعي بعلاقتها المباشرة بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية وهذا في الفترة بين عام 1990م-1995م<sup>1</sup>.

(<sup>1</sup>) عمر بن نصير البركاتي الشريف: نفس المرجع.

جدول رقم(2) يوضح دور الجمعيات الخيرية والتطوعية في توفير فرص عمل.

الدولة	البيان
هولندا	يوفر القطاع التطوعي 12,6% من الوظائف الثابتة
بلجيكا	يوفر القطاع التطوعي (10,5%) من الوظائف الثابتة.
أمريكا	في أمريكا الموظفون في الجمعيات غير الربحية (11 مليون) والقطاع الخيري يوظف تقريباً (10.5%) من مجموع القوى العاملة
إيرلندا	يوفر القطاع التطوعي (11.5) من الوظائف الثابتة

- سعي الحكومات للخروج من مباشرة العمل الاجتماعي وإسناد تلك المهمة للقطاع الخيري والأهلي والخاص .

-قيام القطاع التطوعي على كثير من الأنشطة التي لا تدخل ضمن اهتمامات وأهداف الدوائر الحكومية الجهات الخاصة مثل: تزويج الفقراء، إيواء الغرباء .. الخ.

-قيامه بالأنشطة التي تقع ضمن أنشطة القطاع الخاص الذي يرهق كاهل المواطنين برفعه لمعدل الربحية بما يقدمه، على سبيل المثال: شركات البناء كلفتها تتعذر على الكثير من الفقراء والمحتاجين ولهذا وجدت جمعيات وجهات خيرية للإسكان .. الخ

. إنفراد القطاع التطوعي بعدد من الأنشطة الخاصة مثل: تدريب العميان على استخدام التقنيات الحديثة.

. القطاع التطوعي رافد مهم للدولة والقطاع الخاص بعناصر ناجحة وشخصيات متميزة تتحلّى بثقة الناس والعدالة والنزاهة عن كل شبهة.

. القطاع التطوعي الخيري هو بمثابة برامج تعليمية وتدريبية للعناصر الشابة والقوى الفاعلة بالمجتمع لأن فيه تبادل للخبرات وتوظيف للطاقات وتمرس على العمل الفرقي وتعميق للوعي الاجتماعي والإداري، وكل ذلك ينمي بدوره الإحساس بالمسؤولية وبالشعور بقضايا الوطن والأمة ويضعف الوازع المادي والفردي الذي يرافق في العادة برامج التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي.

. القطاع التطوعي داعم مهم للتقارب والترابط الإقليمي والدولي بين المنظمات الخارجية، وله الآن حضور في المحافل والأزمات الدولية .



. القطاع التطوعي يتجه الآن للاستثمار كوسيلة مهمة لتنمية الموارد المالية

. القطاع التطوعي بمنظوماته يقوم بدور مكمل لدور الدول في معالجة بعض المشكلات الرئيسية وبخاصة مشكلات الفقر والبطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في تخفيف ومعالجة المشكلات التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية.

. يقوم القطاع التطوعي والخيري بدعم الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية والتطويرية التي تكمل دور الدول في تلك المجالات ويبرز في هذا الإطار على سبيل المثال: الجمعيات والأندية العلمية ومراكز البحوث الخاصة، فضلاً عن دور الوقف في تمويل بعض أنشطة ومشاريع البحث العلمي<sup>1</sup>

ومن هنا يعتبر العمل التطوعي وسيلة من وسائل النهوض في المجتمعات وأداة من أدوات التنمية ،على الرغم من وجود الدولة التي أصبحت بحاجة إلى تضافر الجهود والمساعدة سيما في ظل الأوضاع التي تمر بها الدول والمجتمعات من هنا يعتقد البعض خطأ أن العمل التطوعي وجد مع مؤسسات المجتمع المدني ،فعلى الرغم من تلك المؤسسات عملت على مأسسة العمل التطوعي، إلا أن هذا الأخير أسبق من تلك المؤسسات، إن الأساس للتنمية المستدامة يتحدد أساساً على مدى التركيز على الإنسان ،فالإنسان هو أساس التنمية .

<sup>1</sup> عمر بن نصير البركاتي الشريف: نفس المرجع

## 2-8 معوقات العمل التطوعي :

بالرغم من أهمية التطوع إلا أن هناك عوائق تجعل التطوع ليس على المستوى المناسب ان معوقات التطوع هي تلك المعوقات التي تؤدي إلى عدم إقبال الأفراد على التطوع، مما يؤدي إلى عدم كسب متطوعين جدد، فهناك العديد من التحديات التي تواجه تفعيل المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي وأهمها هو ضعف الرغبة وتنامي السلبية لدى الأفراد فيما يتعلق بالمشاركة في خدمة المجتمع والعمل التطوعي، وكذلك ضعف روح الفريق والعمل المشترك، فضلاً عن ضعف القدرة والمهارات الخاصة بالمتطوعين، وضعف مجموعة العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات التطوعية لتحقيق التضامن والتكافل فيما بينها وبما يؤدي إلى تفعيل دورها في المجتمع، فمشاركة المتطوعين في العمل الأهلي محدودة، قياساً بمؤشرات التطوع في مناطق العالم الأخرى.

لهذا ذهب البعض إلى أن معوقات التطوع تنقسم إلى:

### أولاً: معوقات خاصة بالمجتمع وتتمثل في :

- ضعف الوعي العام لدى المواطنين بقيمة التطوع المنظم، وأهمية توافر ما يعرف باسم ثقافة التطوع والتي تتواجد في مناخ مجتمعي عام يشجع على المشاركة، من خلال الأعلام والأسرة والمدرسة والجامعة<sup>1</sup>
- عدم الإحساس بالانتماء للمجتمع لدى العديد من الأفراد.<sup>2</sup>
- الشعور بالاغتراب بين قطاعات المجتمع مما يولد عدم الإحساس بالانتمائية التي تعتبر من أهم حوافز الجهود التطوعية.<sup>3</sup>
- عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمه في المجتمع.<sup>4</sup>
- زيادة الأيدي العاملة والبطالة في المجتمع، فارتفاع معدلات البطالة يحفز العديد من المؤسسات إلى استخدام الأيدي العاملة الرخيصة بدلاً من المتطوعين.<sup>5</sup>
- التثاؤم في إمكانية تغيير البيئة مما يقلل من رغبة سكان المجتمع في التطوع.
- انخفاض مستوى الوعي لدى أهالي المجتمع وانتشار اتجاهات السلبية و الاتكالية، والنظر إلى برامج الرعاية

(1) مدحت محمد أبو النصر :إدارة منظمات المجتمع المدني ،مرجع سابق،ص234-238 .

(2) فاطمة علي الزبيدي ،مرجع سابق،ص27 .

(3) إبراهيم عبد الهادي المليحي،مرجع سابق،ص110-112.

(4) احمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية،مدخل لتنمية المجتمع المحلي،استراتيجيات وادوار

المنظم الاجتماعي،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ،1997،ص67.

(5) فاطمة علي الزبيدي ،نفس المرجع،ص27

الاجتماعية على أنها مهمة الحكومة وليست حركة ديمقراطية.<sup>1</sup>

ضعف الحوافز المجتمعية للمتطوعين ، والمقصود هنا الحوافز الأدبية للتشجيع على التطوع ومنها رصد جوائز للأعمال التطوعية القيمة والاهتمام الإعلامي بها .<sup>2</sup>

### ثانيا: المعوقات الخاصة بالمتطوعين :

-عدم الإحساس بالمسؤولية وانعدام الانضباط.

-وجود صراع بين العاملين الدائمين والمتطوعين، فيما يطالب المتطوعون ببعض الامتيازات والحقوق لقاء عملهم التطوعي .

-اهتمام المتطوع فقط باكتساب مكانة اجتماعية.<sup>3</sup>

-الخجل من القيام بالإعمال التطوعية، واعتبارها أعمال دونية لا تليق بمقام منفذها.<sup>4</sup>

-الهوة القائمة بين التطوع كفلسفة لها أصولها وبين تطبيق هذه الفلسفة مما لا يؤدي إلى تجديد وإبقاء الحال كما هو عليه.

- عدم توضيح اختصاصات المتطوعين توضيحا كاملا وعدم الأشراف على أعمالهم والإشراف يؤدي إلى مستوى أفضل من الإنتاج.

-عدم كفاية الخدمات الخاصة بتنظيم الحركة التطوعية من حيث تدريبهم وإحاقهم بالعمل ومراقبتهم وتتبع أعمالهم.

-قلة الجهود التي تبذل لتنشيط الحركة التطوعية والدعوة إليها وخصوصا في محيط الشباب.<sup>5</sup>

-عدم شعور بعض المتطوعين بالمسؤولية وعدم انضباطهم مما يعرقل طبيعة عمل المؤسسة .

بما ان للمتطوع الحق في الانقطاع عن عمله التطوعي في أي وقت ، تخاف بعض المؤسسات من استخدام

(1) إبراهيم عبد الهادي المليجي، مرجع سابق، ص110-112.

(2) مدحت محمد أبو النصر :إدارة منظمات المجتمع المدني ، مرجع سابق، ص234-238 .

(3) منال طلعت محمود ،الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2003 ، ص280-281.

(4) عمر رحال ،الشباب والعمل التطوعي في فلسطين، مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية،فلسطين،2006، ص32-33.

(5) السيد طلبه: دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية في دعم الجهود التطوعية ،المؤتمر الرابع عشر،(28-29)مارس 2001،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،القاهرة،ص48-49.

المتطوعين لهذا السبب.<sup>1</sup>

-انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الأعباء المعيشية جعل الناس ينشغلون في أعمال تدر عليهم مزيداً من الدخل لسد احتياجاتهم الأساسية، الأمر الذي أدى إلى استنفاد معظم أوقاتهم سعياً وراء الرزق، مما أدى إلى عدم توفر الوقت الذي يمكن إن يتطوعوا به .

-قلة المعرفة أو الخبرة بالعمل التطوعي وأهميته من جانب، أو الخبرات السيئة السابقة التي قد تكون لدى الأفراد أو معارفهم عن التطوع من جانب آخر، مما يقلل من الإقبال عليه.

-تعارض النشاط التطوعي مع وقت الراغبين في التطوع، أو مع عملهم الأصلي.<sup>2</sup>

-قلة البحوث الخاصة بالحركة التطوعية من حيث الدوافع والمعوقات والاتجاهات.<sup>3</sup>

### ثالثاً- معوقات متعلقة بالمنظمة الخيرية :

-عدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين تهتم بشؤونهم وتعينهم على الاختيار المناسب حسب رغبتهم .

-عدم الإعلان الكافي عن أهداف المؤسسة وأنشطتها .

-عدم تحديد دور واضح للمتطوع وإتاحة الفرصة للمتطوع لاختيار ما يناسبه بحرية .

-عدم توافر برامج خاصة لتدريب المتطوعين قبل تكليفهم بالعمل .

-عدم التقدير المناسب للجهد الذي يبذله المتطوع .

-إرهاق كاهل المتطوع بالكثير من الأعمال الإدارية والفنية، فخوف بعض الجمعيات والمؤسسات من عدم

التزام المتطوعين بالإعمال التي تسند إليهم جعلها لا تهتم بجذب المتطوعين إليها، وتقوم بإسناد كثير من أعمالها إلى أفراد معينين لديها.

-التعقد التنظيمي في اتخاذ إجراءات السماح لممارسة المتطوعين لأنشطتهم وتعدد جهات الإشراف<sup>4</sup>

-المحاباة في إسناد الأعمال، وتعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة .

- البعد عن الطموح والرضا بالواقع دون محاولة تغييره .

-اعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الآخرين .

-تقييد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح المنظمة حكراً على عدد معين.

- الوقوع تحت أسر عاملين ذوو شخصية قوية غير عابئين بتحقيق أهداف المنظمة وتطلعاتها .

(1) فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص28.

(2) إبراهيم عبد الهادي المليجي، مرجع سابق، ص110-112.

(3) السيد طلبه، مرجع سابق، ص48-49.

(4) إبراهيم عبد الهادي المليجي، نفس المرجع، ص110-112.

- خوف الأفراد من الالتزام نحو المؤسسة بحيث لا يمكنهم التخلي عن العمل التطوعي مستقبلاً.
- عدم توفر او عدم فاعلية الأجهزة التي يتم من خلالها تشجيع التطوع أو تنظيمه.<sup>1</sup>
- فيما بينت نتائج البحوث الميدانية التي أجرتها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في الأردن، ومصر وفلسطين) أن العمل التطوعي يواجه العديد من الإشكاليات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:
- 1- محدودية مشاركة المتطوعين في العمل الأهلي العربي وفي صنع وتنفيذ السياسات والبرامج.
  - 2- عدم توافر التوجيه والتدريب الكافي للمتطوعين.
  - 3- عن الغالبية العظمى من المتطوعين وفقاً للدراسات الميدانية في العالم العربي في المرحلة العمرية 45-65 سنة.
  - 4- هناك أزمة في المتطوعين بين النساء والشباب، فمن جهة، هناك تراجع للمرأة عن العمل التطوعي ومن جهة أخرى هناك عدم إقبال للشباب (أقل من 35 سنة) على العمل التطوعي:
  - 5- ضعف الوعي العام لدى المواطنين بقيمة التطوع المنظم، فلا توجد ثقافة تطوع.
  - 6- غياب تام في الساحة العربية لمراكز توجيه المتطوعين.
  - 7- ضعف الحوافز المجتمعية للمتطوعين.
- ولم تصل أية دولة عربية حتى الآن إلى توافق وطني حول التشريعات المنظمة للعمل التطوعي ، والتفاعل وتبادل الخبرات فيما بينهما ( التشبيك) أو على مستوى القيام بالمسموح الميدانية والبحوث العلمية التي توجه لتطوير العمل التطوعي .
- كما يواجه العمل التطوعي العديد من الإشكاليات التي يرتبط بعضها بالثقافة السياسية للمجتمع ، و محدودية الدور الذي تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة ، وعدم توافر بيئة تشريعية مهيأة ومدعمة للتطوع، ويسود ثقافة التطوع مناخ من عدم الثقة بين الدولة والمجتمع المدني ما زال يؤثر سلباً على أخذ المبادرات التطوعية.<sup>2</sup>

(1) حميد بن خليل الشايجي، العمل التطوعي: أهميته، معوقاته، وعوامل نجاحه. نقلاً عن الموقع :

www.saaid.net/anshatah/dole/28.htm سبتمبر 2007

(2) شكر عبد الغفار ومورو محمد: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر ،دمشق، 2003، ص

ونظراً لحالة التكلس الذي تعانیه قيادات العمل التطوعي، وعدم قدرتها على إنتاج خطاب ثقافي يتسم بالفاعلية والتجديد والتجاوب مع متغيرات الواقع، فإنها تواجه إشكالية جمود وتقليدية الخطاب الفكري الذي تمارسه معظم هذه القيادات.

كما إن جمود خطاب ثقافة التطوع وتقليديته - على هذا النحو - تجعله غير قادر على التوسع وكسب قواعد اجتماعية جديدة؛ بسبب جموده الداخلي وكذلك سيطرة قيم الثقافة الفردية وانصراف معظم أفراد المجتمع لحل أزماتهم الخاصة، كما أن هذا الجمود يجعله حبيساً لأطره المحلية والقطرية، وعاجزاً عن التفاعل أو التوافق مع الخطاب العالمي لثقافة التطوع، ناهيك عن أن يسهم في صياغة هذا الخطاب .

فيما أن هيمنة الدولة خاصة دولة ما بعد الاستقلال في الدول النامية في النظم الشمولية وهيمنة القطاع الخاص في المجتمعات التي يحكمها اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي كانت أسباباً في الاهتمام بالعمل الطوعي وازدهاره كصمام أمان أمام هيمنة الدولة واستبداد القطاع الخاص الذي يحكمه هدف تحقيق أكبر ربح دون التقيد بقيم العدالة الاجتماعية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وقد برهنت المنظمات التطوعية ومنظمات المجتمع المدني بفعاليتها وميزاتها الآتية إذا تحقق لها الاستقلال وعدم تدخل الدولة في شؤونها وإدارتها وعدم تأسيسها وتوظيفها لأهداف ومصالح الأنظمة الحاكمة.

- عدم العلاقة المتوازنة بين الدولة في جانب والمنظمات في جانب آخر وذلك للتسييس من جانب الدولة وكذلك التمييز والتفاضل بين الجمعيات من جانب الدولة والمانحين بخلاف المبدأ الوارد في الإستراتيجية الشاملة وهو أن العمل التطوعي والخيري الحقيقي عمل أنساني خالص ويتوجب النأي به عن أي أهداف أخرى من جانب الدولة والمانحين.

- تختلف درجات التعاون أو التوتر بين الحكومات والمنظمات المدنية التطوعية باختلاف الأقطار العربية وباختلاف مجالات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد ثغرات الأداء الحكومي، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إن كان نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تحدياً لها، من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان.

- الحذر والشك من جانب الدولة وهيمنة العقلية الأمنية مع الجمعيات التطوعية خاصة غير الموالية للنظام مما يسبب الحذر والعزوف من جانب المواطنين عن العمل الطوعي والانضمام الى الجمعيات التطوعية.

- ضعف إمكانيات الأجهزة المسؤولة عن العمل التطوعي.

- القيود البيروقراطية التي تعوق السير الحسن للعملية التطوعية.

- تجمعات المنظمات الطوعية تحتاج إلى تراخيص، وهذا ما قد يحد من التعريف بجهودها، ويقلص من نسبة انتشارها.
- لا توجد آليات فاعلة تمكن مؤسسات العمل الطوعي المدني من ممارسة دور رقابي على القطاع العام في حالة التقصير.
- احتكار الدولة للإعلام والحد من حرية الصحافة ودورها في غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها للمساهمة في تكوين رأى عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم ومحاربة الفساد.
- لا يعتبر الاعتماد على العمل التطوعي مبرراً لخفض الدولة جهودها، واستغلال عمل المتطوعين بدون أجر، ومن ثم تقليص دورها ومسؤوليتها المشروعة.
- ضعف التنسيق المؤسسي والمنظم بين الأطراف المؤثرة في عملية التنمية بالأعمال الخيرية.
- ضعف التنسيق مع النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الشبابية التي لا تشارك بشكل فعال كحركات اجتماعية ناشطة ولها رؤية.
- إقصاء العناصر الشبابية من قيادة العمل الطوعي، وهيمنة قيادات من الجيل القديم الحامل لبذور التسلط و الانفراد باتخاذ القرار، والذي ينظر إلى المؤسسة على أنها عبارة عن نسخة كربونية عن الحزب الأم (الحزب الحاكم) وجزء من التشكيل الرسمي، وهذا يعيق روح التشاور و المشاركة مما ينعكس سلباً على بلوغ الهدف .
- الكسل والفتور الذي يصيب أعضاء المؤسسات التطوعية وسبب ذلك اللامبالاة التي يلقاها الناشطون، وغياب التشجيع لهم، والمساندة المعنوية،... الخ
- الخلل في العلاقة بين المتفرغين والمتطوعين، وبروز روح التنافس حول القيادة وتسلم زمام الأمور، بدافع الرياء، والسمعة، وهذا بدوره عائقاً كبيراً أمام نجاح العمل التطوعي الذي يكون من خصائصه التضحية والتسامي<sup>1</sup> وبالتالي هناك العديد من التحديات التي تواجه تفعيل المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي خاصة في ظل أهميته التنموية كشريك أساسي للحكومات للنهوض بالمجتمعات .

(<sup>1</sup>)المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة sahttp://ibnhomaid.af.org

## خاتمة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل بان العمل التطوعي في عصرنا الحالي يعد الركيزة الأساسية في تطور المجتمعات وتنميتها، ولهذا تولى الدول المتقدمة أهمية بالغة للعمل التطوعي وتضاعفت التوعية بأهميته وبدوره في تقدم المجتمع، وقد نشأ في كل مجتمع إنساني، وفي كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات، أو ديانة من الديانات وقد تطور بتطور المجتمعات الإنسانية، وبالنظر إلى التاريخ الإنساني فالعمل التطوعي ينبع من شعور ذاتي في الإنسان يدفعه إلى المشاركة في خدمة المجتمع، فالعمل التطوعي ليس بجديد على المجتمعات، بل كان قائما في كل المجتمعات واتخذ أشكالا مختلفة، وبالتالي فقد أسهم التطوع والعمل الخيري عبر التاريخ في إعادة التوازن للمجتمعات البشرية ولهذا أصبح ركيزة من ركائز التنمية الاجتماعية كون الجهود التطوعية تساهم في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع، وتقوية التكافل و الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع، غير أن هذه الجهود تقابلها العديد من المعوقات التي تحد من الإقبال على خدمة المجتمع وتقوية الروابط بين أفراده .



### 3-الفصل الثالث:

## المجتمع المدني :خلفية تاريخية ونظرية

### تمهيد

- 1-3 نشأة المجتمع المدني.
- 2-3- عناصر المجتمع المدني .
- 3-3 مؤسسات المجتمع المدني.
- 4-3 وظائف المجتمع المدني .
- 5-3 واقع المجتمع المدني بالعالم.
- 6-3 علاقة المجتمع المدني بالتنمية.
- 7-3 الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني.

- خاتمة الفصل

**تمهيد:**

لم يحظى مفهوم في تاريخ العلوم الاجتماعية والإنسانية باهتمام الباحثين كما حضي به مفهوم المجتمع المدني، ذلك أن هذا المفهوم يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش والجدل، لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة بعد، ويكتنفها الغموض ولما يحتويه من مضامين متعددة، وقد عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية تغيرا وتطورا في معناه و دلالاته منذ ظهوره، ورغم هذا الغنى في الحديث عن هذا المفهوم في الأوساط الأكاديمية إلا أنه لا يزال يتسم بالغموض خاصة في البلدان العربية، ولتحديد إبعاد هذا المفهوم ودلالاته المعرفية سنوضح في هذا الفصل الجذور التاريخية لهذا المفهوم وكذا خصائصه والتعرف على أهم منظماته على المستوى الدولي ثم العربي ، ومن ثم التطرق إلى واقعه وأهم الصعوبات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني .

## 3-1 نشأة المجتمع المدني:

نعرض هنا إلى جذور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي، و من المهم أن نأخذ في الاعتبار التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبروز هذا المفهوم والذي انبثق من تحول تاريخي في المجتمع الغربي، وتطور ليصبح أهم المفاهيم المتداولة والمثيرة للجدل في وقتنا الحالي.

## أولاً: نشأة المجتمع المدني في الفكر الغربي:

أن اللحظة التأسيسية الأولى للمجتمع المدني في التراث الغربي قد نشأت مع أرسطو\* وقد حدد المدينة بمعارضتها بشكليين آخرين من الاجتماع البشري هما العائلة التي تجمع أفراداً تؤلف بينهم العلاقات القائمة على القرابة، والقرية التي تجمع الجيران وفقاً للمصلحة، إلا أن الغاية في كلتا الحالتين واحدة: وهي البقاء والاستمرار، أما غاية المدينة فهي "العيش الطيب الذي يليق بالإنسان".

وقد دعا إلى تكوين مجتمع سياسي (البرلمان) تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة فإنها تقتصر في هذا المجتمع السياسي على مجموعة من النخب في المجتمع دون إعطاء المرأة والعمال والغرباء الحق في المشاركة وحق المواطنة<sup>1</sup>.

والدولة عند أرسطو هي عبارة عن جماعة بشرية منظمة تنظيماً مؤسسياً ومن مستلزماتها الدستور، وهي تتماثل مع المجتمع المدني، لذا فإن المجتمع المدني أو الدولة هو عبارة عن حيز يمكن الإنسان من تحقيق ماهيته، ولا يمكن أن يحقق الإنسان طبيعته كإنسان إلا في الدولة- المدينة وبواسطتها، وعلى العكس فإن الدولة - المدينة الجديرة بهذا الاسم غاية أخلاقية إلى درجة سامية، هذا ما حدا بأرسطو إلى القول بأن الإنسان الذي يستطيع أن يعيش خارج المدينة هو إما إله وإما حيوان، إنه من حيث جوهره الوجودي "حيوان يمتلك العقل (Logos) أي أنه يمتلك القدرة على الكلام بطريقة لها معنى، وعلى التفكير في أفعاله، عندئذ تصبح دلالة الصيغة المشهورة "الإنسان كائن اجتماعي وسياسي بالطبع" هي أن الإنسان يمكنه في المدينة وحدها- كتنظيم غير قائم على القوة المحضنة- أن يحقق الفضيلة المرسومة في جوهره.

\*كان أفلاطون أول من عبر عن توجه النظرية السياسية نحو الحياة العامة الشاملة لأي مجتمع أخلاقي، وبذلك كشف بعض نقاط قوة ومخاطر مجتمع مدني منظم على أساس مشروع أخلاقي مشترك، وشكلت الأولوية التي منحها للمعرفة والسلطة السياسييتين نظرية في المجتمع المدني، ولما كان أفلاطون غير قادر على التنظير حول الفرد، والجمال، والخير، أو أي مقولة أخرى من مقولات الحياة الاجتماعية بمعزل عن الدولة، فإن فهمه للمجتمع المدني قد خذلته الشمولية نفسها التي جاءت به إلى الوجود.

لمزيد من التفصيل انظر: جون اهرنبرغ: المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2008، ص30-31.  
(<sup>1</sup>) حامد البشيتي: المجتمع المدني، بحث في النشأة والتطور، دار الفارابي، بيروت، 1998، ص 5.

إن نظام المجتمع الجيد أو "العيش الطيب" قد تمت صياغته في الفلسفة الأفلاطونية – الأرسطية على غرار نموذج الدولة الكاملة الذي يستند إلى ما في طبيعة الإنسان من مبدأ إلهي.

وتتصف المدينة عند أرسطو بصفيتين: فهي كبيرة مزدهرة، كاملة ومميزة إلى الحد الذي يتيح لقسم من المواطنين، القسم القادر على استخدام الوسائل الخارجية، تحقيق حياته العقلية على الوجه الأكمل، وهي من ناحية ثانية، على المستوى المؤسسي منظمة بحيث تتيح للوغوس-من حيث هو أداة للتواصل الكوني-الانسياب إلى السياسة بحيث يصبح قوة من قوى الحياة الاجتماعية.

ويمكن اختزال موقف أرسطو من المجتمع المدني في القضايا الثلاث الآتية :

- أن ((الدولة هي نموذج لجماعة معينة))
  - أن ((كل جماعة تسعى إلى خير ما)).
  - أن ((الدولة المدينة من بين كل الجماعات هي الأسمى وهي التي تشمل كل الجماعات الأخرى)).
- أما الجماعة عند أرسطو فهي (( مجموعة أناس توحدهم غاية مشتركة ويرتبطون بعلاقة عاطفية مسماة "صداقة" ووفقا لعلاقات عدالة .

وتعبر هذه القضايا الثلاث عن خصوصية فلسفة أرسطو بالمقارنة مع أسلافه ومن جاؤوا بعده، فالاجتماع السياسي (المجتمع المدني) لا يستخلص من عجز الإنسان عن الاضطلاع بحاجاته بمفرده، وإنما هو جماعة متميزة من حيث الحجم والبنية عن الأنماط الأخرى من الاجتماع البشري، وتسعى إلى تحقيق الخير الأسمى، وهو مختلف من حيث النوع عن بقية الخيرات، ومميزة من حيث النظام الذي يحكمها أو الدستور (Politea) الذي ينظم العلاقة بين أفرادها ويجعل منهم "نسقا" أو كلا تنتظم عناصره وفقا لمنطق معين؛ ومميزة من حيث الغاية السامية التي تسعى إليها وهي "العيش الطيب" .

ومن هنا فإن أرسطو يقيم نوعا من البناء الهرمي للجماعات يقابل نمط الخير أو المصلحة التي تنشدها عندئذ تغدو محددات المجتمع المدني، بما هو نمط موحد من العيش بين كائنات بشرية مختلفة فيما بينها ومختلفة عن غيرها من الجماعات الأخرى كميًا ونوعيًا، ثلاثة:

الحجم (البنية) – النظام (الدستور أو النظام الداخلي)- الغاية التي يسعى إليها (الخير الأسمى) الذي يتجاوز الخيرات الجزئية لهذا العضو أو ذاك.<sup>1</sup>

(2)البكاي ولد عبد المالك المجتمع المدني، الدولة والسوق : دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني. نقلا عن الموقع <http://ouldabdelmalik.blogspot.com> تم زيارة الموقع في: 2014/01/23

ولقد تعدد الفلاسفة والمفكرون، الذين أسهموا في تطوير ما يمكن إن نطلق عليه نظرية المجتمع المدني، منهم جون لوك وتوماس هوبز وجان جاك روسو، أسهم هؤلاء وغيرهم بقسط أو نصيب في تشييد النظرية السياسية في الفكر الفلسفي الحديث.

وهناك ثلاثة محاور رئيسية دار حولها خطاب الفلاسفة والمفكرين، أولها وجود حالة الطبيعة قد تكون شرا للإنسان، لا ضوابط ولا موانع تحول دون القانون الطبيعي، وهو مصدر شقاء، ومن ثم فإن هوبز على سبيل المثال يرى إن العدالة والمساواة والاحترام والرحمة، هي مفاهيم تدرج أيضا في قانون الطبيعة، جون جاك روسو يرى إن الأمر في حالة الطبيعة يؤدي إلى اضطراب وفوضى شاملين، وإن التفاوتات بين البشر لا بد أن نواجهها " بصيغة جديدة للعيش والوجود معا"، عند هذه النقطة لا بد من الانتهاء إلى إقرار "تعاهد اجتماعي" بين الجميع داخل المجتمع.

المحور الثاني الذي دار حوله نقاش المفكرين والفلاسفة وطور من نظرية المجتمع المدني هو فكرة العقد الاجتماعي، والذي يتم بين طرفين، وقائم على احترام مجموعة من المبادئ يتم الإعلان عنها أو تقنينها، وبيان وفهم حقوق وواجبات كل طرف، وآليات إدارة أية اختلافات أو نزاعات بين الأطراف... وهنا تكتسب نظرية المجتمع المدني عمقا أكبر وصلابة.

وقد دار جدل حول كثير من الأمور واختلفت وجهات نظر الفلاسفة والمفكرين على تنوعهم (جون لوك، و هوبز، وروسو، وفلاسفة الحق الطبيعي) خاصة فيما تعلق بحقوق وواجبات كل طرف، والتنازل عن شيء مقابل شيء آخر لا إن فكرة العقد الاجتماعي بدت ركنا رئيسيا في خطاب الفلاسفة الذي بلور مفهوم المجتمع المدني.

أما المحور الثالث يتعلق بالسيادة وطرحت الفلسفة السياسية الكلاسيكية أسئلة ثلاث اختلفت إجابات الفلاسفة والمفكرين، ونشير بإيجاز إلى أن الاختلافات حول الإجابات تنوعت ما بين حق مطلق، وتنازلات وفقا لتعاهد اجتماعي، والوعي ب" الشعب" وطرح الإرادة العامة ( والتي تنعكس في الانتخابات والتصويت) والتي أسهم روسو في تحليل خصائصها وعلاقتها بالسيادة واسهم جون لوك في مفهوم الملكية، وسبينوزا في مفهوم المواطن، وتبلور المفهوم الجامع للديمقراطية باعتبارها المثل السياسي الأعلى للحرية واحترام القواعد القانونية وتجسيدها للإرادة العامة.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) أماني قنديل، مرجع سابق، ص 46-47.

و لقد مر مفهوم المجتمع المدني برحلة تبلور طويلة تمت فيها صياغته عبر مراحل تاريخية مختلفة التحولات بدءت من القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا حيث فرضته ظروف- التحولات الاجتماعية في ذلك الوقت عندما ظهرت الحاجة إلى علاقة جديدة بين الشعب والسلطة بعد انهيار المجتمع القديم (الإقطاعي) وظهور المجتمع الجديد (البرجوازي).

وفي هذا الصدد فإنه يمكن التعرض لأهم المدارس الفكرية التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني في إطار الفكر الغربي إلا أن ما يجب التأكيد أن كل من هذه المدارس ظهرت في ظرف تاريخي خاص بها عبرت بشكل أو بآخر عن حقيقة التحولات الاجتماعية التي شاهدها الفترة التاريخية التي ظهرت خلالها، وهي بذلك شكلت حلقات مترابطة أو مراحل تاريخية متتابعة في تطور المفهوم.

### 1: مدرسة العقد الاجتماعي :

المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي ويتطابق مع الدولة أو المجتمع السياسي الحديث:

ظهرت مدرسة العقد الاجتماعي واستخدمت لمقاومة مطالب الأمراء والملوك بالحكم المطلق والاستبداد برعاياهم في أواخر القرن السادس عشر، وقد حققت نظرية العقد الاجتماعي إحلال العلاقات الطبيعية كما احتلت المكان الأول في تفكير الفلاسفة والمفكرين السياسيين خلال القرن السابع عشر وفي جزء كبير من القرن الثامن عشر فقد بدا إن البديل الوحيد لمبادئ الحق اللاهوتي هو نظرية العقد الاجتماعي التي اجتذبت مؤيدي الحرية نظرا لما احتوته من مقترحات بشأن تحديد السلطات التحكيمية والاستبدادية للملوك، واستخدام الفلاسفة والمفكرين النظرية عندما حاولوا التحلل من قيود السلطة الدينية (الكنيسة) إذ مكنهم من تقديم أساس دنيوي يقبل المناقشة والنقد.

لقد كانت المشكلة الرئيسية المطروحة على مثقفي القرن السابع عشر والثامن عشر الذين رافقوا هذا التحلل هي إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية وغير استقرائية أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بارث عائلي ولكن بالمجتمع نفسه تنبع منه وتصب فيه، ومن هذه النقطة سوف ننتقل تدريجيا من نظرية لا سلطة ممكنة إلهية أو ملكية وراثية إلى النظرية المتناقضة تماما وهي لا سلطة شرعية إلا تلك التي تعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية وهذا هو أصل الانتقال إلى السياسة المدنية الحديثة:<sup>1</sup>

-توماس هوبز 1588- 1679 : يعتقد هوبز إن الجماعات السياسية تظهر إلى العالم كشيء اصطناعي عن طريق عقد اجتماعي يعتمد على رغبة الأفراد في الأمن والسلام، ولما كانت الرغبة في المحافظة على

(1) علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007، ص23-37.

النفس هي الدافع الأساسي وراء التصرفات الإنسانية فان الأفراد يتنازلون عما لديهم من حقوق وواجبات تحت ظروف الحالة الطبيعية ليكونوا الدولة انطلاقاً من قناعة هوبز بان الحالة الطبيعية (المجتمع المدني أو مجتمع الفطرة الأولى) هي تلك الحالة التي يكون فيها الفرد في حالة حرب مع جميع الأفراد الآخرين أو كما وصفها بأنها "حالة حرب الجميع ضد الجميع" وهي حالة فوضى وعنف واضطراب حيث يواجه كل فرد قوته ضد جاره وكانت حياة الإنسان خلالها في عزلة وفقر وبشاعة ولم يعرف فيها أفكار الحق والعدالة.

وبناء على تحليل هوبز فان الوجود الممكن الوحيد للمجتمع في رأيه هو إذا المجتمع المدني ويعني المجتمع السياسي المنظم في الدولة وعندما يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم تنشأ الدولة ويمثله حاكم أو هيئة لها سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي تم التنازل عنها مجتمعة ومتلاحقة في إرادة واحدة هي إرادة الحاكم صاحب السيادة.

لقد تنازل الأفراد عن حريتهم بشكل مطلق لتقوم على أنقاضها سلطة مطلقة ذلك لأن حالة الطبيعة افترضت كحالة شر مطلق لا توجد فيها جيوب خير ، ولنفيها نفياً مطلقاً يجب أن تكون سلطة مطلقة ،ولهذا فالمجتمع المدني كما يعتقد هوبز ليس دولة فحسب بل هو دولة مطلقة الصلاحيات بحكم تعريفها والأفراد أو المواطنون فيها رعايا أو محكومون في علاقتهم معها كما أن المجتمع المدني مجتمع عديم المواطنين مع أنه ناشئ بفعل إرادي ولكنها إرادة لمرة واحدة وكأن الأفراد كانوا مواطنين كاملي الإرادة والوعي في تلك اللحظة النظرية التي قرروا فيها بكامل وعيهم التنازل عن كامل إرادتهم ووضعها أمانة في يد الحاكم الذي لم يوقع العقد وإنما نجم عن توقيع العقد وبالتالي فانه غير ملتزم بأي علاقة متبادلة ، وهو غير مقيد بأي إلزام تجاه المحكومين،<sup>1</sup> ونشير إلى اقتصاد السلطة الدنيوية الذي جاء به مكيافيللي، وحرية الضمير التي نادى بها حركة الإصلاح المدني استبقت نشوء مجتمع مدني منظم على أساس المصالح الخاصة، وأعلن (توماس هوبز) ميلاد فرد مصلي جديد ينشط في مجتمع مدني تنظمه سلطة الدولة، وإن هي إلا مدة قصيرة حتى انهارت محاولة العصور الوسطى لفهم (الكنيسة والدولة) بوصفها سلطتين تشريعتين متكاملتين لجماعة مسيحية واحدة.<sup>2</sup>

- جون لوك (1632-1704) : لقد كان جون لوك من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماماً بمفهوم المجتمع المدني ، والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق ، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضماناً لهذه الحقوق ،

(1) علي عبد الصادق ، المرجع السابق، ص 23-37 .

(2) جون اهرنبرغ، المرجع السابق ، ص 28.

ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك ، والتزم أفراد ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم أما إذا خرجت عليه فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها ، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويحلوا محلها سلطة أخرى أكثر اتساقاً في احترامها لحقوقهم<sup>1</sup>، لذلك اتفق هؤلاء على تكوين ذلك المجتمع ضمناً لهذه الحقوق ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم والتزمت بصيانة حقوقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك .

فالمجتمع الطبيعي من وجهة نظر لوك هو تلك الحالة التي يتمتع فيها الأفراد بالحرية والمساواة ويسودها السلام وليست حالة حرب مستمرة يشنها كل منهم على الآخرين كما يعتقد هوبز ولكن تحيز هؤلاء الأفراد لمصالحهم الطبيعي و تنفيذ ما قد يكون تسوية مقبولة ، لذا كان من الصعب عليهم حسم هذه الخلافات على نحو مقبول لديهم جميعاً أو تنفيذ ما قد يكون تسوية مقبولة،لذا كان المجتمع المدني هو الرد على هذه الحاجات إي إيجاد سلطة تسن القوانين وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعياً وبانسجام مع قانون الطبيعة وبذلك تنظم السلطة -استثناء-اي نواقص المجتمع الطبيعي وليس القاعدة ، فالقاعدة هي أن المجتمع ينظم نفسه تلقائياً والسلطة جاءت لضبط هذا التنظيم وسد الثغرات فيه اذ يقول "جون لوك" وهكذا فحيث يؤلف الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها المجتمع ينشأ سياسي أو مدني " وتبرز رسالة لوك في الحكم المدني أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني إضافة إلى تحقيق الأمن والسلام والمحافظة على أملاك الأفراد.

**جان جاك روسو (1712-1778) :** اتخذ روسو موقفاً سلبياً من المجتمع المدني انطلاقاً من فكرته القائمة على أساس أن الإنسان عاش قبل قيام الدولة والمجتمع المدني المنظم في حالة طبيعية يسودها السلم كان الأفراد فيها متساوون ولكل منهم اكتفاء شخصي قانع بهذه المعيشة وراض عنها كما نبعت تصرفاتهم من مشاعرهم الفطرية ومصالحهم الذاتية ولم يستند إلى العقل ،لذا نجده يعظم من قيمة الحرية الفردية التي سادت في المجتمع الطبيعي ويبغض السلطة وكل تنظيم اجتماعي لأنه يحد من حرية الأفراد وكانت النتيجة المنطقية لأفكار روسو في هذا الصدد هي أنه إذا كان الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني بمثابة سقوط للإنسان من كماله الأول فهو إذن يدعو الناس إلى تحطيم المدنية والمجتمع المدني والعودة إلى الطبيعة عودة عامة.

(<sup>1</sup>) سعيد بنسعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1992،ص644 .



غير أن روسو قد طور كثيرا من أفكاره عن " العقد الاجتماعي " ولم تعد المشكلة لديه كيف ننقذ الإنسان من المجتمع المدني بل كيف ننقذ الإنسان من مساوئ المجتمع المدني لأنه بتطور المدنية وتقدمها ظهرت المساوئ والشور وأدت زيادة السكان وتقدم الفنون والعلوم وتطورها إلى تقسيم العمل الذي أدى بدوره إلى ظهور الملكية الخاصة التي ميزت بين الغني والفقير وقضت على السعادة الطبيعية التي كانت سائدة في المجتمع الطبيعي ، ومن ثم ظهرت الضرورة إلى إنشاء مجتمع سياسي منظم ، حيث يرى روسو أنه نتيجة انهيار المجتمع الطبيعي فإن الإنسان يدخل في حالة حرب وعدم اطمئنان مستمرة وحتى يتفادى هذه الحالة فإنه يضطر إلى الدخول في المجتمع السياسي المنظم .<sup>1</sup>

ويرى روسو أن الدخول إلى المجتمع المدني يأتي نتيجة عقد اجتماعي يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره ولما كان كل فرد يتنازل عن جميع حقوقه الطبيعية فإن التنازل عن الحقوق الطبيعية يجب أن يكون كاملا شاملا بلا قيود لأن السيادة التي تنشأ في ظل المجتمع المدني نتيجة العقد الاجتماعي يكون لكل فرد فيها نصيب يساوي نصيب الفرد الآخر ، ولهذا دعا روسو إلى فكرة الإرادة العامة إي إرادة الأفراد في المجتمع ليعبر عن مفهوم سيادة الشعب ، والإرادة كما يقول عامة أو لا تكون لذلك فهي على استقامة دائمة وتتجه إلى النفع العام لجميع أفراد المجتمع.

وبناء على العرض السابق لبعض مقولات نظرية العقد الاجتماعي يتضح إن مفهوم المجتمع المدني الذي استخدم من قبل رموز هذه النظرية لا يعني سوى المجتمع المقابل للحالة الطبيعية أو حالة الفطرة و المجتمع الطبيعي الذي هو بالنسبة للبعض المجتمع الحيواني أو التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى ، وحسب هذه الصياغة الأولية لمفهوم المجتمع المدني فإنه يعني كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي ، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا ويعبر عن كل واحد لا تمايز فيه كل يضم الدولة و المجتمع ، وقد نشأ هذا الاستخدام في سياق تحلل النمط التقليدي للدولة القائم على الديانة أو الأعراف ونمو الشعور بأن السياسة صناعة أي نشاطا عقليا تابعا لعمل الإنسان والمجتمع، ولهذا ظهرت مقولات الإرادة العامة للمجتمع أو السيادة الشعبية في إطار تطور لمفاهيم الحرية و المساواة والأمن والسلام في المجتمع.

**ثانيا: المدرسة الهيجلية:** مع بزوغ القرن السابع عشر دخلت أوروبا عصر التنوير المعروف بعصر النهضة بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الإقطاعي المجتمع الأوروبي في ظلام التخلف والجمود طول العصور الوسطى حيث بدأ الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعي ، وارتبطت الثورة الصناعية باختراع الآلة بحركة وهجرة السكان من الريف إلى المدن وانتقال العامل من المنزل أو الورشة

(<sup>1</sup>) علي عبد الصادق ، مرجع سابق، ص 23-37.

إلى المصنع الكبير الذي يضم أعدادا كبيرة من العمال فأصبحت هناك طبقتان أحدهما تعمل لدى الأخرى التي تمتلك رأس المال، وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع، كذلك ارتبط هذا الوضع الاقتصادي الجديد بظهور حق الملكية الخاصة وهو ما دفع كل مجموعة من الأفراد إلى تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة والمشاركة وأصبحت هذه الروابط تحظى بولاء وانتماء عدد كبير من الأفراد بغض النظر عما بينهم من اختلافات في روابط طبيعية كالقراية، والدين، والجنس، واللون... الخ.<sup>1</sup>

هذه التحولات فرضت قضايا وإشكاليات على مفكري وفلاسفة القرن التاسع في أوروبا وفي مقدمتهم الفيلسوف الألماني جورج فريدريك هيغل والذي كان له مفهوما مختلفا للمجتمع المدني، فهو ينكر الانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكدا عجز الأخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، لأن المجتمع المدني في غياب الدولة هو مجتمع يسوده الفرقة والصراع والتمزق لتجسيده المصالح الخاصة للأفراد والمتعارضة في الكثير من الأحيان ولهذا لا يتحقق له الاستقرار والوحدة إلا في وجود الدولة، يؤكد بدوره على تقديس وسمو الدولة على ما عداها من تنظيمات، بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني، ومن ثم فهو يؤكد على عدم التعويل على شرط الاستقلالية كشرط كلاسيكي من شروط بروز المجتمع المدني، ويستند هيغل في إطار فلسفته لسمو الدولة على المجتمع المدني إلى المنهج الجدلي، حيث إنه يعتبر المجتمع المدني فكرة مناقضة للأسرة، وأن الدولة تعتبر بالتالي الفكرة البديلة أو الفضلى لكل من الأسرة والمجتمع المدني معا، وإذا كان الفرد يمكنه تحقيق العاطفة والسعادة في إطار الأسرة، فإنه يتمكن من تحقيق مصالحه في إطار المجتمع المدني، والأمن والطمأنينة في إطار الدولة.<sup>2</sup>

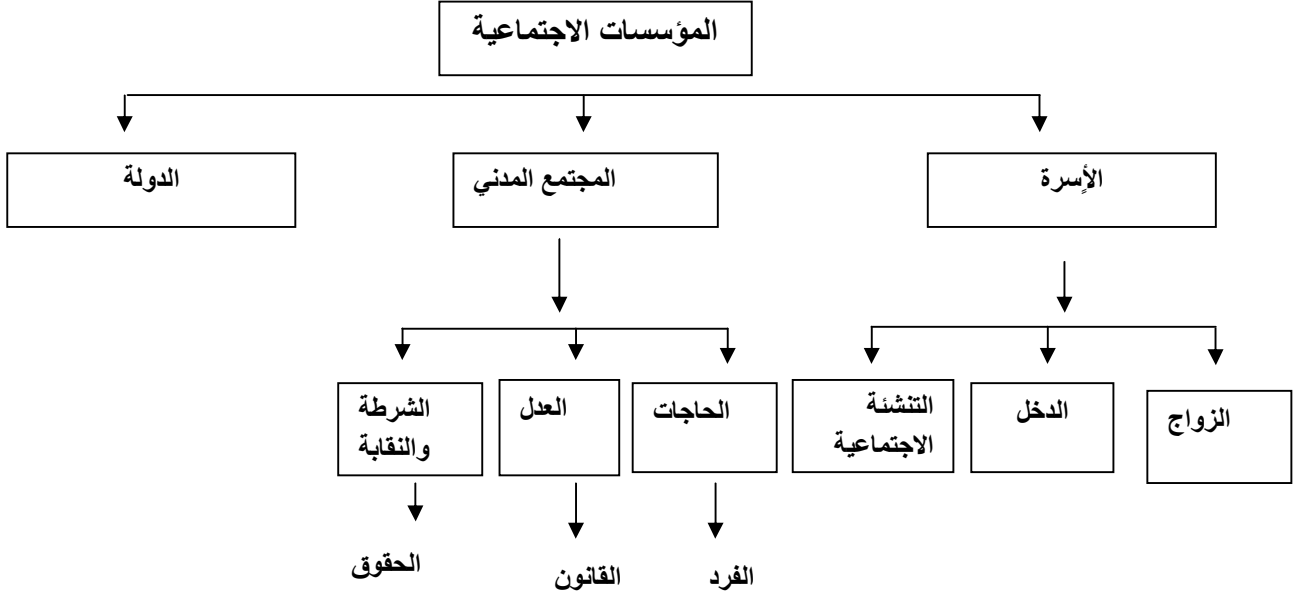
وفي هذا السياق ذهب هيغل إلى أن المجتمع المدني هو حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية بقصد الانتقال من المجتمع التقليدي القائم على القراية وروابط الدم إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية أي المجتمع الحديث، ولهذا فالمجتمع المدني يختلف عن العائلة في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساسا للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي وإنما كجماعة أخلاقية استوعبت في داخلها حقوق الأفراد

(<sup>1</sup>) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 23-37.

(<sup>2</sup>) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 56-61.

وواجباتهم<sup>1</sup>، وقد ميز هيغل بناء على لحظات الجدول الثلاث: الإثبات والنفى والمركب منهما، بين ثلاث مؤسسات اجتماعية هي: الأسرة، وتمثل لحظة الإثبات، والمجتمع المدني ويمثل لحظة النفي، والمركب منهما وهو الدولة التي تنحل فيها المتناقضات، وهذا ما يوضحه المخطط الآتي :

شكل رقم (2): يوضح لحظات الجدول عند هيغل بين المؤسسات الاجتماعية .



المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص50.

إن التقدم في هذا المجال يمر من الأسرة إلى المجتمع المدني إلى الدولة وهي ذروة التقدم الاجتماعي، وتمثل الأسرة لحظة الكلي لأن الأسرة كيان روحي واحد مهما تعدد أفرادها، أما المجتمع المدني فيمثل لحظة الفردي، لأن الفرد والفردي هما حقيقته الأولى، أما الدولة فتتمثل مرحلة الشخص، المرحلة التي تتحقق فيها "الحرية الموضوعية"، الحرية التي لا شقاق فيها ولا نزاع، ذلك أنه في لحظة الأسرة تعاني الحرية من هشاشة الروابط العائلية التي مصيرها التفكك، وفي لحظة المجتمع المدني تعاني الحرية من الطابع الفردي والتشتت اللذين يطبعان الفردية التي يقوم عليها المجتمع المدني الذي هو "مجتمع اقتصادي" من حيث جوهره، أما في لحظة الدولة فإن الصراعات تكون قد تلاشت وبذلك تجد الحرية أخيراً تحققها الموضوعي .

ومن ثم فالمجتمع المدني كمجال المبادرات الخاصة والمصالح الخاصة في منظور هيغل لا يطابق المجتمع السياسي أو الدولة ولا يجد خلاصه إلا بها، ومن هذه النزعة الهيكلية التي أكسبت الدولة الشرعية غير مسبقة تغذي الفكر الذي وضع الدولة فوق المجتمع والارتقاء بها إلى مصاف المطلق ناظرًا إلى

(<sup>1</sup>) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص23-37.

المجتمع المدني نظرة دونية موكلا إليه أسباب الخلاف والتناحر والانقسامات الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها بغير آلية الدولة مما أدى إلى إضفاء صفة سلبية على مفهوم المجتمع المدني لصالح تقديس متزايد لمفهوم الدولة.

ولقد أشار كثيرون ممن درسوا فلسفة هيجل إلى رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييما لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته ، وقد اعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي تقوده إلى القضاء على الانقسامات وترشده على طريق التطور والتقدم<sup>1</sup> ، و يرى البعض أن هيجل لم يبد حماسا كافيا للمفهوم باعتباره شرطا وإطارا طبيعيا للحرية وإنما بوصفه وحدة عاجزة في حاجة إلى مراقبة دائمة ومستمرة من قبل الدولة، فهو أشبه بحقل مضطرب تتصادم فيه المصالح الخاصة للأفراد، فكل فرد مشغول في ملكيته وفي تحقيق مصلحته الشخصية ولذلك فهو قلق دائما وعرضة للانفجار.<sup>2</sup>

### ثالثا: المدرسة الماركسية :

قدم ماركس تعريفه للمجتمع المدني على انه حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية ، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي ، انه فضاء الصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة ، إذ أن الدولة (الرأسمالية) لدى ماركس ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول هيجل انها نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره ، اقتضت في النهاية وكما يقول انجلز ظهور قوة تقف ظاهريا فوق المجتمع ، وبالتالي فان وجود الدولة في المجتمع البرجوازي يعني وجود المجتمع المدني ، كما أن وجود المجتمع المدني هو الذي افرز الدولة ذات السلطة العامة والقوة المسيطرة الخاضعة للنظام والقانون ، وهو أمر لم يسبق وجوده في التنظيم العشائري ، أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية القديمة.<sup>3</sup>

ومن ثم فان المجتمع المدني يعني وفقا لماركس وأفكاره الاشتراكية التفاعل المادي للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية و يحتضن هذا المجتمع كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة ، وبعبارة أخرى فان المجتمع المدني هو فضاء الصراع بين الطبقات الاجتماعية أي ميدان الصراع

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص50.

(2) عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية من القرن التاسع عشر إلي اليوم . دراسة مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 92 - 93 .

(3) غازي الصوراني: تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي. ط3، مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص29.

الطبقي الذي يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات ومنه تخرج الدولة بسيطرة إحدى هذه الطبقات على مقدرات المجتمع ككل.

ولهذا فالمجتمع المدني لدى ماركس هو أوسع وأشمل من الدولة فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات وهو أيضا الذي يؤدي إلى تلاشيها في نهاية الصراع، وبحسب طبيعة التكوين الطبقي في المجتمع المدني وعلاقات القوة السائدة بين الطبقات تتحدد علاقته بالدولة فإذا تمكنت طبقة معينة أو قسم منها من فرض إرادتها على سائر الطبقات الأخرى فان الدولة تصبح مجرد تابع للطبقة المسيطرة اقتصاديا التي خرجت من عباءة المجتمع المدني أما إذا تعذر على أي طبقة أن تستحوذ على هذا القدر من السيطرة فان الدولة تظل في مواجهة المجتمع بل وتنصب نفسها قوة فوق المجتمع المدني<sup>1</sup>، هذا الأخير الذي يراه ماركس بأنه القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم ثقافية ومعتقدات، ففي مؤلفات ماركس، نجد أن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع مفهوم البنية التحتية، بل إن ماركس في الواقع لم يعد يستعمل المفهوم وحاول عن طريق استخدام مفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية تحديد الأسس المادية والأيدولوجية المؤطرة للوجود الاجتماعي<sup>2</sup>

**-غرامشي والمجتمع المدني :** يتبين من تصور كل من هيجل وماركس لمفهوم المجتمع المدني رغم الاختلافات الموجودة بينهما أن هناك تخليا عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة أي المجتمع السياسي في صياغات هوبز ولوك وروسو فقد أصبح المفهوم يشير إلى درجة التوسط القائمة بين الدولة والمجتمع .

لقد عاد المفهوم إلى ساحة التداول بعد فترة من الانقطاع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى على يد المفكر الايطالي الماركسي أنطونيو غرامشي وذلك تأثرا بالتحويلات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وبدأ ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها

على مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا ، والسؤال الذي جعل غرامشي يستدعي مفهوم المجتمع المدني هو: ماهي الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة في روسيا رغم

خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا؟ وكيف يمكن تكوين جبهة مدنية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا ، وإقامة المجتمع الشيوعي التحرري؟.

(1) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 23-37.

(2) سعيد بن سعيد وآخرون، مرجع سابق، 645.

وأرجع غرامشي سبب النجاح إلى أن الدولة في روسيا كانت تمثل كل شيء مقابل هلامية وهشاشة وفقر المجتمع المدني بينما نجد أن الدولة في الغرب تتميز بتلاحمها مع المجتمع المدني ، ومن هنا فان الاستيلاء على السلطة في الغرب يقتضي تطوير إستراتيجية جديدة مخالفة للإستراتيجية الثورية التي اعتنقها البلاشفة في ثورتهم في روسيا تقوم على التعبئة الشاملة للمجتمع المدني أي السيطرة التدريجية والفكرية على الأطر التي تنظم علاقاته اليومية كمقدمة للسيطرة السياسية المباشرة.

وفي هذا الصدد يبلور غرامشي للحزب الشيوعي الطامح إلى السيطرة على مقاليد الأمور في أوروبا إستراتيجية جديدة تقول إن من الممكن البدء في معركة التغيير الاجتماعي المنشود أي الشيوعي من إستراتيجية تركز على العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الإيديولوجية التي ستلعب دورا كبيرا في مساعدة الحزب على عبور الخطوة الثانية وهي السيطرة على جهاز الدولة.<sup>1</sup>

ومن هنا جاء تمييز غرامشي في أهم أعماله وهو في سجن الحكومة الفاشية في ايطاليا (دفاتر السجن) بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي او الدولة من جهة أخرى فبينما يشترك الاثنان في عملية السيطرة على المجتمع يعمل المجتمع السياسي لتحقيق هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة ، أما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ودور عبادة ومدارس... الخ بما يعني أن المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية ، بما يعني أن المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة ، ولم يترك الفكر الاشتراكي - باستثناء غرامشي - متسعا لفكرة المجتمع المدني، بعد أن قصرها في مفاهيمه على المجتمع البرجوازي ونشاطه الاقتصادي، والاستخفاف بفكرة المجتمع المدني المستقل عن الاقتصاد والدولة<sup>2</sup>

**المجتمع المدني والموجة الثالثة للديمقراطية :** بنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 غاب أو توارى مفهوم المجتمع المدني طوال مرحلة الحرب الباردة التي امتدت حتى انهيار منظومة البلدان الاشتراكية<sup>3</sup>.

(1) علي عبد الصادق ، مرجع سابق، ص 23-37.

(2) Rangean François, Société civile : Histoire d'un mot. Dans colloque sur la société civile. Paris. (2) Presse universitaire de France , 2002, p

(3) علي عبد الصادق ، نفس المرجع، ص 23-37.

وتكمن جذور الاهتمام المعاصر بالمجتمع المدني في لدى بعض المفكرين الغربيين في عقد الثمانينات من القرن العشرين مفادها أن تسارع أزمة الشيوعية كان (ثورة المجتمع المدني ضد الدولة)، فتشكل ببطء اتجاه مناوئ تماماً لدعاوى الأحزاب الحاكمة التي تصف نفسها بالطلعية، ومناوئ لفهمها البيروقراطي للسياسة، وهو اتجاه رأى أن الاشتراكية القائمة، ما هي إلا دولة مهيمنة ومندسة في ثنايا كل شيء، دولة تقترن بتخطيط مركزي عال لإنتاج الصناعات الثقيلة، وبمجمع شاملٍ مانعٍ لكل مبادرة اجتماعية تقع خارج سيطرة الدولة - الحزب.

لقد بلور المحللون الأوائل، استناداً إلى النزعة الدستورية الليبرالية، والى (توكفيل)، والأدبيات الغربية حول (النزعات الشمولية أو التوتاليتارية) نقداً قوياً لما اعتبروه افتقار الماركسية للحدود، ونزعتها في تسييس كل شيء، وخيانتها للديمقراطية، ورغبتها في توجيهه أو استيعاب كل فاعلية عفوية تنشأ عن المجتمع المدني.

ونتيجةً لتجذر هذا النقد في الأوساط الشعبية في نيل الديمقراطية السياسية، فإنه تجاهل تماماً المسائل الاقتصادية، وقدم نفسه ابتداءً باعتباره تجديداً للفكر الاشتراكي، ان أحكام هذا النقد لم تكن جديدة، غير أن الأزمة الاقتصادية وانتصار اليمين السياسي في إنجلترا والولايات المتحدة قضا إليها دعماً جديراً بالاعتبار، فكان ما كان في تحالف العوامل الداخلية والخارجية لانهاية الشيوعية.

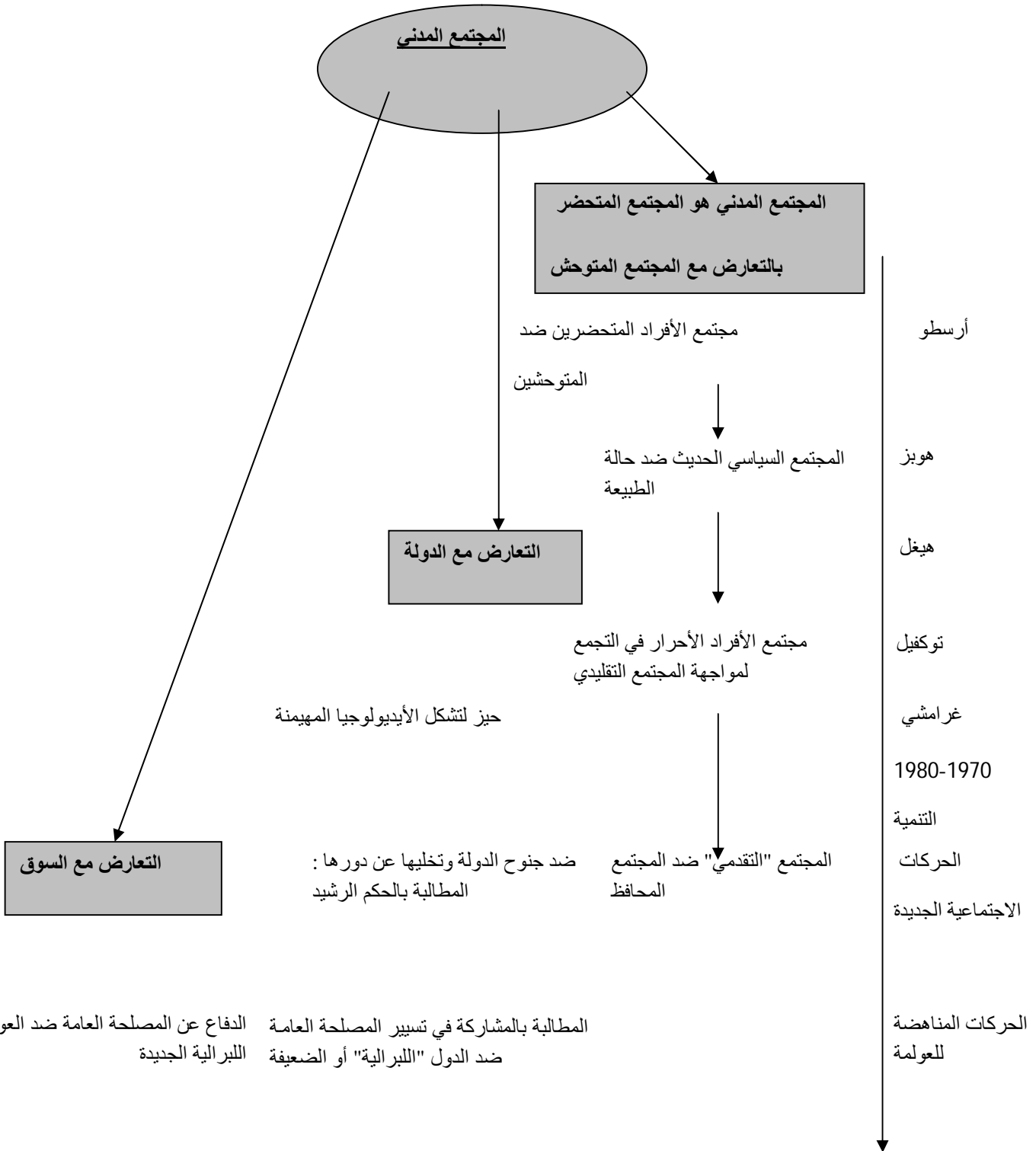
ولما كانت (الاشتراكية) تتطور بوصفها إستراتيجية دولة تدير النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، انجذب النقد نحو النظريات الليبرالية بصدد المجتمع المدني التي تركزت على الحد من سلطة الدولة القسرية.

إن فهم المجتمع المدني بوصفه كياناً ذاتي التنظيم جنح إلى رؤية الدولة عائقاً أساسياً أمام الديمقراطية، والى عدم إقامة الاعتبار للاقتصاد، ولكن إذا كانت النظرية تصور المجتمع المدني بوصفه ميداناً لفوضى الإنتاج، والمصلحة الخاصة، واللامساواة، فإن ديناميكية الاقتصاد الداخلية يمكن أن تخضع للضبط، ويكمن هذا التوجه في جوهر النظريات الاشتراكية كلها عن المجتمع المدني.

ويمكننا أن نستخلص أربع لحظات أساسية للمجتمع المدني في علاقته بالدولة والسوق وذلك على النحو الآتي:

- لحظة التوافق والتماثل بين المجتمع المدني والاجتماع السياسي.
- لحظة الانفصال والتمزق.
- لحظة التعارض

- لحظة الصراع بين المجتمع المدني والسوق، والمخطط الآتي يلخص المسارات المختلفة:  
شكل رقم (3) يوضح: المسارات المختلفة للمجتمع المدني:



المصدر: البكاي ولد عبد المالك: المجتمع المدني، الدولة والسوق: دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني

<http://ouldabdelmalik.blogspot.com>



ومما سبق يتبين لنا بان المجتمع المدني مر بمراحل عديدة في سيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبية المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن، و تنبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة، و بهذا الصدد هناك من يحدد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخا ملائما، بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، و لا بد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الاقتصاد الرأسمالي و غيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه.

1. قيام مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة و المجتمع و هي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.
2. التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة و آليات عمل الاقتصاد، أو تشكيل المستويين السياسي و الاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا الواحد عن الآخر. و قد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية و تكوين الطبقة البرجوازية في أوربا الغربية و ما شهدته من تطورات لاحقة.
3. قيام فكرة المواطنة و ما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية و السياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).
4. انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية و بالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة و المؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، و التمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.
5. تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات..) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، و التنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبيلة).
6. ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية و المؤسسات الحديثة في المجتمع.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) العياشي عنصر، مرجع سابق، 63-73.

## ثانياً: نشأة المجتمع المدني على مستوى الفكر العربي:

لقد تنوعت الكتابة عن المجتمع المدني وتعددت خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين بداية الألفية الجديدة غير أنها تشكو من إشكاليات معرفية تجعل من مفهوم المجتمع المدني معضلة عالمية، وفي العالم العربي كإشكالية لم يدخل في حقل الدراسات إلا بعد انتهاء الاستعمار وتكوّن الدولة الحديثة، والنخب العربية أتاحت لها فرص للتفكير في إشكالية المجتمع المدني، حيث أسست إطارات مشتركة للنضال ضد المستعمر، أو عند تأسيسها أحزاباً ونقابات عمالية ذات إستراتيجية نضالية، تكافح من أجل الاستقلال، إنها عوامل تساعد على تطوير مفهوم المجتمع المدني .

ولقد تطور الخطاب حول المجتمع المدني في السنوات الماضية، وتبين أن موضوع المجتمع المدني مترامي الأطراف ومتنوع المقاربات.<sup>1</sup>

ونشير في البداية إلى إن هناك من الباحثين من يرى أن المصطلح دخيل على ثقافتنا العربية الإسلامية مثل الحبيب الجحاني وآخرون، فيما يرى البعض كأحمد شكر الصبيحي وغيره ان المفهوم ليس دخيلاً على ثقافتنا، بل موجود منذ سمي الرسول صلى الله عليه وسلم-يثرّب- بالمدينة وفي تغيير الاسم إلى المدينة دلالة رمزية على الربط بين الإسلام ومفهوم المجتمع المدني، وقيم المجتمع المدني كحقوق الإنسان والديمقراطية، والحرية والعدالة والمساواة وأطرها السياسية: كالدستور والفصل بين السلطات الثلاث، واستقلال القضاء، مجموعة مفاهيم انتهجها في صياغتها النهائية الغرب، ولكنها مفاهيم إنسانية موجودة الجذور في أي ثقافة ذات حضارة، ويمكن اليوم لأي ثقافة أن تستدخل المصطلحات الغربية ضمن منظومتها، وان تزيد فيها وتعديل وتصهر وتفرض، حتى تتناسب مع خصوصيتها، وعلى كل فان هذه القيم والإجراءات والهياكل من صوالح الأخلاق التي بعث النبي صلى الله عليه وسلم لإتمامها لا لإلغائها، من أجل ذلك نرى مبادئها موجودة في القرآن والسنة.<sup>2</sup>

وقد تشكل المجتمع المدني العربي منذ بداياته وحتى الآن متأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي، وهناك عدد من العوامل التي كانت لها تأثير واضح على توجهات وأهداف وحجم دور العمل في المراحل التاريخية المختلفة، فمن ناحية كان للقيم

(<sup>1</sup>) كامل مهنا: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وعملية التنمية، مؤسسة عامل أنموذجاً (حالة لبنان) نقلاً عن الموقع: <http://www.almojtama3.aspx.htm> التاريخ: 13 - 3 - 2012

(<sup>2</sup>) أبو بلال عبد الله الحامد "ثلاثية المجتمع المدني، عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2004، ص18-20.

الدينية والروحية في المنطقة العربية، تأثيراً كبيراً على المجتمع المدني حيث تعتبر الجمعيات الخيرية وهي أقدم الأشكال امتداداً لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية الذي تمثل في الوقف في الإسلام ولنظام العصور في المسيحية، انعكاساً لقيم التكافل الاجتماعي التي تحض عليها الأديان، وقد قامت هذه المنظمات الدينية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية كما شهد القطاع المدني العربي تطوراً أثناء فترات النضال ضد الاستعمار الأجنبي أو الحروب أو الكوارث التي شهدتها المنطقة، مما عزز التكاتف الشعبي واستنفار الجماهير وانتظامها من أجل الحفاظ على استقلالها وهويتها الوطنية ضد محاولات الهيمنة الثقافية والاستعمارية وفي درء مخاطر التحديات الطبيعية وغيرها.

قد تأثر المجتمع المدني العربي أيضاً بالتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية والمحلية، بحيث تطور دوره حديثاً تحت إبحار مطلب التنمية، في إطار ظروف اقتصادية وسياسية وثقافية غير مواتية، إلى دفع تنظيماته لأن تكون إطاراً محركاً للجماهير للمشاركة في العملية التنموية، ولتقديم بعض الخدمات بدلاً من الدولة، وقد أدى هذا التطور إلى تسليط الضوء على هذا القطاع سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الفكري.<sup>1</sup>

وتشير أمانى قنديل في هذا الاتجاه إلى أن العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وهي المرحلة الحاسمة التي صاغت ملامح هذه المنظمات الأهلية، وتبرز في هذا الصدد ثلاث ملاحظات لازمت عملية التشكل التاريخي للجمعيات الأهلية وذلك كالتالي:

(1) اتسم التطور التاريخي لهذه المنظمات بالاستمرار والشمول، وقد ترتب على ذلك التعايش والتفاعل بين الأنماط الدينية والأنماط العلمانية عن هذه المنظمات من ناحية، والتعايش والتفاعل بين المنظمات التطوعية الحديثة والمنظمات الشعبية غير الرسمية (الطرق الصوفية) من ناحية أخرى.

(2) هناك اختلاف بين الأقطار العربية في النشأة الأولى لهذه المنظمات، والتي عرفت منذ بدايتها باسم الجمعيات، بعضها يعود إلى بدايات القرن التاسع عشر (مصر 1821)، وبعضها الآخر يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين (تونس 1867، العراق 1873، لبنان 1878، الأردن

(<sup>1</sup>) محمد عبده الزغير، دراسة حول منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نقلاً عن الموقع: <http://www.megdafa.org/articles.aspx?scid=14>

1912، وفلسطين 1920). أما في أقطار الخليج العربي، فقد كانت نشأة المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية في البحرين (1919)، الكويت (1923)، ثم كانت الطفرة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث توالي إنشاء هذه المنظمات في السعودية، الكويت، قطر، وسلطنة عمان. أما بالنسبة لليمن، فقد كان للتعاونيات التي استندت على العمل التطوعي والجماعي، أثره في التأخير النسبي لتشكيل الجمعيات والمؤسسات الخاصة حتى الأربعينيات من القرن العشرين.

3) تمثلت القوى الفاعلة التي قادت حركة التطور في الجمعيات في العالم العربي، في المثقفين ورجال الدين (خاصة في مصر وسوريا ولبنان والعراق وأقطار المغرب العربي) وبعض فئات النخبة التقليدية مثل الأعيان والأمراء، ويلاحظ أن العنصر النسائي قد أسهم في قيادة وريادة حركة التطور هذه في بعض الأقطار العربية مثال ذلك في السعودية حيث كان للمرأة دور رائد في تأسيس الجمعيات الخيرية، وكذلك في فلسطين في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين (بسبب الظروف السياسية) ولعبت المرأة أيضاً دوراً رائداً في قيادة العمل الاجتماعي والسياسي من خلال الجمعيات في مصر .

ويمكن إيجاز العوامل التي صاغت التشكل التاريخي لهذه المنظمات فيما يلي:

- أ) تأثير الإرساليات التبشيرية الدينية الموافدة من الغرب.
- ب) تأثير الأقليات الدينية والعرقية في الأقطار العربية.
- ج) تأثير الاستعمار على تشكيل الجمعيات الأهلية وأنماط نشاطها
- د) تأثير المثقفين العرب والقضايا الفكرية والسياسية.

ويرى سعد الدين إبراهيم أنه رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت أنظمة الحكم في العديد من دول الإقليم طوال تاريخها منذ الاستقلال، إلا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قد ظهرت فيها جميعاً تقريباً، فبعض المؤسسات المدنية الجديدة، وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي -تعود في تاريخها الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكنها ازدادت عدداً وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939) وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية، وفي ظل الحكم الاستعماري، لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسياً ملموساً من أجل تحرير بلادها، ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) محمد عبده الزغير، المرجع السابق.

وبعد سنوات الاستقلال شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال، وقامت هذه الأنظمة "الراديكالية" بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيهة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة، وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية"، وأضفت على الدول دوراً اجتماعياً واقتصادياً توسعياً، وتمت صياغة عقد اجتماعي صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم "بالتنمية"

وضمن "العدالة الاجتماعية" والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها وغيرها، وفي المقابل كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين، وتم استغلال الأيديولوجيات النوعية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة، وبهذا فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي، وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة.

و مع بداية تفهقر دور الدولة في السبعينات نتيجة فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الضعف الهيكلي، شهدت منظمات المجتمع المدني تطوراً ملموساً، إلا أن الحركات الإسلامية (مصر والجزائر) أو الحركات الانفصالية (السودان والصومال والعراق) استفادت من الأوضاع القائمة آنذاك بشكل اكبر.<sup>1</sup>

ومع تراجع الدولة في نهاية السبعينات والثمانينات انتعشت المؤسسات المدنية وظهرت مئات التنظيمات التطوعية وهيئات تنمية المجتمعات المحلية، حيث تشير بعض الأرقام إلى وجود أقل من 20.000 منظمة في منتصف الستينات لتصل إلى أكثر من 70.000 منظمة في أواخر الثمانينات، ودعمت هذا النمو الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية في العقدين الماضيين عوامل عدة منها:

- ضعف الدولة العربية وتآكل معظم شرعيتها السياسية، كحصيلة لفشلها في انجاز الكثير من الأهداف التي التزمت بها على المستوى القطري والقومي، فرض عليها التراجع عن العديد من الميادين لصالح قوى المجتمع المدني.

- ازدياد وعي قوى المجتمع المدني بدورها القطري والقومي وعدم الاستعداد للتخلي عنه تحت أي ذريعة، تنامي قيم الديمقراطية وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان.

(<sup>1</sup>) محمد عبده الزغير، المرجع السابق.

- إخفاق معظم الدول العربية في تلبية الحاجات الفعلية للأفراد والجماعات .
- أساع نطاق التعليم رغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى الجودة، إلا انه أدى إلى رفع مستويات الوعي والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة.
- زيادة الموارد المالية الفردية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقه.
- نمو هامش الحرية، فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا، وان كانت تسيير ببطء في العديد من الدول العربية ."

وكفلت بعض الدساتير العربية للمواطن حق تكوين المنظمات الأهلية منذ مطلع القرن العشرين ومن ذلك الدستور المصري عام 1923، والدستور اللبناني عام 1926. وفي أواخر القرن التاسع عشر وجدت تشريعات في بعض الأقطار العربية (تونس عام 1888) تنظم وتراقب تأسيس هذه المنظمات، وهذا يعني توافر قرار قانوني لدى بعض الأقطار، يعترف بالمكانة القانونية لمنظمات هذا القطاع.

ولإعطاء صورة عن القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني (الحديثة والمستمرة) في الإقليم، حيث يلاحظ أن جميع دول الإقليم – التي توجد بها دساتير مكتوبة – نصت في دساتيرها على حق تكوين الجمعيات، والحق في المشاركة والاجتماع السلمي لأهداف مشروع، وذلك اتساقاً مع القوانين الدولية، ومع ذلك برزت بعض الصعوبات هنا وهناك وتحديداً مع المنظمات الحقوقية.<sup>1</sup>

و يتضح أن كل دول الإقليم، أصدرت قوانين تنظم عمل التنظيمات المدنية، وتعد مصر والمغرب وتونس، من أعرق الدول التي وضعت قوانين وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية، ويلاحظ بشكل عام أن جميع الدول عدلت قوانينها خلال السنوات العشر الأخيرة مستوعبة بذلك أهمية هذا القطاع، رغم التفاوت بين دولة وأخرى بشأن درجة السماح او القيود لعمل هذه المنظمات .

وفي مصر أثار صدور قانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002 نقاشاً وجدلاً واسعاً بين حركة المجتمع المدني، وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات المعبرة عن انتقادها للقانون، الذي ربط مؤسسات المجتمع المدني بالحكومة، وقيد نشاطها أو أية خطوة إلا بعد إذن وترخيص أو موافقة الجهة الإدارية المختصة وفقاً

(1) محمد عبده الزغير، المرجع السابق.

لعبارات القانون، وهناك من يشير إلى أن أربعة دساتير فقط تقدم ضمانات لإطلاق حرية الفكر أو الرأي دون قيود واضحة في نصوصها (الجزائر، البحرين مصر موريتانيا) أما بقية الدساتير فإنها تخضعه

لشروط التنظيم وفق القانون الذي لم تحدد معاييرها، كما تضمن كل الدساتير العربية حرية تكوين الجمعيات دون تحفظات كثيرة، ولكن توضع القيود وتزداد كلما اقتربت هذه الجمعيات من النشاط في المجال السياسي بمفهومه الواسع، فاللغة المستخدمة في صياغة هذا القانون هي لغة يسهل تأويلها إذ تفتقر إلى الدقة والوضوح<sup>1</sup>.

- أما الجزائر فقد عرفت مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بكل تشعباتها السوسولوجية والسياسية والفكرية، لقد بدأ الحديث عن المفهوم الجديد في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، ليس في المجال السياسي فقط، بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

لم يكن من الغريب في هذه الحالة، أن يرتبط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات؛ وهو ما جعل مفهوم المجتمع المدني يبدو في الحالة الجزائرية، كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا، لقد قامت السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعيا، أكثر من أي قوة اجتماعية أو سياسية أخرى، بنية جعله وسيلة جديدة، تنظيمية وسياسية، لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي القائم، تم ذلك من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين اجتماعيين جدد كقاعدة اجتماعية جديدة، وهو ما تبين لاحقا من خلال العلاقات الوطيدة التي تملكها عديد الجمعيات مع الجهاز الإداري والتنفيذي والتي تبرز أكثر بمناسبة محطات سياسية معينة كالانتخابات السياسية.

لم يكن غريبا في الجزائر، أن تتلقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية أكثر من غيرها هذا المفهوم وتتبنى أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري، بعد أن أضافت إلى غموضه الأصلي ما ترتب عن خصوصيات الحالة الجزائرية في الميادين الاجتماعية والثقافية - اللغوية على وجه التحديد، فقد تبنت المفهوم أكثر عند ظهوره وبداية التعامل معه بعض القوى الاجتماعية التي غلب عليها الطابع الحضري من أبناء الفئات الوسطى الأقرب للفضاء الثقافي المفرس، في حين تحفظت على المفهوم وتأخرت في تجسيده التنظيمي الكثير من القوى الاجتماعية والفكرية القريبة من النظام الرسمي التي رأت فيه وسيلة لكسر موازين

(<sup>1</sup>) فاتح سميح عزام: الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 277 (2002/3)، ص 22-24.

القوى السياسية القائمة وإشراك قوى اجتماعية وسياسية جديدة في المنافسة السياسية. إن الموقف المتحفظ وحتى الرفض الذي ووجه به مفهوم المجتمع المدني من قبل بعض القوى

السياسية والاجتماعية القريبة من النظام الرسمي الجزائري ، والذي كان هو نفس موقف بعض القوى المحسوبة على التيار السياسي-الديني تقريبا والذي لم يمنعها من الاستفادة اللاحقة من هذا الوضع التعددي الجديد وتكوينها العديد من الجمعيات ، النقابات والأحزاب على غرار القوى السياسية الأخرى، التي ساعدها على البروز أكثر وجود تجربة الإعلام المستقل المكتوب والانفتاح الجزئي للإعلام الرسمي المرئي والمسموع لبعض الوقت، في فترة تميزت بصعود بارز للحركات الاجتماعية الاحتجاجية. وكان من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر ، ظهور إطار دستوري وقانوني جديد تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم

الاقتصادية والاجتماعية ، بعد المصادقة على الدستور الجديد 1989 وضمن الجو السياسي والنفسي المتولد عن أحداث أكتوبر والذي كان من نتائجه، تفريخ عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قياسي قصير لم يعرفه الجزائريون من قبل، علما أن الجزائر قد عرفت محاولة محتشمة لتغيير الإطار القانوني المسير للعمل الجمعي في بداية النصف الثاني من الثمانينيات 1987 لتسهيل عملية تكوين جمعيات لكنها بقيت من دون نتائج كبيرة على الساحة التنظيمية نظرا للمقاومة التي وجدتها من داخل النظام السياسي نفسه والملابسات السياسية التي تمت فيها عملية الانفتاح هذه، التي لم تتمكن من تجنيد قوى اجتماعية واسعة، لقد أفرغت الأحادية السياسية التي ميزت النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال ،قانون 1901 الموروث عن الحقبة الاستعمارية والمتعلق بالجمعيات من طابعه الليبرالي في الممارسة العملية، خاصة بعد سلسلة النصوص القانونية التي تم إصدارها بدءا من الستينيات ولغاية السبعينيات كمنشور سنة 1964 وأمرية 3 ديسمبر 1971 المعدلة في 7 جوان 1972 التي تشترط مادتها الثانية على سبيل المثال ، موافقة ثلاث مؤسسات رسمية هي وزير الداخلية والوزير المكلف بالقطاع والسلطة المحلية عند طلب تأسيس جمعية في الميادين الثقافية، الدينية والرياضية .<sup>1</sup>

<sup>(1)</sup>المجتمع المدني في الجزائر العلاقة بين البرلمان.نقلا عن الموقع: <http://30dz.justgoo.com/t180-topic#3631>



### 3-2 عناصر المجتمع المدني :

طبعا لتعريفات المجتمع المدني كمفهوم يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والمتداخلة التي تعبر عن حقائق المفهوم وجوهره ،و يشير كريم أبو حلاوة بأن جوهر المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر رئيسية تمثل العنصر الأول بفكرة التطوعية التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار ،ويشير العنصر الثاني إلى فكرة "المؤسسية" التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية تقريبا ،والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،في حين تعلق العنصر الثالث "بالغاية و الدور" الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة ،من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين، آخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية مرتبطة به تشتمل على مفاهيم مثل:المواطنة ،حقوق الإنسان ،المشاركة السياسية ،الشرعية...الخ.<sup>1</sup>

وسنفضل هنا في عناصر المجتمع المدني والتي تتمثل في :

#### أولا : التطوعية والإرادة الذاتية:

تشير طبيعة مفهوم المجتمع المدني إلى الجوهر الفلسفي للعمل التطوعي بصفة عامة وهو فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعاته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ، ومن ثم فإن أنماط العلاقات في المجتمع المدني تتم في إطار أو تجري من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية أي تلك التي ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم إيمانا منهم بقدراتهم وقدرات هذه المؤسسات على حماية مصالحهم والتعبير عنها،هذه المؤسسات قد تكون سياسية أو غير سياسية، إنتاجية أو خدمية ومنها الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الخيرية والاتحادات والروابط والجمعيات الثقافية والفكرية والمراكز البحثية وغرف التجارة والصناعة والهيئات الحرفية والمؤسسات الدينية التي لا تخضع لسلطة الدولة...الخ<sup>2</sup>، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن " الجماعة القرابية" ، مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث،وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة<sup>3</sup>،وبالتالي فان قيم ومبادئ المبادرة والحرية والإرادة

(1)كريم أبو حلاوة.مرجع سابق،ص103.

(2)علي عبد الصادق،مرجع سابق،ص72-81.

(3)سعد الدين إبراهيم:المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،ط1 ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،القاهرة ،1995،ص12-13.

والتعددية والعقلانية تعتبر من المقومات والمرتكزات الأساسية لبناء وتفعيل المجتمع المدني ومؤسساته التي قد تسعى إلى تحقيق مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع أو مصالح فئوية خاصة تهم العناصر والشرائح التي تنتمي إلى هذه المؤسسات .

ومن هذا المنطلق فإن مفهوم المجتمع المدني القائم على فكرة التطوعية يتطلب توافر بعض الشروط المعنوية والأخلاقية منها:

أ- الحرية: و بدون الدخول في تفاصيل مفهوم الحرية والإشكاليات المتعددة المرتبطة بها فإنه يمكن القول بأن جوهر الحرية بالنسبة للفرد يعني قدرته على الفعل والاختيار كحرية الحركة والتصرف وحرية الاعتقاد والفكر والتعبير وحرية الاجتماع والتجمع وحرية العمل وغيرها إضافة إلى الحريات السياسية ..، وفي هذا السياق فإنه لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية المبادرة والاختيار والتعبير عن الإرادة حيث أن هذا الفرد يسعى إلى الانضمام إلى المؤسسات والتنظيمات باختياره وبارادته الحرة لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه كما أن الحرية كقيمة معنوية وأخلاقية هي التي تتيح في السياق الأخير إقامة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها التي تعبر عن الجانب المادي في المجتمع المدني .

ولن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة، وبينما تفرض الدولة جنسيتها وقوانينها على كل من يولدون على أرضها دون استشارتهم أو سؤالهم، حيث يولد الفرد ليجد نفسه حاملاً لجنسية معينة بحكم الميراث، نجد أن هذا الفرد يسعى للانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبارادته الحرة لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه<sup>1</sup>.

وبهذا فكلما توافرت قيمة الحرية بأنواعها المختلفة خارج وداخل مؤسسات المجتمع المدني وبين بعضها البعض كلما كان ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي.

ب- المواطنة: على الرغم من صعوبة تعريف المواطنة باعتباره مصطلحا سياسيا حيا متحركا فإن للمفهوم عناصر ومقومات مشتركة، وتتمثل هذه العناصر والمقومات في الحقوق القانونية والدستورية و ضمانات المشاركة السياسية الفعالة إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن الفرد من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية.

(<sup>1</sup>) <http://30dz.justgoo.com/t481-topic#617>

ومن ها فان الحد الأدنى المتفق عليه لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه في وجود شرطين جوهريين:

أولهما: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة وتحرير الدولة من التبعية للحكام وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع.

ثانيهما: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى ومقيمين على أرض الدولة وليس لهم وطن آخر غيرها مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية قانونية متساوية كما تتوفر ضمانات وإمكانات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة .

وبهذا الشكل تعبر المواطنة في جوهرها عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لقيمة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو الجنس... الخ.<sup>1</sup>

هذا الشرط يعتبر من أهم العناصر لتحقيق التماسك والترابط لإيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة وأنهم قادرون على الدفاع عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم نحو الدولة، فلكي يطبع الجزء الكل لا بد أن يعبر الكل عن مطالبه واحتياجاته، فالمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن الاختلافات بينهم ، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالشئون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها.

وهذه الرابطة المعروفة بالمواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع ككل، حيث تغرس مشاعر الانتماء إلى الجماعة الصغيرة في الشعور بالولاء للجماعة الكبيرة، ولكنه تماسك وتضامن تلعب فيه الإرادة الشخصية الدور الرئيسي لأنه مبني على الاتفاق الذي دخله الأفراد باختيارهم الحر لتأسيس منظمات وجمعيات تدافع عن مصالحهم الخاصة وتلتزم بالعمل في حدود النظام والقواعد القانونية المحددة للسلوك بحيث تحقق أهدافها بالوسائل السلمية المقبولة والمسموح بها دون اللجوء إلى استعمال العنف وهو ما يعني الحفاظ على استقرار المجتمع.

غير أن تحقيق الاستقرار لا يعني القضاء على الاختلافات وإنما الإبقاء عليها واحترامها مع معالجتها بالوسائل السلمية بدفع الأفراد والجماعات إلى التغلب على مشاعر الأنانية السلبية والتضحية بالجهود

(1) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 72-81.

والتطوع في سبيل الآخرين والقيام بالمبادرة الإيجابية للانتقال من اللامبالاة إلى الاهتمام دون تعصب بالشئون العامة<sup>1</sup>.

#### ثانياً: التكوين المؤسسي:

تعتبر الأبنية والتكوينات الاجتماعية التي يقيمها ويؤسسها الأفراد طوعاً وإرادتهم الحرة عن فكرة التكوين المؤسسي الذي يعطي لأي جماعة بشرية يربط بين أفرادها مجموعة من الأفكار المتجانسة صفة الهيكل التنظيمي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة سواء لهذا الجمع المؤسسي أو للمجتمع ككل ، وذلك عبر إتباع الوسائل والأساليب السلمية ومراعاة حدود النظام والقواعد القانونية المحددة للسلوك ، وبهذا الشكل يكون المجتمع المدني هو التكوينات الاجتماعية المؤسسية المنظمة في المجتمع العام التي تعمل وفق معايير الانجاز ذلك أن عضوية هذه التكوينات هي عضوية اختيارية بشروط التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسونها أو ينضمون إليها فيما بعد، كما أن تلك العضوية تتطلب في الوقت ذاته التضحية ببعض الموارد المتاحة للفرد لتحقيق أهدافه وأهداف المؤسسة المنظم إليها، كما أن الترقى وتولي المسؤولية في الهياكل التنظيمية دائماً ما يكون مرتبطاً بأداء العضو وانجازاته في سعيه لتحقيق أهداف المؤسسة وفق المعايير الخاصة بالالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي والاستماع للرأي الآخر والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات وقبول النتائج سواء كانت على هوى العضو أو لم تكن<sup>2</sup>.

وهكذا يمكن القول بان التكوينات الاجتماعية التي تقوم على الأسس المتعلقة بالانجاز تعتبر المقومات الأساسية وان كان هذا لا يعني الانتفاء الكامل للتكوينات الاجتماعية القائمة على أسس تقليدية موروثية لكن دورها في النظام الاجتماعي يظل دوراً ثانوياً ومحدوداً ووفقاً لهذه الفكرة فان نجاح المجتمع المدني يتطلب توافر عناصر تتعلق بالاتي :

أ- الديمقراطية : فأى جماعة مهما بلغت درجة تماسكها سيظل بها قدر من التعدد والتنوع بين عناصرها ، فالتعدد والاختلاف في الآراء والاتجاهات هي ظاهرة طبيعية صحية، ومن ثم فان هذا التعدد والاختلاف داخل الجماعة لا بد أن يتم التعامل معه على أنه مصدر للثراء يزيد من قوة الجماعة ككل ، إذا ما سمح له بالتعبير عن نفسه علناً بدلاً من كبته أو إخفائه أو التظاهر بعدم وجوده، ولا بد أن تستمع القيادة داخل كل منظمة أو جمعية إلى بقية الأعضاء وأن تستشيرهم فيما تتخذ من قرارات بشأن الجمعية وأن تتقبل ما

(1) <http://30dz.justgoo.com/t481-topic#617>

(2) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 72-81.

يوجهونه لها من انتقادات تساعد على تصحيح الأخطاء، والأهم من ذلك أن تأتي تلك القيادة باختيار الأعضاء لها من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تتيح المنافسة المفتوحة والشريفة أمام الجميع بحيث يتمتع أعضاء أي منظمة داخل المجتمع المدني بحق التصويت والترشيح والمشاركة في صنع القرار الداخلي لتلك المنظمة، أما التعامل بأسلوب الكبت والقمع وغياب الديمقراطية داخل المنظمة بحجة الحفاظ على تماسكها فإنه قد يقود المختلفين إلى الانفجار ويصبح البديل الوحيد المتاح لهم هو الانفصال الكامل عن الجماعة<sup>1</sup>، ولهذا فإن نجاح مؤسسات المجتمع بمختلف أنواعها ومجالات نشاطها يرتبط بتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية داخل هياكلها التنظيمية من شأنه المساهمة في تحفيز وتسهيل عملية التحول الديمقراطي على المستوى الوطني وذلك من ناحيتين : الأولى بتقديم نموذج الديمقراطية الحقيقية في المستويات الأولية للحياة الاجتماعية المنظمة لا سيما من حيث إرساء قواعد العمل الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة وانتشار القوة وعدم احتكارها من طرف وحيد في المؤسسة ، ومن الناحية الثانية دورها في تدريب المواطنين عمليا على قواعد الديمقراطية ذاتها، واستشعار مزايا العمل الجماعي المنظم وفق أسس ديمقراطية ولهذا فالعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني ومؤسساته الديمقراطية فهذه المؤسسات بمثابة قنوات وشرابيين للديمقراطية وفيها يتعود الأفراد على قواعد ومزايا المشاركة في العمل العام من خلال تنظيمات فئوية وهذه بدورها تحد ولو قليلا من سطوة الدولة تجاه المواطنين من أعضائها وتساعد على تحقيق مصالحهم المشروعة.

**ب- التسامح والتضامن:** تتنوع وتتعدد التكوينات المؤسسية المكونة للمجتمع المدني دون أن تؤدي الى تناثر أو تشتت اجتماعي في المجتمع العام ، وعادة ما تأخذ العلاقات والتفاعلات بين القوى والتكوينات المختلفة في المجتمع ثلاثة أشكال رئيسية على النحو التالي :

-**التعاون**، ويمكن أن يكون في العديد من مجالات الإنتاج والخدمات وبصدد العديد من القضايا الداخلية والخارجية التي تهم المجتمع وهو ما يعكس بدرجة أكبر الاتفاق العام بين القوى والتكوينات الاجتماعية بشأن القضايا الوطنية والعامية .

-**التنافس**، وقد يكون بشأن بعض الموارد النادرة أو الامتيازات المادية أو المناصب أو السلطة ويظهر بوضوح في الحملات الانتخابية على المستويين المركزي أو المحلي.

-**الصراع**، ويأخذ صورة المواجهة التي قد تصل إلى حد الاقتتال المسلح بين قوى وتكوينات المجتمع المدني ويجسد الصراع في هذه الحالة عمق التناقضات بين هذه القوى .

ويمكن القول بأنه كلما تزايدت أنماط العلاقات على أساس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين تكوينات المجتمع المدني كلما كان ذلك مؤشرا على مجتمع مدني صحي أو قوي

(<sup>1</sup>)<http://30dz.justgoo.com/t481-topic#617>

والعكس صحيح، وكلما حدث هذا سادت روح التسامح والمدنية في المجتمع الذي يسوده التسامح هو المجتمع الذي يقبل الأفراد فيه والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة ولكن التعامل بينهم يتم بأساليب حضارية قائمة على التعاون والتضامن وأيضا التنافس بديلا عن الصراع والتعصب والتطرف.

### ثالثا: الغاية أو الدور :

يسعى المجتمع المدني بوصفه تكوينات مؤسسية تطوعية منظمة ومتعددة إلى تحقيق مصالح أو غايات مشتركة سواء تلك التي تتعلق بالعناصر التي تنتمي إلى هذه التكوينات أو تلك التي تهم المجتمع بأسره أو الغالبية العظمى منه، فالأحزاب السياسية مثلا تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة في صنع القرارات على المستوى الوطني والنقابات العمالية والمهنية التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية وتسعى للارتقاء بمستوى العمل أو المهن المختلفة كذلك اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية والعلمية فهي تسعى إلى نشر المعرفة والثقافة والوعي من خلال ما تبثه في المجتمع من أفكار كما تساهم الجمعيات الخيرية والاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية هذا فضلا عن المؤسسات والتنظيمات والهيئات التي تدافع عن قضايا معينة كالتي ترتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان كالمراكز البحثية ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل كذلك الأندية الرياضية والترفيهية التي تساهم بتنمية الوعي الاجتماعي الرياضي والثقافي... الخ.

إن هذا التعدد والتنوع في أهداف وغايات المجتمع المدني يجعله من ناحية قادر على تجاوز الانقسامات والخلافات الأيديولوجية والسياسية والثقافية فيعترف بالتنوع والاختلاف ويتسامح مع الآراء والتيارات المختلفة ويسعى إلى الحوار والتوافق لصالح المجتمع ككل ، ومن ناحية أخرى يجعل منه -أي المجتمع المدني - عملية دينامية مستمرة تخضع لمنطق التغيير ، ومتى وصل المجتمع المدني إلى درجة النضج بمعنى القدرة المستمرة والمتجددة على تنظيم الذات والتعبير عنها بعيدا عن تدخل أو الدور الذي تقوم به مؤسسات جديدة أو تطوير المؤسسات القائمة.

غير أن هذا العنصر من عناصر المجتمع المتعلق بالغاية أو الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع تتطلب توافر شروط خاصة من قبيل:

- التراضي: يتطلب السعي إلى تحقيق المصالح والغايات المشتركة أن يتم التراضي أو القبول والالتزام بالشروط القانونية والنظام العام لأساليب عمل المؤسسة من قبل المؤسسين أو المنظمين إليها ، فتلك الشروط إذا تم وضعها بالاتفاق والتراضي بين مختلف التيارات والاتجاهات كان ذلك دليلا على توافر الحرية والديمقراطية أما إذا تم فرضها من قبل سلطة أو فئة معينة على الآخرين فان ذلك يعني عدم وجود مجتمع مدني حقيقي قادر على تحقيق الأهداف والغايات العامة والمشاركة.

- التعايش والتغيير السلمي: عندما يسعى المجتمع المدني للتغيير فانه لا بد وأن يظل ملتزما بالوسائل والأساليب السلمية في ممارسة نشاطه بدءا بالتعبير عن الرأي مرورا بالمطالبة بالتغيير وانتهاء بالاشتراك الفعلي في عملية التغيير وهو يتطلب في الوقت نفسه التعايش السلمي واحترام القانون بما يعني

قبول مؤسسات المجتمع المدني الساعية لعملية التغيير في المجتمع القواعد القانونية والدستورية والنظام السائد ولمبدأ العمل في إطاره ومحاولة تغييره سلميا دون الخروج عليه أو استعمال العنف ضده.

#### رابعاً: استقلالية المجتمع المدني:

ونعني به أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاحة للجماعات المختلفة ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات ويقبلها المحكومون برضاهم<sup>1</sup>.

وقد أكدت معظم الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على أهمية توافر عنصر الاستقلالية الذي يجب أن تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني حتى تستطيع تأدية أدوارها ووظائفها وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها بل أن أغلب التعريفات التي وردت حول المجتمع المدني قد ضمنت عنصر الاستقلالية للمجتمع المدني ومؤسساته عن الدولة وأجهزتها الرسمية في إطار التعريف بالمفهوم .

ويجسد عنصر الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني في كافة النواحي المالية والإدارية والتنظيمية معنى قدرة الأفراد في المجتمع المدني على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة بما يعني أن اعتمادهم على الدولة في أمورهم الحياتية يقل ومن ثم تنخفض إمكانية استنباعهم من قبل السلطة ، ومن هنا تقوم قوى ومؤسسات المجتمع المدني بدور الوسيط بين الفرد والدولة بحيث لا تتعامل الدولة مع الفرد كفرد أعزل بل كمواطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة أكبر توفر له قدرا من الحماية ، ولذلك فان النظم التسلطية تحرص على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني أو إخضاعها للرقابة و السيطرة في حالة السماح بقيامها وبذلك تصبح عديمة الفاعلية ، بعبارة أخرى فان الدولة التسلطية تطرح نفسها كبديل لمؤسسات المجتمع المدني ومن يسيطر على الدولة يسيطر على المجتمع.

وإذا كان لمؤسسات المجتمع المدني استقلالية إزاء الدولة فإن الأفراد يتمتعون بذاتيتهم الخاصة في إطار هذه المؤسسات فالانضمام إليها كما سبق ذكره يرتبط بإرادة الأفراد ويتم طبقا لمعايير الانجاز الحديثة كالتعليم والمهنة... الخ

(<sup>1</sup>)<http://30dz.justgoo.com/t481-topic#617>

كما أن لعنصر استقلالية المجتمع المدني وجه آخر يرتبط بالألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، وفي هذا الإطار تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والتنظيمات المكونة للمجتمع المدني

سواء كانت موارد معنوية أو مادية من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن الحفاظ على استقلاليته من سلطة الدولة وأجهزتها.

أما إذا كانت هذه الموارد شحيحة أو قليلة فإن المجتمع قد يضطر في هذه الحالة لطلب العون والمساعدة من قبل السلطات الحكومية أو من قبل جماعات خارجية أخرى مما قد يفتح المجال لاختراقها كما يفتح أبواب الفساد مثلما يحدث حين يفقد المجال لاختراقها كما يفتح أبواب الفساد مثلما يحدث حين يفقد المجتمع المدني استقلاله داخليا بسيطرة فرد أو قلة على توجيه النشاط العام داخل المؤسسة.

والواقع أن الحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما ولكنه يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بهامش واسع من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من قبل الدولة.<sup>1</sup> وتأسيسا على هذا فان العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتم في إطار المبادئ والآليات التالية:

1- أنه لا وجود للمجتمع المدني بدون الدولة ولا للمجتمع المدني من دون بناء للدولة ، والحقيقة التي لا بد منها هي أن الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ولكنهما واقعان مترابطان ومتلازمان وليس بالضرورة أن يكون هناك عداة أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني إلا أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة رئيسية تستند على الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني عن الأجهزة الحكومية.

2- إن حماية المجتمع لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات لا يتعارض مع كونه أداة للتنظيم والوحدة في المجتمع ككل ، ومن ثم فإن وظائف المجتمع المدني تتكامل مع وظائف الدولة ويمكن القول بأن هناك ما يشبه تقسيم للمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والمجتمع المدني حيث يسد أي منهما القصور أو النقص في دور الآخر لتحقيق نفس الهدف وهو حفظ كيان المجتمع والارتقاء به .

إن قوى ومؤسسات المجتمع المدني تؤثر بلا شك في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة من خلال العديد من الوسائل والأدوات المتاحة لديها ومنها على سبيل المثال المجالس التشريعية ، ووسائل الإعلام ، وجماعات الضغط ، والمصالح المنظمة أو أنها تلجأ لأساليب أخرى غير سلمية كأعمال الاحتجاج الجماعي

(<sup>1</sup>) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 79-81.



والاضطرابات والاعتصامات، إذا افتقدت هذه القوى إلى القنوات الرسمية التي تمكنها من التعبير السلمي عن مطالبها وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الدولة ومدى احترامها لحقوق الإنسان والديمقراطية من ناحية ، ومن ناحية أخرى على درجة النضج في المجتمع المدني .

انه بقدر ما تكون الدولة تعبيراً عن مختلف قوى وفئات المجتمع المدني أو بقدر ما تفسح المجال وتوفر القنوات الشرعية لهذه القوى لتوصيل مطالبها وللتعبير عن تصوراتها تستطيع أن تعمق وتجذر شرعيتها في المجتمع كما أن الدولة بحكم التعريف هي التي تحتكر حق الاستخدام الشرعي للقوة والإكراه إلا أن ممارسة هذا الحق إزاء المجتمع إنما تأتي في إطار القانون الذي يمثل خطاً فاصلاً بين ممارسة الدولة لوظائفها واختصاصاتها التقليدية من ناحية وبين تعسفها في ممارسة هذه الوظائف وتلك الاختصاصات من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

وكما يتضح فيما سبق، فإن الركن الأخلاقي والمعنوي يعد هو أساس وجود المجتمع المدني، ومن غير المهم وجود منظمات أو مؤسسات وهيئات متعددة من ناحية الكم إذا كانت لا تعبر عن جوهر المجتمع المدني من الناحية الكيفية أي من ناحية تصرفات الأفراد ومدى التزامهم في تعاملهم مع بعضهم البعض بقيم ومبادئ الحوار والتسامح والتنافس السلمي وقبول التعدد والاختلاف واحترام حقوق المعارضين والمختلفين ونبذ العنف ورفض استعماله ، كما أن ديمقراطية المجتمع المدني هي شرط أساسي لديمقراطية المجتمع ككل<sup>2</sup>.

(1) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 81-82.

(2) <http://30dz.justgoo.com/t481-topic#617>

## 3-3 مؤسسات المجتمع المدني:

يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن حكومة الدولة مثل الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع السياسات، والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية وتسعى لرفع مستوى المهنة، واتحادات الكتاب والجمعيات العلمية والثقافية التي تسعى إلى نشر الوعي بأفكار وآراء معينة، والجمعيات الخيرية التي تسهم في أغراض التنمية الاجتماعية، والمنظمات التي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة كالديمقراطية وحقوق الإنسان حقوق المرأة، والأندية الرياضية والترفيهية... وغيرها.<sup>1</sup>

وقد شاع مصطلح مؤسسات أو (منظمات المجتمع المدني) في تسعينيات القرن العشرين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة، وهي عبارة عن شبكات غير حكومية تتشكل من أفراد المجتمع المدني لتحقيق أهداف ترسم مسبقاً لتنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة المجتمع.<sup>2</sup>

وقد ذكر تعريف المؤسسة في معجم روبير أنها: "مجموعة الأشكال أو البنى الأساسية لتنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات في هيئة اجتماعية"، وتعرف بأنها "مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة"، إن تنوع الحاجات في المجتمع يؤدي إلى قيام مؤسسات متنوعة ومتعددة، كما أن كيفية إشباع هذه الحاجات تنبثق عنها مؤسسات من الطبيعة نفسها، يقول ج. د.ه. كول "إن البشر يصنعون الجمعيات وينتسبون إليها وذلك لتحقيق إرضاء حاجاتهم المشتركة، وكل هدف من هذا القبيل أو مجموعة أهداف تكون أساس الوظيفة للتجمع الذي أسس لتحقيق هدفه، وكذلك بالنسبة لكل المؤسسات في المجتمع والتي لها أغراضها التي تعد الخطوط الرئيسية لتطورها، وتحقيق هذا الغرض هو بالضرورة أساس الوظيفة في المؤسسة، ومن البديهي أن تكون الجمعية أو المؤسسة نفسها معقدة وذات أهداف متنوعة ومتصلة، ولذا يكون لها وظائف متنوعة ومتصلة.<sup>3</sup>

وتعرف أيضا باعتبارها: مجموعة التجمعات والروابط التطوعية التي تقيمها فئات مختلفة من الناس للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم وتحقيق أهدافهم المشتركة وبما يخدم قضايا عامة، وعليه يمكن توضيح أهم مميزات هذه لمنظمات كالاتي:

(1) <http://30dz.justgoo.com/t481-topic#617>

(2) محمد الفاتح عبد الوهاب العنبي، مرجع سابق .

(3) احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 80-81.

-إن المجتمع المدني يقوم على الشكل المؤسسي وليس أفرادا .

-تعمل هذه المنظمات من خلال هيكل إداري معين

-تهدف إلى تقديم خدمات للمواطنين سواء أعضاء مشاركين فيها أو غيرهم.

-تقوم منظمات المجتمع المدني على العضوية الاختيارية .

-تهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية لكافة جوانبها لأفراد المجتمع دون الحصول على ربح مادي .

وتعتبر هذه المنظمات نسقا فرعيا يتعاون مع الأنساق الأخرى لتحقيق الهدف العام للنسق الكلي<sup>1</sup>.

ومنظمات المجتمع المدني ، هي كل في ميدان عملها تعنى بالشأن العام بدءا من البيئة والصحة وحماية المستهلك وصولا إلى الاهتمام بالشأن الثقافي والسياسي والاقتصادي، وترمي إلى النهوض بالوطن وتعزيز منعه الداخلية وتقويته بوجه الخارج، كما ترمي إلى النهوض بالمجتمع ثقافيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، من خلال الاهتمام بقضايا الناس، كما في النضال ضد الشروط التي تؤدي إلى الفقر والبطالة والأمية، ومن خلال لعب دور ريادي أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب بها البشر أنفسهم<sup>2</sup>.

إن تنوع الحاجات في المجتمع يؤدي إلى قيام مؤسسات متنوعة ومتعددة، كما أن كيفية إشباع هذه الحاجات تنبثق عنها مؤسسات من الطبيعة نفسها، ويطلق بعض الباحثين على المؤسسات الاجتماعية والنظم عبارة "تكوينات اجتماعية" فهي "مجموعة بشرية تجمعها بشرية تجمعها روابط خاصة، تضيف عليها قدرا معيناً من التضامن الداخلي بين أفرادها، وتجعلهم مهئين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط وهذا التضامن سعياً وراء تحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعة أو مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع، وهذه التكوينات قد تتشكل استناداً إلى أسس موروثة، مثل معايير القرابة (الأسرة، والعشيرة، والقبيلة)، ومعايير السلالة والعنصر، وقد تستند إلى معايير دينية (المذهب والطائفة، والطريقة)، وأخيراً قد تتشكل استناداً إلى معايير انجازية حديثة ترتبط بالقدرات والمهارات والتعليم والمهنة والدخل والموقع من العملية الإنتاجية التي تقوم على أساس التخصص وترشيد الإدارة<sup>3</sup>.

و عليه يمكن التعرف على مؤسسات المجتمع المدني من خلال:

(1) خالد سعيد محمد باغوث : ورقة عمل بعنوان (منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق البناء والتنمية من خلال القواسم المشتركة ) نقل عن الموقع: <http://7drmot.com/ar/go/%3Fdownload%3Dprogram>

(2) عادل احمد :منظمات المجتمع المدنية، المفهوم، الوظيفة، آليات العمل.مجلة النبأ، العدد 84، أكتوبر، 2006.

(3) احمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص81 .

## أولا :المؤسسات التقليدية:

استبعدت الغالبية العظمى من الكتابات أن تكون الأسرة والقبيلة والعشيرة ضمن ما يطلق عليه المجتمع المدني حيث يذهب سعد الدين إبراهيم إلى القول بان المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف ، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني وفقا لهذا التعريف كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات ،أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو ارثي .

فيما يرى البعض أن الأسرة والقبيلة والعشيرة يمكن أن تندرج ضمن مكونات المجتمع المدني من الجوانب الأخلاقية والسلوكية للمفهوم ،فالعبرة من وجهة نظرهم ليست بوجود منظمات أو مؤسسات أو هيئات متعددة من ناحية الكم إذا كانت لا تعبر عن جوهر المجتمع المدني من الناحية الكيفية أو من ناحية تصرفات الأفراد ومدى تعاملهم والتزامهم بقيم ومبادئ الحوار والتسامح السلمي وقبول التعدد والاختلاف ونبذ التعصب العنف..هذه الشروط والصفات الأخلاقية هي بوابة الدخول للمجتمع المدني ، فتنظيمات المجتمع المدني تعبر عن مرحلة أكثر تقدما ورقيا مقارنة بالتنظيمات الاجتماعية السابقة والتي تقوم على الروابط الأولية والطبيعة الموروثة ،إلا أن هذه التنظيمات قد تتحول أيضا إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني ويتم قبولها في إطاره في حالة التزامها بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية لهذا المجتمع بغض النظر على اختلافها في الشكل،فالقبيلة والعشيرة وغيرها من المكونات أو المؤسسات التقليدية كالجماعة الدينية أو المذهبية قد تصبح من مكونات المجتمع المدني .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني في الغرب يتم طبقا لمعايير انجازية حديثة كالتعليم والمهنة وليس طبقا لمعايير وراثية تقليدية كالانتماء العائلي أو القبلي أو الطائفي ،فان هذه المؤسسات التقليدية بدور هام وان لم يكن ايجابيا بصفة دائمة،وهو يحقق مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة<sup>1</sup>

ويعد الإرث الاجتماعي المفروض على الفرد أساس التكوينات التقليدية ولا يمكن تغييره،والعلاقات المسيطرة فيها ،هي علاقات القرابة والأهل والمحلة والذهب والطائفة والعشيرة والقرية...الخ،انها علاقات طبيعية ،عضوية ،جمعية قسرية،تراثية،هرمية،علاقات مرتكزة بوجه عام على روابط الدم،وفي هذه الحالة

(<sup>1</sup>)علي عبد الصادق،مرجع سابق،ص57-59.

،فان نوعا من الاعتمادية المفرطة ينشأ لدى الفرد الذي تتم تنشئته بلا استقلالية ،بحيث يعتمد في تفكيره وشعوره وسلوكه على " مرجعية الجماعة" خوفا من الخطأ وطلباً للامان.

إن التكوينات الاجتماعية في الريف أكثر تمركزا حول العشيرة أو الطائفة ،بينما نجد أن التكوينات الاجتماعية أكثر تمركزا حول القبيلة أو العشيرة كأساس للتنظيم ومن ثم الولاء السياسي.

إن المجتمع العربي يتضمن عددا من التركيبات والتنوعات الاجتماعية والتاريخية والدينية والطائفية،وهي ليست كلها على درجة واحدة من الأهمية ودورها يختلف من بلد لآخر ،ولكنها تبقى صفة من صفات التكوين الاجتماعي العربي وبالنسبة لموقع التكوينات التقليدية في عملية بناء المجتمع المدني الحديث ،فيذهب بعض الباحثين إلى عد المؤسسات التقليدية من مؤسسات المجتمع المدني العربي ،لأنها نهضت ولازالت بأدوار لصالح الفرد والدولة،وهي محور الحياة السياسية والاجتماعية،ويعد الولاء لها أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي للفرد،كما أنها واحد من أهم مصادر التجنيد النخبوي على المستوى المركزي المحلي،وقد يتقدم الولاء للدولة ،فالمؤسسة القبلية في بلدان الخليج العربي هي عقلية عامة ومبدأ تنظيمي ،وليست فقط القرابة والنسب...الخ.

إن النظم الطائفية والعشائرية مازالت تقدم لقطاعات واسعة من الناس في الوطن العربي الحماية والإعالة ومازالت تشكل نظما للحقوق والواجبات ،وأمام احتلال الدولة الفضاء الاقتصادي لم يعد أمام الفرد من مهرب سوى البنى الاجتماعية -التقليدية التي يحتمي بها من سطوة السلطة .

ويرى البعض إن مجتمع البداوة -المجتمع القبلي التقليدي-يحقق مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في مواجهة السلطة ،وان مواطنيه يتمتعون بحرية اكبر مما يتمتع به مواطنو مجتمعي الحضر والريف،ومن ناحية أخرى قد تعزز العشائرية تقاليد جيدة من نخوة وآباء ونجدة وكرم ومروءة وشهامة ونحوها ،تسهم في بناء الخصال الطيبة في المجتمع يضاف إلى ذلك أن البنى التقليدية والتماسك المجتمعي يمكن أن تكون في بعض الحالات -عند توافر ظروف خاصة -من العوامل التي تدفع عملية التحديث وتحميها،كما تم في اليابان عام 1868،فان أدوات الضبط إبان التغيير كانت دائما تقليدية ،وقد عملت مؤسسات تقليدية على خدمة عملية التحديث ورعايتها<sup>1</sup> ، إن التعصب للعشائرية والبدوية والقروية والقبلية الطائفية ،من ما يخل بنسيج المجتمع المدني ،ولكن لا بد من استيعاب القبيلة والطائفة ونحوها من البنى غير المدنية في الدول العربية ،ضمن أفق المجتمع المدني للأسباب التالية:

(<sup>1</sup>) احمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ،ص81-88.

الأول: المجتمع العربي يحتوي اكبر وأطول امتداد صحراوي في العالم كما يقول علي الوردي، ولا بد من الواقعية الاجتماعية فإذا كان المجتمع قبليا أو ريفيا فلا بد أن تعبر العشيرة والقرية عن نفسها، ومن حق الجماعات الأهلية غير المدنية تكوين منظمات تحقق مصالحها.

الثاني: إن رفض القبيلة رفضا مطلقا، يعني تمدينا قسريا لا يمكن تطبيقه في مجتمعات ريفية قبلية.

الثالث: إن مفهوم المجتمع المدني لا يرفض القبيلة رفضا مطلقا بل (القبلية) أي إعطاء الانتماء القبلي مركزية محورية، على كل ما عداه، أما إذا كان دوره ثانويا فذلك أمر لا يخل بالمجتمع المدني .

الأهم في المجتمع المدني أن يترسخ عند جميع الفئات مبدأ الحوار والتعايش.<sup>1</sup>

ويؤخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن المجتمع المدني العربي تعايش رموز المجتمع المدني التقليدي ومكوناته مع مكونات المجتمع الحديث ورموزه، إضافة إلى المظاهر والعلاقات الناتجة من الاعتبارات الدينية التي يلعب بعضها دورا مهما في الحياة السياسية، ويستند فريق من الباحثين في تعاطيه الايجابي مع المؤسسات التقليدية إلى الرؤية الإسلامية لها، حيث تمتلك نظرة متميزة للتكوينات المؤسسية السابقة عليها أو ما اصطلح على تسميته في التنمية السياسية والتحديث بالمؤسسات التقليدية، أنها تتعامل معها من منطلق استثمار فاعليتها وإيجابياتها، من دون الوقوف حيالها موقفا حادا يتخذ شكل المواجهة والتكسير، بل إن هذه الرؤية حرصت مع وجود إمكانات لعزل القيم والعناصر الفاسدة في تلك التكوينات المؤسسية-على محاولة استثمارها كوحدات مجتمعية تمارس حركتها باعتبارها مكونات مؤسسية يمكنها القيام بأدوارها لتحقيق أقصى فاعليتها مندمجة في نسيج الأمة محققة مقاصدها، تكسير هذه المؤسسات لم يكن هدفها ولكن جوهر تركيزها كان السياق القيمي التي تتحرك فيه وبه.<sup>2</sup>

#### ثانيا: المؤسسات الحديثة:

إن المؤسسات والتنظيمات لها أهميتها في المجتمع المعاصر، وإن أي نظام سياسي حديث سواء كان ديمقراطيا أو شموليا، يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات والإجراءات لحل الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة وتسويتها، والتنظيمات شرط أساسي للتقدم، وذلك لأن التنظيم يمثل القناة التي تتجمع فيها آراء الأفراد تفضيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة، بعكس المجتمعات التي تنفقر إلى تلك القدرة على بناء المؤسسات التي تعاني انهيارا تنظيميا، إن توفر المؤسسات وتمتعها بالفاعلية والقدرة على التكيف يمكنان النظام من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة، بحيث يستجيب للمطالب المجتمعية المترتبة عليها، ويقص من إمكانات بعض القوى واحتمالات انخراطها في أعمال العنف المضادة للنظام، وعدم توفر

(1) أبو بلال عبد الله الحامد: ثلاثية المجمع المدني، عن سر نجاح الغرب و إخفاقنا. ط1، الدار العربية للعلوم، 2004، ص43-44.

(2) احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص81-88.

المؤسسات أو عدم فاعليتها، يحد من قدرة النظم القائمة على التأقلم مع التغييرات المترتبة على التعبئة الاجتماعية، وغالبا ما تلجأ إلى القوة لضبط آثارها والتحكم فيها، ولا سيما فيما يتعلق بالمطالب المجتمعية الجديدة من حيث الكم والكيف .

بعبارة أخرى وبحسب مقولة جونسون k.Jhonson يحصل العنف عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في إرضاء رغبات الشعب وآماله الأمر الذي يؤدي إلى حالة من النفور السياسي. ويرى هنتغتون أن تحقيق الاستقرار السياسي يقترب بايجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية ، وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي ،والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية ،وعدالة توزيع المهام لضمان المساواة<sup>1</sup>، وتشمل المؤسسات لحدثة مجموعة متنوعة من الهياكل والبنى ،كالجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والاتحادات والتعاونيات ومراكز البحث والجامعات ،وكل ما هو غير حكومي ،وما هو غير عائلي أو ارثي ،والتي يولد فيها الفرد أو يرثها وتكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة ،كما انه لا يشتمل على التنظيمات التي تقوم على الدين أو الطائفة أو العرق.:

**أ-الأحزاب السياسية:**

تعد الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة فلم تكن معروفة قبل منتصف القرن التاسع عشر لا في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، ثم ظهرت في عدد من البلدان الأوروبية ، أما في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية فقد ظهر عدد من هذه الأحزاب في أواخر القرن التاسع عشر ،ولم تعرف أغلبية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأحزاب السياسية إلا في القرن العشرين.<sup>2</sup>

ومع أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها وتنامي دورها واجه صعوبات وعقبات عديدة وعلى مستويات مختلفة في مجتمعات العالم الثالث(جزء منها الوطن العربي) نظرا لظروف هذه المجتمعات وأوضاعها الأتي نجمت عن تخلفها وخضوعها للسيطرة الاستعمارية من ناحية ،وعلى الرغم من حداثة نشأة الأحزاب السياسية من ناحية ثانية ،فإنها سرعان ما أصبحت منذ ظهورها عناصر مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم آلية أي نظام سياسي وإدراك عمله.

إن الأحزاب أصبحت أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه في القضايا المصرية للبلاد،و اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي .

(1) نفس المرجع ،ص96-98.

(2) احمد شكر الصبيحي ،نفس المرجع ،ص81-88.

وتطور المؤسسات الديمقراطية وآلياتها أصبحت الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية لتنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية ومن ثم لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية . إن الأحزاب أصبحت أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبلاد، و اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي.<sup>1</sup>

و الأحزاب السياسية في الوطن العربي تعد جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، وهي من بين أهم متطلبات المجتمع المدني وذلك لأنها في الغالب الأكبر والأكثر نفوذا في المجتمع، وهي التي بادرت أيضا إلى تأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى، أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها.

إن وجود الأحزاب السياسية ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة، كما تعد إحدى المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية.

#### ب- النقابات المهنية والعمالية:

إن المجتمع المدني المتطور لا يقتصر العمل فيه على الأحزاب السياسية، وإنما يشاركها في ذلك ومن منطلقات غير حزبية تنظيمات المجتمع المدني كافة بما فيها النقابات والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان، وتجمعات أساتذة الجامعات .

إن النقابات العمالية في بعض الأقطار العربية كانت اسبق في التشكل من الأحزاب السياسية واضطلعت بادوار كبيرة، وبخاصة في أقطار المغرب العربي ) لتأثيرات خارجية نفقد شكلت الحركة النقابية نواة مركزية للمجتمع المدني، باعتبارها اكبر فضاء خارج هياكل الدولة، مقارنة مع بعض الأحزاب الوطنية، وزيادة على إشعاعها العام لدى فئات اجتماعية أخرى قريبة من الفئات العمالية استطاعت في بعض الظروف السياسية والاقتصادية المواتية أن تقوم بعملية تحالفات واسعة معها جسدت عمليا سلطة موازية تملك قوة الاقتراح والممارسة في موازاة قوة الدولة، بل أن بعض النخب النقابية قد فكرت عمليا بإنشاء أحزابها أو التأثير في الأحزاب الوطنية والحكومات لتمرير برامج اقتصادية واجتماعية ونقابية.<sup>2</sup>

(<sup>1</sup>) بن خليفة عبد الوهاب، المدخل إلى علم السياسة. دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 117 .

(<sup>2</sup>) احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص102-103



## ج-الجمعيات:

الجمعية أو الرابطة تعد هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة. وقد تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية، ... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعية معينة، مثل: الأطفال، الشباب، كبار السن، المرأة، المعوقين، والمرضى والمسجونين، ... كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل، وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية " جمعيات النفع العام، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحياتهم.

إن هذا الدور الذي اضطلعت به هذه المنظمات، ولاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلفة، يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني، التي تعمل من أجل التغيير والتقدم.

إلى جانب هذا فقد عرفت الدول العربية منظمات حقوق الإنسان التي دافعت عن حقوق المواطنين طيلة عملها الذي ركز على المطالبة بحقوق المواطنين والدفاع عنهم من تسلط الدولة، فتعددت نشاطاتها بين العمل على تكريس شتى وسائل الحماية والمطالبة بتكليف القوانين الضامنة لحقوق الأفراد وفقا للمواثيق الدولية، ...عموما، يمكن القول أن مثل هذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع المدني وتكريس عملية التحول الديمقراطي، شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان، كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية، وليس كمصدر للربح المادي، والحصول على تمويل من جهات أجنبية، على غرار ما تفعله بعض المنظمات المعنية بحقوق الإنسان<sup>1</sup>.

-أما فيما يخص مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر فقد أشارت بعض الدراسات سنة 2003 أن الجزائر تتوفر على أكثر من 53743 منظمة مدنية منها 823 جمعية تنشط على المستوى الوطني، وسنسلط الضوء على أهم هذه التنظيمات:

(<sup>1</sup>) احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص102-103.

أ- الجمعيات: إن الجمعيات المحلية في غالبيتها خدماتية، إن أول جمعية تأسست في الجزائر خارج ما عرف بالمنظمات الجماهيرية هي "الجمعية الوطنية ضد التعذيب والاختفاء" وتأسست اثر إحداث 05 أكتوبر 1988 المأساوية، لتليها مجموعة من الروابط والجمعيات المهنية والثقافية، مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وتأسست هيئة المحامين، وقد بلغ عدد الجمعيات بعد فترة وجيزة من إقرار دستور 23 فيفري 1989، اثني عشر ألف جمعية، وقفز هذا العدد إلى 2800 في الفصل الأول من عام

1990 ليبلغ سنة 1998 الى 45 الف جمعية وطنية ومحلية وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 2000 الى 56500 جمعية محلية و 1000 جمعية وطنية، والملاحظ أن البعد الديني حاضر في كل أصناف

هذه الجمعيات، حتى تلك التي تعلن صراحة أنها تبتعد عن الدين في فعلها الاجتماعي، لكنها عند الممارسة لا يمكن لها تجاوزه على الإطلاق<sup>1</sup>.

ب- النقابات: يعتبر العمل النقابي عملا محدودا في الجزائر، ولم تتمكن الحركة النقابية في أي مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الجزائري من أن تكون قوة مركزية بل كانت دوما تابعة لمراكز القرار السلطوي ويتضح ذلك جليا مع تنامي دور القاطع الخاص وتفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، والتي تنعكس بالضرورة على طبقة العمال، فقد عجزت الحركة النقابية بعد الانفتاح عن التواجد في المنشآت الخاصة رغم، هذا بالإضافة إلى وقوعه تحت التأثير الأيديولوجي والسياسي كما يرى محمد بوضياف، فالاتحاد عبر تاريخه كان يعاني من تجاذبات اليسار الشيوعي، والوسط الوطني، وفي السنوات الأخيرة عرف صعود التيار الإسلامي، أما عن التجربة النقابية المستقلة والتي دشنتها "النقابة الإسلامية للعمل"، فقد كانت نموذجا مكررا للعلاقة التقليدية المتمثلة في هيمنة السياسي على النقابي، وقد انتهت هذه التجربة عندما حل المجلس الأعلى للدولة حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية، كما حاولت مجموعة من إطارات الحركة الإسلامية إنشاء "نقابة أحسان"، لكن التجربة انتهت منذ بدايتها لقلة خبرة القائمين عليها وعدم وضوح الرؤية لديهم.

إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين كان أهم تنظيم عمالي في الجزائر منذ إعلان الثورة التحرير، والذي لعب في تأسيسه السيد "عيسات ايدر" عام 1956 وعرف هذا التنظيم فترات من الاستقلال والحرية عن هيمنة السياسيين (1962-1968) لكنه ظل طوال الوقت تحت وصاية جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد آنذاك، ومن ثم إقصاء وتهميش كل دعاة استقلال الاتحاد، وفي عام 1989 عاد الاتحاد إلى ممارسة العمل لكن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد في مطلع التسعينات وخاصة متطلبات تطبيق برنامج

(1) محمد بوضياف: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية. دار المجدد للنشر والتوزيع، ص 81-82.

إعادة الهيكلة أضعف الاتحاد في مواجهة تحديات المرحلة وخسر الكثير من المصداقية.

**ج-التنظيمات النسوية:** تكاد الأوساط الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسألة إن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الجزائري سواء الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية مما أثر سلبا على تكوين حركة نسوية مستقلة، واستمر الوضع على هذا الحال حتى في ظل التعددية، وان احتلت المرأة في هذه المرحلة الكثير من المواقع السياسية

والاجتماعية (وزيرات برلمانيات، قائدات أحزاب)، إلا أن ذلك لم يكن نتاج وحصيلة نضال نسوي، وإنما يدخل في تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهتمة بحقوق الإنسان والدفاع عن

حقوق المرأة، الثابت أن التنظيمات النسوية عجزت عن تأطير المرأة الجزائرية رغم أن نصف ديمغرافية الجزائر هي من النساء، ففي الأوساط الجامعية أو عالم الشغل نادرا ما نجد حركة نسوية تناضل بشيء من الخصوصية ناهيك عن عالم الريف الذي بقي بعيدا عن الحراك الاجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد اعتماد دستور 1989، وقد يرجع هذا العجز إلى اقتصار التنظيمات على النشاط النخبوي المتمركز في المدن الكبرى.

**د-منظمات حقوق الإنسان:** تحضى هذه المنظمات باهتمام فئات نخبوية ثلاثة، فئة المحامين، فئة

الجامعيين، وفئة الأطباء، كما أن تيار اليسار والحركة الثقافية البربرية يستثمران في هذا المجال تشكل بارز وحيوي، وقد أنتج هذا الاهتمام، مجموعة من التنظيمات الحقوقية هي :

-الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: وتعود نشأتها إلى سنوات 1985 وهي منظمة غير حكومية تهتم بالدفاع وحماية حقوق الإنسان الجزائري ومعاينة الخروق في هذا المجال، نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإعلام الرأي العام الجزائري والدولي عن وضعية الإنسان في الجزائر، ومناهضة التعذيب، وهي عضو في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تأسست الرابطة على سنة 1987، وهي منظمة غير حكومية تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان وترقيتها من خلال تعميم مفاهيم كرامة وحرية المواطنين، ومصداقية وشفافية مؤسسات الدولة وتنشط لمعاينة الخروق المتعلقة بحقوق الإنسان السياسية والمدنية، لها العديد من العلاقات مع الهيئات الدولية والعالمية، وهي تشغل منصب مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، كما أنها عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذلك الفدرالية الدولية .

-المرصد الوطني لحقوق الإنسان:هيئة استشارية حكومية،أنشأت لمواجهة حملات المنظمات غير الحكومية خاصة العالمية،التي عرفتها الجزائر خلال الأزمة،حين استشرى العنف اثر إلغاء المسار الانتخابي.

ه-الحركات الطلابية:رغم ظهور الكثير من التنظيمات الطلابية بعد انفتاح الساحة السياسية،إلا أن الحركة الطلابية فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها ،وتحولت اهتمامات هذه الشريحة الحيوية إلى مشاكل الجامعة في حد ذاتها وابتعدت نوعا ما عن قضايا الوطن ...<sup>1</sup>

ومما سبق تذهب أمانى قنديل إلى أن مؤسسات المجتمع المدني المتطور يضم مجموعة من مؤسسات وليس مجرد منظمات تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي

،وكلما تطورت تطور دورها في عملية التغيير ،كلما اتسمت أيضا بمرونة اكبر في استجابتها للبيئة الاجتماعية ،كما ترى إلى أن مؤسسات لا تتبنى فقط ما يعرف بالدور اللاحقي أي معالجة المشكلات بعد حدوثها وإنما تتجاوزه إلى دور توازني يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في عملية التحول الاجتماعي،كما أن المجتمع المدني المتطور قائم المبادرة والنزوع للعمل التطوعي هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.<sup>2</sup>

(<sup>1</sup>)محمد بوضياف:نفس المرجع،ص81-88.

(<sup>2</sup>)أمانى قنديل:تطور المجتمع المدني في مصر.المجلد السابع والعشرون،عالم الفكر ،الكويت،1999،ص102.

## 3-4 وظائف المجتمع المدني:

كما تتعدد معاني المجتمع المدني وعناصره تتعدد أيضاً وظائفه وأدواره في المجتمع، وهذا التعدد يفسر لنا مدى أهمية المجتمع المدني بالنسبة للمجتمعات، وعموماً تتمثل وظائف المجتمع المدني في:

## 1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:

فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها<sup>1</sup>.

وهناك من يرى بان تنظيمات المجتمع المدني هي حصن الفرد ضد الدولة وسطوتها من جهة، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى، فعسوية المواطن في أحد هذه التنظيمات تتيح له قدراً أكبر من الحماية في حالة انتهاك أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية، كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفاً فيه بشكل سلمي منظم، حتى لو أخذ الاضطراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة شكلاً غير منظم، وهذا بعكس الفئات الأخرى للمجتمع غير المنخرطة في تنظيمات المجتمع المدني، والتي تعبر عن سخطها أو إحباطها بشكل عشوائي عنيف قد يأخذ شكل الشغب والنهب، أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيوداً على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة الاحتجاجات العشوائية العنيفة، وبنفس القدر فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبات التطرف الفكري والسلوكي.

من خلال هذه الأدوار تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها والمتطورة، ويعبر استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمع، فهو إلى جانب دلالاته على وعي المواطنين، فإنه تأكيداً لمسئولياتهم تجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه.<sup>2</sup>

(1) الأكاديمية العربية المفتوحة - الدنمارك: المجتمع المدني: وظائفه وخصائصه. نقلاً عن الموقع: <http://www.ao-academy.org/viewarticle.php?id=377>

(2) ميدني شايب ذراع، مرجع سابق، ص 46-48.

## 2- التمثيل وتحقيق الديمقراطية:

فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي<sup>1</sup>، وتقوم منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه وهواجسه على نحو فردي، ولكنه يستطيع من خلال عضويته في تنظيمات سياسية (كالأحزاب، ومهنية كالتقانات، واجتماعية كالجمعيات، وثقافية كالأندية والروابط الفكرية)، أن يعبر عن رأيه وأن تصان مصالحه وأن يتحقق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام

إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها إذ تنوب عنهم في تبليغ انشغالهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام، وتنوب عنهم في المساهمة في صناعة واتخاذ القرار، كما تمثلهم، إذ تمارس أدوار الرقابة والضبط، وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة المنظمة ونجاحة أية منظمة، وهناك عدة مؤشرات لقياس التمثيل<sup>2</sup>.

## 3 - التنشئة الاجتماعية والسياسية:

تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية وفق ما تقتضيه مبادئ الديمقراطية؛ فهي تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية الديمقراطية، وبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل، وهي الحالات التي يتاح فيها قدر من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون أكثر استعدادا للاستفادة من هذه الحرية مقارنة بغيرهم من المواطنين الذين لا ينتمون إلى أي نوع من المؤسسات المدنية، وحتى حينما لا يتاح هذا القدر من الحرية فإن أعضاء هذه التنظيمات يطالبون به ويحرصون على توسيعه، وإلى جانب ذلك فإن المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه، وبث روح

(1) الأكاديمية العربية المفتوحة، المرجع السابق.

(2) ميديني شايب ذراع، المرجع السابق، ص46-48

الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه، وتقويض روح الاتكالية واللامبالاة لديه،<sup>1</sup> وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من

جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشئون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة.

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل. أضف إلى ذلك، أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها<sup>2</sup>، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل. فاعتقاد الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه

والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي. ولاشك أن هذه العملية التعليمية والتدريبية تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين و الوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، فضلاً عن الشعور بالثقة في النفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة.

#### 4 - الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:

وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة. وهكذا، يصبح المجتمع المدني بمثابة محامي يدافع عن المواطنين، إن مفهوم المجتمع المدني ارتبط عادة

(1) ميدني شايب ذراع، المرجع السابق، ص46.

(2) الأكاديمية العربية المفتوحة، المرجع السابق.

بصفة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها، من ناحية وقوى السوق من ناحية ثانية، فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الجماعات درع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني التي لديها من القوة المادية والمعنوية ما يمكنها من الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك<sup>1</sup>.

#### 5 - الوساطة والتوفيق:

أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار.

وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك، وقد تأتي سياساتها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين حتى لا يؤدي انحيازها إلى فئة معينة إلى فقدان تأييد الفئات الأخرى لها، الأمر الذي يهدد النظام والاستقرار ويثير حفيظة الفئات التي تشعر بالإهمال أو الظلم ويدفعها إلى التمرد والعصيان ضد الحكومة وضد الفئات الأخرى المتميزة.

وكلما زاد التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات للتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المتعددة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.

(1) الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، المرجع السابق.



## 6 - التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:

فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحررياتهم مصانة لأن هناك حصناً يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها.

## 7- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:

مع قدوم الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله، وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهايار خصوصاً حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.

وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية، وفي الوطن العربي أمثلة عديدة في فلسطين ولبنان والكويت أثبتت تجارب الاحتلال والحرب القاسية مدى أهمية المجتمع المدني وإمكانية أن ينهض بدور بديل للحكومة ويمر بالمجتمع من أزمتيه بسلام دون أن يهتز إحساس المواطنين بالانتماء بعدما غابت الدولة من أمام أعينهم<sup>1</sup>.

## 8 - توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:

إن جزءاً مهماً من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها إلا أنها كذلك تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات

(1) الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، المرجع السابق.

الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع، وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية كبناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية تناسب أصحاب الدخل المنخفضة مع تقديم المعونات إلى الأراامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة لإعالة الأسر التي بدون عائل أو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس.... الخ.

### 9 - تحقيق التكافل الاجتماعي:

وتتضح أهمية هذه الوظيفة الخطيرة إذا ما تخيلنا ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر، فيتعرض الساخطون على الأوضاع القائمة لكبت مشاعرهم الغاضبة وهذا الكبت قد يولد الانفجار عند وصوله إلى نقطة الغليان طالما أنه ليس متاحاً له فرصة التنفيس عن نفسه بحرية، وهو ما يعني تعريض المجتمع بشكل متكرر للاحتجاجات العنيفة لأن الأفراد والجماعات لم يجدوا منظمات تستقبل مطالبهم.

هذا الشكل الذي يدل على الانفجار الثوري يهدد كيان المجتمع ووحدته ويعرضه للانحيار والتقسيم. ويكفي النظر إلى ما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة إنكاره لحق المعارضين والمختلفين في التعبير عن آرائهم المخالفة لسياسة الحرب الشيوعي الحاكم، بينما حققت دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجاحاً في استيعاب المهاجرين من أصول أوروبية وأفريقية وآسيوية مختلفة وتذويب ما بينهم من اختلافات ودمجهم في أمة واحدة متكاملة يعتزون بالانتماء لها، ولاشك أن ذلك النجاح جاء ثمرة لنضال وكفاح جماعات ومنظمات عديدة في المجتمع المدني وعلى رأسها حركة الحقوق المدنية التي يعود لها الفضل في نيل الأمريكيين من أصل أفريقي لحقوقهم بعد معاناة طويلة من الاضطهاد والتمييز<sup>1</sup>.

### 10 - التنمية الشاملة:

أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، ومنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، فمقارنة حجم إنتاج العمال الوفير في المصانع التي تسمح باشتراكهم في مجالس الإدارة بحجم هذا الإنتاج الهزيل في المصانع التي ينفرد فيها المدير أو صاحب المشروع باتخاذ القرارات تكشف عن ذلك بوضوح،

(1) الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، المرجع السابق.

وما يصدق على مستوى المشروع أو المصنع يصدق على مستوى الاقتصاد الوطني.

أن مشكلة التنمية لا تكمن دائما في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها ولذا فإن الاستثمار الحقيقي

لا بد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط ، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار ، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور .<sup>1</sup>

كما ان هناك من يرى بان جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة ، وارتباطا بهذا الدور يرى صالح ياسر في دراسته حول بعض إشكاليات المجتمع المدني خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني هي :

1. وظيفة تجميع المصالح.

2. وظيفة حسم وحل الصراعات.

3. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع.

4. إفران القيادات الجديدة،

5. إشاعة ثقافة ديمقراطية.<sup>2</sup>

ويذهب البعض بان المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات الحاكمة هو وسيلتها لاستكمال سيطرتها على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الأيدلوجية الثقافية حيث لا تسعفها آلية القمع باستخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع ولكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع

(<sup>1</sup>) الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ،المرجع السابق.

(<sup>2</sup>) صالح ياسر: دراسة حول بعض إشكاليات المجتمع المدني و المجتمع السياسي و الديمقراطية.نقلا عن الموقع: [www.mahamah.net/answer/18336](http://www.mahamah.net/answer/18336) نوفمبر 24، 2014

تستطيع من خلاله إن ترسي أساسا هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع هامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية

المنازعات سلميا، وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وقد تبلورت في هذا الإطار خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي :

(1) **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

(2) **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك فإن معظم مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المثقفة وتوفر عليهم الجهود والوقت وتسهم بذلك في توفير وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم .

(3) **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بين الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات مما يمكنهم من شروط عملهم وزيادة مدخولهم وعلى العكس من ذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها..

(4) **إفراز القيادة الجديدة:** بتطور المجتمع وتنظيم حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية حيث تعتبر المجتمع المدني في الحقيقة المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدر متجدد لإمداد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل ممارسة القيادة من خلال المسؤوليات الموكلة إليهم .

(5) **إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:** من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي ، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع

السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها قيم الديمقراطية<sup>1</sup>.

وبعد هذا الاستعراض لأهم وظائف المجتمع المدني يمكننا تسجيل عدد من الملاحظات: أولها، وجود تكامل بين هذه الوظائف وبعضها البعض، فحماية المجتمع المدني لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات لا يتعارض مع كونه أداة للتنظيم و الحفاظ على الاستقرار والوحدة في المجتمع ككل، كما أن دفاعه عن مصالح خاصة بفئات معينة لا يمنعه من الاهتمام بقضايا المصلحة العامة للجميع أو بتوفير المساعدة للفئات المحتاجة والضعيفة، ووقوفه ضد الدولة في حالة اعتدائها على الحريات لا يتعارض مع مساعدته لها في تنفيذ خطط وبرامج التنمية.... الخ.

ثانيها أن تلك الوظائف تتكامل مع وظائف الدولة، ويمكن القول أن هناك ما يشبه تقسيم المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة والمجتمع المدني حيث يسد أي منهما القصور والنقص في دور الآخر لتحقيق نفس الغاية وهي حفظ كيان المجتمع والارتقاء به، وثالثها أن كل وحدة من الوحدات المكونة للمجتمع المدني قد تجمع بين أكثر من وظيفة واحدة في الوقت نفسه<sup>2</sup>.

(<sup>1</sup>) محمد الفاتح عبد الوهاب العنبي: منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف الحوار المتمدن- العدد: 2724 -المحور: قراءات في عالم الكتب و المطبوعات 2009 / 7 / 31. نقلا عن الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782>

(2) الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، المرجع السابق.

### 3-5 واقع المجتمع المدني :

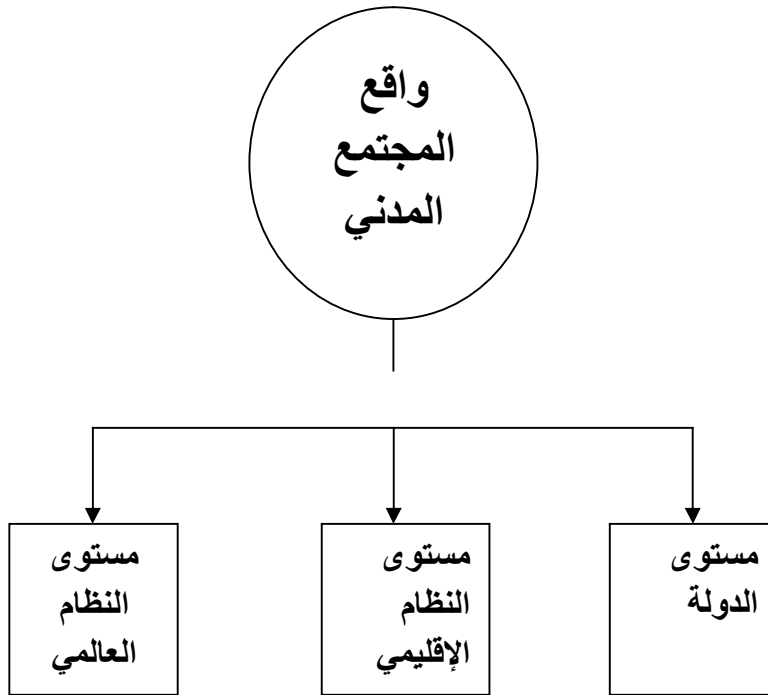
سنركز في هذا الجزء من الدراسة على واقع المجتمع المدني، ولفهمه وفقاً للشكل: (4) يتطلب استعراض هذا الواقع على ثلاثة مستويات هي:

1- مستوى الدولة "The State Lave"

2- مستوى النظام الاقليمي " The Regional "

3- مستوى النظام العالمي " The Global Level "

الشكل رقم(4): يوضح مستويات تحليل واقع المجتمع المدني



المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 17-32.

أولاً: المجتمع المدني على مستوى الدولة:

بغض النظر على أوجه الاتفاق أو الاختلاف حول تحديد مفهوم وأبعاد المجتمع المدني المعاصر، فإن هذه التنظيمات أثرت بشكل ملحوظ في العملية والتطورات السياسية على مستوى الدولة، فمن حيث الكم يلاحظ

أن عدد تنظيمات المجتمع المدني قد زاد بشكل ملحوظ في أواخر القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة<sup>1</sup>، وقد كانت فترة السبعينات في العديد من البلدان الغربية فترة الاهتمام بالمجتمع المدني وكانت أول بادرة في هذا المجال هي تطعيم الطاقم الوزاري بشخصيات من المجتمع المدني، أي من الهيئات والمنظمات غير الحكومية والعاملة في الميادين الاجتماعية، وسرعان ما أن أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية وحتى العالمية أيضا<sup>2</sup>.

وبالرغم من أن العديد من دول العالم قد تبنت برامج إصلاح اقتصادي وسياسي، فإن واقع الحال يشير إلى أن معظم تنظيمات المجتمع المدني توجد في الدول المتقدمة<sup>3</sup>.

جدول: (3) يوضح عدد تنظيمات المجتمع المدني على مستوى الدول المتقدمة.

الزيادة %	السنة 2001	السنة 1991	المدن	نسبة المدن	
7.1	3464	3730	10 اشنطن.8%نيويورك	18%	الولايات المتحدة
6.2	1873	1763	بروكسيل	28.0%	بلجيكا
12.8	1460	1674	باريس	15.0%	فرنسا
29.0	1884	1460	لندن	17.0%	بريطانيا
25.7	938	746	برلين	2.0%	ألمانيا
1.3	689	680	جنيف	6.0%	سويسرا
54.4	812	526	أمستردام	3.0%	هولندا
27.9	596	466	روما	5.0%	إيطاليا
14.9	471	410	مونتريال	1.5%	كندا
15.8	286	247	طوكيو	4.0%	اليابان

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 17-32.

(2) برهان غليون: المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، مرجع سابق ص 5.

(3) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 17-32.

--	--	--	--

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم نقلا عن : Marlies Glasius, et. al., Global Civil Society. (Oxford: Oxford University Press, 2002, pp. 318-328.

جدول رقم(4): يوضح عدد تنظيمات المجتمع المدني على مستوى الدول النامية

الدولة	السنة 1991	السنة 2001	معدل الزيادة %
الهند	150	165	10.0
الفلبين	110	109	-0.9
كينيا	105	107	1.9
الأرجنتين	101	126	24.8
فنزويلا	96	95	-1.0
البرازيل	72	66	-8.3
تشيلي	65	96	-47.7
السنغال	61	54	-11.5
مصر	58	63	8.6
سنغافورة	57	75	31.6
تايلاند	55	80	45.5
كوريا الشمالية	51	96	88.2
ماليزيا	53	54	1.9
جنوب أفريقيا	53	67	26.4
	41	143	248.8



جدول رقم(4):يوضح عدد تنظيمات المجتمع المدني على مستوى الدول النامية

الدولة	السنة 1991	السنة 2001	معدل الزيادة %
الهند	150	165	10.0
الفلبين	110	109	-0.9
كينيا	105	107	1.9
الأرجنتين	101	126	24.8
فنزويلا	96	95	-1.0
البرازيل	72	66	-8.3
تشيلي	65	96	-47.7
السنغال	61	54	-11.5
مصر	58	63	8.6
سنغافورة	57	75	31.6
تايلاند	55	80	45.5
كوريا الشمالية	51	96	88.2
ماليزيا	53	54	1.9
جنوب أفريقيا	53	67	26.4
	41	143	248.8

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم .

وتشير بيانات الجدول: إلي أن تنظيمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة تفوق من حيث الكم العدد

الأجمالى لمنظمات المجتمع المدني في الدول النامية ككل، فبينما تصل نسبة تنظيمات

المجتمع المدني في الولايات المتحدة 19.3%، يلاحظ أن هذه النسبة تصل في الدول النامية إلى 17.1% فقط من إجمالي العدد الكلي لتنظيمات المجتمع المدني في العالم ككل.<sup>(33)</sup>

كما تشير بيانات الجدول أيضا إلى عدد تنظيمات المجتمع المدني في أشهر المدن العالمية، حيث يلاحظ مثلا أن عدد المنظمات غير الحكومية بالعاصمة البلجيكية بروكسيل يصل إلى 1392، وفي العاصمة البريطانية يصل إلى 807، وفي العاصمة الفرنسية باريس يصل إلى 729، لكن عدد تنظيمات المجتمع المدني في أبرز عواصم الدول النامية يصل إلي 100 في نيروبي- كينيا، 87 في المكسيك، 65 في نيودلهي، 79 في سنغافورة، 62 في القاهرة، 110 في بيونس ايرس-الأرجنتين، وفي بانكوك-تايلاند 75 منظمة غير حكومية.

أما فيما يتعلق بوصف وتحليل المجتمع المدني من حيث الكيف، فإن الأدبيات تشير إلى قيام تنظيمات المجتمع المدني بدور هام في الدول المتقدمة بشكل خاص، وفي الدول النامية بشكل عام، ولم يقتصر دور تنظيمات المجتمع المدني على الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، ولكنها ساهمت في الإطاحة بنظم حكم تسلطية وعنصرية على غرار ما كان في جنوب أفريقيا عام 1990.<sup>1</sup>

ولقد أصبحت الساحة السياسية والاجتماعية في أوروبا وأمريكا منذ العقود الثلاثة الأخيرة تعج بالعديد من المنظمات الشعبية المختلفة، سواء من حيث التنظيم أو الأهداف أو الوسائل أو الأعضاء، ومن أكثر هذه المنظمات تأثيرا وتنظيما نقابات العمال التي لها ثقلها السياسي في عمليات التصويت، وتأثيرها الفاعل على صناعات القرار، ولهذا تسعى كل التيارات السياسية إلى كسبها وتلبية مطالبها، ومن المنظمات المهمة أيضا هناك (الاتحادات الطلابية، الاتحادات الفلاحية، المنظمات النسوية... الخ)، وهي منظمات تستمد قوتها من قدرتها على إيصال أعضائها إلى البرلمان، وكذلك على التأثير في السلطة وقراراتها من خلال تعبئة الجماهير، كما أن قسما من هذه المنظمات تعد العمود الفقري للحياة الاقتصادية.<sup>2</sup>

ومن أمثلة تنظيمات المجتمع المدني التي ساهمت في عملية التغيير السياسي والاقتصادي في دول

أوروبا الشرقية الكنيسة والأحزاب السياسية ونقابات العمال والاتحادات المهنية، كما ساهمت العديد من

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 17-32.

(2) حافظ علوان حمادي دليمي: النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 69.

تنظيمات المجتمع المدني في عملية التغيير السياسي والاقتصادي في دول افريقية، ومن أمثلة ذلك العديد من التنظيمات الشعبية والقبلية، والاتحادات الطلابية، وروابط موظفي الدولة، ونقابات العمال، لكن تنظيمات المجتمع المدني لاتساهم بنفس الكيفية في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حيث يلاحظ مثلاً أن الأحزاب السياسية تعوق مثل هذه الإصلاحات عندما تصل إلى السلطة في الوقت الذي تسهم فيه بعض الجماعات المصلحية الأخرى في عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول النامية.<sup>1</sup>

شكل رقم(5) يوضح علاقة المجتمع المدني في نظم الحكم الديمقراطية-النيابية والتسلطية (حسب روبرت داهل)

الدولة الديمقراطية الليبرالية	الديمقراطية الجزئية	النظم التسلطية
الحكومة مسؤولة أمام المواطنين	الحكومة مسؤولة جزئياً أمام المواطنين أثناء الانتخابات.	الحكومة مهيمنة وغير مسؤولة
انتخابات تنافسية وحرّة.	انتخابات غير حرّة وغير	لا توجد انتخابات تنافسية.

إن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها العديد من الدول تتماشى والمبادئ التي تؤكد عليها الليبرالية والرأسمالية، ومن ثم تؤكد الأدبيات على أن بروز وتطور المجتمع المدني يواكب باستمرار مثل هذه الإصلاحات .

وبالرغم من أن الأدبيات لا تشير إلى علاقة المجتمع المدني بالدولة أو الدول التي تتبنى الإصلاحات السياسية والاقتصادية ذات الاتجاه الليبرالي والرأسمالي، فإنها تؤكد في نفس الوقت على أن بروز المجتمع المدني يعني بالتالي زيادة المشاركة السياسية، على مستوى الدول النامية التي تتبنى الديمقراطية النيابية.

أما فيما يتعلق بالبعدين المتعلقين بالحرية الفردية واستقلالية تنظيمات المجتمع المدني فإنها تختلف بالنسبة

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 17-32.

لداهل " Robert Dahl " في الدول التي تتبنى كليا أو جزئيا الديمقراطية النيابية مقارنة بالنظم التسلطية، ويشير الجدول: (4) إلى أنه بينما تعتبر الحرية الفردية والسياسية متاحة إلى حد ما في الدوال التي لم تتحول بالكامل إلى الديمقراطية الليبرالية، فإنها تعتبر مقيدة في نظم الحكم التسلطية كما أن استقلالية المجتمع المدني بالنسبة لداهل تتوقف بدورها على نمط الديمقراطية السائد في الدولة .<sup>1</sup>

#### ثانيا: مستوى النظام الإقليمي :

إن محور التركيز في هذا المستوى من مستويات التحليل لا ينصب على الدولة، ولكنه يتعامل مع التنظيمات الجهوية "Sub-regional level" والإقليمية "Regional Level" مع إن المتمعن في بيانات الجدول: (5) يلاحظ بجلاء أن أوروبا، وأمريكا الشمالية تحظى بالعدد الأكبر من تنظيمات المجتمع المدني المعاصرة، حيث إن عدد هذه المنظمات قد وصل إلى 83% من إجمالي العدد الكلي الذي وصل إلى 17968 عام 2001 .

الجدول رقم(5): يوضح البعد الكمي للمجتمع المدني على مستوى النظام الإقليمي

المناطق	السنة 1991	السنة 2001	الزيادة %
أمريكا اللاتينية	739	924	25.0
أفريقيا جنوب الصحراء	543	676	24.5
شرق آسيا	364	517	42.0
وسط آسيا	236	422	78.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	269	256	-4.8
جنوب آسيا	218	224	2.8

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم .

ويلاحظ عموما أن بيانات الجدول: (5) تشير عموما إلى مجموعة الملاحظات الآتية:

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 17-32.

إن أمريكا اللاتينية تتفوق على ما عداها من المناطق النامية من حيث عدد تنظيمات المجتمع المدني، حيث وصل إجمالي هذه التنظيمات إلى 924 عام 2001؛ أما أفريقيا فتحظى بنصيب أقل من حيث العدد الإجمالي، حيث إن ذلك لا يتعدى 676 منظمة مدنية.<sup>1</sup>

وبالرغم من أن بيانات الجدول (5) تتعامل مع آسيا كمناطق فرعية، إلا أن التعامل مع آسيا كمنطقة إقليمية واحدة يجعلها تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد تنظيمات المجتمع المدني، حيث وصل هذا العدد عام 2001 إلى 1163.

إن عدد تنظيمات المجتمع المدني في القارة الأفريقية يقل عما عداها في المناطق الأخرى، حيث إن عددها لا يتعدى عددها 676 في أفريقيا جنوب الصحراء، ولو استثنينا جنوب أفريقيا التي وصل عدد تنظيمات المجتمع المدني فيها عام 2001 إلى 143 لتقلص العدد إلى 533، أما لو استثنينا خمس دول من الإحصائية المذكورة، وهي جنوب أفريقيا، كينيا، السنغال، نيجيريا، وزمبابوي لتقلص عدد تنظيمات المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 283، أي ما يعادل 1.6 % من إجمالي العدد الكلي لمنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم.

ولقد لعبت تنظيمات المجتمع المدني دوراً ملحوظاً في إطار أوروبا الشرقية التي تحولت نظمها الشيوعية السابقة إلى الليبرالية والرأسمالية، حيث تشير الأدبيات إلى أن هذه التنظيمات قد ساعدت على الإسراع في عملية التحول الديمقراطي مقارنة بالمناطق الجغرافية للدول النامية.

لكن يلاحظ أيضاً أن عملية التحول السريع إلى نظام السوق في شرق أوروبا قد أضعفت بدورها المجتمع المدني، نظراً لأن ذلك لم يواكب بإصلاحات سياسية مماثلة، وهذا ما حدث أيضاً في العديد من الدول النامية، فالإصلاحات الاقتصادية السريعة الوتيرة لم تضعف فقط تنظيمات المجتمع المدني القائمة، بل إنها قضت في بعض الحالات على تنظيمات كانت فعالة في ظل نظم الحكم الشيوعية، إن مقولات النظرية الليبرالية والمتعلقة ببروز تنظيمات مجتمع مدني قوية وفعالة في مرحلة التحول الاقتصادي والسياسي لم تتحقق على أرض الواقع في شرق أوروبا بعد انهيار الشيوعية، نظراً لغياب الأساس المؤسسي اللازم لهذه العملية من ناحية، ونظراً للافتقار إلى قنوات بديلة للمشاركة السياسية من ناحية أخرى، باختصار،

إن الدور الذي يقوم به المجتمع المدني خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية يعتبر محدوداً ليس فقط في

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 17-32.

شرق أوروبا، ولكن يعتبر محدودا أيضا في الدول النامية التي تتطلب عملية وصفها وتحليلها الانتقال إلى مستوى النظام العالمي.

### ثالثا: مستوى النظام العالمي:

إن محور التركيز سينصب في إطار مستوى النظام العالمي على علاقات التفاعل بين أطراف العلاقات الدولية ككل، لاسيما الدول القومية، المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات عبر القومية، وتنظيمات المجتمع المدني، ووفقا لهذا المستوى من مستويات التحليل، فإن العالم يمكن أن يتم تصنيفه مثلا إلى دول متقدمة وأخرى نامية، أو إلى دول غنية وأخرى فقيرة.

وتشير بيانات الجدول: (5) إلى عدد تنظيمات المجتمع المدني خلال السنوات 1991-2001 حسب معدلات الدخل في العالم فالدول عالية الدخل، وهي في الغالب دول متقدمة، تتفوق على الدول محدودة الدخل بمعدل تسعة عشر ضعفا، وعلى الدول متوسطة الدخل بحوالي سبعة أضعاف، وعلى الدول محدودة ومتوسطة الدخل معاً بمعدل خمسة أضعاف، ويرجع ارتفاع عدد تنظيمات المجتمع المدني في الدول مرتفعة الدخل إلى حد كبير، إلا أنها دول تتبنى الليبرالية التي تؤكد على أهمية وفعالية الجماعة السياسية ككل، وبالإضافة إلى أن عدد تنظيمات المجتمع المدني تعتبر محدودة في الدول النامية وشرق أوروبا، فإنها تتسم عموماً بالغموض والتناقض حيث يلاحظ عليها الآتي:

1- تتكون تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية وشرق أوروبا من خليط يجمع ما بين تنظيمات عامة وأخرى خاصة، والسيطرة تكون فيها في العادة للتنظيمات العامة.

تتمتع تنظيمات المجتمع المدني في هذه الدول بقدر محدود من الاستقلالية، ولا يمكن وصفها بأنها مستقلة عن الحكومة.

جدول رقم (6): يوضح تطور المجتمع المدني في العالم حسب مستوى الدخل.

معدل الزيادة %	السنة 2001	السنة 1991	المناطق
10.7	14896	13452	دول عالية الدخل
29.2	2120	1641	دول متوسطة الدخل
7.9	788	730	دول محدودة الدخل
22.2	2908	2371	دول متوسطة ومحدودة الدخل
%	17968	15937	الإجمالي العالمي

3- لا يمكن وصف تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية وشرق أوروبا بأنها جماعات مصلحة تعمل على تحقيق مصالح أعضائها كما هو متعارف عليه في أدبيات السياسات المقارنة.

4- بالرغم من وجود بعض عناصر التطوع في تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية وشرق أوروبا، فإنه يصعب وصفها بأنها تنظيمات تطوعية.<sup>1</sup>

5- تتسم تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية وشرق أوروبا في معظمها بأنها غير مسيسة على الأقل في المدى القصير.

6- أنها تختلف عن النموذج الكلاسيكي للمنظمات الشعبية المعروفة في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث إنها تخضع بشكل أو بآخر لسيطرة الدولة.

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 17-32.

7- إن الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية وشرق أوروبا خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية يعد محدوداً نظراً إلى سرعة الوتيرة التي تسير بها عملية الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالإصلاحات السياسية.

لكن الإشكاليات السابقة المرتبطة بوضع تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية وشرق أوروبا مرجعها اختلاف الظروف البيئية لهذه الدول مع الظروف البيئية للدول الغربية ذات الاتجاه الليبرالي-الرأسمالي، الذي يؤكد على ضرورة قوة واستقلالية المجتمع المدني عن الدولة تماشياً مع الإيديولوجية الفردية عليه، فإن تطبيق المفهوم الغربي للمجتمع المدني على الدول النامية خاصة لا يتسم بالدقة والموضوعية، لاسيما أن الوظائف التي تقوم بها مثل هذه التنظيمات تختلف من بيئة إلى أخرى، وبالرغم من ضعف تنظيمات المجتمع المدني في الدول النامية، فإن هذه التنظيمات قد ساهمت عموماً إلى جانب عوامل أخرى داخلية، مثل التخلف الاقتصادي وارتفاع مستويات التعليم، وعوامل خارجية متمثلة في الضغوط الدولية إلى الإسراع بالإصلاحات الاقتصادية وأحياناً أخرى بالإصلاحات السياسية بشكل ملحوظ، الأمر الذي دعا هنتغتون إلى إعلان الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي مع بداية عقد التسعينيات .

لكن تأثير المجتمع المدني في الدول النامية يختلف عموماً من دولة إلى أخرى، وذلك تماشياً مع اختلاف الظروف البيئية المحيطة والثقافات السائدة ودرجة التحضر، ومن أمثلة ذلك أفريقيا، ولا تقتصر نشاطات تنظيمات المجتمع المدني على مستوى الدولة، ولكنها كما لاحظنا، تتعدى ذلك إلى مستوى النظام الإقليمي والعالمي، وعليه يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية تؤثر بشكل ملحوظ في الرأي العام والسياسة العامة المتعلقة بقضايا عالمية، مثل: تلوث البيئة، المجاعة، انتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز، كما أن تأثير المنظمات غير الحكومية يمتد ليشمل المنظمات الدولية العامة والمتخصصة، مثل صندوق النقد الدولي "IMF"، ومنظمة التجارة العالمية "WTO"، والاتحاد الأوروبي "EU"، إلى جانب التأثير في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات "MNCs"، إذن هناك مصلحة مشتركة في التنسيق والتعاون بين تنظيمات المجتمع المدني، متمثلة في المنظمات الدولية غير الحكومية "INGO" وبين الجماعة الدولية متجسدة في الدول والمنظمات الدولية العامة والمتخصصة، والشركات متعددة الجنسيات .

إن النجاح الذي حققته المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها من أبرز تنظيمات المجتمع المدني المؤثرة في مستوى النظام العالمي، تحققت في مختلف مناطق العالم، لاسيما في أوروبا، والأمريكيتين، وآسيا، وأفريقيا، ومن النجاحات التي تحققت على مستوى النظام العالمي ما يتعلق بالدور الذي لعبه



المجتمع المدني العالمي في عملية تخفيض وإلغاء الديون على الدول الأفريقية محدودة الدخل، كما أن التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني في الشمال والجنوب نتج عنه نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، إلغاء وإعادة جدولة الديون الخارجية للدول المدينة خاصة الأكثر فقرا منها، مكافحة التلوث البيئي، زيادة مستويات العون الإنمائي المقدم من الشمال إلى الجنوب، وتقديم المساعدات

الغذائية والطبية لمكافحة المجاعة والأمراض الفتاكة.<sup>1</sup>

غير أن اختلاف الصيرورة المجتمعية في الغرب تجعل سحب النموذج الغربي للمجتمع المدني على دول الجنوب نوعا من الإسقاط لا يأخذ في عين الاعتبار الخصوصية الثقافية والاجتماعية لتلك المجتمعات، هذا ما جعل البعض يعتقد بأن الحديث عن تجربة المجتمع المدني في مجتمعات الجنوب

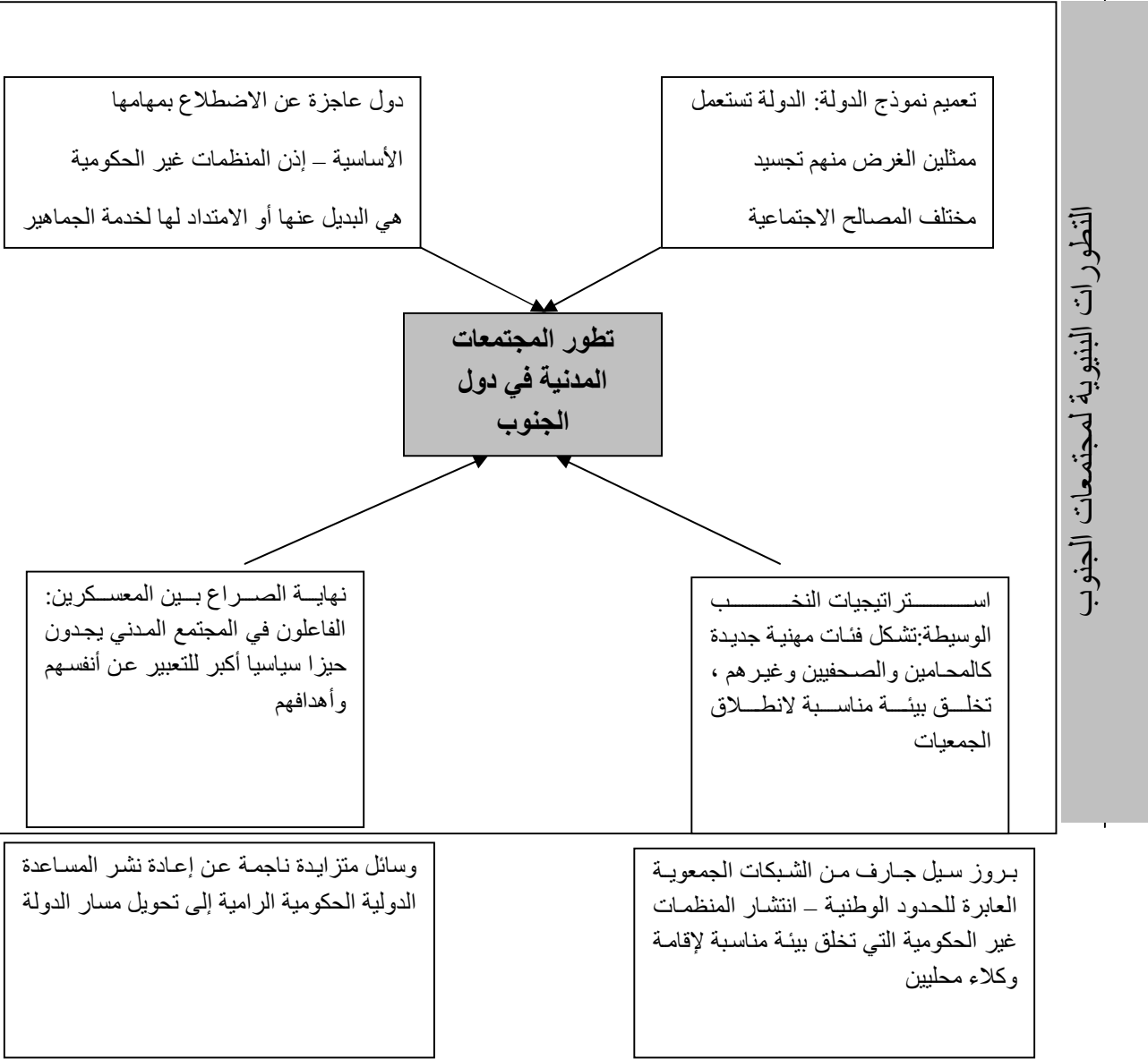
(( المعروفة بأنها تتسم بالطابع الجمعي، وتسير وفقا للنمط الأبوي الجديد الذي يتميز بالاندماج بين العام والخاص )) محض هراء (( سواء تعلق الأمر بأفريقيا جنوب الصحراء، حيث ينظر في الغالب إلى التجربة العرقية - الدينية، وإلى أولية أنماط التضامن [الآلي] بين الجماعات، على أنها واقع لا يمكن تجاوزه، أو بالعالم العربي الإسلامي حيث يتحد الاجتماعي بالسياسي في وحدة تبدو لا انفصام لها ))<sup>2</sup>.

ويرى مصطفى خشيم انه يلاحظ انفجارا كبيرا في دول الجنوب للمنظمات، والجمعيات والشبكات، والحركات المختلفة وعلى الرغم من أن مستوى الوعي في تلك الدول لا يكفي لتبرير ذلك الانفجار لمنظمات المجتمع المدني، فإن بعض عناصر ذلك المجتمع قد وجدت بالفعل في الدول التي خرجت حديثا من الاستعمار، وهناك من يرى أن تجربة المجتمع المدني تكون ضرورية في الدول التي توجد فيها هوة كبيرة بين الشعب والنخبة السياسية، أو في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، أو التي تتأسس فيها المواطنة على شبكة والولاءات أو الانتماءات العرقية لمعادلة الاختلالات التي قد تنجم عن تلك الأوضاع، ويوضح المخطط الآتي عوامل بروز المجتمع المدني في دول الجنوب:

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 17-32

(2) نفس المرجع، ص 56-61

شكل رقم (6) : يوضح عوامل بروز المجتمع في دول الجنوب :



المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم مرجع سابق، ص56

نلاحظ في دول الجنوب انفجارا كبيرا للمنظمات ، والجمعيات والشبكات و الحركات المختلفة، وعلى الرغم من أن مستوى الوعي الاجتماعي في تلك الدول لا يكفي لتبرير ذلك الانفجار لمنظمات المجتمع المدني، وكان للانفجار في حجم المنظمات في دول الجنوب كانت له بعض السلبيات وبخاصة في علاقات تلك الدول بنظام المساعدات، ذلك أن نعت "المجتمع المدني" الذي يطلقه مانحو المساعدات الدوليون يفتح بالفعل الباب على مصراعيه للحصول على حفنة كبيرة من المصادر المادية والرمزية، وعلى الرغم من أن هنالك من يناضل بحق للدفاع عن استقلاله الذاتي فإن العديد من الفاعلين قد تم تحويلهم إلى أداة من خلال تحويل مسار المساعدات من المواطنين المحتاجين إلى وسيلة للضغط على الدولة وتقطيعها من خلال

سياسات الإصلاح الهيكلي.

وهكذا لم يكن الصعود المتزامن "للمجتمعات المدنية" في الشرق والجنوب خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نتيجة لتشابه الأوضاع التاريخية والسياسية الداخلية بقدر ما يعزى إلى تضافر العديد من العوامل الخارجية.

ودون الدخول في الخصوصيات المحلية لكل بلد على حدة فسندكتفي هنا بعرض الخطوط العامة العريضة للتطور الملحوظ في مناطق مختلفة من العالم بالتركيز على بعض الأمثلة فيما يتعلق بتجيش مفهوم المجتمع المدني أو تهميشه.

فقد ظهر مفهوم المجتمع المدني في دول أوروبا الوسطى والشرقية في عقد السبعينيات مع قيام بعض الحركات ذات الطابع المدني، وقد وصلت ظاهرة انتشار المجتمعات المدنية في تلك الدول أوجها في نهاية الثمانينيات عندما وقفت المنظمات الشعبية في وجه دكتاتورية الدولة، وكانت الطبقة المثقفة في تلك الدول ترى في ظهور المجتمع المدني هدفا أساسيا بصفته أداة للتحرر السياسي، ووسيلة لإقامة نموذج من التضامن وبناء مجتمع سياسي لا يتأسس فقط-كما هو الحال في الغرب-على قيم النزعة الفردية التملكية، إلا أن تحولا جذريا طرأ على تلك التوجهات مع سقوط جدار برلين فتمت إعادة تملك المفهوم من طرف المنظرين الليبراليين للتحوّل الديمقراطي، وأصبح ينظر إلى المجتمع المدني من زاوية معيارية ضيقة أي باعتباره حيزا للانتقال إلى "الأرض الموعودة": الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق.

أما في أمريكا اللاتينية فقد تطور مفهوم المجتمع المدني في العديد من الدول في الفترة الفاصلة ما بين عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، بالتعارض مع استبداد النظم السياسية الشمولية فكان له تأثير بالغ في التحول إلى الديمقراطية في عقد الثمانينيات، وقد ساهم العديد من المنظمات في ذلك التحول، وقد كان تفعيل دور المجتمع المدني في تلك الدول تعبيرا عن تأثير بعض الأوضاع الجديدة الناجمة عن دمج القارة في صيرورة الاقتصاد العالمي، والنمط الجديد للعلاقة مع السلطة، وقد نجم عن ذلك تطلع الفاعلين في القطاع الشعبي إلى الاستقلال الذاتي، وهم الخاضعون تقليديا لهيمنة الزعماء السياسيين، وتخلّى الدولة عن الكثير من وظائفها الاجتماعية وهو ما أجبر العاطلين عن العمل والمهمشين إلى البحث عن صيغ جديدة للتعبير الجماعي عن حقوقهم والبحث عن حلول جديدة لمشاكلهم<sup>1</sup>

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص 56-61.

أما في جنوب شرق آسيا فقد ارتبط استعمال مفهوم المجتمع المدني في عقد الثمانينيات بالتحضر، وبرز الطبقات الوسطى نتيجة لحركة التصنيع، والتطور الاقتصادي في بعض الدول الآسيوية خلال عقد السبعينيات، لكنه ارتبط كذلك بحركة الاحتجاج على الأنظمة المستبدة، وكرده فعل على تغلغل الثقافة

والأيدولوجيا الأنجلو سكسونية في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام، والطلاب العائدين من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حين يفتقر القطاع الشعبي أو يكاد إلى أي إطار تنظيمي، تتعدد جماعات المجتمع المدني بحسب طبيعة الحكم في كل بلد على حدة، ففي فيتنام نجد أن جزءاً كبيراً من المواطنين هم أعضاء في بعض الجمعيات الشعبية التي يسيرها الحزب، إلا أنهم مع ذلك يلعبون دور الوسيط، لكن لم يحن الوقت بعد في ذلك البلد لقيام وعي جمعي أو مدني مستقل، في حين نجد أن الهند قد عرفت ظهور تنوع كبير في عمل الجمعيات نذكر منها على سبيل المثال حركة المنبوذين (les intouchables) والمنظمات غير الحكومية التي تشرف عليها النخبة المثقفة والاقتصادية في البلد، والتعاونيات، والحركات النسوية وغيرها، ولا يتيسر فهم طبيعة المجتمع المدني في الهند إلا بمعرفة جيدة لنظام الطبقات المغلقة السائد في ذلك البلد.

أما في أفريقيا جنوب الصحراء فقد تطورت بعض المنظمات المدنية في عقد الستينيات من القرن الماضي لمقاومة الاستبداد، وقد عرف عقد الثمانينيات والتسعينيات زيادة مذهلة في حجم المنظمات التي لم تنشأ نتيجة لسقوط الأنظمة الاستبدادية، أو لعمل المنظمات غير الحكومية فحسب، بل تعود نشأتها أيضاً إلى توقف التشغيل في القطاع العام وتدفق المساعدات الدولية وقد نشأت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية أو استقرت في الكثير من بلدان القارة لكي تستجيب للأوضاع الطارئة ولحاجات التنمية المحلية، وهنا كذلك نشهد حضوراً مكثفاً للمنظمات الأهلية القاعدية وخاصة في الوسط الريفي.

أما في الدول العربية فقد أصبح مصطلح "المجتمع المدني" منذ عقد الثمانينيات شعاراً لدى دعاة التعددية والديمقراطية، واستبعاد الحركات الإسلامية،

وقد عرفت المجتمعات المدنية في بلداننا العربية في العقود الأخيرة طفرة نوعية، سواء فيما يتعلق بأهدافها ووظائفها وأساليب عملها، أو بمصادر تمويلها، وتظهر تلك المنظمات رغبة قوية للمشاركة في الشأن العام كشريك للسلطات السياسية في خيارات التنمية، وقد أصبح الحديث عن حقوق الإنسان من المواضيع الرائجة التي تطفئ على مختلف النقاشات ويبدو أن تلك الطفرة التي شهدتها المجتمع المدني كان لها تأثيرها في التوجهات الديمقراطية المحتشمة في بعض البلدان.

بيد أن سيطرة البنية القبلية، والذهنية العشائرية، والولاءات العمودية، وتجييش "المجتمع المدني" من

طرف الممولين الخارجيين، وتهميشه من طرف الحكام كلها عوائق تمنع من قيام مجتمع مدني عربي حقيقي ذلك ما جعل قطاعا واسعا من الطبقة المثقفة العربية يضمّر أو يصرح بأننا نعيش حقيقة مرحلة ما قبل الدولة بمفهومها الحديث، وهو ما يعني استحالة قيام المجتمع المدني بالمعنى الصحيح في الظروف الحالية، وقد رأينا التلازم الضروري، المنطقي والتاريخي بين الدولة والمجتمع المدني .<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة هنا أن البعض قد ينظر إلى المجتمع المدني ليس بديلا عن الدولة، ويتضح - مما سبق - أن الدول العربية تحتاج إلى تطوير مفهوم خاص للمجتمع المدني يتناسب مع تاريخ وتطور المنطقة وخصوصيتها، وهو ما يدعو إلى تعظيم دور مؤسسات تطوعية خاصة بالمنطقة، ولها دور بارز في التنمية مثل الوقف ومؤسسات الزكاة والصدقات، كما أن الأمر يحتاج إلى جهد خاص في دراسة

الجمعيات والمؤسسات الخيرية، والتي يمكن أن تمارس دورا تنمويا أساسيا في البلدان العربية .<sup>2</sup>

ويشير التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي عام 2004 بأن المجتمع المدني المصري-مثلا -وحرية التنظيم مازالت مقيدة بقانون الطوارئ ومجموعة من القوانين الاستثنائية، التي تعطي الفرصة للحكومة والأجهزة الأمنية في التحكم والسيطرة على النشاط المدني المصري، ولم تعدل الصيغة المعدلة من القانون القيود على نشاط المنظمات عبر الحكومة، ، وبالإضافة إلى ذلك يحظر القانون على المنظمات غير الحكومية المشاركة في أي نشاط سياسي أو نقابي، ويضع القانون قيوداً على إدارات المنظمات غير الحكومية وعملياتها وشؤونها المالية، ولا تستطيع أي جمعية مدنية ممارسة نشاطها إلا بعد أخذ موافقة السلطات عليه .

وفي العراق يكفل قانون إدارة الدولة الحالي للمواطنين العراقيين الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ويقنن عملها الدستور المؤقت، الذي تم تبنية في مارس 2004، والذي يعطي في مادته (21) الحرية لمؤسسات المجتمع المدني، وشجع الوضع الجديد في العراق العديد من المنظمات التي تأسست في الخارج على إعادة تنظيم نفسها من جديد بما يتلاءم والمرحلة الراهنة وأصبح نشاط العديد منها يتركز في العمل التطوعي وجمع التبرعات في الداخل والخارج، إلى جانب العمل السياسي، إلا أن بقاء الاحتلال يشكل عقبة كبيرة أمام عمل ومصادقية منظمات المجتمع المدني .

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، 56-59.

(2) محمد احمد علي العدوي، مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة، دراسة حالة للمؤسسات والجمعيات الخيرية. مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، 20-22 جانفي 2008.

وفي سوريا ازداد نشاط المجتمع المدني السوري خلال الأعوام 2003/2004، وظهرت بشكل علني المطالب بإنهاء الطوارئ وإطلاق الحريات العامة، وشكلت عدد من الجمعيات ضغط على الحكومة للإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين. وفي المقابل فلا تزال جميع أنشطة الحرية العامة تعاني من الخطر والتضييق الشديد من قبل السلطات السورية، كما تتزايد أحكام الاعتقال على نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان، وما تزال السلطات تمنع قيام جمعيات أو منظمات أو ترخيصها.

وفي الأردن ينظم قانون الجمعيات والمؤسسات للعام 1996 حركة المجتمع المدني، والذي أعطى الحق الكامل في تشكيل المنظمات المدنية وفي الانضمام إليها، ويحظر استخدام الجمعيات للعمل الحزبي، ولا يضع القانون العراقيل أمام قيام الجمعيات الأهلية ما دامت لا تعمل بالعمل السياسي ويقتصر عملها على النشاط التنموي أو الاجتماعي، أما بالنسبة للنقابات المهنية فيمنحها القانون حرية العمل ولكن يمنعها من الاشتغال بالعمل السياسي.

وفي تونس يضمن الدستور حرية التجمع لكن قوانين الطوارئ تقيد ذلك، ويلزم القانون التونسي جميع المنظمات غير الحكومية بإخطار الحكومة بمواعيد المؤتمرات التي ستنظمها تلك المنظمات في الأماكن العامة وذلك قبل ثلاثة أيام من عقدها وتلزم أيضاً تلك المنظمات بتقديم لائحة كاملة بأسماء الحضور إلى وزارة الداخلية. وتضع الحكومة قيوداً كبيرة على منظمات حقوق الإنسان وأنشطتها.

وفي ليبيا تمنح الحكومة حق تأسيس الجمعيات والنقابات الأهلية بموجب القانون الصادر سنة 1972، إلا أنها تسيطر على المجتمع المدني من خلال المؤسسات الحكومية "الثورية" المتعددة التي تنتشر في مختلف قطاعات المجتمع الليبي.

وفي المغرب ينظم قانون الحريات العامة إنشاء الجمعيات والمنظمات الأهلية ونشاطها، ويضمن الدستور المغربي حرية التجمع، وحق تكوين الجمعيات، ولكن ذلك لا يطبق فعلاً على أرض الواقع وذلك لأن جميع المنظمات والجمعيات مقيدة بموافقة وزارة الداخلية حتى تتمكن من تسجيل نفسها، ولا تقوم الحكومة بتعطيل تسجيل الجمعيات عدا تلك التي تنتمي إلى الإسلاميين واليساريين.<sup>1</sup>

وشهدت المغرب حراكاً مهماً لصالح تعديل قانون الجمعيات، وأتاحت المناقشات المنظمة في عدة مناطق إلى رفع توصيات من أجل تغيير القانون، وتم في هذا الاتجاه وضع دراسة قانونية مقارنة حول قانون الجمعيات مكنت من إبراز محاور إطار قانوني يراعي المعايير الدولية المتعلقة بحرية الجمعيات.

(1) محمد عبده الزغير، المرجع السابق.

وفي السعودية لم يكن للجمعيات التطوعية المستقلة ولا للاتحادات المهنية أو الأحزاب السياسية وجود في المملكة طوال العقود السابقة، وشهد عام 2003 تحركات ايجابية تمثلت في السماح بإنشاء هيئة للصحافيين السعوديين، والموافقة على إنشاء لجنة غير حكومية لحقوق الإنسان، كما أسست الحكومة مركزاً للحوار ومكافحة التطرف، ولكن تظل السعودية تفتقر إلى ابسط ما يمكن تسميته مجتمع مدني

مستقل عن الدولة أو إلى الحريات المدنية المتعارف عليها في المواثيق الدولية، وفي الأعوام 2003/2004 أغلقت السعودية عدد من المؤسسات الدينية والمتهمة بتمويل المنظمات الإرهابية، كما أوقفت نشاط عدد من المنتديات الثقافية، وتعرض عدد من المثقفين الداعيين للإصلاح إلى الاعتقال. وبدأت تباشير أول الانفراج بالإفراج عن المعتقلين الإصلاحيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإقرار إنشاء هيئة حكومية لحقوق الإنسان في المملكة .

وفي الكويت يكفل الدستور حرية المجتمع وإنشاء الجمعيات الأهلية، ولكن هذه الحريات مقيدة على الصعيد العملي فكل المنظمات لا بد أن تحصل على ترخيص لمزاولة عملها وتسجل تحت وزارة الشؤون الاجتماعية وتتحكم هذه الوزارة في كل منظمات المجتمع المدني ولها الحق في سحب ترخيص أي منظمة لو ثبت أن نشاطاتها غير مقبولة اجتماعياً أو سياسياً، أو رأى النظام أنها ساءت استخدام مواردها المالية، ويحرم قانون الجمعيات الأهلية ممارسة العمل السياسي إلا أن النظام يغض الطرف عن بعض الممارسات السياسية لبعض الجمعيات .

وفي الإمارات يضمن الدستور حق المواطنين في مخاطبة السلطات العامة وحق تشكيل الجمعيات، ولكن حرية الاجتماع العام وتكوين الجمعيات الأهلية تخضع لموافقة الحكومة، وإن كان هناك تساهل في تطبيق هذا الشرط في بعض الإمارات، ووضعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خطة للتفتيش على الجمعيات تركز على تحديد نوعية وفئة كل جمعية ومراقبة أداءها من خلال تكوين مجلس إدارتها ونظاماً أساسياً يحدد وسائل جمع التبرعات وفق معايير دقيقة تمهيداً لتحديد حجم المعونات التي تستحقها من الوزارة .

ويجري إعداد قانونين جديدين للجمعيات ذات النفع العام، تضمنت بعض التعديلات الجديدة لقانون عام 1974، بهدف إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في العمل التطوعي والخيري والأهداف المشابهة .

وفي البحرين ينظم قانون الجمعيات والمرسوم رقم (21) الصادر سنة 1989 ، والمرسوم رقم (1) الصادر سنة 1990 اللوائح الداخلية للجمعيات الأهلية وعلاقتها بالدولة ونشاطها في مجال جمع

التبرعات، ومنذ تطبيق الدستور الجديد تشكلت العديد من منظمات المجتمع المدني، ويسجل بشكل عام مناخ الحرية الذي تتمتع به الجمعيات الأهلية، بما يتجاوز تقييدات قانون الجمعيات والأندية لعام 1989، إلا أن هذا القانون الذي ينتمي إلى فترة قانوني الطوارئ وأمن الدولة، يعيق عمل الجمعيات متى ما رغبت السلطة في تفعيل بنوده المقيدة لحريات العمل في الجمعيات، وتطالب الجمعيات بإصدار قانون للجمعيات دون الأندية يكون أكثر تطوراً ويلاحظ أن بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية نظراً لعدم وجود قانون للأحزاب سجلت نفسها كجمعيات سياسية، وقد تم الترخيص لها (13) جمعية حسب قانون الجمعيات الأهلية، وهو الأمر الذي قيد حركتها وجعلها في مرتبة أدنى من الأحزاب السياسية، وتبرز بين الحين والآخر إجراءات تقييدية وتحفظ من قبل الحكومة على عمل هذه الجمعيات .

وفي قطر يؤكد الدستور على حرية تأسيس الجمعيات ووفقاً للشروط والظروف التي حددها القانون، وفي مايو 2004 منح القانون رقم (12) لعام 2004، الذي حل محل القانون رقم (8) لعام 1998، المواطنين حق تأسيس جمعيات المهن الحرة وغيرها، ولكن القانون الجديد يفرض موافقة الحكومة إلى جانب مجموعة من الرسوم الباهظة على الجمعيات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد يجري دفعها مرة أخرى بعد انتهاء المدة كما يشترط دعوة الحكومة للموافقة مرة أخرى على التمديد.

وتشهد قطر حالياً العديد من الإصلاحات (انتخابات، التحول إلى ملكية دستورية، إقرار الدستور) وتتيح هامشاً أوسع للحريات والمشاركة السياسية، وإصدار مجموعة من القوانين الجزئية المتعلقة بحرية التنظيم وحق الأحزاب، ومراجعة القوانين التي تخالف حقوق الإنسان وحرية.

وفي سلطنة عُمان يقر الدستور حق تأسيس الجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية "على أساس وطني لأهداف مشروعة وبطريقة ملائمة لا تتعارض مع بنود القانون الأساسي" ويمنع تأسيس جمعيات ذات نشاط معاد للنظام الاجتماعي القائم أو ذات نشاط سري، كما يمنع تأسيس جمعيات حقوق الإنسان والنقابات العمالية، ولكن في عام 2004 سمح بتكوين "جمعية للصحافيين العمانيين" .

وفي اليمن تنظم عدة قوانين الجمعيات والنقابات المهنية والعمالية في اليمن، وهذه القوانين لا تجيز للمنظمات غير الحكومية الانخراط في النشاط السياسي، ولا يميز قانون الأحزاب والمنظمات السياسية رقم (66) لعام 1991 بين الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية، وينظم القانون رقم (1) لعام 2001، عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والقانون الأخير هو محاولة لتبني فلسفة جديدة للعمل المدني الأهلي، ومع ذلك تضمنت بعض نصوص القانون الغموض مما قد يفسر لمصالح الجهات الحكومية خاصة فيما يتعلق بمصادر



التمويل وعلاقات الجمعيات الأهلية المحلية بالجمعيات والمنظمات الأهلية الأجنبية.<sup>1</sup>

وفي الجزائر يكفل الدستور حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، ولكن قانون الطوارئ يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني وحرية التجمع، وتخضع حرية التنظيم لأحكام "الأمر التشريعي الخاص بسن قانون عضوي ينظم عمل الأحزاب السياسية، ولقانون الاتحادات العمالية لعام 1990، ولقانون الطوارئ لسنة 1992 الذي يحرم على النقابات والاتحادات الاتصال بالأحزاب السياسية. ولقانون

الوثام المدني لعام 1992، وتمنع الحكومة أو ترفض السماح لبعض منظمات المجتمع المدني من التسجيل لأسباب أمنية أو بدون أسباب أصلاً، وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تعمل بالرغم من موقفهم غير القانوني، وقانون الجمعيات لسنة 1990 حقق بعض المميزات لمنظمات المجتمع المدني كما خفف من بعض الإجراءات الخاصة بالتأسيس إلا أنه أعطى الإدارة أمكانية (مفتوحة) لإقصاء أو تجميد أية جمعية إذا كانت أهدافها تخالف النظام التأسيسي أو الآداب العامة، وهو ما طبق فعلاً سنة 1993 على كل الجمعيات الإسلامية.

ومما سبق يلاحظ أن منظمات المجتمع المدني هي محور اهتمام القوانين العربية، وفي ضوء ذلك فإن القوانين تحدد شروطاً معينة لإشهار الجمعيات وتسجيلها، وتضع قواعد للرقابة على أنشطتها، كما تضع قواعد لتنظيم العلاقة بين هذه المنظمات والدولة، وقد تضيق أو تتسع من دولة إلى أخرى<sup>2</sup>

وفي دراسة ميدانية أجرتها شهيدة ألباز (1997) وجد أن مطالب المنظمات العربية قد ركزت كلها على المزيد من الديمقراطية، الدعم المالي وتخفيف القيود على إنشاء المنظمات وتخفيف رقابة الدولة عليها.

إجمالاً يلاحظ أن تطوراً كبيراً شهدته المكانة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في العديد من دول الإقليم، وظهر ذلك بوضوح في حركة التعديلات والتحديث للقوانين السابقة.

وتزخر المنطقة باختلافات تبدو متعددة، ليس من حيث وجود أو حضور المجتمع المدني فيها بحسب، وإنما من حيث تنوع وفاعلية أدواره ونشاطاته وقدرته على أن يكون مؤثراً في عملية التنمية إجمالاً.

وربط باقر النجار تنوع مجالات عمل منظمات المجتمع المدني بمستوى الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي وبالتالي مساحة الحرية المتوافرة في هذه الدولة أو تلك مشيراً إلى أنه في حين يتسم

(<sup>1</sup>) محمد عبده الزغير، مرجع سابق.

الفضاء المجتمعي اللبناني والمصري والشمال أفريقي بشكل عام بقدر كبير من الاتساع والمرونة الاجتماعية، فإن الفضاء الاجتماعي في الخليج والجزيرة العربية يتسم بقدر من المحافظة .

وبالنظر إلى مجالات عمل منظمات المجتمع المدني في الإقليم نجدها تتوزع على خارطة واسعة من مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعاية والسياسية والنسوية .. الخ. كما يتباين عددها من دولة لأخرى، وتتصدر الجزائر القائمة بنحو 57959 جمعية منها حوالي 842 على المستوى الوطني و57117 على المستوى المحلي، تليها المغرب بقرابة 30 ألف جمعية، ثم مصر التي يفوق عددها 16 ألف جمعية، فتونس بحوالي 7560 جمعية، ولبنان 3656 جمعية، ثم اليمن 2713 جمعية، ويقل عدد

الجمعيات في دول الخليج ليصل أدناه في قطر حيث لا يتجاوز عددها عشر جمعيات، في حين يبلغ أعلاه في البحرين بحوالي 321 جمعية، ثم المملكة العربية السعودية فيصل إلى نحو 230 جمعية على المستويين الوطني والمحلي. ويستثنى من هذه الأرقام في الغالب المنظمات السياسية والنقابات العمالية .

وعلى المستوى الإقليمي تصنف المنظمات إلى نوعين:

(1) منظمات عربية غير قطرية: وهي رغم كثرتها العددية إلا أن إنتاجيتها العملية محدودة المدى والتأثير ولا يذكر منها إلا المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحادات المحامين والمهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين العرب، وقد لعبت هذه المنظمات أدواراً مهمة فيما يتعلق بقضايا تطوير المهنة وفي مجال المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي، وفي هذا السياق اهتمت جامعة الدول العربية بالمجتمع المدني وعملت على إنشاء مفوضية للمجتمع المدني تواجدت اسمياً ولم تقدم أية برامج أو أنشطة حتى الآن ، وهي بحاجة إلى تفعيل لدورها أسوة بجامعة الدول العربية، كما أوجدت جامعة الدول العربية إدارة لحقوق الإنسان تتابع تحقيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، وواقع حال الإدارة وأدائها يتسم بالضعف وعدم الفاعلية، كما أن دور إدارة الأسرة والطفولة لا يزال عشوائياً وبحاجة إلى كوادر متخصصة.<sup>1</sup>

(1) محمد عبده الزغير، مرجع سابق.

### 6-3 علاقة المجتمع المدني بالتنمية:

هناك اتفاق بين الباحثين في علم الاجتماع والمهتمين بقضايا التنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وعلى أن يقدم كل طرف ما لديه ويسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية.. ، وهذا ما يفسر الانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني نظراً لدور تلك المنظمات في التطور الاجتماعي والاقتصادي، في تطوير وتدعيم التنمية حيث أصبح لها نشاطاً ملحوظاً في تنفيذ برامج وخطط التنمية .

و يعتمد مستوى التقدم في المجتمعات على معيارين : الأول اقتصادي، والثاني حضاري، يعتمد على نوعية مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها، وفي ضوء هذين المستويين فإن بعض المجتمعات حققت تقدماً كبيراً في الجانب الاقتصادي ولكن تصنيفها حضارياً جاء بمستوى أقل، بسبب انخفاض مستويات أداء نشاطات مؤسسات المجتمع المدني فيها ، كانخفاض مستوى الاهتمام بالأطفال والعجزة وكبار السن وغير ذلك ، لذا فإن المجتمع الذي تمكن من تحقيق تقدم اقتصادي مهملاً يكفي تصنيفه كمجتمع حضاري ما لم يحقق تقدماً مماثلاً في مستوى ونوعية الخدمات الاجتماعية التي يقدمها لأفراده، وهكذا فإن نشاطات منظمات

المجتمع المدني وفعاليتها تشكل إحدى المؤشرات الأساسية المعتمدة لتحديد مستوى التطور الحضاري لأي مجتمع.

وعلى الرغم من هذه المواقف والأيديولوجيا المختلفة ، والإقرار بوجود أو عدم وجود للمجتمع المدني، إلا أنه من الثابت وجود مؤسسات في المجتمع العربي تعمل خارج إطار المؤسسات الرسمية ، وأن فعالية هذه المؤسسات وقدرتها على تحقيق توازن بينها وبين الدولة يرتبط بشكل أساسي بالمناخ السياسي السائد ومدى تطبيق الديمقراطية والمشاركة المجتمعية.<sup>1</sup>

وقد أصبح متاحاً لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل كشريك هام فعلاً في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

-تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة (أملاً في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والناحية.

-العمل في مشاريع الرعاية الصحية .

(1) كامل مهنا: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وعملية التنمية، مؤسسة عامل أنموذجاً (حالة لبنان)

[http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=1188](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1188)

- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.
- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.
- في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية.
- في مجال متابعة إستراتيجية مكافحة الفقر.
- في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.
- في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.
- في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.ورغم ذلك فإن هناك بعض أوجه القصور في آلية عمل، منظمات مؤسسات المجتمع المدني.<sup>1</sup>

ولقد أصبحت جماعات المجتمع المدني لها دور مهم في علاقتها بالدولة في تشكيل العالم الجديد عبر المشاركة في وضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذ خطط وبرامج القضايا الكبرى ومن أهمها في عصرنا الراهن قضية استدامة التنمية، إن الراجح أن المجتمع المدني أضحي يمثل احد الرهانات التنموية المطروحة على المجتمعات المعاصرة بقوة وإلحاح، فبعد أن كان تحقيق هذا الرهان متوقفاً بالأساس على مؤسسات الأسرة و المدرسة والإعلام والقطاعات الحكومية الوصية أصبح اليوم يعتمد على

جمعيات المجتمع المدني، بحيث صار دور هذه الأخيرة حاسماً وأساسياً في تنمية السلوك المدني وترسيخ أساليب ممارسته كثقافة يومية تحكمها قيم الديمقراطية الحقيقية والمواطنة الفعلية، فإذا كان دور المجتمع المدني في تحقيق بعض مظاهر التنمية المستدامة أضحي من الأمور الأساسية لدى اغلب المجتمعات المتقدمة

2.

ومع كل ما سبق الحديث عنه عن واقع المجتمع المدني في دول العالم واختلاف واقعه من دولة إلى أخرى حسب الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية لكل منها، ومدى إسهامه في تنمية المجتمعات وعمله كشريك أساسي في التنمية، إلا أن هناك بعض الصعوبات المقيدة لعمل هذه المنظمات، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

<sup>(1)</sup> [http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=1188](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1188)

<sup>(2)</sup> جمال فواسي دور المجتمع المدني في التنمية 2009/11/1. نقلا عن الموقع:

<http://www.mouwazaf-dz.com/t269-topic#615>

## 3-7 الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني:

رغم انتشار مؤسسات المجتمع المدني إلا أن العديد منها يتعرض للانتقادات فيما يتعلق بطبيعة إرادتها وهيمنة بعض الأشخاص على نشاطاتها، أو تسخيرها لأغراض شخصية أو كونها لا تخدم المجتمعات، ويتم انتقادها لغياب الشفافية في اتخاذ القرارات وعدم احترام قواعد العمل الإداري والمساءلة في تنفيذ نشاطاتها، كما يفتقر العديد من تلك المؤسسات إلى توفر التمويل اللازم لتنفيذ خططها ونشاطاتها، مما يدعو البعض منها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، والذي غالباً ما يواجه بالانتقاد والتشكيك في حسن نوايا المانحين للتمويل لبعض المؤسسات والجمعيات.

وعليه سنعرض بعض الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني كالتالي:

## أ- الصعوبات الخارجية (الموضوعية):

إن التطرق لإشكالية الأداء لمنظمات المجتمع المدني يتطلب التعرف على المناخ الذي انبثقت منه المنظمات، والمؤثرات السياسية والثقافية والتشريعية المحيطة بها.

وتبدأ أبرز هذه الصعوبات في مساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي، حيث تظل محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم، فسلطة الدولة لا زالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول، ويشير تقرير "بيت الحرية" لعام 2004 إلى أن خمساً فقط من الدول العربية تقع في خانة الدول ذات الحريات المحدودة، بينما يقع الباقون في خانة الدول عديمة الحرية السياسية، ورغم الجدل حول الاختلافات النسبية بين هذه الدول، إلا أنها (أي الدول العربية) تشترك في ضيق مساحات الحرية السياسية والتعبير فيها.

ويرتبط بهذه الصعوبة المكانة القانونية لعمل منظمات المجتمع المدني، والذي يركز بوجود أعراض مشتركة، مثل القمع والتشريعات الشمولية.<sup>1</sup>

والواقع أن القيود القانونية المفروضة قد تأخذ أشكالاً متعددة (تهدف إما إلى ضيق التنظيم والتمويل)، أو تركه في منزلة معلقة (الاعتراف القانوني)، أو محاولة الهيمنة وغير ذلك من الأشكال.

وإذا كانت بعض التجارب قد استطاعت إيجاد صيغ تمكنها من الوجود والعمل مثل الشركات غير الربحية، فإن الوضع العام كان هو الميل إلى التضييق على العمل الحقوقي وتعطيله ووضع العراقيل أمامه.

(1) محمد عبده الزغير، المرجع السابق.

ويشير خالد عمر في القيود إلى القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على التمويل المناسب، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في الإصلاح السياسي.

كما أن غياب التمويل المالي وتعقيده تمثل واحداً من أهم معوقات نشاط المجتمع المدني، ويتوقف نشاط الكثير من المؤسسات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءه واستمراره.

ويرتبط بهذه المعوقات أيضاً تخوف بعض الحكومات من نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحسسها من تدخلها في الشأن السياسي مما يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها .

ويضيف الحبيب بلكوش بأن إشكالية التمويل كانت ولا زالت قائمة، ذلك أن الأنظمة التي تضيق على العمل الحقوقي خاصة والمدني عامة على مستوى التشريع والممارسة، لا يمكنها أن تعمل على توفير الشروط المطلوبة لدعم هذا الفاعل، بل إن التشريع والقوانين الجاري العمل بها لا توفر أية تشجيع أو تسهيل للمؤسسات الوطنية أو الإقليمية التي قد تدعم المنظمات غير الحكومية، كما أن التمويل الأجنبي محاصر في العديد من الدول، رغم ارتباط هذه الأخيرة أحياناً باتفاقيات شراكة تفتح الباب لذلك.<sup>1</sup>

وتشارك ثناء فؤاد في رؤيتها للطبيعة القمعية للدولية في المجتمعات العربية على تنظيمات المجتمع المدني فقد اعتبرت أن الدولة في المجتمعات العربية تقوم بحصار تنظيمات المجتمع المدني الذي يكون واقعا تحت حصار ثلاثي، أو لا: الدولة التي لا تثق بالمجتمع المدني، ثانياً: الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته، وثالثاً: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة.

وللخروج من دائرة الدولة والتحرر من قيودها على تنظيمات المجتمع، يدعو حليم بركات إلى ضرورة تنشيط المجتمع المدني في الوطن العربي، وذلك من خلال التحرر من الاستبدادية والسلطوية التي تتصف بها الدولة، والحد من هيمنتها على كل وظائف المجتمع وشئونه المختلفة، ولا يتم ذلك دون قيام أنظمة ديمقراطية تحترم الإنسان، ومنها بشكل خاص حرية التعبير والنقاش والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤوليات الكبرى، وكما يبدو المجتمع المدني بالتكون لابد من حصول وعي شعبي يعمل على تنشيط المجتمع المدني عن طريق مشاركة كل الشعب دون تمييز، مشاركة حرة وفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبالرغم من هذا التأكيد من قبل بعض الباحثين على علاقة السيطرة والقمع من قبل الدولة على تنظيمات المجتمع المدني، ودعوتهم إلى التحرر من أغلال الدولة وحصارها على تنظيمات المجتمع

(<sup>1</sup>) محمد عبده الزغير، مرجع سابق.

المدني، عن طريق خلق الوعي لدى الأفراد في المجتمع وتكوينهم لتنظيمات المجتمع المدني لتتمكن من القيام بدورها في تنمية المجتمع ونشر الديمقراطية فيه .

إلا أن هناك آراء تنظر إلى العلاقة ما بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني على أنها علاقة جدلية، وتقوم على التأثير المتبادل والتطور من خلال حركية الصراع وآلياته التي تتغير وتتطور، بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد يكون التنافس بين المنظمات الداعمة (الدولية والإقليمية) واحداً من الإشكاليات التي تبرز في إطار تكرار الدعم لبعض منظمات المجتمع المدني ولنفس الأنشطة أو البرامج، وهو ما يشجع أحيانا ظواهر وسلبيات كالفساد المالي في إطار منظمات المجتمع المدني .

### (ب) الصعوبات الداخلية:

لأن الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني ليست كلها خارجية، وإنما هناك إشكاليات مرتبطة بمؤسسات المجتمع المدني، سنحاول هنا إبراز أهم هذه الصعوبات.

كما تشير هويدا عدلي إلى أن المنظمات غير الحكومية تعاني من مشاكل عديدة تعوقها عن القيام بالدور المأمول منها: وجود العديد من المنظمات غير الحكومية – بسبب تعدد الممولين والجهات المانحة-، أصبحت أكثر بيروقراطية من الدولة ذاتها وأكثر تمسكاً بالفلسفة الإدارية التقليدية من الأجهزة الحكومية، وهذا يجعلها بعيدة عن التفكير لتغيير الواقع أو للضغط لتغيير السياسات، وتضيف كما أن المجتمع المدني لا يستطيع بناء القواعد الديمقراطية حتى داخل أطره، حيث يعاني من الصراعات الداخلية التي تهدد بانقسامه ولا يوجد إدارة ديمقراطية لهذا الصراع. وهناك مشكلة أخرى ترتبط بتجديد النخب القائمة على إدارة المجتمع المدني، حيث يوجد جمود لهذه النخبة، ويوجد في العديد من منظمات المجتمع المدني "فائد تاريخي" يسيطر على كل مقاليد الأمور ويعين أقاربه وأصدقائه، أسوة بما هو جاري في السلطات الرسمية .

وتشير شهيدة ألباز أن الدراسات أوضحت بأنه رغم سيادة الأسلوب الانتخابي في منظمات المجتمع المدني، إلا أن المؤشرات الأخرى مثل مؤشر دوران (تداول) السلطة ، قد أظهرت ضعف الممارسة الديمقراطية، داخل المنظمات، وأن كثيراً من الإجراءات تتم بطريقة شكلية مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار إلى جانب استمرار سيطرة نخب القيادات لسنوات طويلة، وعدم إتاحة الفرصة للقيادات الشابة، وقد أدى ذلك إلى وجود ما يسمى بظاهرة "شخصنة المنظمات الأهلية" .

وارتباطاً بهذه الإشكاليات تظهر مسألة غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها وهو ما يضر بسمعتها ويفقدها المصداقية لدى الناس وبالتالي القدرة على إحداث إصلاح أو تغيير في المجتمع.

كما إن غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردية في كثير من الأحيان مع نقص الخبرة في إدارة المؤسسات، يعد هو الآخر واحداً من المشكلات القائمة لدى عدد من منظمات المجتمع المدني، ويتصل بها أيضاً عدم وضوح الأهداف لدى بعض هذه المؤسسات، ومجالات عملها مما يجعلها في حالة تخبط، وربما الفشل.

وهناك ضعف "تقني" ويتمثل هذا في الفقر الذي تعاني منه بعض منظمات المجتمع المدني في مجال إدارة الحوار مع الحكومات والشركاء وخاصة في كيفية التفاوض معها، فالتفاوض يحتاج الى تقنيات خاصة وهو ما يكون عادة نتوياً لتطور نوعي في أداء منظمات المجتمع المدني، يهيئها لكي تكون طرفاً محاوراً قوياً وذا مصداقية لم يعد بإمكان السلطة أن تتجاهله أو تشطبه<sup>1</sup>.

فيما ذهب البعض إلى أن أهم العوائق التي يشهدها المجتمع المدني في الدول العربية:

#### 1- غياب الحوار و المنافسة:

إن غياب الحوار و المنافسة القائمة على الإقناع بالحجة و عدم الالتزام بقواعد ومعايير تكون محل إجماع، هي ظواهر مميزة لبناء الأنظمة العربية .

إن المجتمعات العربية تعيش تحت هيمنة أنظمة شمولية، حيث توحيد الفكر وصياغته في قوالب جاهزة أحد أهدافه الرئيسية المعلنة، فهكذا نجد الخطابات الرسمية في الدول تؤكد وحدة الثقافة و الأهداف والمصلحة لدى كل القوى الاجتماعية

#### 2 - التكوين الأيديولوجي و الثقافي:

إن التكوين الأيديولوجي والثقافي السائد في الأنظمة العربية القائم على إخضاع المجتمع لأجهزة تجيد إعادة إنتاج القمع الفكري، بالتالي التدخل في جميع مجالات الحياة، ويرجع السبب في ذلك كما يرى برهان غليون إلى أن الأنظمة العربية تخشى المجتمع المدني لأنه يؤرقها، لذلك فهي تعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه.

(1) محمد عبده الزغير، المرجع السابق.



## 3- هيمنة الدولة

إن هيمنة الدولة على المنظومة التربوية وفرض الرقابة التامة على وسائل الإعلام وجميع الهيئات والهيكل العاملة في حقل الإنتاج الفكري والإبداع. وبالتالي فقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني مجرد أداة جاهزة يستخدمها المجتمع السياسي بغية تضيق الخناق عليه .

## 4- تسييس المجتمع المدني:

إن تسييس المجتمع المدني من طرف المجتمع السياسي وإذابته بالسلطة وأجهزة الدولة لذلك أصبحت جزءا من السلطة الحاكمة ، وما يؤكد هذا ذلك التجنيد الذي تقوم به الدولة لمؤسسات المجتمع المدني في المناسبات الرسمية من أجل القيام بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة وتأطير الانتخابات السياسية، إضافة إلى دولنة المجتمع من خلال وقوف السلطة كأداة مراقبة وسدا منيعا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية حيث نجد أنظمة الدول العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية .

ومن هنا فقد أصبحت الدولة في الوطن العربي مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة للتغلغل في كل ثنايا المجتمع خدمة لمصالح الفئة الحاكمة وليس لتعظيم المصالح العامة والنظر إلى أي حركة صادرة عن هياكل ومؤسسات المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض للدولة وسلطتها، مما يدفعها للجوء إلى الوسائل الردعية ما أدى إلى إحداث خلل سياسي في المجتمع ودخولها مع مؤسسات المجتمع المدني في مواجهات دموية ( الجزائر – مصر – السعودية – المغرب ..... إلخ).

وقد أدى تغيب الثقافة المدنية في الأوساط الشعبية والظروف الطبيعية التي يعيشها المجتمع المدني إلى إعاقة دوره الحقيقي في المجتمع، وللتغلب على هذه الصعوبات تطلب ذلك إشاعة بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي والاجتماعي للقوى والتنظيمات الاجتماعية المختلفة حتى يصبح ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدني بمثابة إحدى أدوات التغيير والبناء داخل المجتمع.

ويتم ذلك من خلال تولي تلك المؤسسات عملية التعبير عن المصالح العامة وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها في صيغة قرارات وسياسات عامة ويتولى المجتمع المدني بنفسه عملية المراقبة والمحاسبة من خلال عدد من المسالك والأدوات كالمجالس النيابية وجماعات الضغط والاحتجاج الجماعي .

لقد بات واضحا أن الدولة غير قادرة بمفردها مهما كان حجمها وإمكانيتها وقوتها على تنظيم المجتمع وهذا يتطلب تغيير الدولة ذاتها من الداخل أي تبديل نمط الإدارة التي تسيرها وجعلها نابعة من المجتمع

ذاته من خلال انتظامه في مؤسسات وتنظيمات مدنية تعمل على طرح الرؤى البديلة والتعبير عن الأفكار المعارضة<sup>1</sup> أو الصعوبات والإشكاليات المطروحة على منظمات المجتمع المدني هي تحديات مجتمع بأكمله ، على اعتبار أن المجتمع المدني بمنظّماته وأهدافه وخدماته يعد أداة من أدوات التغيير والبناء داخل المجتمع.

(<sup>1</sup>) ميدني شايب ذراع، مرجع سابق، ص56-58.

## خاتمة الفصل :

اتضح لنا من خلال هذا الفصل انه و في وقتنا الحالي أصبحت الدول غير قادرة بمفردها مهما كانت إمكانياتها على تنظيم المجتمع وتنميته وهذا ما يتطلب تعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني ،كشريك أساسي في التنمية .

وقد تبين لنا من خلال ما سبق بان مفهوم المجتمع المدني قد مر بمراحل مختلفة خلال سيرورته التاريخية،ما أدت إلى تبلور هذا المفهوم عبر تلك المراحل التاريخية المختلفة تبعاً للتحويلات الاجتماعية لكل دولة .

وكما تتعدد عناصر المجتمع المدني تعددت وظائفه في المجتمع وهو ما يوضح لنا أهمية المجتمع المدني وضرورته خاصة من ناحية تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة،في ظل طبيعة المجتمع المدني وجوهره المتمثل في الفعل التطوعي للفرد وقدرته على التأثير في محيطه الاجتماعي وتنميته وهذا كله ما يحقق استقرار المجتمع وتكافله .

ورغم هذه الأهمية إلا أن منظمات المجتمع المدني في كثير من الدول خاصة النامية منها تعاني العديد من الصعوبات في تأدية عملها المنوط بها ،خاصة في ظل تضيق الدولة في كثير من الأحيان عليها من خلال سياساتها وقبورها التشريعية وغيرها من الصعوبات ،ما يحول دون تطور المجتمع المدني وقيامه بالدور المنوط به .

## 4-الفصل الرابع:

# الجمعيات الخيرية الواقع والمعوقات

### تمهيد

1-3 نشأة الجمعيات الخيرية.

2-3 ادوار الجمعيات .

3-3 أهمية الجمعيات الخيرية.

4-4اهدافها.

5-3مجالات نشاطها.

6-3 واقع العمل الجمعوي في الجزائر.

7-3 معوقات العمل في الجمعيات الخيرية.

خاتمة الفصل.

**تمهيد:**

تعد الجمعيات الخيرية من المظاهر الحضارية التي تشير إلى تقدم المجتمعات ورفقيها، وذلك لدورها في سد حاجات المجتمع والخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة.

ويعتبر العمل الخيري احد أشكال التكافل الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الجهود التطوعية ليست بالأمر الجديد إلا أنها لم تظهر بصورة منظمة من خلال مؤسسات إلا في العقود الأخيرة .

حيث أصبحت الجمعيات الخيرية شريك أساسي في التنمية، ورغم انتشار هذه الأخيرة كأحد مؤسسات المجتمع المدني على مستوى العالم إلا أن واقع العمل بهذه الجمعيات يشهد صعوبات كثيرة في عالمنا العربي عامة والجزائر خاصة وذلك في ظل الإقبال الضعيف على العمل التطوعي بها ، ومن هنا تأتي أهمية عرض عوامل نشأة الجمعيات الخيرية أدوارها ، أهميتها ، ومجالات نشاطها وأخيرا التعرف على واقع الحركة الجمعوية في الجزائر ، والتطرق إلى أهم معوقات العمل بهاته الجمعيات .

#### 4-1 نشأة الجمعيات الخيرية:

لقد عاش الإنسان منذ القدم حياة بسيطة، معتمدا على ما تجود به الطبيعة، وعندما تقدمت العصور وطرأ التطور على المجتمع الإنساني، وتغير بناؤه الاجتماعي من البسيط إلى المركب، وأخذ التمدن طريقه إلى المجتمع، ظهرت بعض المشكلات الاجتماعية كانتشار الفقر والبطالة بصورة كبيرة، ولقد أثرت هذه المشكلات على الحياة الاجتماعية، الأمر الذي حدا بالإنسان إلى التفكير في القضاء عليها وذلك تارة بالتخفيف من حدتها، وتارة أخرى بحلها حلا جذريا ووضع حد لها، وكان ذلك عن طريق الخدمات الاجتماعية، والتي يعتبر التطوع والخير أحد أدواتها الأساسية<sup>1</sup>.

فكانت المساعدات المتبادلة بأشكالها التقليدية ظاهرة جليلة منذ نشأة الإنسان باعتبارها صورة من أهم صور التآزر وقت الأزمات، فالمجتمعات البدائية لم تخل من أساليب المساعدة ومع حدوث العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من مشاكل حادة، أصبح لابد من تدخل الدولة، فأصبحت هي المسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية، الصحية والتعليمية بالإضافة إلى أنها أصبحت مسؤولة عن تقديم الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة.

ونتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية التي عانت منها مختلف دول العالم فيما بعد<sup>2</sup>، أزمة التنمية التي بدأت منذ أزمة البترول في السبعينات، والتدهور الذي شهدته الثمانينات والذي أثر سلبا على آفاق التنمية للدول النامية، وصاحب ذلك بروز اتجاهات تدعو للاعتماد على الذات، والتنمية القائمة على المشاركة والتي تؤكد على ضرورة تشابك ومشاركة الطاقات الشعبية من خلال مجموعة متنوعة من الجمعيات، كذلك أزمة الاشتراكية وقد ساهمت هذه الأزمة في بروز ظاهرة الجمعيات، حيث أدت إلى البحث عن طرق جديدة لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية غير المشبعة وقد دفع هذا السعي إلى تحفيز عملية تجريب مكثف من خلال مجموعة من الجمعيات التي تقدم الخدمات وتسعى للتعبير عن ذاتها خارج إطار قبضة الدولة، وثورة البرجوازية التي صاحبت النمو الاقتصادي العالمي، الذي شهدته الستينات وبداية السبعينات؛ حيث ساعدت على إقامة طبقة متوسطة حضرية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي لعبت قيادتها دورا أساسيا في بروز الجمعيات<sup>3</sup>، إضافة إلى العنف المتزايد عقب الحرب الباردة، حيث

(1) دعاء عادل قاسم السكني: المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها وحدود صلاحياتهم، رسالة ماجستير في الفقه المقارن غير منشورة، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012، ص 7-12.

(2) غالب حباب محمد الحربي: القيادة الإدارية في الجمعيات الخيرية، دراسة ميدانية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1422هـ، ص 43-47.

(3) إكرام بدر الدين: الديمقراطية في الدول النامية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1991، ص 234.

حلت الصراعات داخل الدولة محل الحروب التقليدية بين الدول ، وقد ساهم ذلك في تزايد الفاعلين من غير الدول ومن أهمهم الجمعيات التي تعمل بعيدا عن السياسة.<sup>1</sup>

وقد أصبح هناك عودة إلى المناداة بأهمية المشاركة والتأثير من جانب المواطن في حياه مجتمعه ، من خلال تشجيع العطاء الخاص ، وتحمل المسؤولية الجماعية ، فأتسع عمل المواطن وتتنوع ما بين المشاركة في المنظمات الأهلية ، وجمع الأموال لتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية المجانية ، والتطوع للعمل في إغاثة ضحايا النزاعات الأهلية.

وعلى الرغم من أن الجهود التطوعية ليست بالأمر الجديد إلا أنها لم تظهر بصورة منظمة من خلال مؤسسات تطوعية إلا في العقود الأخيرة ، وكان هدفها عند بدء إنشائها مقتصرًا على الجانب الخيري وتقديم الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة ، ومع مرور الوقت تطورت هذه المؤسسات واكتسبت أشكالاً وهياكل تنظيمية متنوعة ولم تقف هذه التغيرات عند حدود الزيادات الكمية أو التنوع في الأنماط ، بل أثرت أيضاً تأثيراً جذرياً على مفاهيم تلك المؤسسات ، حيث تم التحول من مفاهيم " العمل الخيري " و"الرعاية الاجتماعية" إلى مفهوم "التنمية" و"مشاركة المجتمعات المحلية" كمنهجين أساسيين قادرين على تنظيم دور تلك المؤسسات "

ورغم انتشار ذلك الاهتمام على مستوى العالم كله بشكل فيه قدر من الترابط ، إلا أن العوامل الباعثة على ذلك تختلف باختلاف المجتمعات والمناطق ، وباختلاف نشوء وتطور ظاهرة انتشار المنظمات الأهلية في كل منطقة ، وبالأهداف المنوط بها تحقيقها ،ومن هنا تأتي أهمية عرض عوامل نشأة هذه الظاهرة وتطورها ، على ثلاث مستويات ، العالمي ، ثم الإقليمي العربي ، ثم المحلي.

#### أولا-الجمعيات الخيرية في الدول الغربية:

كانت المؤسسة الدينية في العصور الوسطى مكان الصدارة في مجال تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين في إنجلترا كما في غيرها من الدول الغربية ، وكان ذلك تحقيقاً للتعاليم الدينية التي تقضي بالتصدق على المحتاج ، وإطعام الجائع ، والأخذ بيد العاجز وبمرور الوقت تزايد الضغط على المؤسسة الدينية طلباً للصدقة ، نتيجة لحدوث العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها إنجلترا وعلى الأخص انهيار نظام الإقطاع وظهور البوادر الأولى للثورة الصناعية وما ترتب عليها من مشاكل حادة كالبطالة والفقير والتسول " وأمام إلحاح هذه المشاكل ، وإزاء قصور الجمعيات الدينية والخيرية عن مجابعتها ، كان

(<sup>1</sup>)نجوى سمك و آخرون ، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ،دت، ص56.

ابد من تدخل الدولة في تقديم الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة ، وبدأت أولى بوادر هذا التدخل في إصدار بعض التشريعات ، ولعل أبرزها قانون " الفقر الإليزابيثي " الذي صدر عام 1601 ، فهو أول قانون يلزم الدولة برعاية المحتاجين ويؤكد على مسؤولية المجتمع المحلي عن رعاية الفقراء .

وعبر تطور الزمن تطورت فلسفة هذا القطاع من المؤسسات حيث بدأ في مرحلته الأولى معتمداً على فكرة تقديم مساعدات تقليدية للفقراء أما في المرحلة الثانية فهي التي ظهر فيها الجيل الثاني من المنظمات التطوعية التي تهدف إلى تقوية اعتماد الشرائح الفقيرة على نفسها من خلال إكسابهم مهارات جديدة ( تاهيل ، تدريب ، توفير فرص عمل ... الخ ) ، وأخيراً أفرزت المرحلة الثالثة جيلاً ثالثاً من المنظمات ، يعتمد على طرح نماذج للعمل التنموي ، قادرة على التأثير في البيئة الاجتماعية والثقافية ( )

"وأدت تلك التغيرات إلى تضاعف عدد المنظمات الأهلية في مختلف الدول الغربية، فحتى عام ( 1995 ) بلغ عدد المنظمات الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ( 740000 ) منظمة ، وفي كندا ( 70000 ) منظمة ، أما في إنجلترا فقد بلغ عددها 300000 ( ، في حين بلغ عددها في ألمانيا ) 6000 منظمة،<sup>(1)</sup> إن الدور المتنامي للجمعيات وانتشارها ، جاء استجابة للأزمات المضاعفة ، والى تعريف التعايش الطبيعي ما بين البيئة و الإنسان ولذلك قامت تلك الجمعيات وغيرها من الحركات الاجتماعية والإنسانية انطلاقاً من تلك المواضيع ووضعت في صميم أولويات معالجتها ووضع الحلول لها وعليه فالمنظمات الحكومية تمارس دوراً هاماً اليوم على صعيد العالم لم يعرف له مثيل في خلال العقود الأخيرة الثلاثة الماضية تضاعف أربع مرات عدد تلك المنظمات ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازداد عدد المنظمات بها بنسبة 70 بالمائة ليصل إلى مليون منظمة ، وفي روسيا هناك ما يقارب 65000 منظمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وفي الهند ما يقارب من مليون منظمة تطوعية مسجلة وأكثر من مائتي منظمة غير حكومية في السويد وأكثر 210000 منظمة في البرازيل وعليه فمنذ حوالي 30 سنة استفاد الكثير من الشباب المثقف من المنح و المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة لإنشاء منظمات وجمعيات غير حكومية لتحقيق ما يصبون إليه من تطور وتنمية على الأصعدة الاجتماعية والإنسانية <sup>2</sup> .

وكذلك نشأة الجمعيات الإنسانية التي تقدم المساعدات الفنية و المالية عن طريق الوساطة بين الفقير والغني في آسيا و أمريكا اللاتينية والتي يقارب عددها الآلاف منها ، إلا أن هذه الجمعيات لا تزال خدماتها

(1) غالب حباب محمد الحربي : القيادة الإدارية في الجمعيات الخيرية، دراسة ميدانية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1422هـ، ص 43-47.  
(2) غسان منير حمزة : العولمة والدولة الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية الاجتماعية و المدنية في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص 202-203 .



ضعيفة خصوصا في مجالات الإغاثة والتنمية ، وعليه قدمت بعض البلدان و خاصة جنوبي آسيا منذ التسعينات التي استشرعت ضعف قدرتها على مواجهة الفقر وذلك باعتبارها من أفقر الأقاليم ، و بكثافة سكانها وتساعد الضغوط عليها ، بهذا جاءت مبادرات تسوية للقضاء على الفقر ، ومن أبرزها "جاناسانيا" والتي مثلت الإطار الأمثل في التنمية في المشاركة الاجتماعية وفي الوقت نفسه بذلت البنجلادش جهود مشابهة شاركت فيها المؤسسات الرسمية و الجمعيات من أهمها ، مؤسسة بالي كارما ، بالي كارما

شاهايك<sup>1</sup>.

#### -ثانيا الجمعيات الخيرية في الدول العربية :

بدأت الجمعيات الخيرية بالظهور في المجتمع العربي في القرن التاسع عشر واستمرت بوتائر مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول العربية، ويعتبر البعد الديني والثقافي و القيمي موجّهات أساسية للعمل الخيري التطوعي لما للمنظومة الثقافية و القيمية من تأثير على الدوافع والأسباب التي يحملها الأفراد ولا شك أن الموروث الثقافي العربي الإسلامي والمسيحي يحتوي على العديد من القيم الاجتماعية والثقافية الإيجابية كالتعاون والتكافل والزكاة والبر والإحسان وغيرها من القيم التي تحفز المواطن على التفاني وعمل الخير من أجل الآخرين<sup>2</sup>، فمن ناحية كان للقيم الدينية والروحية في المنطقة العربية تأثيرا كبيرا على العمل الخيري المؤسسي، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية وهي أقدم الأشكال امتدادا لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية الذي تمثل في الوقف في الإسلام ، ولنظام العشور في المسيحية<sup>(\*)</sup>، انعكاسا لقيم التكافل الاجتماعي التي تحض عليها الأديان ،وقد قامت هذه المنظمات الخيرية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية .

كما شهد القطاع الأهلي العربي تطورات أثناء فترات الاستعمار أو الحروب أو الكوارث التي شهدتها المنطقة ، مما عزز التكاتف الشعبي واستنفار الجماهير وانتظامها من أجل الحفاظ على استقلالها وهويتها الوطنية ضد محاولة الهيمنة الثقافية والاستعمارية ، وفي درء مخاطر التحديات الطبيعية وغيرها<sup>4</sup>.

(1)محمد حافظ دياب : حاجات البشر ،جوع أو إشباع ، مجلة العربي ،عدد 558، مايو 2005 ، ص135

(2)وجدي محمد بركات ،مرجع سابق ، ص 23-26

(\*) العشور في المسيحية هي مرادفة لمعنى الزكاة عند المسلمين، وهي تعني:إخراج عشر المال أو % 30 في

الإنتاج في الأموال والغلال والزرع والبل وغيرها، ولم تأخذ العشور في الديانة المسيحية حكم الفرض على غرار الشريعة الإسلامية، فالمسيحي يخرجها بشكل اختياري لنيل البركات من الرب.

انظر: غالب حباب محمد الحربي ، المرجع السابق،ص43-47.

(4)دعاء عادل قاسم السكني ،مرجع سابق، ص7-12.

ولقد بدأ العمل الخيري في إطار مبادرات فردية قائمة على حب فعل الخير ومعاني البر والإحسان يقدمه الأغنياء الأوفر حظاً للمحتاجين والفقراء ، ومع بداية العشرينات من القرن السابق بدأ العمل الخيري يتخذ شكلاً أكثر تنظيماً فانظم الأفراد المحسنون في تجمعات خيرية بدافع الإحسان والبر ، لتحقيق قدر ولو يسير من العدالة الاجتماعية على اعتبار أن ذلك حق من حقوق المواطن وليس من دوافع المساعدات والهبات غير الملزمة للمجتمع ، ومع بداية حصول دول المشرق العربي على الاستقلال الوطني ، دخل إلى عنصر الخدمات والتنمية بشكل عام عنصر مؤثر وهو الجانب الحكومي الرسمي سواء من خلال عمليات التنمية التي اتخذت الحكومات على عاتقها مسؤوليات تنفيذها ، أو من ناحية دعم العمل الأهلي الخيري وإمداده بالدعم المادي والقانوني، وبناء على ذلك وضعت التشريعات التي تنظم التوجه الشعبي في هذا المجال وتسهم في مسيرته ودعمه ) ، ومن ثم صدرت القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية التي تسمح بوجود قانوني لتلك المنظمات وتوفر لها حماية القانون ، طالما أن المنظمة أو الجمعية الخيرية تفي بالمعايير المطبقة بشكل عام والمتعلقة بالشرعية والتصرف المسئول تجاه المجتمع<sup>1</sup>.

وفي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر برزت ثلاث ملاحظات لزمّت عملية التشكل التاريخي للجمعيات الخيرية:

- اتسم التطور التاريخي لهذه المنظمات بالاستمرار والشمول .
- أن هناك اختلاف بين الأقطار العربية في النشأة الأولى لهذه المنظمات ، والتي عرفت منذ بدايتها باسم الجمعيات ، فبعضها يعود إلى بدايات القرن التاسع عشر(مصر 1821 م)،وبعضها يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين( تونس1867م، العراق 1873 م، لبنان 3171 م ، الأردن 1912 م ، فلسطين 1920 م)، أما في أقطار الخليج العربي فقد كانت نشأة المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية(البحرين1919 م ، الكويت 1923 م )، ثم كانت الطفرة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين حيث توالى إنشاء هذه المنظمات في السعودية وقطر وسلطنة عمان.
- أن القوى الفاعلة التي قادت حركة التطور في الجمعيات في العالم العربي ،تمثلت في المثقفين ورجال الدين (خاصة في مصر وسوريا ولبنان والعراق وأقطار المغرب العربي) ،وبعض فئات النخبة التقليدية مثل الأعيان والأمراء.

(<sup>1</sup>) ووجدي محمد بركات ،المرجع السابق،ص23-26.

ويعود تاريخ ظهور الجمعيات الخيرية الفلسطينية إلى بداية القرن المنصرم، حيث طغى عليها الطابع الخيري حتى فترة متأخرة من أربعينيات ذلك القرن، وقام بهذا النشاط أشخاص أرسنقراطيين، وأوا في هذا النوع من العمل رافدا إضافيا لتعزير مكانتهم الاجتماعية ، وقامت هذه المنظمات والجمعيات بشكل علني عام 1908 م بعد صدور الدستور العثماني .

وهكذا ندرك أن العمل الخيري إنما هو ركيزة أساسية في بناء المجتمعات ونشر التماسك الاجتماعي بين الناس، ونلاحظ أن العمل الخيري ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والبر والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل، ولكنه يختلف من مجتمع لآخر ، ف نجد أن نشأة المؤسسات الخيرية في المجتمع الإسلامي مرتبط بالقيم الدينية والروحية المتجذرة في الفرد المسلم ، وهذا الأمر في لا يقتصر على الدنيا دون الآخرة ، فالسعي في تفريج كربات الآخرين يؤدي لنيل الرضا من الله و محبة من الناس، في حين أن ظهور مثل تلك المؤسسات في المجتمع الغربي إنما كان تلبية لحاجات المجتمع، وحل لكثير من المشكلات التي كادت أن تعصف بتلك المجتمعات.<sup>1</sup>

وهكذا لعبت القيم الدينية والروحية دورا بارزا في نشأة الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي ، فالعالم العربي هو مهبط الأديان مما أثر تأثيرا كبيرا في تنظيم وتقديم العمل الخيري حيث اعتبرت الجمعيات الخيرية امتداد لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية والذي تمثل في نظام الوقف في الإسلام ، وفي نظام العشور في المسيحية، فالبعد الديني وفكرة الإحسان كان المحرك الأساسي للمبادرات التي كانت فردية في الأساس ويقوم جانب منها على مؤازرة الطبقة الحاكمة ، و حديثا في شكل الوزارات المعنية بالمجتمع بمشكلات المواطنين واحتياجاتهم للخدمات ، ومع الوقت انتظمت تلك الجهود الفردية في إطار جمعيات أو منظمات اجتماعية لتقديم الخدمات للمحتاجين.

و مع ثورة الاتصالات أصبحت الجمعيات الخيرية شريك أساسي في تشكيل المجتمع المدني وتحقق لها من جراء ذلك عده أمور منها:

-الانفتاح محليا ودوليا.

-تنوع مجالات العمل ليوكب مجالات أخرى لم تكن مرئية .

-وصول العمل الخيري نتيجة الاحتكاك إلى نوع من الحرفية والأخذ بالجديد وتنظيم الأعمال بشكل علمي وليس بشكل تلقائي.<sup>2</sup>

(<sup>1</sup>)دعاء عادل قاسم السكني :المرجع السابق، ص7-12.  
(<sup>2</sup>) نفس المرجع ، ص 14-15.

وقد أخذت ظاهرة تأسيس وانتشار الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي نموا ملحوظا ، وقد شهد العمل الخيري العربي تطورا كبيرا في العقد الأخير من القرن الماضي ، حيث انتقل العمل في الجمعيات الخيرية من الطرق القديمة القائمة على الخبرات الحياتية والشخصية للمتطوعين والقائمين عليه ، إلى العمل المؤسسي مستخدما أحدث الوسائل التكنولوجية سواء فيما يتعلق بالناحية الإدارية أو من الناحية المالية التي شهدت بدورها نموا كبيرا من حيث الكم والكيف المتعلق بطرق جمع المال والتبرعات وظهور ما يسمى بمؤسسات العمل الخيري المانحة والمتلقية والجمعيات الخيرية بصفقتها جزء من حركة المجتمع المدني تتعرض إلى تغيرات تؤثر في بنيتها وآليات ومجالات عملها بتأثير عوامل التغير السريعة التي يشهدها العالم وتأتي العولمة في مقدمة تلك العوامل، فالبيئة أو المناخ المعاصر الذي تعمل فيه الجمعيات الخيرية التطوعية في المجتمع العربي لا يقتصر على الواقع العربي و إنما يمتد ليشمل الواقع العالمي الذي يتحرك العمل الخيري في أجوائه ، ففي عصر العولمة والثورة الصناعية الثالثة المتمثلة في ثورة المعلومات ، مما أدى إلى تلاشي الحدود والمسافات والزمن بالإضافة إلى تشابك الاقتصاد الدولي وزيادة وتنوع التكتلات الاقتصادية ومن ثم ازدياد التنافس فيما بينها ، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى القيام بقفزات تاريخية ، وهذا مما أدى بها إلى وضع سياسات إصلاحية في مجالات المجتمع المختلفة و أصبحت منظمات المجتمع المدني يقع عليها عبء ومسئولية كبيرة لبلورة ووضع وتنفيذ تلك السياسات الإصلاحية وبخاصة ما يتعلق منها بالإصلاح الاجتماعي.<sup>1</sup>

وشهدت القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية في مرحلة ما بعد الاستعمار ، إعادة ترتيب وتنظيم بما يتلاءم مع المتطلبات الأيدلوجية لمرحلة البناء الوطني ، مما جعلها تحتل موقعاً بالغ الأهمية خاصة في المجالات الحيوية ، مثل الصحة والتعليم والتربية" وبالرغم من وجود هذه الخطوط العريضة التي تتحدث عن نشأة وتطور الجمعيات الأهلية على مستوى العالم العربي ، إلا أن هناك اختلاف بين الأقطار العربية في النشأة الأولى للجمعيات الأهلية ، وكذلك في عدد الجمعيات المسجلة في كل قطر ، ففي مصر ظهرت حركة مشابهة لحركة جمعيات الإحسان في إنجلترا، فأنشئت " الجمعية الخيرية الإسلامية " ثم الجمعية القبطية ، كما أنشئت " محلات الرواد " في القاهرة عام 1931 ، وهي تشبه إلى حد بعيد حركة المحلات الاجتماعية التي وجدت في الغرب .

أما في المغرب – وكننتاج لفترة الحماس الوطني بعد الاستقلال والرغبة في بناء الوطن والإسهام في معركة التنمية – فقد حدث توسع في العمل الأهلي ، مع إعطائه بُعداً وطنياً مما أدى إلى إنشاء المئات من الجمعيات المهتمة بالنشاط الاجتماعي، ففي عام 1959 كان هناك 100 جمعية مهتمة بفئة الشباب.

(<sup>1</sup>) وجمدي محمد بركات ، المرجع السابق، ص 23-26.

وتعود نشأة الجمعيات الأهلية في لبنان إلى عهد ليس بالقريب، فقد عرفت في لبنان منذ القرن التاسع عشر بعض الجمعيات الخيرية والأدبية والعلمية، وتعد "دار الأيتام الإسلامية" التي تأسست عام 1917 من أقدم الدور الخيرية في لبنان.

أما عن نشأة الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج، فلا يبدو أنها قد تأثرت كثيراً بالاستعمار في المنطقة على أنها قد تأثرت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، ولا يعتبر العمل الأهلي في مفهومه العام، حديث النشأة من الناحية الإدارية والتشريعية والفنية، إذ يؤرخ لبدء مؤسسات العمل التطوعي في بعض أقطار المنطقة بعقدي العشرينات والثلاثينات، كالبحرين 1919 والكويت 1923، وفي بعضها الآخر في الستينات والسبعينات وربما في الثمانينات، كما هو في حالة المملكة العربية السعودية والإمارات وعمان وقطر.

ولا تختلف المملكة العربية السعودية كثيراً عن باقي الأقطار العربية من حيث الركائز الدينية

المحفزة لنشأة الأعمال الخيرية وتطورها، فقد حث الدين الإسلامي على التعاون والتراحم والتكافل بين المسلمين، قال تعالى { من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون }<sup>(1)</sup>، كما قال تعالى { وما تنفقوا من خير فلأنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوف إليكم وانتم لا تظلمون }<sup>(2)</sup>، ومن هذا المنهج الإسلامي، وتحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي، كانت دافعية النشاط الخيري التطوعي في المملكة دافعية عقديّة في المقام الأول، فنظم الجمعيات الخيرية والنظم والأهداف الحكومية ترى في البر والإحسان واجباً شرعياً، وبالرغم من الوفرة الاقتصادية التي ساهمت في توفير رعاية اجتماعية رسمية شاملة، إلا أن هناك فئات لا تستطيع إشباع احتياجاتها بنفسها لسبب أو آخر، ولذلك كان لابد من تقديم المساعدات والإعانات والصدقات إلى تلك الفئات، كما وفر الرخاء الاقتصادي للدولة والأفراد الإمكانيات التي وظفت بفاعلية في أنشطة المتتبع للأنشطة الخيرية في المملكة أنها اتخذت أشكالاً متعددة، فقد بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائلي والقبلي وفق التوجهات الإسلامية الداعية إلى التطوع بالجهد والمال لخدمة المسلمين، ثم تطورت إلى ما يعرف بصناديق البر، حيث كانت تجمع الأموال والصدقات في مواسم معينة، ويتم توزيعها على المحتاجين في المناسبات الشرعية والأعياد وغيرها، وامتدت بعد ذلك لتشمل بعض المرافق العامة والخدمات الصحية ومساعدات الزواج وتحسين أماكن السكن وغيرها.

(1) سورة النحل، آية 97.

(2) سورة البقرة، آية 272.

ومع حدوث العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت على المجتمع السعودي ، كالتغيرات التي حدثت في عدد السكان وبنيتهم ، مما أدى إلى تعدد احتياجاتهم ومتطلباتهم ، يضاف إلى ذلك الرخاء الاقتصادي الذي وفر للدولة والجماعات والأفراد من الإمكانيات ما يمكن توظيفه بفاعلية في أنشطة تطوعية متعددة ، في نفس الوقت الذي حدث فيه تحول في أهداف المنظمات الأهلية – على مستوى العالم – من مجرد تقديم المساعدة للفئات المحتاجة إلى المشاركة الفعلية في تنمية المجتمع.<sup>1</sup>

أما عن نشأة الجمعيات في الجزائر فلقد مرت الدولة الجزائرية بعدة مشاكل حالت دون تقدمها ومواكبتها التطور الذي كان حاصلًا في العالم ، وقد تمثلت هذه المشاكل في عدم استقرارها سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا ... وذلك راجع إلى تواجد المستعمر في الجزائر ، وقد حاول الاحتلال الفرنسي كل جهوده لتدمير الدولة الجزائرية من خلال عدة أساليب اعتمدها لجعل الجزائر تابعة له ومع وجود لاحتلال الفرنسي مرت الجزائر بمراحل هامة ومختلفة ساهمت وبشكل كبير في تشكيل هوية المجتمع الجزائري، وقد ظهرت الجمعيات الخيرية في الجزائر لحاجة هذه الأخيرة إليها ويعود ذلك للعديد من العوامل .

كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي ولا يمكنها أن تتمتع بهذا النشاط دون أن يتعرض هذا القانون للاضطهاد و السجن.

ومن جهة أخرى فقد كان الجزائريون محرومون من حقوق المواطن ، فقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية المدنية السياسية ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية و الفنية دون ملاحقة القانون التعسفي ،وبعد ذلك أعطت السلطة الفرنسية إذن لتكوين الجمعيات التعليمية و الاجتماعية منذ أول هذا القرن ظهرت في الجزائر العاصمة عدة تنظيمات أبرزها الجمعية الرشيدية و الجمعية التوفيقية .

وقد رأس هذه الجمعيات في الظاهر بعض الجزائريين المجنسين بالجنسية الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية ، فظهور الجمعيات إذن كان في أوساط المثقفين المعروفين و أثناء فترة الاحتلال الفرنسي لعبت هذه الجماعات دورا في بث الوعي الوطني النضالي فقد فتحت غطاء النشاطات الخيرية والفنية والرياضية كانت للمقاومة الوطنية كما كانت الجمعيات الثقافية والفنية وخاصة الكشافة الإسلامية وسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة المستعمر مسح الشخصية الوطنية<sup>(2)</sup>

(1) غالب حباب محمد الحربي، مرجع سابق ،ص 47-48.

(2) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، جزء 5 ، دار المغرب الإسلامي،الجزائر ، ص 313- 314.

والحياة الجموعية لم تكن وليدة الاستقلال وما بعده، إذ كانت ثقافة تكوين الجمعيات منتشرة لأهداف تتغير عن أسسها الحالية، كما أن فترة الاستعمار حوت تكوين عدة جمعيات لكن في ظل تذبذب وعدم استقرار، والتي غالباً ما تخضع للرقابة الاستعمارية.

وقد شرع العمل الجموعي منذ مرحلة الأحادية الحزبية من خلال نشاط الجمعيات بمختلف أنواعها ضمن توجه حزب الدولة، وفي إطار سياسته، وقد كانت تتلقى الدعم من طرفه، لكن البروز الكبير كان بعد دستور 1989، وخاصة قانون 90 المتعلق بالجمعيات، فتأسست بذلك عشرات الجمعيات.<sup>1</sup> ومما سبق يمكن عرض لتطور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني من منظور سوسيولوجي من خلال إبراز ثلاث مراحل رئيسية ومختلفة طبعت الحركة الجموعية في الجزائر نوجزها فيما يلي:

### 1- المرحلة الاستعمارية:

ترجع نشأة النظام الجموعي في الجزائر إلى خصوصيات القيم الاجتماعية والتربوية والروحية الهادفة للفعل الخيري التي يتميز بها المجتمع الجزائري، كما أن النظام الموروث للفعل الجموعي لم يكن قائماً على توزيع الثروة بقدر ما كان يصب في المشاركة الجماعية، وهو أحد أشكال التماسك والتكافل الاجتماعي، وذلك لحاجة الأفراد لتقوية وجودهم الاجتماعي والحفاظ على استمرارية حياتهم لذا فقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية ترفع شؤونهم ومشاكلهم، وتكون وسيطاً بينه وبين الدولة شأنه شأن كل دول العربية الإسلامية، وبدخول الدولة العثمانية إلى الجزائر، عرف المجتمع الجزائري تنظيمات جديدة إضافة إلى التنظيمات الموجودة سابقاً، وذلك رغم كون نظام الحكم التركي متمركزاً في المدن أكثر منه في الأرياف، ولم يعط لهذه المدن الفرصة للنمو والتوسع من أجل قيام تنظيمات اجتماعية وثقافية واقتصادية، إلا أنه وبالرغم من كل هذه الظروف ظهرت تنظيمات مختلفة، في الدرجة أولى نجد التنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى "بالأمانة" والتي كانت تضم من 35 إلى 45 عضو هذه التنظيمات المهنية كانت تمارس رقابة فعلية على جودة المنتج، تحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي، إضافة إلى حماية مصالح أفرادها، في الدرجة الثانية، تأتي التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف باسم "الحومة"، هذه الأخيرة تتكون من طرف الأمناء، وعليه فكل حي يملك ممثله لدى الهيئات التركيبية والإدارية يسمى "الأمين" والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حماية مصالحهم، إلى جانب هذه التنظيمات

(1) أو شن سمية: دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2009-2010. ص 117-118.

هناك التنظيمات الاجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف، مثل مؤسسة "سبل الخيرات" التي كان نشاطها موجه إلى بناء المساجد، الزوايا والمحافظة عليها وصيانتها والتكفل بخدمة ورعاية الطلبة والمدرسين، حفظ القرآن والمرتلين له، وكذا جمع وتوزيع الصدقات على الفقراء والمساكين ونجد نموذجا آخر من المؤسسات أو التنظيمات والممثلة في رابطات الأولياء الصالحين وهي نوع من المؤسسات التي تقوم بخدمة وصيانة الأملاك التابعة للتنظيم، ورعاية وإطعام الزوار ومساعدة الفقراء من أهل المدينة بالمال وذلك من مدا خيل المؤسسة، كما أنشأ الأندلسيين بعد استقرارهم في الجزائر مؤسسات خاصة بهم تقوم برعاية ومساعدة هذه الطائفة، ولقد كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة، التي لم يكن في مقدور الدولة والتي أنهكتها الحروب والدسائس، تغطيتها خاصة وأنها موجهة لفئة خاصة من السكان وعليه فقد اكتسبها هذا العمل هيبية ومكانة في أعين السكان والقائمين على شؤون الدولة فكانت لهم الكلمة المسموعة والرأي المتبع.

و بدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830 اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية أولى، لكنها عادت بعد ذلك للظهور، وذلك لحاجة الأفراد للتنظيم وتضامن والحفاظ على هويتهم وتراثهم الإسلامي من الضياع والطمس<sup>1</sup>..

إن السيطرة الاستعمارية للجزائر امتدت و شملت مجمل النواحي من سياسية، اقتصادية و ثقافية واجتماعية... فقد عرف المجتمع المدني في الجزائر ممثلا في الجمعيات خضوعا للمستعمر الفرنسي من جانب القوانين.

إذ حصلت الجمعيات الجزائرية في إطار قانون 1901 وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في: 01/07/1901 يمنح الحق للأفراد بالمجتمع في تشكيل جمعية، هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات و تم استغلاله بشكل فعال لهدفين أساسيين و هما:

- 1- العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف معينة.
- 2- اكتساب الشرعية القانونية لعمل هذه الجمعيات.

وقد لعب هذا القانون دورا مهما فقد ساهم بقسط وافر في توسيع و تعميق الحركة الوطنية و يمكن أن ذكر من بين هذه الجمعيات : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، الكشافة الإسلامية الجزائرية ، إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و جمعيات محلية عديدة تركزت خاصة في عدد من المدن الكبرى .

غير أن الاستعمار تنبه إلى أن الجمعيات في تلك الفترة قد استفادت من مزايا القانون و من الحرية التي منحها

<sup>1</sup>عبد السلام عبد اللاوي :مرجع سابق،ص28-30.



في تشكيل الجمعيات ، هذه الأخيرة في شكلها الجزائري تمثل صورة من صور بعث الوعي التحرري النابع من عقلية شعب مضطهد يسعى بشتى السبل لتحقيق استقلاله و لهذا فقد قامت السلطات الاستعمارية بإخضاع تطبيق القانون الفرنسي الصادر سنة 1901 لقيود عديدة تخدم أغراضها ، إلا أن هذه القوانين لم تكن الجزائريين عن العمل الجمعي، فتمثلت نشاطات الحركة الجمعوية آنذاك في عدد من الجوانب الاجتماعية التي هي من صميم تقاليد المجتمع الجزائري كصور التضامن (كالتوزيعة)\* وبعض النشاطات ضمن أهداف كمنش التعليم و تشجيع الممارسة الرياضية غير أن كل هذا كان يصب في إطار الحركة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية<sup>1</sup>.

وكثيرا ما عمد الاستعمار إلى تهيمش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجد و بسط نفوذه .

تلتها بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات: نخبوية مختلطة (جزائرية/أوروبية)، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص. تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرسست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية<sup>2</sup>

## 2. مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989

عرفت هذه الفترة غموضا وتناقضا بين التطبيق الشكلي للقانون الليبرالي الفرنسي 1901 (المعمول به والموروث).

اتسمت هذه المرحلة بعملية دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات والهيكل الاقتصادية فضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمائزي

\*عمل التوزيعة عمل جماعي تطوعي يقوم به وفق مناسبات الحصاد، الحرث والظن وحفر الآبار كل رجال القرية .. الخ

(1). التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر، نقلا عن الموقع: <http://etudiantdz.net/vb/t12005>

(2) عمر دراس، « الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق »، إنسانيات نقلا عن الموقع: <http://insaniyat.revues.org/5275>

يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنتشط خارج الإطار المؤسستي والحزب الواحد. هذا الإجراء ترسم نهائيا 4 بعد صدور قانون فبراير 1971 الذي يوضح موقف الدولة من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الاعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي و وزير الداخلية لأي جمعية تنوي أن تنتشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني.

و من نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية ومركزية سلطة القرار إفقار وهشاشة الحياة الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي أحدث ذلك اتساعا في رقعة السخط الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو الثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحركة الجمعوية، بل بالعكس فإن المنظمات الجماهيرية تحولت إلى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة.

### 1. المرحلة الثالثة من 1990 إلى اليوم:

2. شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد المنظم للعمل الجمعوي الصادر في : 04/12/1990 تحت رقم 90/31 : بحيث بلغت سنة 1996 حوالي : 778 جمعية ذات طابع وطني ، و بلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي 42116 جمعية في مختلف المجالات (48 )

إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبيرة التي عرقتها الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي و الاتجاه نحو التعددية بعد التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع و خاصة أحداث 05/10/1988 وهي أحداث شغب وعنف و تحطيم للأماكن العمومية شملت عددا من ولايات الوسط و التي لم تتوقف إلا بعد تدخل المؤسسة العسكرية و إعلان حالة الطوارئ لمدة 05 أيام و كنتيجة لهذه الأحداث شرعت الدولة في إصلاحات اقتصادية و سياسية واسعة أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه المتلفز يوم : 10/10/1988 (49) و التي توجت بدستور 23/02/1989 المكرس للتعددية في الجزائر وبعدها صدر القانون الليبرالي الخاص بالجمعيات الأهلية 31/90 بتاريخ 1990/12/04<sup>1</sup>.

ومما سبق يمكن القول بان هذه المرحلة شهدت اتجاهاين مختلفين للحياة الجمعوية :

(1). التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر، نقلا عن الموقع: <http://etudiantdz.net/vb/t12005>

-الأول الذي ينفرد بظهور عدد وفير من الجمعيات التقليدية والعصرية (ما بين 1990 إلى 1995) بموجب قانون الجمعيات المؤرخ في 4 ديسمبر 1990، والذي ألغى أغلبية الشروط التعجيزية والتمييزية السابقة، وعلى رأسها الاعتماد المزدوج.

ويمكن إرجاع هذا الانفجار الجمعي إلى سببين رئيسيين:

- 1-سبب سياسي: و الذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي، وطلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبت الاجتماعي مما أنتج ردود أفعال كثيرا ما تكون معادية لكل ما يصدر من الدولة، وانعدام ثقة المجتمع فيها، خاصة الفئات الوسطى الحديثة العهد، والتي تأثرت كثيرا نتيجة لأزمات متعددة الأبعاد، وكذا بالعجز الواسع للفضاءات الديمقراطية، هذا من جهة، التحولات الهامة التي طرأت على المستوى الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي العالمي (وفشل التجربة الاشتراكية والحزب الواحد من جهة ثانية).
- 2-سبب اقتصادي:والذي تزامن مع أزمة الدولة السخية، والتي ترجمت بالتراجع الفجائي للدولة في تدعيم أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حتى تصحح الاختلالات الرئيسية الهيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي (البنك العالمي) قصد إتباع و تطبيق سياسة التصحيح الهيكلي كمخرج من الأزمة التي لم تظهر مؤشرات تراجعها بعد.<sup>1</sup>

ومما سبق يتضح لنا كيف أن الجهود الخيرية التطوعية ليس بالأمر الجديد في العالم لكنها لم تظهر في صورتها المؤسسية المنظمة إلا في العقود الحديثة، كما أن ظهورها في العالم العربي كان حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، غير انه يمكن القول بان البعد الديني والمنظومة الثقافية و القيمية كانت بمثابة الدافع والمحرك الأساسي و الموجه للعمل الخيري وخدمة الآخرين.

(1) عمر دراس، « الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق »، إنسانيات نقلا عن الموقع:

: <http://insaniyat.revues.org/5275>

## 4-3 ادوار الجمعيات الخيرية:

مهما كان نشاط أو فعالية الجمعية هي في البداية الوسيلة الأنجع من أجل الإحياء الدائم للترابط الاجتماعي وتعميقه وتقويته، فالجمعية أصبحت شكلا طبيعيا لترابط الناس الذي يقوم ببناء الجسر بين التواصل و الارتباط الخاص و الترابط العام،مقابل الحدود القوية بين المناخ الخاص حول الذات ، و المؤسسات ذات الطابع العام،والجمعية هي حد مشترك يضمن السير والمرور الدائم ، والذي يعطي لكل واحد إمكانية النفوذ إلى النشاط العام و يعترف بالمواطن كفرد، فالجمعية أصبحت بوضوح شكلا عاما للارتباط الاجتماعي.<sup>1</sup>

وبناء عليه حددت العديد من الدراسات دورين أساسيين للجمعيات ،دورا وظيفيا يعني برعاية وخدمات الفئات الاجتماعية المستهدفة،ودورا بنيويا يعني بدفع عملية التغيير الاجتماعي لصالح تلك الفئات،ولا يعني هذا التصنيف أن المنظمة الأهلية الواحدة يجب أن تقتصر على دور واحد منهما،قد يحدث هذا في المنظمات لكن في اغلب الحالات تقوم المنظمة الأهلية الواحدة بالدورين الوظيفي والبنوي معا،وقد تبدأ بعض المنظمات الأهلية بتقديم خدمات فقط ،ومع تطور و عيها باحتياجات المجتمع المحلي الذي تخدمه يتزايد انخراطها في العمل الدفاعي وتقوم بدور بنائي،وفيما يلي وصف للدورين الوظيفي والبنوي:

## أولا-الدور من منظور وظيفي:

من هذا المنظور ينحصر دور الجمعيات في تقديم الرعاية والخدمات للفئات التي تستحقها في مواجهة الآثار السلبية لإطلاق آليات السوق،أو تلبية مختلف الاحتياجات التي لا تلبها الحكومات الرأسمالية لسكان على اختلاف فئاتهم،فتعمل بذلك على تخفيف حدة التوترات الطبقيّة وإدارة الصراعات الاجتماعية سلمي بما لا يلحق الضرر بجماعات المصالح وتحافظ على استقرار الحكومات،الوجه الايجابي لذلك الدور الوظيفي هو حماية المواطنين من استغلال القطاع الخاص،حيث أن عائد خدمات الجمعيات لا يوزع على أعضاء مجلس الإدارة،أما الجانب السلبي فهو انه في إحداث تغيير اجتماعي.

(1) Presses de sciences po, 2003, paris . La société civile face au pouvoir Roger sue.

ثانيا-الدور من منظور بنيوي:

من هذا المنظور، تتحرك الجمعيات وفقا لمفهوم الدفاع عن الحقوق بدلا من مفهوم تقديم الخدمات أو العمل الخيري، ويتسع دورها ليشمل مساهمتها في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي، فتقوم المنظمات الأهلية بحشد تأييد الجماهير للإيديولوجيات التي يعتنقها نشطاء العمل الجمعي، وحفز الجماهير للاشتراك في عمليات التنمية، بذلك لا يكون دور مثل الجمعيات، وحفز الجماهير تابعا للدولة ولا للسوق، ويتسم نشاطها بالديمومة والتخطيط، وهي تنشط في مجال التنمية بالمشاركة بان تعظم قدرات الجماعات المستهدفة وتدافع عن حقوقهم وتوسع لتمكينهم، وبذلك تسهم في إحداث تغيير هيكلي في الواقع الاجتماعي والسياسي ومن مميزات المنظور البنوي أن دور الجمعيات يكون في إطاره دورا تعبويا انه يخلق العقلية النقدية.

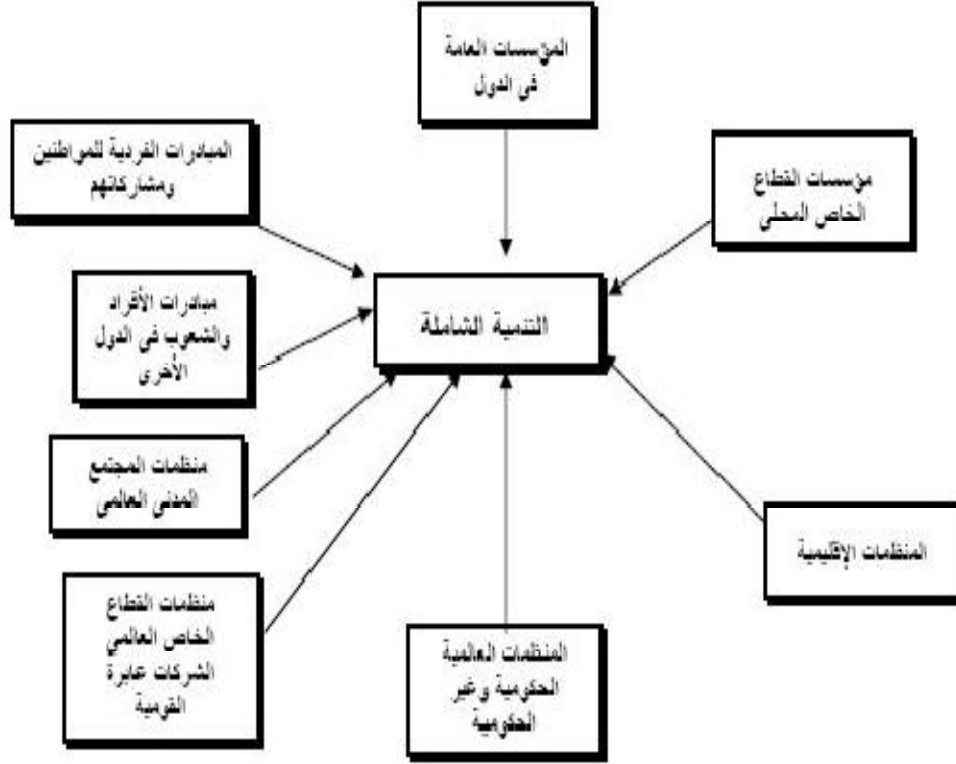
وقد تناولت بعض الدراسات العربية الدورين الوظيفي والبنوي للجمعيات- (بالنسبة للمرأة) بعين النقد، ورأت أن الدور الوظيفي ذو بعد آني يهتم بالمصالح الوجودية للنساء، وبشكل اعم تفعيل حقوق مكتسبة أصلا وهو ما ينطبق على التي أساسا بتعليم المهارات اليدوية ورعاية الأطفال، ومحاربة الفقر، وترى تلك الدراسات أن للدور الوظيفي المحض ذي البعد الآني ما يبرره ويضفي عليه صلاحية في ظل الظروف المتردية لفئات واسعة من النساء لكنه ليس محايدا أو بعيدا عن السياسة، وان الجمعيات لو لم تتوخ الحذر من المحظورات التي قد تحيط بهذا الدور فانه قد يساهم في إعادة إنتاج العلاقات التمييزية وتتلخص تلك المحظورات في أن ما هو آني حين يعمل على تحسين أحوال الأسرة وليس الدفاع عن حقوق المرأة كإنسان فرد، فانه قد يضفي مشروعية على السياسات الرسمية إلي تعتبر أن دور المرأة كإنسان فرد، فانه قد يضفي مشروعية على السياسات الرسمية التي تعتبر أن دور المرأة يقتصر على الأسرة والأمومة وليست بحاجة إلى حقوقها كإنسان بغض النظر عن دورها الأسري.

أما الدور البنوي فهو ذو بعد استراتيجي، والجمعيات التي تتبناه تعيد النظر في الوضع الدولي للمرأة المرتبط بهيكل البنية الاجتماعية القائمة على التراتبية والتميز، وتتحونحو طرح المسألة النسائية باعتبارها مسألة حقوق إنسان، والجمعيات التي تأخذ على عاتقها القيام بدور بنيوي ذي بعد استراتيجي (والتي تعرف أيضا باسم الجمعيات والمنظمات الأهلية الدفاعية) اقل عدد من المنظمات التي تقوم بدور وظيفي ذي بعد آني (والتي تعرف باسم الجمعيات الخدمية)<sup>(1)</sup>.

فيما أوردت بعض الدراسات ادوار المؤسسات والجمعيات الخيرية في السياسات التنموية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

(1)سهام عبد السلام، المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، مرجع سابق، ص26-29.

شكل رقم(7) يوضح ادوار المؤسسات والجمعيات الخيرية في السياسات التنموية



المصدر: محمد احمد علي العدوي، مرجع سابق، ص25

إذن هناك عدة ادوار يمكن أن تمارسها المؤسسات والجمعيات الخيرية في المراحل المختلفة لصنع السياسات التنموية:

المرحلة الأولى: صنع السياسات – بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمراكز البحثية ومنظمات حكومية أخرى وتتضمن:

- 1- رسم رؤية للواقع والمستقبل الذي تسعى للوصول إليه.
- 2- وضع الأهداف والغايات المرحلية والفرعية.
- 3- تحديد المشكلات وأسبابها وأثارها على المجتمع.
- 4- تحديد مطالب واحتياجات المجتمع.
- 5- طرح البدائل والحلول وتكلفة كل بديل والمفاضلة بينها.
- 6- اختيار البرنامج أو البديل الذي سيتم أتباعها في صورة مشروعات أو برامج تنموية.

المرحلة الثانية كتنفيذ السياسات في إطار البيئة المحلية ومحدداتها، وتتضمن مهام منها :

1-وضع الخطة التنفيذية لكل مشروع.

2-طرح الخطط الزمنية والمالية لكل مرحلة من المراحل التنفيذية.

3-تحديد جهات التنفيذ ومسؤولياتها.

4-طرح مؤشرات وآليات للمتابعة أثناء التنفيذ.<sup>1</sup>

من خلال تلك الأدوار السالفة الذكر خاصة وأنها تهتم برعاية وخدمات الفئات الاجتماعية المحتاجة، ما يعني أنها تسهم في عملية التغيير الاجتماعي وتنمية المجتمعات، وانطلاقاً من ذلك سيأتي الحديث في المبحث الموالي عن أهمية هاته الجمعيات وتوضيح لأهدافها.

(<sup>1</sup>) محمد احمد علي العدوي :مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة،دراسة حالة للمؤسسات والجمعيات الخيرية.مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث،دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي،20-22جانفي 2008.ص 25-29.

#### 4-4 أهمية الجمعيات الخيرية :

تعد الجمعيات الخيرية من المظاهر الحضارية في أي مجتمع، لأنها تدل على مدى الرقي الذي وصل إليه أفراد هذا المجتمع من أجل إنشاء مثل هذه الجمعيات للقيام بنشاطات مختلفة، سواء أكانت اجتماعية، أم اقتصادية، أم سياسية، والهدف الأساسي من وراء هذه الجمعيات هو تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات للمجتمع، وحجر الأساس في هذه الجمعيات هو منفعة المجتمع ورفقيه، فتنطلق هذه الجمعيات لخدمة المجتمع في جميع نواحي الحياة، فنلاحظ جمعيات تركز جهودها على الخدمات الصحية، وثانية على الخدمات التعليمية، وثالثة على خدمات البيئة، ورابعة على خدمات لا يستطيع أفراد المجتمع بمفردهم تقديم هذه الخدمات<sup>1</sup>

و الجمعيات الخيرية- بالدرجة الأولى - ما هي إلا مظهر حضاري لجأ إليه الإنسان منذ فجر التاريخ، من أجل الدفاع والمحافظة على المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فنلاحظ انتشار الجمعيات في جميع مجالات الحياة المعاصرة، وأصبح انتشار الجمعيات من المظاهر الحضارية التي تشير إلى تقدم هذه الدول ورفقيها، ومن الملاحظ أن هذه الجمعيات تأخذ في نشأتها وعملها ظروف المجتمع الذي تمارس فيه عملها، ونمط الإنتاج السائد، وعلاقته بالعادات والتقاليد، وثقافة المجتمع، وظروف تكوينه التاريخية<sup>2</sup> ، ومدى أهمية الجمعيات الخيرية والحاجة إليها، ودورها في سد حاجات المجتمع على اختلافها وتنوعها، بل هناك كثير ممن يرى في وجود الجمعيات الخيرية وقوة حضورها في المجتمع أنه دليل رقي ذلك المجتمع وعلو درجة تحضره، فالدولة المتقدمة وعلى ما عليه من غنى اقتصادي وقوة في تنظيم شؤون حياة مجتمعها، إلا أن كثيرا من حاجات تلك المجتمعات تكفلت بها المجتمعات نفسها، وذلك من خلال مؤسساتها الخيرية الكثيرة والمتنوعة

وكلما أحسنت هذه الجمعيات من عملها وأدائها في سد حاجات المجتمع بادر المجتمع إلى دعم هذه الجمعيات ماديا ومعنويا، ما يسهم في تسهيل وتطوير عملها لأنها ستكون محل ثقة المجتمع، وسيتلمس المجتمع مصداقية نشاطاتها ومبادراتها.

ولا شك في أهمية الخدمات التي تقوم الجمعيات الخيرية بتقديمها ، فهي تغطي القسم الأكبر من قطاعات المجتمع، وغالبا ما يكون الإنسان محور اهتمام هذه الجمعيات، فهو يشكل حجر الأساس الذي تقوم عليه الجمعيات، وعن طريقه تقوم باقي القطاعات في المجتمع، فنلاحظ أن الجمعيات الخيرية فضلا عن

(1) أمجد جميل صبحي الإمام : الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية ، ماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين 2006، ص 11.

(2) نفس المرجع، 14-16.



تقديمها خدماتها دون مقابل أو بغير غرض الربح، فإن هذه الخدمات يكون المقصود بها النفع العام، وليس نفع شخصي أو أشخاص معينين بالخدمة، فلاحظ الجمعيات التي تكفل الأيتام، ليس المقصود بهذه الخدمة اليتيم بشخصه عن طريق تربيته فقط، ولكن المقصود هو تزويد المجتمع بشخص فاعل في المستقبل، يكون قادرا على إفادة المجتمع، ولا يكون عالة يضر المجتمع أو لا يفيد<sup>1</sup> لذلك تعمل الجمعيات- كغيرها من المؤسسات -على وضع الأسس السليمة لإدارة القوى البشرية، كمارسة ونشاط، لذلك نلاحظ أنها عبارة عن مجموعة وظائف وأنشطة وبرامج، تتعلق بتصريف شؤون البشرية، وترمي إلى تحقيق أهداف الأفراد، وتنظيم المجتمع، وتشمل هذه الوظائف تحليل الوظائف في التنظيم وتخطيط القوى البشرية فيه، وتزويده بالقوى البشرية المطلوبة كما ونوعا، وتقييم أداء العاملين في التنظيم، وتدريبهم، وتنميتهم، وتحديد أجورهم، ودفعهم إلى العمل، ومعالجة مشكلاتهم، إذ تشكل الموارد البشرية -والتي مصدرها الإنسان -نصف موارد المجتمع الاقتصادية، ولا يمكن لعناصر الإنتاج الأخرى أن تنتج وتعطي بمعزل عن الإنسان، من هنا، فإن تنمية الموارد البشرية تمثل مركز الصدارة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة<sup>2</sup>.

مما سبق يتضح لنا مدى أهمية الجمعيات الخيرية والحاجة إليها، والدور الذي تقوم به في سبيل تلبية حاجات المجتمع، ووجودها ونشاطها في المجتمع يراه الكثير بأنه دليل رقي ذلك المجتمع وتقدمه وكلما أحسنت هذه الجمعيات من عملها وأدائها في سد حاجات المجتمع كلما لاقى الدعم مما يسهم في تسهيل وتطوير عملها.

(1) دعاء عادل قاسم السكني، مرجع سابق، ص 12-14.

(2) أمجد جميل صبحي الإمام، مرجع سابق، ص 16.

#### 4-4 أهداف الجمعيات الخيرية:

نظرا لأهمية الجمعيات الخيرية وما تقدمه من خدمات متنوعة خدمة للفرد والمجتمع، هناك في المقابل أهداف ومرامي تسعى هذه الجمعيات لتحقيقها، وفيما يخص أهداف هذه الجمعيات فهناك من يرى بان الجمعيات الخيرية تشترك في مجموعة من الأهداف العامة هي :

1- خدمة المجتمع وتقديم أوجه الرعاية الاجتماعية لإفراده وجماعته المحتاجة.

2- القيام بدور ريادي على صعيد التنمية المحلية .

3- تقديم المساعدات والدعم المالي والعيني للأسر الفقيرة والمحتاجة.

5- مساعدة المعاقين عقليا وجسديا وكبار السن.

6- الإسهام في رفع وشمول مستوى الخدمات الطبية والصحية لكل المناطق الجغرافية المختلفة .

7- النهوض بالمرأة وتطويرها من الناحية الاجتماعية والثقافية .

8- القيام بالمشروعات الخيرية .

9- الاهتمام بالطفولة ورعايتها عن طريق إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ومراكز العاب.<sup>1</sup>

ونظرا إلى أهمية دور الجمعيات و المؤسسات الخيرية في التحفيز على العمل الخيري، في سبيل تحقيق أهداف تنموية متنوعة بالمجتمع مستديمة فلا بد أن تتكاتف وتتعاون الجهود مع التركيز على تشجيع علاقات الشراكة الحقيقية بين أفراد المجتمع وهذه الجمعيات وبناءا عليه تتجلى الفائدة والهدف من العمل في الجمعيات الخيرية في النقاط التالية:

- تضيق الفجوة بين أفراد المجتمع، و ردم الهوة بينهم بتطبيق مبدأ التكافل والتآلف، وتأسيس الأعمال المشتركة.

تحقيق التكامل في العمل، فكثيراً ما يحصل القصور في عمل الفرد يتلاشى ذلك في عمل المؤسسة؛ إذ المفترض حدوث التكامل باجتماع الجهود، والمواهب، والخبرات، والتجارب، والعلوم، مع التزام الشورى، والتجرد للحق. وأيضاً: فإن العمل الفردي يصطبغ بصبغة الفرد، بينما المفترض أن يخلو العمل المؤسسي من ذلك.

(<sup>1</sup>) النجار باقر سلمان : العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية مقوماته دوره وأبعاده، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، ط1، عدد 11، 1988، ص29.

- الاستقرار النسبي للعمل، بينما يخضع العمل الفردي للتغير كثيراً قوة وضعفاً أو مضموناً واتجاهاً - بتغير الأفراد، أو اختلاف قناعاتهم.
- القرب من الموضوعية في الآراء أكثر من الذاتية؛ حيث يسود الحوار الذي يقرض قيامه وضع معايير محددة وموضوعية للقرارات تنمو مع نمو الحوار، في حين يبنّي العمل الفردي على قناعة صاحبه.
- دفع العمل نحو الوسطية والتوازن؛ إذ اجتمع الأفراد المختلفين في الأفكار والاتجاهات والقدرات يدفع عجلة العمل نحو الوسط.
- توظيف كافة الجهود البشرية، والاستفادة من شتى القدرات الإنتاجية؛ وذلك لأن العمل المؤسسي يوفر لها جو الابتكار والعمل والإسهام في صنع القرار، بينما هي في العمل الفردي أدوات تنفيذية رهن إشارة القائم بالعمل.
- ضمان استمرارية العمل.
- عمومية نفعه لأفراد المجتمع؛ لعدم ارتباطه بشخصية مؤسسها، وهذا بدوره ينمي الروح الجماعية الفاعلة، ويحيي الانتماء الحقيقي للعمل.
- مواجهة تحديات الواقع بما يناسبها، وكيفية الاستفادة من منجزات العصر، دون التنازل عن المبادئ، وهذا الغرض لا يقوم به مجرد أفراد لا ينظمهم عمل مؤسسي.
- ينقل من محدودية الموارد المالية إلى تنوعها واتساعها، فتتعدد قنوات الإيرادات، ويعرف العملاء طريقهم إلى المؤسسة، عن طريق رسميتها ومشروعيتها.
- الاستفادة من الجهود السابقة، والخبرات المتراكمة، بعد دراستها وتقويمها.
- يضمن العمل الجماعي عدم تفرد القائد، أو القيادة في القرارات المصيرية، المتعلقة بالمؤسسة.
- يحافظ العمل المؤسسي على الاستقرار النسبي، المالي والإداري، من خلال إتباع مجموعة من نظم العمل، (سياسات وقواعد وإجراءات)، تعمل على تحقيق الأهداف، بما يتفق مع رؤية المؤسسة.
- يضمن العمل الجماعي، بأن جميع العاملين ملتزمون بمنظومة من القيم والمبادئ يتمحور حولها أداؤهم وسلوكهم وعلاقاتهم الوظيفية والإنسانية.
- يضمن العمل الجماعي اجتهاد الإدارة، في اختيار أفضل الأساليب النظرية والإدارية لتحقيق، أو تقديم أفضل مستويات للخدمة.
- يضمن العمل الجماعي، أن يدعم المؤسسة بأفضل الموارد البشرية، من خلال إتباع سياسة منظوره، في الاختيار والتوظيف والتدريب والتأهيل، تحقيقاً للتنمية المهنية المستمرة.
- يؤكد العمل الجماعي، جاهزية الجمعية، في تقديم القيادات البديلة في وقت الضرورة والطوارئ، حينما

تدخل الجمعية الأزمة تستدعي التغيير والتبديل.

-التجارب الكثيرة تؤكد أن العمل الذي يبني بناءً مؤسسياً، ينتج أضعاف العمل الذي يبني بناءً فردياً.

-العمل المؤسسي الجمعي ، يوضح الأهداف، وينظم العمل؛ لأنه يجبر على إيجاد التخصصات،

وبالتالي يجبر العاملين على الوضوح وتحمل المسؤولية.

-اكتساب صفة الشرعية للمشاريع، والبرامج التابعة للمؤسسة، مما يفتح أمامها كثيراً من الميادين، ويسهل

سياسة الانتشار.<sup>1</sup>

وفي إطار ما سبق يمكن القول بأن العمل الخيري التطوعي هو حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد التعاون و إبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية ، حيث تهدف الجمعيات التطوعية على اختلاف أشكالها الإسهام في توفير الخدمات وإقامة المشروعات بصورة مباشرة والقائمين على هذه الجمعيات لا ينتظرون مقابل مادي ، فالعمل الخيري التطوعي هو مؤشر على الجانب الإنساني بالمجتمع ويعمق روح التكامل بين المواطنين فمنظومة العمل الخيري بكل مكوناتها تنتهي إلى قيمة اجتماعية سياسية هي قيمة التضامن أو التكامل الاجتماعي من ناحية ، كما إنها تنتمي إلى قيمة روحية اعلي وهي قيمة التقوى والعمل الصالح من ناحية أخرى، وهذا الانتماء الذي يجمع بين طرفي معادلة الروح والمادة قد لا يتوافر لأي منظومة تطوعية أخرى ، مما يساهم في تفعيل سياسات الإصلاح الاجتماعي بصورة إيجابية . والظروف والأوضاع التي يمر بها المجتمع العربي المعاصر تتطلب تعميق المعرفة العلمية بمنظومة العمل الخيري التطوعي مع السعي لتجديد الوعي بأهمية هذه المنظومة وبمكوناتها المتنوعة<sup>2</sup> .

ونظراً لأهداف هاته الجمعيات و الخدمات التي تقوم بتقديمه، وتلبيتها لاحتياجات المجتمع، فالهدف الأساسي هو الإنسان فهو محور اهتمام هذه الجمعيات وهو أداة التنمية وهدفها في آن واحد.

(<sup>1</sup>) [www.ensan.org.sa/vb/showthread.php?t=8571](http://www.ensan.org.sa/vb/showthread.php?t=8571)

(<sup>2</sup>) وجدي محمد بركات ، مرجع سابق، ص 23-26

## 4-5 مجالات نشاط الجمعيات الخيرية:

تعكس الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الجمعيات احتياجات المجتمع في إطار ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومدى نمو العمل المدني فيه ، وكذلك مدى قدرته على الاستجابة لهذه الاحتياجات ، ومن هنا يبرز الاهتمام بالفئات المعوزة من الفقراء وهناك اتجاهين أساسيين تعمل من خلالهما المنظمات الأهلية في مختلف دول العالم ،الاتجاه الخيري والاتجاه ألتمكيني ، فهناك العطاء المباشر للأغذية والملابس والأموال لأولئك المحتاجين ، وهناك كذلك التدريب والدعم والمناصرة ، لمساعدة الأفراد على تعلم كيفية مساعدة أنفسهم ومجتمعهم بصورة أفضل ، وتلعب الكثير من المنظمات والمؤسسات الأهلية العديد من هذه الأدوار فبعضها يجمع الأموال للاستخدام الخاص بها بينما يقوم البعض الآخر بتقديم الأموال لجماعات أخرى .

وإحدى السمات الأساسية التي تميز عمل المنظمات الأهلية على مستوى العالم المدى الواسع للمجالات التي تغطيها ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعمل المنظمات الأهلية على معالجة قضايا أساسية ، مثل التنقيف الصحي ودعم ملاجئ الأطفال و إنشاء المنازل والمدارس المستوصفات في المناطق الفقيرة ، كما تلعب تلك المنظمات دوراً هاماً في عدد من المجالات الأخرى ، كإنشاء المتاحف ، وتنسيق الحدائق ، وكذلك تقديم البرامج .<sup>1</sup>

هذا بالإضافة إلى توجه جزء من هذه المنظمات نحو مناصرة حقوق المرأة، كما توجهت تلك المنظمات النسائية نحو المشاركة في قضايا أخرى، كمحاربة الرق...، كما شكلت تلك المنظمات فيما بعد جماعات ضغط نسائي هامة مخصصة لأنماط عديدة من الإصلاح الاجتماعي .

وفي أوروبا تلعب المنظمات الأهلية دوراً فعالاً بشكل أساسي في مجال الخدمات الاجتماعية وهو النشاط الغالب في فرنسا وإيطاليا( وفي مجال الصحة )النشاط الغالب في ألمانيا ، وفي مجال التعليم ( النشاط الغالب في المملكة المتحدة ، كما توجه تلك المنظمات اهتماماتها لمجالات أخرى متنوعة ، مثل حماية قيم الأسرة من أما على مستوى العالم العربي ، فمن الملاحظ أن هناك اتجاهات مشتركة تنسم بها غالبية الجمعيات في الأقطار العربية من حيث المجالات التي توليها اهتمامها والفئات المستفيدة منها ، وذلك بسبب التاريخ المشترك الذي يجمع المنطقة والثقافة المشتركة والمشكلات والتحديات المتقاربة ويتمثل أبرز تلك الاتجاهات في ارتفاع الوزن الذي تحتله المنظمات الأهلية ذات الأهداف الخيرية ، وبالتالي تحتل الفئات الفقيرة مكانة أساسية بين الجماعات المستهدفة ، ويعكس ذلك أثر النشأة التاريخية للجمعيات الأهلية ، المتأثرة بالدين وقيم

(1) غالب حباب محمد الحربي، المرجع السابق، ص51-55.

الخير والإحسان ، فقدت راوحت نسبة المنظمات الخيرية إلى إجمالي المنظمات الأهلية ما بين 30 % إلى 45 % في كل من لبنان والأردن ومصر والبحرين والإمارات واليمن ، في حين بلغت أعلى نسبة لها في كل من فلسطين والكويت حيث بلغت 9.63 % و 1.78% على التوالي ، في حين بلغت أدنى نسبة لها في تونس حيث تمثل 8.9 % فقط من إجمالي المنظمات الأهلية، وقد أدت السمة الدينية التي ترتبط بكثير من هذه المنظمات إلى أن يكون العمل الخيري مجالاً حيويًا لها ، حتى وان تبنت أهدافاً أخرى تعليمية واجتماعية واقتصادية.<sup>1</sup>

ويمثل المعاقون أيضاً إحدى الجماعات الأساسية المستهدفة من قبل الجمعيات الأهلية العربية ، فمن الملاحظ أن هناك اتجاهًا متصاعداً من جانب المنظمات الأهلية للعمل في هذا الميدان في كافة الأقطار العربية ، وإن كان هناك تفاوتاً في تلك المنظمات من قطر إلى آخر ، ففي حين لا تمثل المنظمات العاملة في مجال الإعاقة في مصر سوى 1.1% من إجمالي المنظمات ، ترتفع لتمثل 6 % و 5.6% في كل من لبنان والأردن على التوالي ، كما تبلغ 2.17% في المغرب، وترتفع نسبتها في فلسطين الضفة الغربية وغزة ( حيث تصل إلى ) 8.19% نتيجة للظروف الاستثنائية التي تعيشها منذ فترة طويلة مما أسفر عن ارتفاع نسبة المعاقين، بالإضافة إلى غياب رعاية الدولة.

كما يلاحظ إن مجال الخدمات الصحية والتعليمية قد حظي باهتمام عدد كبير من المنظمات الأهلية العربية ، وتسعى هذه المنظمات نحو توفير خدمات صحية وتعليمية للمجتمعات المحلية ، وقد شهد هذا النوع من المنظمات نمواً متسارعاً في بعض الأقطار العربية ، إما لضعف خدمات الدولة (في حالة الكوارث والحروب)، أو بسبب اتساع دائرة الفقر ، ومحدودية قدرة الدولة على تقديم تلك الخدمات مجاناً، مما دفع العديد من المنظمات العربية إلى تأسيس مراكز صحية ملحقه بها يعمل بها أطباء متطوعون جزءاً من الوقت أو بأجور رمزية ، أما الخدمات التعليمية فهي تتجه إلى شريحتين من السكان أولاهما الأميون ، حيث تتوافر برامج لمكافحة الأمية بين الكبار ، وثانيهما الأطفال ، من خلال إنشاء دور الحضانه ورياض الأطفال .

ولم يتوقف اهتمام المنظمات الأهلية بشريحة الأطفال عند حدود تقديم الخدمات التعليمية فقط، بل يلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة المنظمات الأهلية العربية العاملة في حقل الطفولة من كافة النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية، حيث تتراوح نسبتها ما بين 5.36 % من إجمالي المنظمات الأهلية في كل من فلسطين والسودان 5.13 % ودول الخليج، في حين ترتفع نسبتها إلى 8.40 % في المغرب ، و 8.44 % في

(<sup>1</sup>) غالب حباب محمد الحربي، المرجع السابق، ص51-55.

مصر ، وتبلغ أدنى نسبة لها في تونس حيث تمثل 5.9 % فقط من إجمالي المنظمات الأهلية ، ويرجع ازدياد عدد تلك المنظمات في الأقطار العربية إلى أن رعاية الطفولة تمثل إحدى الاهتمامات القديمة من اهتمامات المنظمات الأهلية من ناحية ، إلى جانب تأثير المنظمات الأهلية العربية بالاهتمام العالمي بحقوق الطفل ، الذي وضعت له وثيقة خاصة وافقت عليها معظم الدول ، بالإضافة إلى تراجع مساهمة الدولة في خدمات الرعاية في بعض الأقطار العربية ، مما زاد من اهتمام المنظمات الأهلية لسد العجز في هذا المجال.

وعلى الرغم من أهمية التنمية بالنسبة إلى كافة الأقطار العربية ، إلا أن نسبة المنظمات الأهلية التنموية ما زالت منخفضة في غالبية الأقطار العربية ، حيث تتراوح نسبة المنظمات العاملة في مجال التنمية الريفية ما بين 8 % إلى 9.17 % في كل من مصر ولبنان والسودان والمغرب ودول الخليج ، وإذا كان ما سبق يمثل المجالات التي تهتم بها أغلب الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الأقطار العربية ، إلا أن هناك خصوصية ترتبط ببعض الأقطار ، وقد يكون مصدر هذه الخصوصية لمجالات عمل الجمعيات الأهلية الظروف الاستثنائية: الحروب أو الكوارث الطبيعية ، أو تصاعد مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثل تهديد للمجتمع ، أو قد يكون مصدرها خبرات تاريخية واجتماعية خاصة ترتبط ببيئة معينة.

فمثلاً لعبت الظروف الاستثنائية في لبنان – التي ارتبطت بالحروب والتدمير دوراً هاماً في مجالات عمل المنظمات الأهلية ، فقد أدى التدمير وأحوال الحروب إلى جعل نشاط الإغاثة أحد المجالات الرئيسية لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، حيث بلغت نسبة المنظمات العاملة في هذا المجال

30% من إجمالي المنظمات الأهلية في لبنان ، يضاف إلى ذلك مشكلة تردي البيئة والتي أدت إلى نشاط ما يقرب من 15 % من المنظمات في هذا المجال ، وهو ما يشكل نموذجاً فردياً بين الأقطار العربية<sup>1</sup>.

وانعكس أيضاً تصاعد المشكلات الاجتماعية في مصر على اهتمامات وأنشطة المنظمات الأهلية ، فمشكلة نقشي تعاطي المخدرات إلى تصدي مجموعة كبيرة من المنظمات الأهلية – بلغت 32 منظمة – لمحاربة الإدمان والتعامل مع هذه المشكلة ، كما ارتفع عدد جمعيات تنظيم الأسرة لمواجهة مشكلة التزايد السكاني وارتفاع معدلات النمو السكاني.

أما في دول الخليج العربي، فمن الملاحظ ارتفاع نسبة الجمعيات الأهلية المهتمة بالأنشطة الثقافية والعلمية والأدبية، حيث تصل نسبتها في عموم منطقة الخليج 7.59 % من إجمالي المنظمات الأهلية فيها، كما تصل

(1) غالب حباب محمد الحربي، المرجع السابق، ص51-55.

في الكويت الإمارات على وجه الخصوص 80 % و 5.81 % على التوالي، وذلك بسبب انخفاض الحاجات الاقتصادية الملحة، وحيث توفر الدول الخدمات الأساسية، كالخدمات الصحية والتعليمية.

وتشترك الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية مع نظيرتها على مستوى العالم العربي في

الاتجاهات العامة من حيث مجالات نشاطها ، ولكنها تتميز ببعض الخصوصية ، نظرا للرخاء الاقتصادي الذي وفر قدرا كبيرا من التبرعات النقدية والعينية للجمعيات الخيرية في المملكة ، مما أدى إلى تنوع أهدافها ومجالات نشاطها ، وتوسيع دائرة الفئات المستفيدة من خدماتها.

وتعمل الجمعيات الخيرية على تحقيق أهدافها من خلال تقديم العديد من البرامج والمشروعات والخدمات التي تتبناها وتتولى تنفيذها ضمن دائرة محيطها في المجتمع المحلي ، وبمساعدة ودعم القطاعات والأجهزة المسؤولة عن شئون الخدمات الاجتماعية في الدولة ، وتتحدد الأنشطة والإنفاق عليها في ضوء الأهداف العامة للنشاط الخيري في المملكة السعودية وفي ضوء الأهداف الخاصة بكل جمعية من الجمعيات .<sup>1</sup>

وعليها أصبحت منظمات المجتمع المدني يقع عليها عبء ومسئولية كبيرة لبلورة ووضع وتنفيذ تلك السياسات الإصلاحية وبخاصة ما يتعلق منها بالإصلاح الاجتماعي.

ولقد انعكس ذلك على تنوع وتعدد مجالات عمل الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي المعاصر، فالدارس لمجالات العمل الاجتماعي العربي يجد أن أهم المجالات التي يركز عليها العاملون في مؤسسات العمل المدني عامة والمؤسسات والهيئات الخيرية الاجتماعية خاصة هي المجالات التالية:

- مساعدة ورعاية الأسر والأفراد الذين يعيشون تحت خطوط الفقر.

- رعاية الفئات المهمشة من النساء " الأرمال - المطلقات - المساء إليهن."

- رعاية الأطفال والأيتام، وأطفال الأسر المفككة، وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال

والأطفال مجهولون النسب والأطفال المساء إليهم.

- الرعاية الصحية والتمثلة في تأمين علاج الفقراء عامة.

- تأهيل وتدريب وتعليم وتشغيل مختلف فئات الإعاقة ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

(1) غالب حباب محمد الحربي، المرجع السابق، ص51-55.



- تأمين تعليم الأطفال عامة ومحو الأمية للكبار ومساعدة الطلاب الفقراء في تعليمهم

الجامعي خاصة.

- تنمية المجتمعات المحلية الأقل حظاً والمتمثلة في تحسين وتطوير البيئة التحتية في المجتمعات الفقيرة وتوفير الخدمات الأساسية فيها.

- تقديم خدمات الإغاثة للمناطق المنكوبة داخل المجتمع العربي أو خارجه.

هذا وقد أشار التقرير السنوي للمنظمات الأهلية العربية - الذي تصدره الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ليغطي أوضاع المنظمات الأهلية عام 2002 م في 16 دولة عربية - إلى أن التوجه الرئيسي لنشاط هذه المنظمات نحو التنمية البشرية ومكافحة الفقر يشكل ملمحاً واضحاً في إطار متغيرات عالمية وإقليمية بالغة الدقة كانت لها انعكاساتها على واقع هذا المنظمات ، مما يعكس حرص منظمات المجتمع المدني العربية ومنها الجمعيات الخيرية على المشاركة الفاعلة في هذا المجال مما يدعم سياسات الإصلاح الاجتماعي في ظل مناخ ديمقراطي نسبي شهدته العديد من الدول العربية ، حيث أوضح التقرير مجموعة من المؤشرات والتوجهات العامة المرتبطة بتدعيم سياسات الإصلاح الاجتماعي منها ومناصرة حقوق الفئات المهمشة - Advocacy زيادة الاهتمام بالعمل الأهلي الدفاعي والدفاع عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق المرأة.

-زيادة الاهتمام بقضايا التنمية البشرية ومكافحة الفقر) قضايا التنمية المحلية، تمكين المرأة - التعليم وخاصة تعليم الإناث- مواجهة البطالة تمكين الفقراء من خلال التدريب والتأهيل وتوفير مشروعات القروض الصغيرة.

كما أشار التقرير إلى بعض الدراسات التي أوضحت أن هناك تراجعاً ملحوظاً في خدمات الجمعيات الأهلية وبرامجها نتيجة تراجع الإيرادات المالية من التبرعات والمصادر الأخرى المحلية والدولية لأسباب متعددة منها تداعيات 11 سبتمبر حالة الكويت والبحرين - حيث طرحت التبرعات لقدر من المساءلة و كذلك لوجود بعض المعوقات والمشكلات التي ما زالت تحد من قدرة تلك الجمعيات<sup>1</sup>

وقد أوصى التقرير بضرورة العمل على:

-تدعيم الجهود المبذولة في تطوير القدرات الإدارية و التنظيمية للجمعيات الأهلية.

(<sup>1</sup>) ووجدي محمد بركات، المرجع السابق، ص 23-26.

- تطوير قدرات الجمعيات في الاعتماد على مصادر تمويل ذاتية و محلية.
- تعظيم الاستفادة من المتطوعين و العمل على جذب متطوعين جدد و تنظيم جهودهم.
- تدعيم البحوث و الدراسات العلمية الخاصة بالجمعيات الخيرية و الأهلية العربية.
- توفير نماذج رائدة و القيام بمشروعات رائدة في مجالات مكافحة الفقر و البطالة.
- إطلاق طاقات عمل و مبادرات الجمعيات الخيرية و الأهلية بتحريرها من قيود البيروقراطية و دعمها بالخبرات و الطاقات المهنية المؤهلة.
- تدعيم جهود التشبيك و التنسيق بين هذه الجمعيات في إطار علاقة مشاركة على أساس من التساوي و الندية.

هذا و تعتمد الجمعيات الخيرية التطوعية في المجتمع العربي في تمويلها على مصادر متنوعة و تعتبر تبرعات المواطنين و أموال الزكاة و الصدقات و الأوقاف من أهم مصادر تمويلها ، حيث ترتبط صور العمل الخيري التطوعي بالإيمان بالله تعالى ، و أن هذا الارتباط هو الذي يوفر لها القوة المعنوية و الروحية اللازمة لدفع الفرد للقيام بها طائعا مختاراً ، ويمثل القطاع الخاص مصدر هام في تمويل الجمعيات الخيرية ، إلا انه في حالة الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي دوره ضعيف جداً في دعم العمل الخيري العربي ، وهذا يتطلب من الجمعيات الخيرية وضع نظم تحفيزية لجذب هذا القطاع و تفعيل مشاركته في تمويل برامجها مما يمكنها من الديمومة و الاستمرار ككمون أصيل في بنية المجتمع المدني العربي.

وبجانب المصادر التمويلية السابقة تعتمد بعض الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي على القطاع الحكومي و المصادر الدولية لتمويل بعض برامجها ، إلا أن القائمين على العمل الخيري يعانون من صعوبات التقديم و طول الإجراءات و تعقيدها للحصول على منح من الصناديق الدولية المانحة ، كما أن هذا المصدر يقع تحت تأثير المتغيرات الدولية و السياسية ، إلا انه يجب عدم إغفاله من جانب القائمين على الجمعيات الخيرية العربية<sup>1</sup>.

و تعكس الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ، احتياجات المجتمع في إطار ظروفه الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، ومدى نمو العمل الأهلي فيه ، وكذلك مدى قدرته على الاستجابة لهذه الاحتياجات ، ومن هنا يبرز الاهتمام بالفئات الفقيرة، وهناك العطاء المباشر للأغذية والملابس والأموال

(<sup>1</sup>) و جدي محمد بركات، المرجع السابق، ص 23-26.

لأولئك المحتاجين ، وهناك كذلك التدريب والدعم والمناصرة ، لمساعدة الأفراد على تعلم كيفية مساعدة أنفسهم ومجتمعهم بصورة أفضل ، وتلعب الكثير من المنظمات والمؤسسات الخيرية العديد من هذه الأدوار فبعضها يجمع الأموال للاستخدام الخاص بها بينما يقوم البعض الآخر بتقديم الأموال لجماعات أخرى، وعليه تنشط الجمعيات الخيرية في عدة مجالات وسنذكر بعضا من هذه المجالات كما يلي:

و فيها المؤسسات التالية: دور الحضانة، مؤسسات رعاية الأيتام، أندية الأطفال، مكتبات الأطفال...

### 1. ميدان رعاية الأسرة:

وتتمثل في: مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، جمعيات و مراكز التوعية الأسرية، مراكز خدمات المرأة العاملة، مشروعات تنمية المرأة...

### 2. ميدان تنمية المجتمعات المحلية:

و تهتم بالريف و مناطق جديدة و مستحدثة التهجير نتيجة الحروب والزلازل والظروف الخاصة وتقدم العديد من الخدمات لتنمية المجتمع المحلي في جميع ميادين العمل الاجتماعي.

### 3. ميدان المساعدات الاجتماعية:

نقدية ، عينية ، علاج ، أجهزة ، مشروعات إنتاجية ، معونة متبادلة ، دفن موتى ، خدمات صحية علاجية وقائية بالمستوصفات و المستشفيات.

### 4. ميدان المساعدات الثقافية و العلمية و الدينية:

التوعية والإرشاد الثقافي ، المكتبات ، ندوات ، المعاهد العلمية و المدارس و الجامعات الخاصة وفصول التقوية لتفعيل دور الدين و تقديم خدمات ذات طابع ديني.

### 5. ميدان الحماية و الحفاظ على البيئة:

كل الأنشطة والبرامج و الندوات و المؤتمرات و أنشطة التنمية البيئية و الحفاظ عليها.<sup>1</sup>

ويمكن إن نورد هنا أنواع أو أقسام هذه الجمعيات، فهناك العديد من التقسيمات المختلفة في مجال الجمعيات، فهناك من يقسمها بالنظر إليها إذا كانت متخصصة في مجال معين، وتسمى الجمعيات المتخصصة، مثل الجمعيات المتخصصة في الخدمات الصحية، أو الجمعيات المتخصصة في مجال جمع أموال الزكاة، والقسم الثاني: الجمعيات متعددة الأغراض، وهي الجمعيات التي تكون معنية بتقديم أكثر من خدمة في مجال

(1) حسين محمد جمعة ، مرجع سابق ، ص ص18-20.

محدد، وهناك من يقوم بتقسيم الجمعيات الخيرية حسب القطاع الذي تقدم خدماتها فيه، فتقسم إلى جمعيات اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو صحية، وما إلى ذلك من هذه التقسيمات المختلفة، ولكن في واقع الأمر، فإن هذه التقسيمات تبقى في الكتب ولأغراض الدراسة، وليس لها وجود بشكل ملموس على أرض الواقع، فتبقى الجمعيات على مختلف تخصصاتها تعمل تحت مسمى واحد وهو الخدمة الاجتماعية.<sup>1</sup>

وعليه هناك مجالات كثيرة ومتنوعة تنشط فيها الجمعيات الخيرية خاصة في جانبها التنموي فكل هذه المجالات تعمل على تنمية المجتمع وتطويره، و تعكس الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الجمعيات احتياجات المجتمع في إطار ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ومدى نمو العمل المدني فيه ، وكذلك مدى قدرته على الاستجابة لهذه الاحتياجات.

(<sup>1</sup>) أمجد جميل صبحي الإمام، مرجع سابق، ص16.

## 4-6 واقع العمل الجمعي في الجزائر:

رغم أن الإطار القانوني الجديد الذي نتج عن أحداث أكتوبر 1988 قد فتح المجال واسعا في تكوين الأحزاب، النقابات والجمعيات إلا أن مفهوم المجتمع المدني على الساحة الجزائرية قد ارتبط أكثر بالجمعيات والنخب التي أطرت هذا الفضاء الجديد بكل التنوع الذي عرفته اهتماماتها، وتؤكد المعطيات الرسمية على العدد كبير من الجمعيات خاصة عندما يتعلق الأمر بالجمعيات المحلية، ولقد تطورت هذه الجمعيات عدديا بسرعة مباشرة بعد المصادقة على قانون الجمعيات رغم ما عرفه تطورها من خمول خلال النصف الثاني من التسعينيات نتيجة الأوضاع الصعبة التي عرفتها الجزائر، وتهتم هذه الجمعيات الناشئة بمواضيع مختلفة يأتي على رأسها ما تسميه مصالح وزارة الداخلية بالقضايا المهنية، جمعيات الأحياء و الاهتمامات الدينية والرياضة والمسائل الثقافية دون إهمال القضايا الاجتماعية - الصحة، المعاقون، الشغل... الخ - التي تفاقمت في السنوات الأخيرة؛ مما جعل الجمعيات تأخذ منحى مطالبيا واضحا في وضع تميز بغياب جزئي للدولة جراء الخيارات الجديدة المتبناة في الميادين الاقتصادية وأزمة مالية عانت منها لسنوات عدة<sup>1</sup>.

نفس الملاحظات يمكن القيام بها حول العدد الكبير للجمعيات ذات الطابع الوطني التي اقتربت من الألف جمعية والتي تنشط في ميادين شتى يأتي على رأسها الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية والصحية... الخ علما بأن الجمعيات، لاسيما المحلية منها وحتى بعض الجمعيات الوطنية، عادة ما تتميز بتعددية نشاطها، مما يفقد هذا التصنيف المعتمد من طرف المؤسسات الرسمية الكثير من الدقة، فالتجربة الميدانية تبين أن الجمعية التي تنشط في ميدان الصحة يمكن أن تقوم بعدة نشاطات في ميدان الطفولة والمرأة، نفس الشيء بالنسبة إلى الجمعية الثقافية التي يمكن أن تقوم، بمناسبات وطنية ودينية، بنشاطات ذات طابع اجتماعي وحتى خيري تحت ضغط الظرف الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي وحتى الطبيعي الذي كان كثير التقلبات خلال العمر القصير لظهور المجتمع المدني في الجزائر، ولا يمكن إغفال تداعيات الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر بدءا من السنوات الأولى للتسعينيات على مؤسسات المجتمع المدني التي عانتها وهي في بداية انطلاقها كمؤسسات وبرامج - كما ذكرنا-؛ مما فرض عليها أعباء وشروط عمل لم تكن مؤهلة لها، وهو نفس المحيط الذي اشتغلت ضمنه النقابات المهنية المستقلة والأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الاعتراف بالتعددية، و لم يلاحظ بروز قوي للأشكال الأخرى الممكنة من التنظيمات المهنية والفئوية كالتعاضديات على سبيل المثال في عالم الشغل الذي عرف تحولات جذرية خلال هذه الفترة جراء الأزمة الاقتصادية وتداعيات

الوضع السياسي والأمني، مع ما أفرزته الخيارات السياسية الاقتصادية الجديدة التي بدأت في التجسيد مع بداية التسعينيات.

وعليه شهدت الجزائر منذ التسعينيات ظهور وتأسيس عدد كبير من الجمعيات التي تهتم بتنمية مجالات متنوعة وجديدة كالاهتمام بحقوق الإنسان وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، والأخرى المهتمة بحقوق المرأة باختلاف أوضاعها والمتحدثة بحقوق الطفل، والدفاع عن المحيط والبيئة، بالإضافة إلى جمعيات مهنية خاصة بالتجار والفنانين والمقاولين، وأخرى تتضوي تحت غطاء المجالات السابقة مع تعدد الأسماء وتشابه الأهداف والغايات.

و أشارت إحدى الدراسات حول الجمعيات إلى أن أكثر من 75 % من الجمعيات الناشطة ظهرت في الفترة الممتدة بين 1990 و2004، وذلك على خلفية القوانين الجديدة التي تضمنها قانون الجمعيات والذي فتح بدوره المجال لتشكيل الجمعيات، والذي كان يهدف إلى أن تقوم الجمعيات بدور أساسي في التوعية المجتمعية باختلاف مجالاتها، إلا أن هناك من يرى أن الجمعيات الجزائرية أثبتت فشلها في لعب دور محوري كقناة حقيقية للتعبئة والتوجيه، معتبرا أن وجود جمعيات قوية وناشطة في الميدان لا يمنع طرح التساؤل والمتمثل في سبب عدم فعالية الحركة الجمعوية الجزائرية وباعتبارها قوى مؤثرة وفعالة في المجتمع، وكيف يمكن استغلال هذه الأشكال التنظيمية من أجل التواصل وتحقيق التنمية الاجتماعية.<sup>1</sup>

وقد أبرزت دراسة اجتماعية أن نشاط أغلب الجمعيات في الجزائر يتسم بالطابع الموسمي والمناسباتية، حيث تعيش أغلب الجمعيات في حالة "سبات" ولا تظهر إلا في المواعيد الانتخابية أو في المناسبات الدينية والاجتماعية كشهر رمضان والأعياد والدخول المدرسي، كما أنه يتم تسجيل بين فترة وأخرى اختفاء بعض الجمعيات، لعدم تمكنها من الحفاظ على وتيرة عمل متواصلة مع الشريحة المعنية وعجزها عن إعادة إنتاج ذاتها ماديا واجتماعيا بسبب ارتباطها بدعم الدولة أو المنظمات غير الحكومية، وهو ما يبرز بوضوح من خلال المشاكل المتعلقة بالمقرات أو ببطء تجسيد المشاريع وبرمجة النشاطات، وهو ما يفسر ضعف نسبة الانخراط في الجمعيات بالجزائر التي لا تفوق الـ 4%.

كما تنتج معظم الجمعيات في الجزائر إلى العمل والنشاط في مجال الخدمات الخيرية والنشاطات الترفيهية، وهذا ما يعيبه البعض على الجمعيات ويعتبره مضيعة للوقت وإهدارا للمال، في حين يعتبره القائمون على الجمعيات من صميم العمل والنشاط الجمعوي.

(1) المجتمع المدني في الجزائر العلاقة بين البرلمان نقلا عن الموقع: <http://30dz.justgoo.com/t180-topic#3631>

و تتكون التشكيلة الجموعية من 43 % جمعية اجتماعية ، 27,8 % ثقافية ، 13,7 % رياضية، في حين تشكل الجمعيات الناشطة في مجالات حقوقية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والبيئة وحماية المستهلك أقلية من إجمالي نسيج المجتمع المدني، كما تشكو بعض الجمعيات من نقص كفاءة مسيرتها الذين يظهرون في كثير من الأحيان عاجزين عن التسيير.<sup>1</sup>

ويجمع البعض من متتبعي العمل الجمعوي في الجزائر، أن البلاد شهدت تراجعاً في هذا الإطار مقارنة بفترة السبعينيات مثلاً، حيث كانت الجمعيات مكاناً للتكوين وعلى تحمل القضايا العادلة وصناعة الأفكار، رغم القبضة الحديدية لنظام الحزب الواحد آنذاك، لكن المفارقة أن الجزائر بعد التعددية عرفت انفجاراً في عدد الجمعيات ، لكنها غير فاعلة وأغلبها صارت هياكل للبرنسة والتزلف والصعود السريع نحو المناصب ودخول دهاليز السلطة، التي عرفت من جهتها كيف تستغل هذه الهياكل وتحولها من مؤسسات لصناعة الرأي إلى هياكل للكولسة الإدارية وعقد الصفقات وتهئية واللوات، أسباب تراجع أداء المجتمع المدني في الجزائر.

وفي أرقام تعود إلى العام 2014 أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قرابة 100.000 جمعية، من بينها 1027 جمعية وطنية، أغلبها غير موجودة الأعلى الورق، وحسب موقع وزارة الداخلية فإن هناك 21 تخصصاً ومجالاً تنشط فيه هذه الجمعيات، منها 32 جمعية لقدماء الطلبة و 7 جمعيات حقوقية و 20 جمعية أجنبية و 9 جمعيات ثورية للمجاهدين وأبناء الشهداء وقدماء محاربي الشرق الأوسط والمحكوم عليهم بالإعدام و 23 جمعية نسوية و 10 جمعيات دينية، و 28 جمعية في مجال التطوع والتضامن و 25 جمعية للصدقة والتبادل، و 143 جمعية ثقافية وفنية، و 50 جمعية للشباب و 14 جمعية للمراهقين و 18 جمعية لذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين و 21 جمعية تاريخية وتراثية، و 151 جمعية صحية، و 334 جمعية مهنية وغيرها، كما قدرت وزارة الداخلية عدد الجمعيات المحلية بـ 92627 جمعية منها 20137 جمعية خاصة بالأحياء، وهي تمثل 21.74 من عدد الجمعيات تليها الجمعيات الدينية بـ 15304 جمعية على المستوى المحلي وجمعيات الرياضة والتربية والشباب بـ 15019، إضافة إلى 14891 جمعية لأولياء التلاميذ .

ويرى البعض أن قراءة في هذه الأرقام تمكننا من إعطاء تفسير و هو أن الفساد ينخر القطاعات التي تشهد أكبر قدر ممكن من الجمعيات، فأغلب تلك الجمعيات تختفي فجأة ، وتستيقظ فقط في المواعيد الانتخابية ومواسم الرخص نحو المكاسب، خاصة أن دراسات في هذا المجال أكدت أن نسبة الانخراط في الجمعيات

(<sup>1</sup>) <http://www.elmaouid.com/index.php/social/604-2012-02-12>

ضعيفة جدا في الجزائر ولا تتماشى والانفجار في عدد الاعتمادات الممنوحة سنويا للجمعيات، فهي لا تتجاوز 3% و4%، مقابل 11% في المغرب و44% في فرنسا-كما ذكرنا سابقا- وأن 80 في المائة من الجمعيات التي يمنح لها الاعتماد تنسحب أو تدخل في نشاط موسمي<sup>1</sup>.

و لقد أبدت بعض الدراسات العربية المقارنة التي أجريت في بداية التسعينيات على الجمعيات والمجتمعات المدنية إعجابا واضحا بالحالة الجزائرية وهي تتحدث عن التشريعات المنظمة للعمل الجمعي في عملية تكوين الجمعيات خاصة، واصفة هذه القوانين بالمتسامحة اعتمادا على المادة السابعة من قانون الجمعيات\* التي تتحدث عن شروط التأسيس والتي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطات المختصة، ومع ذلك، هناك من يرى بان القراءة الجيدة للقانون والممارسات الفعلية المرتبطة به، قد تجعل الملاحظ يعيد النظر في هذا الحكم الذي ارتبط بمرحلة بداية التسعينيات، قبل أن تسوء الأوضاع في الجزائر بسرعة فائقة بعد ذلك جراء تدهور الوضع الأمني والسياسي. ولتوضيح ذلك، نذكر ما يلي :

-المادة 7 : تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات التالية :

- 1.إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10من هذا القانون.
  - 2.تسليم وصل تسجيل تصريح التأسيس من خلال السلطة العمومية المختصة خلال 60 يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف وبعد دراسة مطابقة لأحكام القانون.
  - 3.القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني.
- المادة 8 : تخطر السلطة المختصة الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية أيام على الأكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه. إذا رأت أن تكوين الجمعية يخالف أحكام هذا القانون يعود إلى الغرفة الإدارية أمر الفصل في ذلك خلال 30 يوما الموالية للإخطار. وإذا لم تخطر الجهة القضائية المذكورة، عُدَّت الجمعية المعنية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل.

الأهم من ذلك أن المادة الثامنة من نفس القانون تمنح السلطة القضائية وحدها الحق في رفض الاعتراف بتأسيس الجمعية وتمنح آجالا للنطق بالحكم وإلا اعتبرت الجمعية مكونة قانونا. بالطبع فإن تطبيق قوانين مثل هذه تحيل مباشرة إلى مسألة استقلالية القضاء الذي منح دورا مهما في مرحلة التأسيس الأولى للجمعيات .

(<sup>1</sup>) زهية منصر: الحركة الجمعوية.. من مدارس للنخبة إلى التنديد والمساندة- نقلا عن الموقع:  
<http://www.afadjr.com/ar/special/dossier/255245.html>

\*انظر الملحق رقم (2) والمتعلق بقانون الجمعيات.



القضاء الجزائري، الذي يرى فيه البعض قلة استقلاليته في علاقاته بالسلطة التنفيذية وتسويفه في البت في القضايا، استفادت منه الجهات الرسمية على حساب المواطن بمحدودية إمكانياته. أن التسامح النسبي، الملحوظ نظريا على القانون الجزائري المنظم لتكوين الجمعيات، سيفقد الكثير من مصداقيته لو قمنا بتصفح المواد الأخرى من نفس القانون المنظمة لدور السلطة العمومية، ليس في مرحلة التأسيس فقط، بل أثناء عملية التسيير اليومي لعمل الجمعية، علاقاتها بالمحيط الوطني

والدولي تمويلها..الخ. من ذلك مثلا ما جاء في المادتين 17 و18 أدناه.<sup>1</sup>

-المادة 17 : يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

-المادة 18 : يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم. هاتان المادتان، تجعل الجمعية تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة، لقد بينت تجربة الكثير من الجمعيات الوطنية، وحتى المحلية، أنها عمليا، أمام إعادة اعتراف بها كل مرة تقوم فيها بإجراء انتخابات قيادة جديدة خاصة فيما يتعلق بأعضاء المكتب الوطني للجمعية، رئيسها وأمينها العام والمكلف بالمالية على وجه التحديد، وباعتبار الرئيس هو الممثل القانوني للجمعية ويملك مع أمين المالية حق تسيير مالية الجمعية، فإن أي تغيير لهما يعني عمليا إعادة تسجيل جديد للجمعية أمام مصالح وزارة الداخلية التي قد تستغل هذه الفرصة للضغط على الجمعية وعدم منحها تأشيرة المطابقة. فإمضاء الرئيس وأمين المالية مطلوبان من قبل كل البنوك ومراكز البريد عند أي معاملة مالية مهما كان حجمها؛ مما يعني أن كل تغيير في الحصول على تأشيرة المطابقة معناه تعطيل فعلي لعمل الجمعية قد يدوم عدة شهور.

الجمعيات الجزائرية التي عادة ما تعرف الكثير من المشاكل بين قياداتها، تظهر هذه المشاكل بمناسبة تغيير القيادات وتنظيم الجمعيات العامة الانتخابية ؛ مما يمنح فرصة لتدخل الإدارة بعد طلب التحكيم الذي تلجأ إليه بعض القيادات العمومية ، لرفضها لنتائج التغيير لعل هذا الوضع راجع، ليس فقط إلى غياب الثقافة الديمقراطية داخل الفضاء الجمعي، بل أيضا إلى غياب الآليات الديمقراطية في التسيير اليومي للفضاء الجمعي ؛ مما يؤدي إلى بروز واضح لظاهرة الانشقاق وشلل الكثير من الجمعيات بل واختفائها الذي لاحظته أكثر من دراسة، العلاقات الدولية للجمعيات هي الأخرى خاضعة لوصاية السلطة العمومية إذ

(1) المجتمع المدني في الجزائر العلاقة بين البرلمان، مرجع سابق.

يفرض القانون من خلال مادته 21 موافقة وزارة الداخلية ويمنع الجمعيات المحلية (الولاية أو البلدية) - وهي الأكثر عددا بين الجمعيات - من أي انضمام لأي تجمعات أو تنسيقيات دولية مهما كانت . نفس الشيء بالنسبة للهيئات التي يمكن أن تحصل عليها الجمعيات الوطنية من الخارج، فشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية القبلي مطلوب هنا كذلك، علما بأن الجمعيات الجزائرية، وخلافا لما هو شائع في تجارب عربية أخرى على سبيل المثال، لازالت عاجزة، كلما تعلق الأمر بتجنيد الأموال والهيئات من الخارج لصالحها، كما أن حصولها على مساعدات من قبل السلطات العمومية الجزائرية (وزارات، ولايات، بلديات) يبقى محدودا وغير منتظم، حسب شهادة الكثير من رؤساء الجمعيات، فالتمويل والوضع المادي المرتبط بالتسيير اليومي بصفة عامة يبقيان على رأس اهتمامات الجمعية الجزائرية .

ورغم إمكانية الاعتراف القانوني للجمعيات بالاستفادة من وضعية جمعية ذات نفع عام التي تسمح لها بالحصول على هبات ومساعدات خاصة، إلا أن هذه المكانة لم تستفد منها إلا جمعيتان وطنيتان كبيرتان هي الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية؛ وهما جمعيتان يعود تاريخ تأسيسهما إلى مرحلة ما قبل الاستقلال وظهور الدولة الوطنية نفسها .

إضافة إلى صعوبات التأسيس والتسيير - التي تبقى إلى حد كبير تحت سيطرة السلطات العمومية ممثلة في وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية بفعل القانون والممارسات البيروقراطية المختلفة - فإن الأهم من ذلك أن الوزارة تحتفظ بحقها في طلب حل الجمعيات، بواسطة قرار قضائي، حسب الشروط المحددة في المادتين 32 و35 .

-المادة 32 : يمكن للجهات القضائية المختصة أن تعلن تعليق نشاط الجمعية وجميع التدابير التحفظية الخاصة بتسيير الأملاك، دون المساس بالقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، بناء على عريضة تقدمها السلطة العمومية المختصة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون، تنتهي هذه التدابير بقوة القانون إذا رفضت الجهة القضائية المعنية تلك العريضة، بصرف النظر عن رأي طريق طعن آخر .

-المادة 35 : يمكن أن يطرأ حل للجمعية بالطرق القضائية بناء على طلب السلطة العمومية أو شكوى الغير إذا مارست الجمعية أنشطة تخالف القوانين المعمول بها أو تكون غير واردة في قانونها الأساسي .

بالطبع، زادت عيوب هذا الإطار القانوني بالنقائص التي ميزته عند الممارسة الميدانية له بعد إعلان حالة الطوارئ في سنة 1992 وما نتج عنها من تقييد عملي للحركة الجمعوية التي تأثرت نشاطاتها سلبا بأجواء هذه الفترة الصعبة من تاريخ البلاد.<sup>1</sup>

(1) المجتمع المدني في الجزائر العلاقة بين البرلمان، المرجع السابق.

وفي هذا تشير إحدى الدراسات المغاربية المقارنة نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية وفق المحاور التالية :

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.
- الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.
- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.
- الجمعيات لا تملك حرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.
- لا زالت الجمعيات تخضع لكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج.

ثمة ملمح آخر من ملامح الاختلال والفساد في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات وهو ذلك التداخل الذي يمكن التعبير بثنائيه – الجمعيات السياسية الحزبية – و-الأحزاب الجمعوية – وهو تلك العلاقة القائمة على المصلحة بين – من يدفع ماليا- و- ومن ينتفع سياسيا – ومن – يحترف إعلاميا -.<sup>1</sup>

حسب نفس الدراسة المذكورة، نقاط الضعف هذه لا تقابلها الكثير من نقاط القوة، وقد اكتفت الدراسة بالتذكير أن من بين نقاط قوة المجتمع المدني في الجزائر وجمعياته، يمكن أن نعد ما يلي :

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات وعلى رأس قياداتها .
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني خاصة تلك المهمة منها بميدان البيئة والتنمية.

- وأخيرا استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتسبين إليها.

لا تشير الدراسة إلى أن نقاط القوة هذه يمكن وبسهولة أن تتحول إلى نقاط ضعف كذلك، فالعمل التطوعي وحده و رغم أهميته لا يمكن التعويل عليه دائما، خاصة وأن الحركة الجمعوية وبعد تجربة أكثر من عقد ونصف، لا بد لها أن تتوجه نحو نوع من النضج والمؤسسة لتخطي مرحلة الطفولة التي عاشتها حتى الآن والتي تتأكد إذا عرفنا أن نسبة المشاركة في الجمعيات الجزائرية لا تتجاوز 5 %، مقابل 10 % في المغرب حسب تقديرات حديثة، نفس الشيء يلاحظ بالنسبة إلى سيطرة النخب العلمية على قيادات الجمعية، فرغم أهمية هذا التأطير إلا أنه يبقى غير كاف وقد يتحول إلى عائق بتحويل الجمعيات إلى نواد مغلقة للنخبة التي يمثلها جيل الرواد والمؤسسين، ما دامت قواعد هذه الجمعيات لم تتوسع اجتماعيا مع الوقت

(<sup>1</sup>)بوحنية قوي المجتمع المدني الجزائري : الوجه الآخر للممارسة الحزبية نقلا عن الموقع:  
www.maghrebuni.org/n10/bouhnia10.doc

للتحول إلى وسيلة تجنيد للمواطنين حول القضايا التي تهمهم، ضعف التجنيد الذي لاحظته عدة دراسات عربية و مغربية مقارنة اعتمدت على تسع حالات عربية ممثلة مع استثناءات قليلة.

ولا يعرف القطاع الجمعوي في البلدان العربية ازدهارا ونموا في مستوى التحديات والطلب الاجتماعي ولا حتى بالمقارنة بالخطاب الرسمي حوله، فعلى الرغم مما قد يميز بعض الوضعيات من اختلاف وبعض المفارقات والاستثناءات، فإن المنظمات غير الحكومية في العالم العربي لا يمكن اعتبارها قوى اجتماعية حقيقية يمكن أن يكون لها تأثير على تطور ومستقبل المجتمعات العربية... ؛ وهو ما تؤكد بعض المعطيات الإحصائية والملاحظات الميدانية المتعلقة بالحالة الجزائرية وهي تتحدث عن نسبة انخراط لا تتجاوز 2% بالنسبة للجمعيات المهتمة بعالم الريف في سنة 2002 على سبيل المثال، كما تؤكد الدراسات العلمية القليلة التي أنجزت حول الحالة الجزائرية على المستويين الوطني والمحلي حين خلصت إلى أنه وبغض النظر عن الأهمية الكمية للظاهرة الجمعوية وتنوع اهتماماتها في الجزائر، فإنها تعرف مستوى هيكلية غير ناضجة وغير مكتملة في المقابل، فإن خصائص الجمعيات ونوعية تأطيرها وكذا التصورات السائدة لدى قياداتها وأحكامهم تسمح لنا بالقول إننا أمام وضعية جمعوية في حالة سبات وخمول لدرجة أن موت الجمعيات المبكر وفقدانها لمنخرطيها قد يتحول إلى قاعدة عامة ...

كما تضيف الدراسة - التي أجريت حول جمعيات ولاية وهران... أن التبعية المادية والمالية لأغلبية الجمعيات إزاء الدولة تسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية، بدل العلاقة الايجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجيات المنخرطين، كل الدلائل تشير إلى أن القطيعة مع الممارسات والتصورات التوجيهية والمشككة للدولة إزاء الحركة الجمعوية ليست مطروحة على جدول الأعمال وعليه، تختم هذه الدراسة بالقول إن هذا المخاض للفعل الجمعوي في الجزائر لن تترتب عليه ولادة دون تحولات جذرية في نسق القيم الذي يجب عصرنته وبروز إرادة سياسية فعلية على مستوى الدولة للاعتراف بوجود سلطة مقابلة تعمل على توازن أكثر لمختلف القوى داخل المجتمع.

هذا الواقع فرض على العديد من الجمعيات، محاولة التكتل على شكل شبكات وفيدراليات حسب نوعية اهتماماتها طمعا في الزيادة في فعاليتها وقوة ضغطها كما هو حال الجمعيات المهتمة ببعض الفئات ذات الحاجات الخاصة كالمعاقين وأصحاب الأمراض المزمنة والمرأة والبيئة... الخ، لكن دون أن يعني ذلك أننا أمام قوة تشبيك فعلي للحركة الجمعوية الجزائرية التي لازالت تعاني من نقائص حالة العمل المنفرد، وما يلاحظ بهذا الصدد أن كثيرا من أرباب النقابات، وجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد، إن تفشي هذه الظاهرة من خلال العديد من العوامل لا يجمع بينها سوى عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) المجتمع المدني في الجزائر العلاقة بين البرلمان، المرجع السابق.

## 4-7 معوقات العمل في الجمعيات الخيرية:

تعاني الجمعيات الخيرية جملة من المشكلات، وتواجه العديد من التحديات ، ويمكن حصر معظم المشكلات والتحديات فيما يلي:-

أولاً-المشكلات والتحديات المتعلقة بالبناء المؤسسي:-

أ-مشكلات تتعلق بالبنية التنظيمية:-

- ضعف البناء المؤسسي بشكل عام وسيطرة بعض الأفراد على الأنشطة والتمويل.
- ضعف التوافق بين الهياكل الإدارية وأهداف المنظمة.
- المقررات غير الملائمة لأنشطة المنظمة.
- عدم وجود فروع للمنظمة في المناطق الريفية والنائية.
- عدم وضوح المهام والصلاحيات الإدارية لأفراد المنظمة.
- المركزية وضعف مبدأ التفويض.<sup>(1)</sup>

ب-مشكلات في القيادة والإدارة:-

- ضعف أهلية أكثر مجالس إدارة الجمعية.
- ضعف البرامج التدريبية لقيادات المنظمة.
- التدخلات الخارجية في قرارات وأعمال المنظمة.
- تسييس عمل بعض المنظمات الخيرية وانحرافها عن مسارها الحقيقي.
- ضعف الرقابة والتقييم المستمر لأعمال المنظمة.
- ضعف المعايير الرقابية المرتبطة برسالة وأهداف المنظمة.
- ضعف البرامج المتخصصة والمتنوعة.
- القصور في معلومات البحوث الفنية المتعلقة بأنشطة المنظمة.
- ضعف الأرشفة والتوثيق والإحصاء وعدم توفر قاعدة البيانات.
- ضعف التقنية وضعف استخدام الحاسب الآلي وبرامجه في أعمال المنظمة.
- وجود المحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين.
- ضعف التنفيذ وكثرة الشكاوى ضد المنظمة.

(1) فاطمة العديساني:العمل المؤسسي في المؤسسات والجمعيات الخيرية الواقع والإصلاح المنشود.  
www.ensan.org.sa/vb/showthread.php? t=8571

-انعدام التنسيق مع المنظمات الأخرى.

**ج-مشكلات في الموارد البشرية:-**

-عدم توفر الكادر المؤهل والمتخصص.

-نقص الخبراء والفنيين.

-قلة الدورات والبرامج التدريبية.

-ضعف نظام الأجور والمكافآت.

-عدم اعتماد المكافآت والترقيات على كفاءة الأداء.

-قلة المتطوعين في العمل الخيري، وضعف الاهتمام بهذا القطاع.

**د-مشكلات الموارد المالية:-**

-محدودية الموارد المالية.

-عدم استثمار موارد المنظمة الفائض عن حاجتها التشغيلية.

-لعماد الموارد المالية أساساً على التبرعات والهبات، وعدم السعي لتكوين أوقاف تعتمد عليها المنظمة، في

الإففاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها من قبل المانحين.

-عدم توفر الخبرات الكافية في المجال المالي.

-ضعف الرقابة المالية.

-ضعف إتباع مبدأ الشفافية في التعاملات المالية.

**ه-مشكلات في برامج التسويق والترويج لأنشطة المنظمة:-**

-ضعف أساليب الاتصال بالمجتمع.

-ضعف الترويج الإعلامي لأنشطة المنظمة.

-عدم وضوح أهداف المنظمة لكثير من الجمهور الذي تتعامل معه.

-الظهور الموسمي والركود بقية العام.

**و-مشكلات في الأنظمة واللوائح وأساليب العمل:-**

-عدم تطور الأساليب واللوائح الداخلية.

-عدم وجود أدلة مكتوب توضح إجراءات تنفيذ المشاريع.

**ي-مشكلات في الإستراتيجية والرؤية والرسالة:-**

-غموض قيم وأهداف المنظمة عن أعضاء مجلس الإدارة.

-تبني أهداف قد تعجز المنظمة عن تحقيقها.

-ضعف التخطيط لأنشطة وموارد المنظمة.

ثانيا:المشكلات الموضوعية التي تعيق المنظمات الخيرية عن ممارسة أنشطتها الخيرية:-

-ضعف الإعلام الداعم لأعمال المنظمات الخيرية والترويج لها.

-ضعف الدعم والتمويل الحكومي.

-تغير الظروف المحيطة بمعدل أسرع من تعديل أهداف المنظمة.

-ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري.

-الشائعات المتعلقة بجمع التبرعات.

- ضعف تأييد المجتمع للبرامج والخدمات التي تقدمها المنظمات الخيرية.

-عدم سماح السلطات بالتفرغ للعمل الخيري.

-ربط الممولين الخارجيين تمويلهم بأهدافهم، وليس بأهداف المنظمة وحاجة المجتمع.

-ضعف ثقافة المجتمع بأهمية عمل المنظمات الخيرية.

-عدم إدراك صانعي السياسات في الحكومات لدور المنظمة الخيرية في التنمية.

-تعقيد الإجراءات في الجهات الحكومية التي تتعامل معها المنظمات الخيرية.

-التضييق العالمي على عمل المنظمات الخيرية، بعد أحداث (11) سبتمبر،(2001م).

-الخلط بين العمل الخيري، ومسمى الإرهاب، وأثره في التضييق على العمل الخيري.<sup>1</sup>

وفي دراسة لعبد السلام عبد اللاوي أوضح الأسباب المعرقلة لدور وفعالية" المجتمع المدني

الجزائري" المتمحور أساسا في الجمعيات،ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات البيئة

الخارجية ومعوقات البيئة الداخلية.

**أولا :معوقات البيئة الخارجية**

:ويقصد بها العوامل الخارجية المؤثرة على فعالية الوظيفية "للمجتمع المدني" الجزائري ، إن هذه العوامل

تتمحور أساسا في:

**1-الأزمة الجزائرية** :ويقصد بها الأزمة الأمنية التي عانت منها البلاد لعشرية من الزمن ذات أبعاد متعددة

والتي أدت بالبلاد إلى حالة ألالاستقرار، بدءا بأحداث 5 أكتوبر 1988 وتبني الجزائر التعددية السياسية ، ما

اضطر البلاد للقيام بعدة إصلاحات اقتصادية وفق ما ينص

(<sup>1</sup>) فاطمة العديساني:المرجع السابق.



عليه النظام الاقتصادي الجديد والمتمثل في اقتصاد السوق، وكان لهذه الإصلاحات انعكست سلبا على المجتمع منها تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة مهد لظهور أزمة أمنية، اقتصادية، سياسية، واجتماعية خانقة، ما أدى إلى انعدام الثقة في كل ما يرمز للدولة وجعل الحركات الإسلامية، تستغل هذه النقطة وتمكنت من

استقطاب قاعدة شعبية، ونتيجة لكل ذلك دخلت الجزائر في دوامة ، والتي أثرت بشكل سلبي ومباشر على الحركات الجمعوية بمختلف أنواعها، و على المجتمع بسبب تزامن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية ببدء العمليات التخريبية للجماعات الإرهابية المسلحة.

كل هذه الظروف أثرت وبشكل سلبي على فعالية المجتمع المدني وعلى أي مشروع تنموي.

و استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية سن 1999 ، حيث لوحظ أن الأوضاع الأمنية قد بدأت في

التحسن، وعليه فقد عادت الحركات الجمعوية من جديد إلى البروز على الساحة الوطنية وبقوة من حيث الكم

**2- ألالستقلالية الجمعوية :** رغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات لتدعيم مؤسسات "المجتمع المدني" من دعم مادي، المتمثل في الإعانات المالية ومنح المقرات والوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الاختصاص، إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية وتدريبية لإطارات الجمعية، إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة لينة لإبقاء "المجتمع المدني" تابعا لها، وذلك من خلال "الدعم المالي" والذي تقدمه الدولة للجمعيات على حساب الجمعيات الأخرى وفق معادلة الاقتراب والابتعاد من السلطة.

هذه المعادلة تنطبق أيضا على توفير ومنح المقرات والتجهيزات الضرورية، وفي هذا الصدد تستحوذ الجمعيات الوطنية على التمويل والدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية والتي تعتبر الأكثر قربا من مشاكل المواطنين، ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للدولة وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية إن هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس وأد لجة معظم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتنافس سياسيا وأيديولوجيا للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية بحتة المؤيدة بدورها للدولة ، هذا ما أدى إلى بالمجتمع المدني" إلى إهمال القضايا الأساسية التي وجدت من أجلها، والتخلي عن العديد من وظائفها المهمة، وتحولت على إثر ذلك إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية، وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخط" بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجمعوي ويرجعها البعض إلى حداثة التجربة وعدم نضجها.

3-تهميش "المجتمع المدني": رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات "المجتمع المدني" لكونه ضابط اجتماعي مهم وقاعدة التحتية ضرورية للبناء الديمقراطي إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقات التي تربط كل من الدولة و"المجتمع المدني"، ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات "المجتمع المدني" في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة، وبالتالي فإن "المجتمع المدني" في

الجزائر لا يلعب دور وسيط بين الدولة والمجتمع إنما دور المهيمن عليه.

4-ظهور ظاهرة اللامبالاة: وذلك في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث

بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها، إذ وصلت نسبتها إلى 5 ٪ أما نسبة الانخراط فهي مقدرة بـ 2 ٪، وهذا راجع إلى:

-عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من عناصر الأساسية للعمل الجماعي.

-انعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة، وبالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في

المناسبات، لترمي بوعودها وشعاراتها المعتادة، ما أدى إلى احدث هوة كبيرة بين المجتمع والذي اغلبه من الشباب وبين مؤسسات الدولة .

-غياب دور الإعلام الذي من شأنه تعزيز وإبراز دور وعمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن، الذي لا يدرك أهمية العمل الجماعي ودوره في ترقية المجتمعات.

-إضافة إلى تبني جل الجمعيات أفكار غريبة على المجتمع الجزائري ومحاولة تطبيقها عليه، وهذا بدلا من أن تعمل على إحياء العادات والتقاليد والقيم الجزائرية الإسلامية وفق ما يخدم المصلحة العامة .

5- الإطار القانوني: والمتعلق بقانون الجمعيات 90/31 \* عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم وإهمال الجانب الكيفي مع عدم مراقبة الدولة لأدائها ونتائج عملها مع الإبقاء على الجمعيات في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية، خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الحكومة، يحتاج إلى تعديلات جوهرية، لذا أجمعت معظم الجمعيات على أن القانون المنظم حصانة قانونية تحمي الجمعيات من التعسف الإداري، وجعل القاضي وحده

\* انظر الملحق رقم (2) والمتعلق بقانون الجمعيات 90/31.

المؤهل للقيام بإجراءات التعليق والحل كما هو منصوص في القانون وذلك لتحرر من القيود البيروقراطية التي تعيق من تفعيل أدائها.

#### ثانيا :معوقات البيئة الداخلية

:ويقصد بها العراقيل الكابحة لفعالية الوظيفية للجمعيات بمختلف أنواعها والنابعة من الجمعيات في حد ذاتها وتتمثل في:

-مصادر التمويل الذاتي :ويقصد بها كل أنواع الدعم المادي التي تتحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية للدولة.

إن مصادر التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف جدا إذ تتراوح قيمة اشتراكات الأعضاء ما بين

100-200 دج للسنة، هذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف جدا الشيء والذي يعرفل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات في لعب أدوارها وتأدية وظائفها على أكمل وجه .وهذا ما أثبتته الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي حول 20 جمعية جزائرية لسنة 1998 استنتى منها الجمعيات النسوية والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان وتوصل إلى أن التمويل الذاتي للجمعية موزع إلى:

-اشتراكات الأعضاء 45 %

-القطاع الخاص 23%

-المولون الأجانب 16 %

-تبرعات الأفراد 13 %

- آخرون 3 %

وهذا ما يؤدي بأغلب الجمعيات إلى الاتكال وبشكل كبير على الدعم الذي تقدمه الدولة ما يجعلها خاضعة لها على الدوام عوضا على التأثير عليها وفق ما يتماشى ومصالح الفئات التي تمثلها .

وبالرغم أهمية العمل الجمعي في دعم التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الجمعيات الجزائرية يلاحظ أن النشاط الجمعي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا بعض الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض مصلحة خاصة بهذه الجهات بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات

ودعاية، وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص احترافية العاملين في العمل الجمعي وقلّة الوسائل وشح الموارد والأطر، وانحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلّة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها وتعدّ المشكلات الأنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي انتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعي بشكل عام، إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككلّ يتسم

بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية، ويمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح.<sup>1</sup>

(<sup>1</sup>) عبد السلام عبد اللاوي: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولاية المسيلة و برج بوعريش رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 96-99.

## خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على الجمعيات الخيرية وأدوارها ومجالات العمل فيها وواقع الجمعيات في الجزائر واهم تحديات و صعوبات العمل التي تواجه العمل الجماعي.

وتبين لنا كيف أن العمل التطوعي قد أصبح احد أهم مرتكزات التنمية في تنفيذ مشاريعها خاصة في دول العالم المتقدم وذلك من خلال المشاركة في الجمعيات الخيرية كأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني والتي أصبحت الشريك الأساسي للدول في تنفيذ مشاريعها التنموية خاصة إذا أتيح لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي التحرك كشريك فاعل في التنمية، لمواجهة احتياجات المجتمع المختلفة.

واتضح لنا بان الجزائر عرفت اليوم انتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات، ورغم هذه الكثرة فان فاعلية هاته الجمعيات يثار حولها الكثير من الإشكاليات، خاصة في ظل غياب منظومة العمل الجماعي الجاد والمنظم وكذا غياب الوعي بثقافة التطوع وما تشهده هاته الجمعيات من صعوبات قد تقف كعقبة أمام تطور العمل الجماعي بشكل عام والعمل التطوعي به بصفة خاصة كمؤشر على حيويته وفاعليته.

## 5- الفصل الخامس:

# الإجراءات المنهجية للدراسة

### تمهيد

#### 1-5 مجالات الدراسة

##### 1-1-5 المجال المكاني

##### 2-1-5 المجال الزمني

##### 3-1-5 المجال البشري

#### 2-5 منهج الدراسة

##### 3-5 العينة وأدوات جمع البيانات

##### 4-5 الاساليب الإحصائية للدراسة.

**تمهيد:**

تعد البحوث العلمية مزيجاً من المعارف النظرية والإجرائية، سعياً منها إلى اكتشاف الحقائق العلمية انطلاقاً من واقع الظاهرة عن طريق التقصي والتحليل.

وانطلاقاً من ذلك يتطرق هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية التي اتبعتها هذه الدراسة وذلك بتسليط الضوء على مجالات الدراسة سواء كان المجال البشري أو المكاني أو حتى الزماني إلى كيفية اختيار العينة والمنهج المناسب لهذه الدراسة، وكذلك الأساليب الإحصائية وأدوات البحث المستخدمة .

1-5 مجالات الدراسة :

**1-1 المجال المكاني :** يمكن تعريف المجال المكاني على انه المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة ، وقد تم تطبيق الدراسة في مدينة بسكرة ، نظرا لصعوبة القيام بالدراسة على الجزائر ككل وكذلك على مستوى ولاية بسكرة نظرا للصعوبات التي لاقيناها أثناء قيامنا بالدراسة الميدانية ، وعليه فقد تم اختيار بلدية بسكرة والجمعيات بها كمجال مكاني لهذه الدراسة ، وتشير الإحصائيات المعتمدة لدى الجهات الرسمية الولائية بان العدد الكلي للجمعيات الناشطة على مستوى ولاية بسكرة لسنة 1015 يقدر ب1193 جمعية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم ( 7 ) يوضح عدد الجمعيات المعتمدة على مستوى ولاية بسكرة لسنتي 2014-2015.**

السنة 2015		الرقم	السنة 2014		الرقم
الفارق	عددها	نوع الجمعية	عددها	نوع الجمعية	
00	13	البيئية	13	البيئية	01
04	16	المهنية	12	المهنية	02
20	81	أولياء التلاميذ	61	أولياء التلاميذ	03
24	99	الأحياء	75	الأحياء	04
00	05	العلمية	05	العلمية	05
00	11	المعوقين	11	المعوقين	06
00	02	حماية المستهلك	02	حماية المستهلك	07
01	25	السياحية	24	السياحية	08
02	27	الشباب والطفولة	25	الشباب والطفولة	09
00	12	النسوية	12	النسوية	10
00	371	الرياضية	371	الرياضية	11



00	362	الدينية	12	362	الدينية	12
00	01	المتقاعدين	13	01	المتقاعدين	13
02	08	الصحية	14	06	الصحية	14
05	120	الثقافية	15	115	الثقافية	15
00	40	الخيرية	16	40	الخيرية	16
	1193	المجموع		1135	المجموع	

المصدر : مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية (مكتب الجمعيات) لولاية بسكرة.

وما يلاحظ على هذا الجدول هو تعدد نشاطات الجمعيات المتواجدة على مستوى ولاية بسكرة.

وقد بلغت الجمعيات المعتمدة حسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة خلال الفترة 2014-2015 ب 1193 جمعية ناشطة في مختلف المجالات على مستوى ولاية بسكرة ،أما عن الجمعيات الخيرية المعتمدة على مستوى ولاية بسكرة فقد بلغ عددها 40 جمعية منها الوطنية والولائية والبلدية .

هذه الجمعيات المتنوعة يتزايد عددها كل حين، والملاحظ أن أغلب هذه الجمعيات تفتقر إلى مقرات قارة تمارس نشاطها من خلاله، وبالتالي وجدنا صعوبات كثيرة للاتصال بهاته الجمعيات الموجودة فقط على الورق ولا وجود لها في الميدان\*<sup>1</sup>، إضافة إلى توقف بعض الجمعيات عن النشاط لحين تسوية وضعيتها القانونية ومطابقة قوانينها الأساسية مع القانون الجديد للجمعيات 06/12 المؤرخ في 2012/01/12.

وقد اقتصرنا عينة الدراسة على 10 جمعيات خيرية\* من بين (15) جمعية خيرية ناشطة على مستوى بلدية بسكرة منها (البلدية، الولائية، والوطنية)، إذ تعذر علينا العثور على مقرات بعض الجمعيات وان وجدت فهي مقرات مغلقة على الدوام، كما أن بعض الجمعيات لم تبدي أي تعاون معنا ولم تزودنا بالبيانات

\* نظرا لصعوبة الاتصال بالجمعيات السالفة الذكر تم الرجوع إلى بعض القائمين على الشأن الجمعي على مستوى ولاية بسكرة وقد أوضحوا لنا وجود العديد من التلاعبات في تأسيس الجمعيات والتي يسعى البعض منها إلى الكسب المادي من ورائها أو السعي وراء المناصب أو إشباع أغراض شخصية أخرى... الخ.  
\* نجد هذه الجمعيات تحت مسميات عديدة لدى الجهات الرسمية فأحيانا توجد تحت تسمية الجمعيات الاجتماعية أو الاسعاف والتضامن والأعمال الخيرية ..

## الفصل الخامس

### الإجراءات المنهجية للدراسة

اللازمة والصحيحة للدراسة وتحجبت بحجج واهية بعدم إعطاءنا العدد الحقيقي لعدد المنخرطين أو أي معلومات تتعلق بالجمعية وهذا ما أعاق سيرورة العمل بهذه الدراسة .

جدول رقم (8) يوضح عدد الجمعيات الخيرية المعتمدة في الدراسة.

رقم الجمعية	اسم الجمعية	رقم الاعتماد	تاريخ الاعتماد	عنوان الجمعية
01	جمعية الحياة الطيبة	118	2014/12/08	التعاونية المسماة (الأمل) المنطقة الغربية رقم 2 بسكرة
02	جمعية دار البر الخيرية	113	2014/11/18	نهج الزعاطشة بسكرة
03	جمعية رفقاء الخير والإحسان	06/12	2012/01/12	حي 350 مسكن المنطقة الغربية عمارة 23 أرقم 9
04	جمعية تازقاغث	-	2013/06/06	-
05	الجمعية الاجتماعية لحماية الفئات المحرومة	75	2014/01/12	المقر شارع الكشافة الإسلامية 01 نهج الجمهورية بسكرة
06	جمعية الراية الاجتماعية	2549	2009/01/13	دار الشباب ميده عبد الله سطر بن لملوك بسكرة
07	جمعية المنار الاجتماعية	2120	2005/12/17	حي 200 مسكن عمارة رقم 20 رقم 1 العالية بسكرة.
08	جمعية بوابة الصحراء	02	2013/05/23	حي 300 مسكن العالية بسكرة.

09	جمعية سيدي جودي للأعمال الخيرية	1482	07/ 2011/03	شارع خراشي إبراهيم،حي رأس القرية،بسكرة
10	جمعية الازدهار الاجتماعي		2014/05/24	حي 140مسكن رقم 20العالية الشمالية .

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية (مكتب الجمعيات) لولاية بسكرة  
وبناء عليه يمكن التعريف بالجمعيات الخيرية الموضحة في الجدول رقم(8) كالتالي:

#### 1- جمعية دار البر الخيرية:

هي جمعية بلدية حديثة التأسيس فقد تأسست بتاريخ 11نوفمبر 2014تحت رقم اعتماد 113 ومن أهداف هذه الجمعية:

- تقديم الدعم والمساعدة للعائلات الفقيرة والمحرومة من مصادر الرزق.
- المساعدة في كفالة الأيتام ورعايتهم وتقديم العون والمساعدة بكافة أشكالها.
- العناية بالطفل والطفولة وتنمية مواهبهم في هذه المرحلة من خلال الحضانة ورياض الأطفال والمرحلة الابتدائية .
- تقديم العون والمساعدة للطلاب في المراحل الدراسية ما قبل الجامعة وبعدها.
- المساعدة في توفير فرص العمل للخريجين والعاطلون عن العمل .
- المساهمة في توفير الخدمات الصحية والرعاية للفقراء والمحتاجين .
- مساندة المشاريع العلمية والثقافية والأدبية والرياضية وإقامتها والعمل على تطوير المجتمع وتنميته.

#### 2-جمعية النجاح الاجتماعية:

- هي جمعية بلدية تأسست خلال سنة2006 من أهداف هذه الجمعية:
- زيارة المرضى في المستشفيات.
- إصلاح ذات البين (أشخاص متخاصمين).
- مساعدة الشباب ماديا للزواج.

– مساعدة الطفولة المسعفة.

– مساعدة الفقراء.

### 3-جمعية رفاق الخير :

جمعية رفاق الخير جمعية ذات طابع اجتماعي خيري رقم اعتمادها 06/12 المؤرخ في 2012/01/12

وهي جمعية ولائية من أهدافها:

-العمل على نشر روح التكافل الاجتماعي .

-المساهمة في النشاطات الخيرية التطوعية.

-إحياء الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية.

-التنسيق مع الجمعيات والهيئات المختصة في هذا الميدان.

### 4-جمعية المنار الخيرية:

هي جمعية ولائية تأسست بتاريخ 17 ديسمبر 2005 تحت رقم اعتماد 2120 اهدافها:

محاربة العنف بجميع أشكاله وإقامة الصلح بين المتخاصمين.

-محاربة البطالة في الوسط الاجتماعي .

-مد يد المساعدة للفقراء والمعوزين والسجناء.

-تنظيم خرجات ترفيهية ورحلات وحفلات .

-تفعيل وتشجيع التبادل الجمعي.

### 5-جمعية الراية الاجتماعية:

هي جمعية ولائية تم تأسيسها بتاريخ 13 جانفي 2009 رقم اعتمادها 2549 أهداف هذه الجمعية:

-محاربة الآفات الاجتماعية والمساهمة في الإدماج المهني والاجتماعي.

-الترقية الاجتماعية بالتنسيق مع الجمعيات والهيئات الإدارية المختصة.

هي جمعية ولائية تم تأسيسها بتاريخ 23 ماي 2013 تحت رقم اعتماد 02 من أهدافها:

-العمل على إرساء روح التعاون والتضامن والصلح بين كل فئات المجتمع.

-مساعدة الأسر المعوزة والأطفال اليتامى ومعالجة التفكك الأسري.

توعية الشباب وإنفاذه من مخاطر الانحراف ومساعدته على الاندماج المهني والاجتماعي .

-المشاركة في المناسبات الدينية والوطنية .

-تشجيع التلاميذ على الدراسة وتكريم المتفوقين منهم والمبدعين.

### 7-جمعية تزقاغث:

جمعية "تزقاغث" للتآخي والتعاون الولائية هي جمعية اجتماعية ذات طابع اجتماعي تضامني تأسست بتاريخ 06 جوان 2013 تسعى إلى تحقيق معاني التآخي والتعاون في شتى مجالات العمل الخيري الإنساني، ويشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مريح من أجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية ودون المساس بالنظام والآداب العامة وإحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها عدد المنخرطين بها 40 عضو..

تهدف الجمعية إلى:

- تنظيم لقاءات تثقيفية تحسيسية تضامنية نحو قيم الإخاء، التضامن، والتآخي وغرس روح المحبة والمبادرة إلى أعمال الإحسان والتآلف النفسي والاجتماعي .

-تقديم المساعدات التربوية والبيداغوجية لجميع الفئات خاصة التلاميذ المتمدرسين وذوي الاحتياجات الخاصة.

-تقديم المساعدات المادية والمعنوية للمحتاجين سواء لفائدة الأطفال أو الشباب أو الشيوخ.

-تنظيم رحلات ثقافية متخصصة والعامة بمختلف المناسبات.

-إحياء المناسبات التاريخية والأعياد الدينية والوطنية والعالمية تعريفا بها لدى فئة الشباب والأطفال.

### 08-الجمعية الاجتماعية لحماية الفئات المحرومة:

هي جمعية بلدية ذات طابع اجتماعي وإنساني تأسست بتاريخ 01جانفي 2014 من أهداف هذه الجمعية:

-التوعية والمساعدة الصحية للفئات المحرومة والمعوزة وحمايتها من الأفات الاجتماعية.

-العمل على مكافحة الإدمان على المخدرات بكل أنواعها نسبة إلى خطورتها .

-توعية المجتمع بالحقوق والواجبات الأساسية .

-تنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية ومقابلات لهاته الفئات المحرومة والمعوزة.

-زيارة المستشفيات للاطمئنان على المرضى المحرومين.

#### 09-جمعية الازدهار الاجتماعي:

هي جمعية ولائية ذات طابع اجتماعي خيري إنساني وثقافي تأسست بتاريخ 24ماي 2014تهدف إلى:

تقديم المساعدات الاجتماعية للشرائح الضعيفة.

-الإعلام والاتصال والإصغاء للشباب.

-إقامة نشاطات تربوية.

#### 10-جمعية سيدي جودي للأعمال الخيرية:

هي جمعية ولائية تأسست بتاريخ 07مارس 2011 تحت رقم 1482تهدف إلى:

-مساعدة الشباب لإيجاد مناصب الشغل وإنشاء المؤسسات المصغرة.

-التكفل بالأيتام من لباس العيد وأدوات مدرسية .

-التكفل بالعائلات المحتاجة .

-زيارة المستشفيات.

-تنظيم رحلات وزيارات لاماكن تاريخية وأثرية للعائلات والأيتام.

-تنظيم محاضرات وندوات وتنظيم مسابقات فكرية علمية وفكرية ودينية.

#### 5-1-2 المجال الزمني:

يرى بعض الباحثين أن المجال الزمني للبحث العلمي يتضمن الفترة الزمني الكلية لإجراء البحث وتنفيذه

بدءا من اختيار وتحديد مشكلة البحث مرورا بجميع خطوات البحث العلمي وصولا إلى

مرحلة استخراج النتائج ونظرا لان البحوث العلمية تختلف فيما بينها من حيث الفترة الزمنية الكلية، كما أن زمن إجراء البحث الكلي يتضمن جمع المادة العلمية وإعداد الأدوات وغيرها من مراحل وإجراءات قد تختلف باختلاف مهارات الباحثين وقدراتهم لذلك يعتبر المجال الزمني للدراسة<sup>1</sup>: هو فترة جمع البيانات من الميدان وتحليلها وذلك في حالة البحوث الوصفية حال هذه الدراسة .

وقد أجريت هذه الدراسة بدءا من الزيارات المخصصة لمديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية-مكتب الجمعيات- للتعرف على أهم الإحصائيات المتوفرة لديهم حول العدد الكلي للجمعيات المتواجدة على مستوى مدينة بسكرة إلى تحديد العدد النهائي للجمعيات الخيرية المعتمدة على مستوى بلدية بسكرة إلى التعرف على مواقع ومقار بعض الجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة ، وكذلك الاستطلاع الأولي و الاتصال ببعض القائمين على هذه الجمعيات والتعرف على مقارهم و على برامجهم ونشاطاتهم وعدد المنخرطين المنتسبين إلى هاته الجمعيات ،ومن ثم تحديد العينة وتوزيع الاستمارات ومن ثم جمعها ،وقد تم كل ذلك ما بين شهر فيفري إلى شهر ماي 2015 .

#### 3-1-5 المجال البشري:

يتضمن المجال البشري جميع العناصر البشرية التي اعتماد عليها الباحث في جمع البيانات ،فالمجال البشري للبحث لا يقتصر فقط على أفراد العينة التي يعتمد عليها الباحث في جميع البيانات بل يتضمن كلا من المبحوثين (العينة)، والخبراء والمتخصصين الذين يتم الرجوع إليهم لاستكمال البيانات<sup>2</sup>.

والأفراد الذين شملتهم الدراسة هنا هم بعض المهتمين والمسؤولين القائمين على الشأن الجمعي بمقر ولاية بسكرة ، وكذلك رؤساء الجمعيات الذين زودوا الدراسة ببعض الوثائق والإحصائيات، إضافة إلى المبحوثين و هم جميع الأعضاء المنخرطين بالجمعيات الخيرية والذين أرسلت إليهم الاستمارات، واعتبرت هي مفردات الدراسة، غير انه لم تتمكن من جمع والحصول على كل الاستمارات الموزعة نظرا لعدم تواجد الدائم أو تردد المنتظم الأعضاء الدائمين أو المنخرطين المتطوعين بمقار الجمعيات أو بعد أماكن إقامة البعض منهم، هذا ما شكل عائق للاتصال بهم من اجل ملاءمة الاستمارات وبالتالي إتمام الدراسة وإجراءاتها على أكمل وجه.

(1) سماح سالم سالم: البحث الاجتماعي، الأساليب، المناهج، الإحصاء، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص258.

(2) نفس المرجع، ص249.

2-5 المنهج المستخدم في الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وذلك لأنها تمكنا من الحصول على معلومات دقيقة وتحاول الوصول إلى فهم الواقع وتحليل ظواهره، حيث تستهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة في هاته الدراسة.

وتهدف هذه الدراسة إلى جمع الحقائق والمعلومات والقيام بتحليلها وتفسيرها مما يساعد على تشخيص واقع المشكلة ووصفه والوصول إلى الحقائق بشأنه.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي وذلك بالنسبة للمتطوعين، لأنه يصلح للاستخدام في الدراسات الوصفية، كما أنه يساعد في الوصول إلى البيانات لكشف أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المواطنين في الأعمال التطوعية في الجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة، كما أن هذا المنهج جاء لمعرفة الآراء والاتجاهات المختلفة فيما يتعلق بمشكلة الدراسة لذا استخدام المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على معوقات العمل التطوعي، في محاولة للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها .

3-5 العينة وأدوات جمع البيانات:

1-2-5 العينة:

قامت هذه الدراسة بالتعرف على أهم معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية، لهذا اقتصرت الدراسة على عينة من الجمعيات ذات الطابع الخيري في مدينة بسكرة، وذلك في ظل غياب بيانات دقيقة وحديثة حول هذه الجمعيات و حول أنشطتها، وقد تم اختيار عينة الدراسة من المنتسبين إلى الجمعيات الخيرية أي "المتطوعين المنخرطين في الجمعيات"، فهم أفضل من يحدد معوقات العمل التطوعي على اعتبارهم همزة الوصل ما بين الجمعيات والمجتمع المحلي والفئات المحتاجة، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة القصدية من بين القائمين بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية التي شملتها هذه الدراسة وقد بلغ عددهم ب583 منخرط وقمنا بتوزيع الاستمارات على المتطوعين المنخرطين بالجمعيات عينة الدراسة \* وتم توزيع عدد من الاستمارات حسب مقدرة كل جمعية الاتصال بمنخرطيهما ثم تجميع هذه الاستمارات،

\*في ظل غياب قوائم واضحة عن المنخرطين في الجمعيات الخيرية في مدينة بسكرة أو ربما عدم تعاون البعض منها في التصريح بالعدد الصحيح، ومع محاولة الدراسة حل تلك الصعوبة في الاتصال بهم أو الاختيار تم الاعتماد على بعض الأعضاء العاملين بالجمعية لتوزيع الاستمارات وجمعها، من هنا يمكننا القول بأنه لا يمكن مقارنة الدراسات ولا النشاط الجمعياتي في بلادنا بما هو موجود على الساحة العالمية، إذ ليست لدينا معلومات دقيقة عن حجم الجمعيات ولا دراسات معمقة عن جدوى هذا النشاط ومعوقات العمل التطوعي فيه، فالمعلومات متضاربة للغاية والقائمون على الجمعيات مترددون في تقديم معلومات صحيحة للراغبين في تسليط الضوء على واقع الحركة الجمعوية، هذا ما يشكل عائقا في حد ذاته للقيام بدراسة حول معوقات العمل التطوعي في جمعياتنا الخيرية .



وبلغ عدد الاستمارات المكتملة الإجابات والتي تم الحصول عليها من المبحوثين ب 460 استمارة .

جدول رقم(8) يوضح عدد المتطوعين المنخرطين في الجمعيات الخيرية.

اسم الجمعية	عدد المتطوعين المنخرطين
01 جمعية الحياة الطبية	42
02 جمعية دار البر	10
03 جمعية أهباء الخير والإحسان	81
06 جمعية تازقاغث	35
05 الجمعية الاجتماعية لحماية الفئات المحرومة	130
06 جمعية الراية الاجتماعية	62
07 جمعية المنار الاجتماعية	51
08 جمعية بوابة الصحراء.	40
09 جمعية سيدي جودي للأعمال الخيرية.	103
10 جمعية الازدهار الاجتماعي.	32
المجموع	586

5-2-2- الوثائق والسجلات:

تعتبر الوثائق والسجلات إحدى أدوات جمع البيانات، وفيها يرجع الباحث إلى جمع البيانات حول الموضوع، وإما أن تكون البيانات المجمعة من الوثائق والسجلات الإدارية كبيانات تكميلية للاستمارة وباقي أدوات جمع البيانات، ووظيفتها تكميلية في التحليل والتفسير والتعليل،<sup>1</sup> وقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بمجموعة من الوثائق و المتمثلة في الجرائد الرسمية و القوانين و المراسيم المتعلقة بتنظيم وسير الجمعيات وذلك لإثراء هذه الدراسة .

5-2-3 استمارة استبيان:

الأداة الرئيسية لجمع البيانات هي استمارة الاستبيان، وقد تم تصميمه بناء على كونها موجهة لعينة الدراسة والتي تتمثل في المنخرطين المتطوعين بالجمعيات الخيرية، وقد تم الإعداد النهائي لهذه الأداة تبعاً للمراحل التالية:

- صياغة استمارة الاستبيان في صورة مبدئية بناء على الاستفادة من الجانب النظري والدراسات السابقة.

- عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف وإجراء مجموعة من الملاحظات.

- عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين\*.

- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل عدد من الأسئلة وإعادة صياغتها بناء على توجيهاتهم ومدى توافقها مع أهداف الدراسة.

- بعد ذلك أعيد تنسيق الاستمارة في الصورة النهائية .

- تم توزيع الاستمارة على مفردات العينة.

وقد احتوت الاستمارة على 43 سؤالاً توزعت على أربعة محاور وجاءت على النحو التالي:

1- البيانات الأولية تضمنت 7 أسئلة.

2- بيانات حول المعوقات الشخصية تضمنت 08 أسئلة.

(<sup>1</sup>) رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، م ج ، قسنطينة، 2008، ص223.

\*الأساتذة المحكمين هم: د/ براهيم الطاهر، د/ فريجة احمد، د/ بلقواس زرفة، وهم اساتذة بقسم علم الاجتماع، د/ جابر نصر الدين استاذ بقسم علم النفس. بجامعة بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

3- بيانات حول المعوقات الاجتماعية تضمنت 09سؤالاً.

4- بيانات حول المعوقات الإدارية والتنظيمية تضمنت 08سؤالاً.

5- بيانات حول المعوقات السياسية.تضمنت 11سؤالاً.

#### 5- 4أساليب المعالجة الإحصائية:

تم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

-التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة وتحديد نسب إجاباتهم على أسئلة الاستبانة، وهذا ما ساعد الدراسة من تحليل البيانات والتوصل إلى نتائج هامة، من خلال تلك الجداول البسيطة دون الحاجة إلى تركيب وتعقيد الأرقام والمعالجات الإحصائية المختلفة (إن لم يكن لها داع)، وخاصة إذا كانت هذه الجداول البسيطة بتكراراتها ونسبها المئوية تفي بالغرض وتؤدي المطلوب في هذه الدراسة للوصول إلى إجابات واضحة عن تساؤلاتها و اشكالياتها المطروحة .

6- الفصل السادس:

## عرض البيانات وتفسير نتائج الدراسة

1-6 عرض البيانات وتحليلها.

2-6- تفسير نتائج الدراسة.

6-3- عرض البيانات وتحليلها .

المحور الأول: البيانات الأولية:

جدول رقم (10) : يبين فئات الجنس بالنسبة للمبحوثين.

النسبة المئوية%	التكرارات	فئات الجنس
66.95%	308	ذكور
33.04%	152	إناث
100%	460	المجموع

يوضح لنا الجدول رقم (10) أن نسبة 66.95% من المبحوثين ذكور، في حين مثلت الإناث من العينة المبحوثة ما نسبته 33.04%، إن متغير الجنس يلعب دوراً مهماً في تحديد مستويات المشاركة في العمل التطوعي، ففرص المشاركة للذكور غالباً ما تكون أكثر مما تتاح للإناث بحكم تعدد مجالات أعمال الذكور وتنوع علاقاتهم، هذا إلى جانب التقاليد والأعراف التي تحد من مشاركة الإناث، إضافة إلى ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن مشاركة النساء تختلف حسب نوعية العمل المطلوب، وغالباً ما يتجه الرجل أو المرأة للعمل الذي يعتبر امتداداً لدور كل منهما داخل المجتمع<sup>(1)</sup>، ويعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية التي تهدف عموماً إلى دمج الفرد في الجماعة وفق أغراضها ومعتقداتها وأنماط سلوكها، والتنشئة الاجتماعية خاصة في عالمنا العربي تقوم على التفرقة بين الذكور والإناث وإعطاء الحرية للذكر أكثر من الأنثى، وهي ما تعرف بالحدود الاجتماعية والهوية الجنسية هي الهوية الاجتماعية، إن الجنس ذكر أو أنثى يحدد الطبع والهوية والدور الذي يقوم به، وهذه التنشئة لا تنمي الطموحات المهنية والعلمية الأمر الذي يعمق الهوة بين المرأة والمجتمع، و

(1) وليد عبد الله حماد، أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 1995، عمان، ص 10.

يغرس قيمة عدم مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(1)</sup>، وهذا ما يتوافق مع دراسة أماني قنديل في توضيحها لملامح العمل التطوعي في مصر وقد أشارت إلى ارتفاع نسبة المتطوعين الذكور عن نسبة الإناث مما يجعلنا نصل إلى نتيجة مهمة وهي انحسار دور المرأة في العمل التطوعي بعد أن ابرز التاريخ المصري مثلا خاصة في النصف الأول من القرن العشرين-إن النساء شكلن النسبة الأكبر من المتطوعين، وهنا يمكن طرح تفسيرات متعددة، منها اقتحام المرأة العمل قد اثر بالسلب على تطوع المرأة، ويرتبط بذلك الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعدد ادوار المرأة، بالإضافة إلى هيمنة تيارات ثقافية متشددة أثرت سلبا على مشاركة المرأة في العمل العام، وهذا الملمح الذي يبرز انخفاض نسبة العمل التطوعي لدى النساء المصريات ترى أماني قنديل انه لا بد وان يرتبط بخطة عامة شاملة اجتماعية وسياسية لتفعيل مشاركة المرأة.<sup>(2)</sup>

فيما أن هناك دراسة أخرى لبابوك جوردن Babchuk Gordon لمعرفة الفروق بين الذكور والإناث في نوعية المشاركة التطوعية في المؤسسات التطوعية في المجتمع الأمريكي مستخدمة بيانات ثانوية تم جمعها من المسح العام لدائرة العمل الأمريكي عام 1965 على أكثر من 9000 شخص، كانت نتائج تلك الدراسة أن الإناث والذكور يتطوعون، ولكن يميل الذكور إلى التطوع في المجالات التي تحقق القوة والمكانة الاجتماعية والشهرة، بينما تميل الإناث إلى التطوع في المجالات التي تتطلب تعاملًا إنسانيا مع فئات محتاجة حمل خاص أكثر منه عمل جماهيري عام، فضلا عن أن الذكور يميلون إلى التبرع أكثر من القيام بأعمال فنية.<sup>(3)</sup>

وقد وجدت بعض الدراسات 1997.Hall al1998; Gaskin and Smith; أن النساء في أمريكا الشمالية يتطوعن أكثر بقليل من الذكور، أما في أوروبا فلم تكن فروق واضحة بين النوعين<sup>(4)</sup>

وبالتالي لا بد من تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال الجمعيات الخيرية التطوعية وعدم التمييز بين الرجل والمرأة في خدمة المجتمع، خاصة مع ازدياد اهتمام المجتمع الإنساني بدور المرأة في التنمية.

(1) عادل شبيب كيال حسون، علاقة المتغيرات الاقتصادية والبيئية في المجتمع الكويتي بتفعيل المشاركة لدى الشباب

والمرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1994، ص 81-82.

(2) ورشة عمل، التطوع والمتطوعين في العالم العربي، القاهرة 18 مارس 2001، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 25، 2001، ص 252-255.

(3) وليد عبد الله حماد، المرجع السابق، ص 10.

(4) فاطمة علي الزبيدي، اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو العمل التطوعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006، ص 31

و في ظل الاتجاه الحديث الذي يؤكد على أن التنمية الفعالة هي التنمية التي تشارك فيها كل أطراف المجتمع بما فيها المرأة ، و مشاركة المواطنين في مجهودات التنمية ضرورة لا غنى عنها لضمان نجاح خطط التنمية واستمرارها.

جدول رقم(11): يبين فئات السن للمبحوثين.

فئات السن	التكرارات	النسبة المئوية%
اقل من 25	50	10.8%
] 30- 25]	50	10.8%
] 35 -30 ]	60	13.04%
] 40 -35]	90	19.5%
40 فأكثر	210	45.6%
المجموع	460	100%

تظهر بيانات الجدول رقم (11) أن غالبية عينة الدراسة تقع فوق سن 40 سنة فأكثر وذلك بنسبة 45.6 % من إجمالي عينة الدراسة ، فيما جاءت الفئة العمرية ] 40 - 35 ] سنة حيث كانت بنسبة 19.5%، فيما تلتها الفئة العمرية بنسبة ] 35 -30 ] % ، بينما أقل نسبة فكانت في الفئتين العمريتين ] 30 - 25 ] و اقل من 25 بنفس النسبة أي ب 10.8% يفسر ذلك بأن الفرد يزداد اهتمامه بالعمل التطوعي عندما يصل إلى درجة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

فنظرة أفراد المجتمع للحياة تختلف باختلاف أعمارهم وهذا يؤثر على نظرتهم واتجاهاتهم نحو العمل التطوعي إذ يزداد التطوع لدى فئات المتقاعدين لزيادة وقت الفراغ لديهم ولتعويض بعض الاحتياجات النفسية والاجتماعي التي وكانوا يحصلون عليه من خلال عملهم وقبل تقاعدهم .

إضافة إلى ذلك فقد وجدت دراسة هيرزوج وآخرون Herzog et al.1989Midlarsky and Kahana .1989 أن ذوي الأعمار المتوسطة هم أكثر الأفراد تطوعا وان التطوع إلى أدنى مستوياته بعد

سن المراهقة، كما وجدت دراسة وثناو Wuthnow1995 أن الإناث صغار السن يتطوعن لفترة أطول من الذكور صغار السن، وعلى عكس ذلك أشارت نتائج دراسة أخرى أن الإناث المسنات يتطوعن لفترة أقصر من الذكور المسنين Gallagher.1994. (1)

فالعمر يشكل احد المتغيرات الأساسية في تحديد نسب المشاركة ، فوفقا لدراسات فريمان Freeman في المجتمع الأمريكي فان معدلات المشاركة العليا تقع بين الفئات العمرية (30-60) تليها فئة العمر (60 فما فوق) بينما تقل معدلات المشاركة في الفئة (30 فما دون) ، وربما يعود ذلك إلى أن الشباب لا يتوفر لديهم المال أو الوقت للمشاركة لانشغالهم بمتطلبات الحياة وتأمين الظروف المعيشية، (2) غير أن الشباب لديه قدرة هائلة يستطيع من خلالها العمل في مجال العمل التطوعي بكفاءة إن توفرت لديه الظروف المجتمعية المواتية والاستعداد النفسي المحفز على العمل .

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى عزوف الشباب بصفة خاصة عن المشاركة في العمل الخيري التطوعي على الرغم من تمتع الشباب بمستوى عالي من الثقافة والتعليم والوعي ، وقد أرجعت ذلك إلى الظروف الاقتصادية السائدة وانتشار مشكلة البطالة بين صفوف الشباب وعدم السماح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات داخل هذه المؤسسات ، وقلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين أو صقل مهاراتهم، ويؤكد ذلك أيضا ما جاء بدراسة " غادة علي موسى 2002 حيث أشارت إلى أن الكساد الذي تمر به معظم الاقتصاديات العربية وحالة الركود اثر على مفهوم التطوع حتى في جمعيات البر والإحسان ، فانتشار البطالة بين الشباب وانخفاض الأجور لا يشجع على التطوع ، وقد أدى ذلك إلى قصور التطوع على الأجيال القديمة وعلى العناصر ميسورة الحال ، وظهور ما يسمى بالخير المادي الذي يعتمد على المال دون الموارد الأخرى ، كالتطوع أو البحوث أو التدريب أو المشاركة بصورها المختلفة .

وقد أوضحت دراسة لارنولد روز Arlond Rose في قياس اثر العمر على المشاركة التطوعية في المجتمع الأمريكي إلى أن العمل التطوعي في المجتمع الأمريكي يزيد عند كبير السن ، وفسر ذلك بان الشخص كبير السن أو المتقاعد تتكون لديه دوافع تدفعه نحو العمل التطوعي أهمها حاجاته إلى وجود خدمات مختلفة ووجود نوع من أوقات الفراغ يدفعه للعمل العام ومن بينه العمل التطوعي (3).

(1) فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص31 .

(2) وليد عبد الله حماد، اثر مرجع سابق، ص10.

(3) نفس المرجع، ص38.



جدول رقم (12) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين :

الخيارات	التكرارات	النسبة المئوية%
أعزب	160	3.47%
متزوج	290	63.04%
مطلق	10	2.17%
أرمل	00	00%
المجموع	460	100%

تظهر بيانات الجدول رقم (12) أن أكبر نسبة من الفئة المبحوثة كانوا متزوجين ولديهم التزامات أسرية وذلك بنسبة 63.04%، فيما تلتها نسبة 3.47% من العينة المبحوثة من فئة العازبين، وجاءت نسبة 2.17% من المبحوثين من المطلقين.

وقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متناقضة فيما يختص بطبيعة العلاقة ما بين متغيري الوضع الزواجي والعمل التطوعي، فبينما وجدت دراسة سزنوفار Szinovacz 1992 أن النساء المسنات المتزوجات أكثر تطوعاً من النساء المسنات الغير متزوجات، بينما لم تتوصل دراسة أخرى Gallagher. 1994 حول هذا الموضوع إلى وجود أية علاقة بين الوضع الزواجي وما بين العمل التطوعي، وفيما يختص بتأثير وجود الأطفال على تطوع الوالدين، وجدت دراسة لـ Wuthnow 1998 أن احتمال تطوع الوالدين يكون أكثر حينما يكون لديهم أبناء من الأطفال سواء من الذكور أو الإناث، وأشارت الدراسات الأخرى حول هذا الموضوع Schlozman et al, 1994 ; Damico et al, 1998 أن الأبوين اللذين لديهما أطفالاً صغار السن يتطوعون أقل من الأبوين اللذين لديهما أطفالاً أكبر سناً<sup>(1)</sup>.

وتؤكد بعض الدراسات الميدانية أن المتزوجين يكونون أكثر مشاركة من غير المتزوجين، خاصة في التطوع لتحقيق خدمة اجتماعية تتعلق بالأطفال والأسرة، ولكن بإدخال متغير الجنس مع متغير الحالة

(1) فاطمة علي الزبييري، المرجع السابق، ص 31-32.

الاجتماعية وأثرهما على المشاركة، تأتي أعداد النساء غير المتزوجات أو المطلقات والأرامل أكثر من إعداد الرجال الذين في نفس الوضع الاجتماعي، وربما يعود ذلك للحاجة إلى ملئ أوقات الفراغ، أو الحاجة إلى الانضمام للمجتمع مرة أخرى، أو لعدم وجود قيود من الرجل على المرأة.<sup>1</sup>

جدول رقم ( 13 ) : يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين:

الفئات	التكرارات	%النسبة المئوية
ابتدائي	00	% 00
متوسط	90	% 19.56
ثانوي	180	% 39.13
جامعي	190	%41.30
المجموع	460	%100

يتبين من بيانات الجدول أن نسبة 41.30% من العينة المبحوثة لديهم مستوى تعليم جامعي ، و 39.13% نسبة المبحوثين ذوو المستوى الثانوي ، فيما جاءت ما نسبته 19.56% من المبحوثين لديهم تعليم متوسط، ولا وجود للمستوى الابتدائي من العينة المبحوثة، ويمثل التعليم متغيرا مهما في تحديد مستويات المشاركة الاجتماعية في القيام بأداء خدمات تطوعية بحيث يعطي التعليم نوعا من الانتماء وشعور الفرد بشيء من المسؤولية نحو المجتمع الذي يعيش فيه، إضافة إلى الوعي الاجتماعي الذي يمنحه العلم للمتعلمين،<sup>(2)</sup>، فارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى زيادة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية

وفي دراسة لاماني قنديل عن التطوع في مصر تشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين التعليم والتطوع المنظم، إذ أن أكثر من صف المتطوعين حاصلين على شهادات عليا من الجامعات، ومثل التعليم المتوسط في تلك الدراسة حوالي 28، و أقل من 10% من مستويات علمية اقل من المتوسط، وفي الحالة المصرية تصل

(1) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص38.

(2) نفس المرجع، ص39.

الأمية إلى حوالي 50%، وتتنخفض نسبياً متوسطات الحاصلين على شهادات أقل، وترى انه من المهم الحث في تفعيل المتطوعين خارج دائرة المتعلمين أيضاً، وعدم التركيز على دوائر المتعلمين فقط<sup>1</sup>.

جدول رقم (14) يوضح: الدخل الشهري للمبحوثين:

الخيارات	التكرارات	%النسب المئوية
أقل من 1500 دج	190	41.30 %
1500-2500 دج	30	6.52 %
2500-3500 دج	20	4.34 %
3500-4500 دج	40	8.69 %
أكثر من 4500 دج	180	39.13 %
المجموع	460	100 %

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (14) بان أعلى نسبة 41.30% من أفراد العينة حيث تراوح دخلهم الشهري ما بين 1500 دج و 2500 دج، و نسبة مشاركة الذين يزيد دخلهم عن 4500 دج في الأعمال التطوعية فقد بلغت 39.13%، في حين كانت مشاركة الذين يتراوح دخلهم ما بين 3500 دج و 4500 دج فقد بلغت النسبة 8.69%، بالإضافة إلى نسبة 6.52% و 4.34% لكل من الذين يتراوح دخلهم بين 1500 دج و 3500 دج أي من ذوي الدخل المتوسط، ومن خلال هذه النسب نستطيع القول بان الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتطوع تؤثر على مستويات مشاركته من ناحية دافعيته نحو العمل إضافة إلى أنها تؤثر على مدى تقويمية العمل من ناحية القدرة على تحقيق الأهداف الخاصة والعامة التي يراها الفاعل مناسبة، واهم هذه الخصائص، المستوى الاقتصادي ويرى فريمان Freeman أن مستوى الوضع الاقتصادي الناجم عن

(1) ورشة عمل، التطوع والمتطوعين في العالم العربي، القاهرة 18 مارس 2001، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 25، 2001، ص 252-255.

المستوى التعليمي أو المهني أو كليهما يؤثر ويتناسب طرديا مع مستوى المشاركة الشعبية، ويرى ريزمان Reisman أن معدلات المشاركة ترتفع بين أصحاب الدخل الكبيرة بغض النظر عن اثر عوامل التعليم والثقافة على وضع الفرد الاجتماعي وان هناك علاقة بين الدخل والمشاركة، حيث انه كلما ارتفع الدخل كلما كانت المشاركة أكبر. (1)

فيما توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أكثر من نتيجة فيما يختص بالعلاقة بين الدخل وعدد ساعات التطوع، فمن ناحية أشارت نتائج دراسة فريمان 1997 Freeman أن العلاقة ما بين الدخل الناتج عن المرتب وما بين عدد ساعات التطوع للمتطوعين تتخذ الطابع السلبي، ومن ناحية أخرى وجدت دراسة منجك وويسبرود 1987 Menchik And Weisbrod أن العلاقة ما بين الدخل بكافة أشكاله وما بين عدد ساعات التطوع تتخذ طابعا ايجابيا. (2)

**جدول رقم ( 15 ) : يوضح عدد سنوات مشاركة المبحوثين في العمل التطوعي الخيري .**

الفئات	التكرارات	% النسبة المئوية
اقل من سنة	110	23.91%
1-5 سنوات	180	39.13%
5-10 سنوات	50	10.86%
10 سنوات فأكثر	120	26.08%
المجموع	460	100%

تظهر بيانات الجدول أن أعلى نسبة من سنوات مشاركة أفراد العينة تقع في الفئة 1 سنة إلى 5 سنوات وذلك بنسبة 39.13 %، في حين جاءت الفئة الثانية من حيث النسبة الفئة من 10 سنوات فأكثر بنسبة 26.08 %، تليها الفئة اقل من سنة أي حديثي الالتحاق بالعمل الخيري التطوعي بنسبة 23.91 %، بينما اقل مشاركة فكانت في الفئة 5-10 سنوات بنسبة 10.86 %، أن المتطوعين انظموا إلى الجمعية من اجل المشاركة في أعمال الخير وهم يشعرون بمدى المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم، كما أن العمل الخيري التطوعي يمكنهم من أن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم، و لاستغلال أوقات فراغهم .

(1) وليد عبد الله حماد، المرجع السابق، ص28.

(2) فاطمة علي الزبيري، المرجع السابق، ص30.

فاهتمام الفرد المتطوع بأهداف اجتماعية يوجه طاقته بعيدا عن الانحراف بالإضافة إلى انه من خلال ممارسته لعمله يمكن أن يكتسب خبرات اجتماعية كثيرة تساعد على تكامل شخصيته، وكثير من الاحتياجات الاجتماعية للفرد يتم إشباعها من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون والإحساس بالانتماء إلى إحدى المؤسسات أو الجمعيات التي تلقى تقديرا من المجتمع،<sup>(1)</sup> فسن وخبرة المتطوعين المنخرطين في الجمعيات يكونون على وعي تام بحاجات المجتمع ومتطلباته، وهذا ما يخدم سيرورة العمل الخيري التطوعي .

جدول رقم (16): يوضح رأي المبحوثين حول أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي :

النسبة المئوية %	التكرارات	الخيارات
38.26 %	176	المعوقات الشخصية
18.04 %	83	المعوقات الاجتماعية
17.17 %	79	المعوقات التنظيمية والإدارية
26.52 %	122	المعوقات السياسية والتشريعية
100 %	460	المجموع

يوضح الجدول بان : أهم المعوقات التي تقف أمام اشتراك الأفراد في الأعمال التطوعية حسب رأي المبحوثين هي : المعوقات الشخصية والتي تأتي في المرتبة الأولى من بين المعوقات التي تواجه العمل الخيري التطوعي وذلك بنسبة 38.26% يلي ذلك المعوقات السياسية والتشريعية بنسبة 26.52% ، ثم المعوقات الاجتماعية بنسبة 18.04% وأخيرا المعوقات الإدارية والتنظيمية بنسبة 17.17% ، وفي هذا دلالة على ان المبحوثين يرون أن قرار الانتساب إلى احد الجمعيات الخيرية والمشاركة في الأعمال التطوعية بها هو قرار شخصي ينبع من ذات الفرد ودوافعه ورغبته في تقديم خدمات للمجتمع الذي يعيش فيه وتحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية التي على الفرد أن يسدها لمجتمعه، ثم تأتي المعوقات السياسية والتي يراها المبحوثين أنها تقف عائق أمام إقبال المواطنين على المشاركة بالعمل التطوعي الخيرية المساءلة من قبل الدولة أو تكييل عمل الجمعيات جراء القيود التشريعية التي تضعها الدولة وهذا ما يؤثر على استقلالية عمل الجمعيات وينعكس بالتالي على العمل التطوعي بها .

<sup>(1)</sup> ملاك احمد الرشيد وآخرون، المرجع السابق، ص211.

المحور الثاني: حول أهم المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي

جدول رقم(17) يوضح رأي المبحوثين حول أهم المعوقات الشخصية التي تعيق الإقبال على الأعمال التطوعية:

الترتيب	النسب المئوية%	التكرارات	الخيارات
1	20.65%	95	كثرة الانشغالات الأسرية تعيق المشاركة بالعمل التطوعي .
5	9.13%	42	ضعف المستوى التعليمي يحول دون المشاركة في العمل التطوعي .
2	18.04%	83	ضعف الدخل الاقتصادي يجعل الفرد ينصرف عن أعمال التطوع.
4	15.65%	72	الرضا بالواقع وعدم المساهمة في تغييره تحد من المشاركة في العمل التطوعي
5	9.13%	42	ضعف الوازع الديني يحول دون المشاركة في العمل التطوعي .
7	4.78%	22	الشعور بالحرج يحول دون المشاركة في الأعمال التطوعية .
6	6.08%	28	عدم وجود الرغبة في العمل التطوعي يضعف الإقبال عليه .
3	16.52%	76	عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي تعيق المشاركة فيه .
	100%	460	المجموع

يشير الجدول أن أهم المعوقات الشخصية حسب رأي المبحوثين تمثلت في كثرة الالتزامات الأسرية والتي قد تعيق المشاركة بالعمل التطوعي و احتلت المرتبة الأولى بنسبة 20.65% من خلال هذا نستطيع القول بان زيادة الأعباء المعيشية وانخفاض مستوى المعيشة قد يؤدي إلى انشغال العديد من الأفراد في زيادة دخلهم لسد احتياجاتهم الأساسية ، وبالتالي عدم وجود الوقت الكافي للقيام بالأعمال التطوعية .

فالظروف الاجتماعية التي يعيشها الفرد قد تلعب دورا هاما في تحديد أنواع السلوك الاجتماعي الذي يختاره الفرد، غير انه يمكن القول بان ذلك لا يعد عائقا حقيقيا في سبيل إرادة الفرد ورغبته في المشاركة التطوعية على الرغم من كثرة الأعباء الأسرية.

-فيما جاء في المرتبة الثانية ضعف الدخل الاقتصادي يجعل الفرد ينصرف عن أعمال التطوع وذلك بنسبة 18.04%، وتذهب العديد من الدراسات بالقول بأن العامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في الحد من مشاركة الأفراد في العمل التطوعي، إذ إن ضعف الدخل الاقتصادي للأفراد يجعلهم ينصرفون عن أعمال التطوع إلى الأعمال التي تدر عليهم ربحا يساعدهم على قضاء حاجياتهم الأساسية،<sup>(1)</sup> وتتأثر درجة مشاركة الأفراد في العمل التطوعي بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي له ،فالتبقة الفقيرة تكون عادة مشغولة بإشباع ضرورتها الاقتصادية والمعيشية وبالتالي يكون اهتمامها بالقضايا العامة أو المجتمعية قليلة أو منعدمة وبالتالي تتأثر درجة المشاركة في الأعمال التطوعية في الجمعيات ،كما يلاحظ بان الفئات التي تشعر بالأمان الاقتصادي يقبل أصحابها على المشاركة في الشؤون المجتمعية .

وهناك من يرى بان عدة عوامل تقف في وجه مشاركة الفرد في العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية منها تأثير المكانة الاقتصادية للفرد والاجتماعية واختلاف المهني والعمرى .

فالسعي الشاق وراء الرزق في الدول النامية بصفة عامة يقف عائقا أمام قيامهم بالأعمال التطوعية فالمجتمعات النامية يكافحون من اجل توفير احتياجاتهم الأساسية التي تكفل لهم البقاء ،مما يؤدي إلى عدم وجود وقت للتطوع.<sup>2</sup> غير أن هناك الدخل الاقتصادي لا علاقة له بالتطوع في أعمال الخير وتخصيص وقت للمشاركة فيه وهو لا يشكل عائقا بالمرّة للقيام بأعمال تطوعية وبأشكال مختلفة.

-وجاء في المرتبة الثالثة عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي تعيق المشاركة فيه بنسبة 16.52%.

(1) فهد بن سلطان السلطان ،مرجع سابق، ص 21.

(2) ملاك احمد الرشيدى وآخرون ،مرجع سابق، ص 228.

حيث يوضح الجدول هذا العمل قد يعيق أفراد المجتمع من المشاركة، غير انه يمكن القول بان توفر الوعي بأهمية العمل التطوعي يخلق لدى الأفراد إرادة المشاركة في تنمية مجتمعاتهم وتلبية احتياجات المجتمع والتطوع لخدمته .

وتجمع اغلب البحوث على ضعف قدرات الجمعيات في مجال تعبئة المتطوعين وخاصة ما يتصل بفئة النساء والشباب، وهو ما يبدو في سلبية هاتين الفئتين نحو التعرف على هذه الجمعيات، أو الاهتمام ببرامجها او حضور اجتماعاتها، ومن بين هذه العوامل انخفاض الوعي بقيمة التطوع وضعف قدرات الجمعيات في مجال تعبئة المتطوعين، إضافة إلى اتسام الثقافة السياسية بالسلبية وعدم مقابلة أنشطة وبرامج الجمعيات لاهتمامات الناس أو التعبير عن أرائهم ورغباتهم وعدم انجاز الأهداف، وبقاء القيادات التقليدية بصفة دائمة ناهيك على استغلال الجمعية لتحقيق مصالحها الشخصية (1).

-فيما يوضح الجدول بان الرضا بالواقع وعدم المساهمة في تغييره تحد من المشاركة في العمل التطوعي قد احتل المرتبة الرابعة بنسبة 15.65%، وهذا يدل على أن التشاؤم في إمكانية تغيير البيئة المجتمعية قد يقلل من رغبة بعض أفراد المجتمع في القيام بالأعمال التطوعية أو الانتساب إلى احد الجمعيات المهتمة بهذا العمل .

-كما يبين لنا الجدول بان عاملي ضعف المستوى التعليمي، وضعف الوازع الديني قد يحولان دون المشاركة في العمل التطوعي حسب رأي المبحوثين وذلك بنسبة 9.13%، ذلك أن المستوى التعليمي له دلالة في العمل التطوعي، إذ انه كلما كان المستوى التعليمي اعلي لدى أفراد المجتمع كلما كان هناك وعي وإدراك اكبر بمدى أهمية المشاركة في العمل التطوعي الجمعي ، وهذا ما يتوافق مع الجدول رقم(13) والذي يشير إلى المستوى التعليمي العالي لدى العينة المبحوثة.

وبالتالي يمثل التعليم -كما ذكرنا سابقا-متغيرا مهما في تحديد مستويات المشاركة الاجتماعية في القيام بأداء خدمات تطوعية بحيث يعطي التعليم نوعا من الانتماء وشعور الفرد بشيء من المسؤولية نحو المجتمع الذي يعيش فيه، إضافة إلى الوعي الاجتماعي الذي يمنحه العلم للمتعلمين (2).

في حين أن عامل العامل الديني كما تذهب العديد من الدراسات والبحوث والتي أشارت إلى أن الأساس الديني و القيمي للعمل التطوعي وزيادة الدافع الروحاني يؤدي إلى نجاح واستثمار التطوع بشكل أكثر فعالية ، وهو

(1) عادل انس، مشاركة المواطنين والتنمية المجتمعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص. (2) وليد عبد الله حماد، المرجع السابق، ص 39.



ما أوضحت دراسته دراسة 2002 " Mizrahi ودراسة Maria Elena "2002"، ويتفق مع ما جاء من توصيات في وثيقة الإسكندرية، مارس 2004 الخاصة بالتطوع<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق يرى حسين جمعة بان دوافع التطوع دوافع دينية واجتماعية للمشاركة الاجتماعية من خلال مساعدة المحتاجين، أيضا القيم، لتطبيق ما نؤمن به من أهمية تقديم يد العون للآخرين، كما أن هناك دافع تقدير الذات لنشعر باحترام الذات وباحتياج الآخرين لنا ولنشعر بأننا نساهم في خدم مجتمعنا<sup>2</sup> وفي ظل غياب هذه الدوافع كلها يكون الإقبال على العمل التطوعي في أي مجتمع ضعيف أو محتشم.

وترى أماني قنديل بان أولوية العمل التطوعي تتوجه نحو النشاط الخيري، وبنسبة تتراوح بين 50،55% وهو يشير ضمنا إلى أولويات مجالات التطوع لدى المواطن، والذي يرتفع لديه الحافز الديني للتطوع فيجعله أكثر إقبالا على النشاط الخيري، وفي المقابل ينخفض إلى حد كبير-التطوع في مجالات التنمية المحلية، والذي لا يزيد عن 20% ثم يأتي التطوع في مجالات الدعاية الاجتماعية والصحية وفي منظمات دفاعية،<sup>3</sup> وهناك من يرى أن من دوافع التطوع ارتباط المشروع بقيم دينية أو ثقافية معينة، رغم أن العائد من المشروعات الدينية غير مباشر، هذا إلى جانب أن الدوافع تختلف مع مستوى الأفراد حسب المستوى العلمي والاقتصادي وحسب النوع والعمر والحالة الاجتماعية والوضع الاجتماعي.<sup>4</sup>

-كما يبين الجدول بان عدم وجود الرغبة في العمل التطوعي يضعف الإقبال عليه قد احتل المرتبة السادسة بنسبة 6.08%، و يرى الكثيرين بان الفردية من أبرز الخصائص التي تمتاز بها المجتمعات العربية في الوقت الحالي، والعمل التطوعي هو مدرسة للتعاون بين الأفراد في الخير والتنمية، وهو أيضا الوسيلة لإخراج الفرد من حيزه الضيق ليعمل بإيجابية من اجل خدمة مجتمعه المحلي والفئات الفقيرة والمحتاجة إلى جهد الجماعة.

إن عمل الفرد يقاس بمدى نفعه لمجتمعه ومدى ما يقدمه من خدمة للمجتمع دون مقابل، فعمل الأفراد المدفوع الأجر هو من الأمور التعاقدية بين الفرد والمنظمة التي يعمل بها، فهو يقدم جهده وفي المقابل يتلقى أجرا على هذا الجهد، أما توجه الفرد إلى عمل تطوعي فليس من الأمور التعاقدية الملزم بها الفرد، فهو يرتبط بمنظمة تطوعية بهدف تقديم جهده خدمة لأهداف معينة يؤمن بها دون أن ينتظر الأجر الدنيوي سواء أكان مالا أم ثناء، وخدمة المجتمع المحلي أو خدمة الوطن في مجمله هي من الضرائب التي على الفرد أن يقوم

(1) وجدي محمد بركات، مرجع سابق، ص49.

(2) حسين جمعة: الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجهات المانحة الدولية، المشاريع، الإدارة، مكتب الدراسات والاستشارات الهندسية، 2004، ص42.

(3) ورشة عمل التطوع والمتطوعين في العالم العربي، مرجع سابق، ص252-255.

(4) ملاك احمد الرشيدى وآخرون مرجع سابق، ص227.

بتسديدها عن طريق التزامه بعمل تطوعي قد يحدده بساعات أو بأيام في السنة، إلا أنه يصب في النهاية في خدمة الجهات أو الفئات التي هي بحاجة إلى خدمات المقدرين في المجتمع، وما يقوم به الفرد المتطوع وكذلك المجموعة المتطوعة، وهو سد ثغرة ضمن حاجات هذا المجتمع، والفرد كما هو معروف لا يعيش معزولاً عن غيره، والأفراد ليسوا متساويين في أمورهم الحياتية، فمنهم الغني والفقير ومنهم المقدر وغير المقدر، والمريض والسليم، ومنهم المعافى والمعاق، ومن هنا فإن المجتمع الصالح هو الذي يعمل فيه الغني والسليم والمعافى والقادر على مد يد العون والمساعدة، لتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي للفئات المحتاجة والفئات التي شاءت ظروفها أن تتخلف عن غيرها، كما أن من واجب المجتمعات المحلية الغنية التعاطف مع المجتمعات المحلية الفقيرة، التي تحتاج إلى تطوير كما هو حال المدينة مقابل القرية، والأحياء الغنية مقابل الأحياء الفقيرة، ومن هنا فإنه يمكن التأكيد بأن التطوع هو الأسلوب الأمثل لتأكيد مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعيين.

وتتباين المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين المبحوثين، وقد تختفي الوحدة الاجتماعية في مجتمع المدينة الذي تسود فيه العلاقات الثانوية وغالباً ما تكون علاقات منفعة،<sup>1</sup> إضافة إلى كل ذلك فالنزعة المادية التي أصبحت تهدد إنسانية الإنسان، ومن ثم فهناك حاجة إلى توفير سياقاً قيمياً يضمن استمرار مواجهة تحديات القرن في إطار ارتباط سياسة الرعاية الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.<sup>2</sup>

-أما آخر عامل من حيث الأهمية وكما توضحه البيانات الواردة في الجدول فهو الشعور بالحرَج والذي قد يحول دون المشاركة في الأعمال التطوعية حسب رأي 4.78% من المبحوثين أي أن الشعور بالحرَج قد يشكل عائقاً أمام إقبال البعض على العمل التطوعي أو يعتقد الفرد بأنه غير مؤهل وتنقصه الخبرة، وهناك العديد من الدراسات التي تشير إلى هذه النقطة إذ ترى بأن جود العلاقات الاجتماعية المتعددة والقوية وكذلك العضوية في العديد من المنظمات، والخبرة التطوعية السابقة كلها من العوامل التي تزيد من فرص قيام الفرد بالتطوع (Walsg, 1988; Smith, 1994; Jackson et al, 1995) ولهذا فإن الأفراد الذين ينتمون إلى مكانات اجتماعية واقتصادية عالية هم من أكثر فئات المجتمع تطوعاً (Wilson and Musik, 1997)

(1) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 255-256

(532) ماهر أبو المعاطي: الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي والعشرين، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، المجلد الأول، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 2.

وبناء على ذلك فإن الأفراد الانبساطيين يعرفون أفراداً أكثر وينضمون إلى منظمات ومؤسسات عديدة وهذا يزيد من فرص تطوعهم.. Herzog and Morgan, 1993.<sup>1</sup>

**المحور الثالث: حول أهم المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي**

-جدول رقم (18) يوضح رأي المبحوثين حول أهم المعوقات الاجتماعية التي تحول دون المشاركة في العمل التطوعي:

الترتيب	النسبة المئوية%	التكرارات	الاختيارات
1	15.21%	70	غياب ثقافة التطوع في المجتمع يعيق المشاركة فيه.
2	13.69%	63	عدم تشجيع الأسر لأبنائها يضعف الإقبال على العمل التطوعي .
9	6.73%	31	عدم توافر جمعيات تطوعية قريبة من المسكن تعيق المشاركة في العمل التطوعي.
7	9.34%	43	عدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تعيق المشاركة في الأعمال التطوعية .
6	10.43%	48	عدم تقدير المجتمع لدور المتطوع ينفرد من مشاركته في العمل التطوعي .
3	13.26%	61	غياب الأنشطة التربوية التي تبتث روح التطوع في المدارس تعيق المشاركة فيه.
5	10.65%	49	عدم وجود أصدقاء يشاركون في الأعمال التطوعية يضعف الإقبال عليها.
4	12.60%	58	ضعف الوعي المجتمعي بدور العمل التطوعي في التنمية يعيق المشاركة فيه.

(<sup>1</sup>)فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص32

وجود عادات وتقاليد مجتمعية قد تقف أمام المشاركة في العمل التطوعي.	37	8.04%	8
المجموع	460	100%	

تشير بيانات الجدول أن أغلبية المبحوثين أي ما نسبته 15.21% يرون انه من أهم المعوقات الاجتماعية التي تقف أمام إقبال الأفراد على التطوع هو غياب ثقافة التطوع في المجتمع، وتذهب بعض الدراسات التي أجريت في مختلف الدول العربية إلى حصر الإجابة على هذا السؤال في أسباب متعددة تتعلق بعدم الاهتمام ببرامج التطوع وغياب برامج التوعية وضعف ثقافة التطوع عموماً، وترجع ذلك إلى ضعف دور الأسرة في تدريب أبنائها وتحفيزهم على الانخراط في الأعمال التطوعية وغرس حب العمل التطوعي كقيمة اجتماعية، وذلك بجانب عدم اهتمام المدارس والمعاهد والكليات بهذا الجانب وخلو المناهج التعليمية نفسها من محفزات العمل التطوعي، فالأنشطة التعليمية تكاد تخلو من أي دفع وتطوير لقيمة التطوع ومساعدة المجتمع المحلي على النمو والتقدم.

والمؤسسات الجامعية لا تلقى بالاً لتضمين أي مشروع تطوعي ضمن خطة نشاطها إلا نادراً، وفي هذا إهمال واضح للبرامج والمشروعات الخيرية والتطوعية، إضافة إلى ذلك - وفق هذه الدراسات - أسباباً أخرى من أهمها عدم تشجيع الحكومات لمؤسسات العمل التطوعي داخل مجتمعاتنا، الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة من عدم الوعي بمفهوم التطوع وفوائد المشاركة فيه على الفرد والمجتمع.

كما أن من أسباب ضعف ثقافة التطوع القصور الكبير لدى وسائل الإعلام في نشر ثقافة التطوع، وإشكاليات ترتبط بضعف المكونات العلمية البحثية التي يمكن أن ترشد سياسات العمل التطوعي وأبرزها غياب المسوح الميدانية وقواعد البيانات، وأخيراً إشكاليات ترتبط بضعف بناء قدرات المتطوعين من ناحية التدريب، كل هذه العوامل تؤدي إلى انحسار أعمال التطوع وقلة نسبة التفاعل معها في بلادنا العربية مقارنة بحشود المتطوعين في الدول الأخرى.<sup>1</sup>

كما يمكن القول بان تدني ثقافة التطوع بشكل كبير في كثير من المجتمعات بسبب عدم الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية التطوع وأهداف التنمية أدى إلى اعتقاد البعض بان التطوع مضيعة للوقت .

في حين يوضح الجدول بان عدم تشجيع الأسر لأبنائها يضعف الإقبال على العمل التطوعي ويأتي هذا العامل في المرتبة الثانية بنسبة 13.69%. فالأسرة هي أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهي التي تستطيع

(1) أين نحن من العمل التطوعي؟ <http://as7ab.maktoob.com/group/viewForum384717.htm>

تشكيل شخصية الطفل بما يعمق حب الآخرين وإرساء القيم الدينية التي تدفع الأطفال إلى فعل الخير، وهو ما يتطلب القدوة الصالحة داخل الأسرة، وقد كشفت الدراسات العربية التي تم تطبيقها على متطوعين للتعرف على دوافع التطوع أن أكثر من 50% من الذكور والإناث قد اكتسبوا قيمة حب العمل التطوعي من الأسرة.<sup>1</sup>

ويذهب الباحث في مجال الخير العربي محمد بركات إلى الإشارة بأن الإنسان في الجماعة سيبقى أهم مورد للخير والتطوع، فهو الذي يدفع بأي عمل خيري تطوعي إلى الأمام، وهو الذي يحدث التغيير في الدوافع الخيرية والتطوعية، ويرى أن الوالدين وأجواء الأسرة تأثيراً بالغاً في تعزيز دوافع الخير والتطوع عند الصغار، فإن كانت الأجواء الأسرية تدعو لمساندة أفراد العائلة بعضهم لبعض ولمساعدة الآخرين، فإن الطفل سيغدو مشاركاً في المستقبل يمثل هذا المسلك، ومن هنا فإن العمل التطوعي يبدأ مع الأسرة، ويبدأ مع الأطفال ليشمل عموم الأعمار، وهذا التعاطي المبكر والمستمر مهم لتفعيل العمل التطوعي.

ومن هنا ما يجب تأكيده أن الأسرة الصغيرة قد تكون أحد الدوافع الرئيسية في اهتمام الفرد بالعمل التطوعي الذي سيعود بالنفع على الأقربين، ويلاحظ أن هناك توجهاً في العالم العربي إلى إقامة منظمات تطوعية، تأخذ الأبعاد الأسرية والعائلية والعشائرية في الحسبان، وبالرغم من أنه لا يمكن النظر إلى هذا التوجه بإيجابية في ضوء أن العمل التطوعي يستهدف المجتمع بأسره، إلا أن واقع الأمر في هذا المجال هو الذي يفرض نفسه، فالدافع للتطوع هنا يأتي امتداداً لما يتعلمه الفرد في أسرته، فالتطوع يبدأ بالأسرة إلى المجتمع ككل،<sup>2</sup> فالأسرة تشكل الوحدة البنائية الأساسية في دراسة سلوك الفاعل واتجاهاته نحو الفعل والهدف، حيث تقوم هذه المؤسسة بتنشئة الفرد حسب ما تراه يتناسب مع العادات والتقاليد للجماعة التي ينتمي إليها، إضافة إلى أنها تقوم بتقديم كافة الطرق لدمج الفرد في المجتمع الكبير، حيث يصبح شخصاً اجتماعياً يمثل للقيم الموجودة في المجتمع.<sup>3</sup> وتقديم المساعدة للآخرين وحب الخير أحد أهم هذه القيم التي لا بد من غرسها.

كما جاء في المرتبة الثالثة عامل غياب الممارسات والأنشطة التربوية التي تثبت روح التطوع في المدارس والتي قد تعيق المشاركة فيه، وهذا حسب رأي 13.26% من المبحوثين، ذلك أن المدرسة تعد مسئولة بعد الأسرة في تنشئة الأبناء على قيم التعاون وفعل الخير، ويمكن القول بأن غالبية المبحوثين يرون

(1) أماني قنديل: ثقافة التطوع، مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز آل سعود الخيرية، الرياض، 2009، ص 41.

(2) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 242-247.

(3) وليد عبد الله حماد، اثر مرجع سابق، ص 40-41.

بأن المدرسة لم تعطي اهتماماً بهذا الموضوع من أجل إثارة اهتمام النشء من خلال المنهاج المدرسي بثقافة العمل التطوعي.

والتطوع تربوي في الدرجة الأولى، ولن يكون هناك اهتمام بالتطوع إلا إذا حاولنا أن نجذر ذلك لدى التلاميذ منذ نعومة أظفارهم، وقد اهتمت العديد من الدول المتقدمة بهذا الجانب، فعملت على تضمين فلسفتها التربوية الحث على التطوع وخدمة المجتمع، كما أقرت مواد خاصة لخدمة المجتمع تقوم على التطوع، ونحن نفتقر إلى هذا الفهم في الدول العربية، فلم تستطع المناهج التربوية تضمين هذا الفهم في موادها وهناك من تجاوز هذا الفهم إلى منع الطلبة من المشاركة في الجهود التطوعية التي تقوم بها المنظمات التطوعية، بدعوى أن ما يبذلونه من جهد يؤثر في تركيزهم الدراسي، وبالتأكيد فإن هذا التوجه يلغي أحد الاحتياجات الرئيسية في توجهات الطلبة مستقبلاً نحو الاهتمام بالعمل التطوعي والخدمات العامة، وفي المقابل فإن بعض الجامعات فرضت ساعات معتمدة للخدمة العامة بوصفها متطلبات جامعية، لا يخرج الطالب إلا بعد القيام بها، وبالتأكيد فإنه يجب دعم هذا العمل بالإضافة إلى العمل الجاد على مقرر السياسة التربوية باعتماد التطوع ضمن المنهاج المدرسي، فذلك يحقق للطالب بناء شخصيته ويعزز جانب التكافل والتضامن الاجتماعيين في نفسه، الأمر الذي يحتاجه في مستقبله، ومن الجانب الآخر، فإنه يغرس لدى الطالب الإحساس بالانتماء الوطني والرغبة في العطاء والعمل الجماعي بعيداً عن الإغراق في الفردية.<sup>1</sup>

- واحتل عامل ضعف الوعي المجتمعي بدور العمل التطوعي في التنمية المرتبة الرابعة حسب رأي 12.60% من الباحثين ومن خلال هذه النتائج يرى البعض بأن جمود خطاب ثقافة التطوع وتقليديته تجعله غير قادر على التوسع وكسب قواعد اجتماعية جديدة، بسبب جموده الداخلي وكذلك سيطرة قيم الثقافة الفردية وانصراف معظم أفراد المجتمع لحل أزماتهم الخاصة، كما أن هذا الجمود يجعله حبيساً لأطره المحلية، وعاجزاً عن التفاعل أو التوافق مع الخطاب العالمي لثقافة التطوع، ناهيك عن أن يسهم في صياغة هذا الخطاب<sup>2</sup>، فلا بد إذن من تعميق المعرفة بالعمل التطوعي والأخذ بالأساليب العلمية في تقديم برامجها وربطها بمشكلات المجتمع.

- فيما جاء في المرتبة الخامسة عامل آخر تمثل في عدم وجود أقارب أو أصدقاء يشاركون في الأعمال التطوعية وبالتالي قد يضعف هذا الإقبال عليها وذلك بنسبة 10.65%، ويعني ذلك أن جماعة الرفاق قد يكون تأثيرها في بعض الأحيان أكثر من الأسرة خصوصاً في ظل الظروف والمتغيرات الحالية ما أثر على

(1) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 255-256  
(2) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

انحسار دورها، فمصادر المعرفة تتكون خاصة من الأصدقاء والأقارب وسلوك الفرد وأفعاله تعتمد كثيراً على معايير وثقافة تلك الجماعات .

وقد بينت دراسة لفاطمة الزبيدي عن اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو العمل التطوعي، عن دور الأصدقاء في تشجيع الطلبة على القيام بالأعمال التطوعية، وقد كشفت الدراسة أن 11.8% من أفراد العينة يتلقون تشجيعاً بقوة من قبل أصدقائهم على القيام بالأعمال التطوعية، في حين أن 42.1% يتلقون تشجيعاً إلى حد ما، وفي هذا المجال تبين أنه كلما زاد التشجيع من قبل الأصدقاء كلما زادت نسبة المشاركة الفعلية في الأعمال التطوعية، وتتطابق هذه النتائج كذلك مع نتائج دراسة جونز وهيل Jones and Hill 2003؛ التي وجدت أن تشجيع الأهل والأصدقاء على التطوع يزيد من احتمال قيامه بالعمل التطوعي.<sup>1</sup>

- وجاء سادساً من حيث أهم المعوقات عامل عدم تقدير المجتمع لدور المتطوع وهذا ما قد يحد من مشاركته في العمل التطوعي وهذا حسب رأي 10.43% من العينة المبحوثة وهذا يدل على أن فئة المتطوعين تحتاج إلى الدعم والسند المجتمعي كي تكمل مسيرتها التطوعي، وبالتالي يحتاج المتطوع إلى تشجيع ودعم من قبل أفراد المجتمع ولا ينتظر منهم الجزاء المادي بل التقدير المعنوي .

- وتلاها عامل عدم الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والذي احتل المرتبة السابعة بنسبة 9.34% وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن عدم الإحساس بالمسؤولية المجتمعية يؤدي إلى انتشار السلبية واللامبالاة بين الناس ، كما أنه يضعف من فاعلية أداء الجمعيات ، فالعمل التطوعي واجب على أي فرد مدرك للمسؤولية الاجتماعية التي عليه تجاه مجتمعه ودينه .

فالمطوع عندما يندمج في مجالات العمل الإنساني سيتعرف بنفسه على مشكلات المجتمع الذي ينتمي إليه، ويتصرف بدوره في تخفيف حدة هذه المشكلات، فيزيد من ولائه للمجتمع، وتحمله لبعض المسؤولية التي لا يمكن أن يقوم بها المسؤولين وحدهم،<sup>2</sup> وذلك بقصد إحداث التنمية وتقديم يد العون للأخر يعتبر حق المجتمع على المواطن لا بد أن يؤديه وأن يعطي أهمية لقضايا مجتمعه ولا يقف موقف سلبي تجاهها.

- كما يبين الجدول بأن الرتبة الثامنة تعود إلى وجود بعض العادات والتقاليد المجتمعية والتي قد تقف أمام المشاركة في العمل التطوعي وذلك حسب 8.04% من المبحوثين ، ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأنه

(1) فاطمة علي الزبيدي، المرجع السابق، ص 86.  
(2) ملاك احمد الرشيدى وآخرون، مرجع سابق، ص 207.

بالرغم من أهمية العمل التطوعي إلا أن هناك عوائق تجعل التطوع ليس على المستوى المناسب وهذه العوائق ترتبط أساسا بالدول النامية ومنها ثقافة المجتمع وقيمهم واتجاهاتهم التي تؤثر في نظرهم للحياة، فأفراد المجتمع يعانون من انخفاض مستوى الوعي وانتشار الاتجاهات السلبية الاتكالية، والنظر إلى برامج الرعاية الاجتماعية إلى أنها مهمة الحكومة وليست مهمة المجتمع<sup>1</sup>.

إن الأنماط الثقافية التي يتعلمها ويتطبع بها الفرد، تؤثر في تكوين البنين المعرفي عن الأعمال والأفعال التي يقوم باختيارها لتحقيق أهدافه، هذه الأنماط والأشكال من المعرفة، اكتسبها الفاعل من خلال الأسرة والمدرسة والجماعات التي تفاعل معها خلال سنين حياته، ومن هذه الأنماط الدين العادات التقاليد، الأمثال والأفعال اليومية، إضافة إلى انتماءاته الاثنية والعرقية والتي تؤثر جميعها في بناء ذلك البنين المعرفي والثقافي<sup>2</sup>، ووجود معوقات اجتماعية قد تعمل على الحد من الرغبة عند الفرد بالعمل التطوعي، كالنظرة السلبية نحو العمل التطوعي، والنظرة الدونية للفقراء والمحتاجين من قبل بعض شرائح المجتمع.

-فيما جاء في المرتبة الأخيرة حسب رأي 6.73% من المبحوثين هو عدم توافر جمعيات ومنظمات تطوعية قريبة من المسكن وهذا قد يعيق المشاركة في العمل التطوعي، فمحدودية معرفة الأفراد بالجمعيات والمنظمات المعنية بالتطوع وكيفية الوصول إليها وطرق التعامل معها، خاصة إذا كانت بعيدة عن مقر سكناه قد يكون هذا عائقا أمام الكثيرين للتطوع بجهودهم ووقتهم في هذه الجمعيات الخيرية، وبالتالي المساهمة في تحسين ظروف مجتمعهم وتنميته.

فالموقع الجغرافي للجمعية إذن قد يعمل كعائق لانضمام الأفراد كمتطوعين في احد الجمعيات فوجود الجمعية في منطقة بعيدة للبعض وعدم توفر مواصلات يحول دون الانتظام في ممارسة العمل التطوعي.

(1) ملاك احمد الرشيدى وآخرون، المرجع السابق، ص 227-228.

(2) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص 42.



4- المحور الرابع: حول المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي:

جدول رقم(19) يوضح رأي المبحوثين حول أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية إلى تحد من الإقبال على العمل التطوعي:

الترتيب	النسب المئوية%	التكرارات	الخيارات
5	13.04%	60	سوء الظن بالجمعيات والقائمين عليها تعيق المشاركة في العمل التطوعي .
4	13.69%	63	قلة التعريف بالنشاطات التطوعية من جانب الجمعيات يعيق المشاركة في فيها .
1	16.30%	75	عدم وجود برامج إعلامية تعنى بإظهار أهمية التطوع تضعف الإقبال عليه .
3	14.13% و	65	عدم وجود هيئة تهتم بشؤون المتطوعين تحد من المشاركة في العمل التطوعي.
8	9.13%	42	أن التسبب في عمل الجمعيات يضعف من الإقبال على العمل التطوعي .
6	10%	46	عدم تكريم وتقدير الجمعيات للجهد الذي يبذله المتطوع قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي.
2	14.43%	66	انخفاض الميزانية المالية للجمعيات من أهم المشكلات التي تواجه التطوع.
7	9.34%	43	عدم إعلان الجمعيات عن حاجتها للمتطوعين يحد من المشاركة في العمل التطوعي.
	100%	460	المجموع

يوضح الجدول رقم (19) بان أهم العوامل المعيقة للمشاركة في العمل التطوعي هو عدم وجود برامج إعلامية تعنى بإظهار أهمية التطوع وأهدافه وهذا ما قد يضعف الإقبال عليه حسب رأي 16.30%.

ويمكن القول هنا بان غياب الدور الإعلامي عن التوعية بأهمية التطوع وبمؤسساته وبالأدوار التي يمكن أن يقدمها للمجتمع قد يساهم في قلة الإقبال على التطوع، وقد ساهمت الأبعاد الثقافية والتنظيمية والاقتصادية والمجتمعية السابق ذكرها في عدم تفاعل وسائل الإعلام مع برامج التطوع، وقد ساعدت عدة عوامل على عدم اهتمام وسائل الإعلام بالعمل التطوعي لعل من أبرزها ما يلي:

- (1) عدم ترسخ ثقافة التطوع في المجتمع.
- (2) قلة البرامج والفعاليات الخاصة بالتطوع مما يحد من تفاعل وسائل الإعلام.
- (3) قلة مصادر المعلومات عن برامج التطوع ومجالاته، وتحسن إعداد المتطوعين وغيرها من المعلومات التي يمكن صياغتها على شكل مواد إخبارية إعلامية.<sup>1</sup>

كما أن البعض يرى أن الأمر يعود إلى احتكار الدولة للإعلام والحد من حرية الصحافة ودورها في غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها للمساهمة في تكوين رأى عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم ومحاربة الفساد،<sup>2</sup> بالإضافة إلى أن التغطية الصحفية لنشاط الجمعيات في وسائل الإعلام هي تغطية محدودة ويعود ذلك إلى نمط الإعلام الذي كان سائداً في الكثير من المجتمعات العربية والتي لا يهتم كثيراً بما تحاول نشره الجمعيات والتعريف به في مجتمعات تعودت على فعل الخير من أجل كسب رضا الله وبوازع الرحمة ولا يحتاج ذلك إلى تطبيق ودعاية.<sup>3</sup>

و يشير الجدول بان المرتبة الثانية تعود إلى عامل انخفاض الميزانية المالية للجمعيات وهي من أهم المشكلات التي تواجه التطوع وذلك بنسبة 14.43%، وهذا يعني أن الجمعيات الخيرية تواجه مشكلة ضعف الإمكانيات المادية لاعتمادها على الهبات وتبرعات المحسنين والمتطوعين أو حتى الإعانات الحكومية مما

(1) فهد بن سلطان السلطان، مرجع سابق، ص 21.

(2) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

(3) هدى عبدا لعزیز: الإعلام أجمعياتي العربي. نقلا عن الموقع:

يجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على إكمال مشوارها الخيري ومسيرتها التنموية وبالتالي تضطر إلى حل الكثير من الجمعيات .

- فيما احتل المرتبة الثالثة وبنسبة 14.13% عدم وجود هيئة تهتم بشؤون المتطوعين وهذا قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي هذه النسب تعني أن المتطوع يحتاج إلى بعض التوجيه عند قيامه بالأعمال المختلفة، وفي الواقع يحتاج العمل التطوعي وكل أعمال المنظمات الخيرية إلى إعادة نظر، لأنه ومن الواضح أن مجال التطوع وعدد المتطوعين قد انكمش كثيراً، ولذا فمن الواجب بذل جهود كبيرة لتشجيع التطوع وإنعاشه، ولإعداد وتدريب المتطوعين اللازمين للقيام بواجباتهم، فعلى الجمعيات، بالتعاون مع برامج المؤسسات الحكومية والكفاءات في المجتمع المحلي العمل على تدريب المتطوعين وزيادة مقدرتهم على أداء الأعمال الخيرية.

فأغلب العاملين في الميدان التطوعي يحتاجون إلى التدريب على مهماتهم، وهناك أعمال تطوعية لا تحتاج فعلاً إلى تدريب<sup>1</sup>، فمن الأعمال ما يتطلب إعداداً خاصاً للمتطوع لإعطائه المعرفة التي يحتاج إليها بالنسبة للاحتياجات الأساسية لمجتمعه وبقوانينه الاجتماعية، فالحاجة ملحة إلى توفير كوادر بشرية قادرة على قيادة العمل التطوعي بالأساليب الحديثة بعيداً عن التلقائية والروتين بل تزداد الحاجة إلى تبادل وتنوع الخبرات لنجاح أفضل في تقديم الخدمات، و قد تستعين الجمعيات بالأساليب والتكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها وهو ما يتفق مع النظرة الدولية لعمليات التطوع.

فعمليات التطوع ترتبط الآن بشبكة الاتصالات الدولية و ذلك ما أشارت إليه دراسة" إبراهيم حسب الله أن عمليات التنسيق والمشاركة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة أصبحت سمة من سمات عمليات التطوع<sup>41</sup> ، وهذا ما يدعو إلى أهمية توجه الجمعيات للاستفادة من التقنيات الحديثة في عمليات تقديم خدماتها.

-فيما يوضح الجدول بان عامل قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية من جانب الجمعيات والذي قد يعيق المشاركة فيها احتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية وبنسبة 13.69%، فضعف الدعاية بأهداف الجمعيات وعدم معرفة الكثير من الناس برسالتها له تأثير على اجتذاب المتطوعين إليها وتأدية رسالتها الخيرية التنموية.

(<sup>1</sup>)نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

كما أن عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين الجمعيات وبين أفراد المجتمع يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الأعمال الخيرية التطوعية، وبالتالي عجز تلك الجمعيات عن تحقيق أهدافها.

فعدم قيام الجمعيات بأدوارها في تحفيز مختلف فئات المجتمع على الاشتراك في الأنشطة التنموية، عن طريق تقديم المعلومات الكافية عن الأنشطة الخيرية التي تقوم بها والفائدة التي تعود على المجتمع ككل وتنميته.

ويقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف جنباً إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع في التحول إلى مجتمع جديد فعال في توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة<sup>1</sup>، إلا أنه يمكن القول بأنه على الجمعيات أن تولي الاهتمام الملائم لعملية التطوع، وذلك في ظل تزايد أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المتطوعون في تنفيذ العديد من الأنشطة، لذا فمن الحيوي أن تنظم إدارة مخصصة برنامج لإدارة الجهود التطوعية وتنميتها في الجمعية.<sup>2</sup>

- وجاء في المرتبة الخامسة سوء الظن بالجمعيات والقائمين عليها والذي تعيق المشاركة في العمل التطوعي حسب رأي 13.04% من المبحوثين، وأن العمل الجماعي ككل جزء من العمل السياسي للسلطة ولا وجود لإخلاص النية في خدمة المجتمع من قبل هذه الجمعيات التي تسعى للربح والتسلق لا على المناصب من خلال العمل الجماعي... الخ، فهذا الأمر ينفر أفراد المجتمع من الانتساب أو الانخراط في الجمعيات، خاصة في ظل إقصاء العناصر الشبابية من قيادة العمل التطوعي في العديد من منظمات التطوعية، وهيمنة قيادات من الجيل القديم الذي يراه البعض أنه حامل لبذور التسلط والانفراد باتخاذ القرار، والذي ينظر إلى المؤسسة على أنها عبارة عن نسخة كربونية عن الحزب الأم (الحزب الحاكم) وجزء من التشكيل الرسمي، وهذا يعيق روح التشاور والمشاركة مما ينعكس سلباً على بلوغ الهدف الأسمى<sup>3</sup>، و أيضاً في ظل استغلال العديد من الجمعيات للهدف الذي وجدت من أجله هذه الجمعيات والتي أساءت للعمل التطوعي الجماعي، لأن هدفها هو تلبية مصالحهم الشخصية والاسترزاق تحت غطاء ما يسمى الجمعيات (هذا إن وجدت على أرض الواقع بالفعل)، ودون تقديم أي خدمة للمجتمع في ظل غياب الرقابة والمتابعة من قبل الجهات والسلطات المعنية بالشأن الجماعي.

- وجاء في المرتبة السادسة وبنسبة 10% عامل عدم تكريم وتقدير الجمعيات للجهد الذي يبذله المتطوع

(1) وجددي محمد بركات، المرجع السابق، ص 18.

(2) حسين جمعة: المرجع السابق، ص 42.

(3) نجيب بن خيرة، المرجع السابق.

وهذا ما قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي حسب رأي المبحوثين والذين يرون بأنه عامل هام في مدى الضعف أو الإقبال على العمل التطوعي، ذلك أن الحوافز لها أهميتها في أي مجال من مجالات العمل الإنساني ولما كان المتطوعين يقومون بأعمالهم خدمة للوطن والمواطنين فلا اقل من أن يوضع لهم نظام التشجيع والحوافز لبقائهم، ودعوتهم للاشتراك في المؤتمرات وحلقات البحث ومنحهم جوائز تقديرية...<sup>1</sup> والحوافز incentives في حياة الإنسان لها دورها، ولها أثر بارز في توجيه السلوك وتحديد الاتجاهات، والحوافز قوة محرّكة خارجية تستخدم لحث الإنسان على بذل الجهد والقيام بالعمل بالشكل المطلوب والمتميز.

والتحفيز هو حصول الأفراد على الحماس والأقدام والسرور في أعمالهم، وإكسابهم الثقة في أنفسهم، بما يدفعهم إلى القيام بالعمل بالشكل المطلوب منهم على خير وجه ودون شكوى أو تذمر.

والقاعدة الإدارية تشير إلى أن السلطة وحدها لا تكفي لتحفيز الآخرين على العمل أو التطوع أو المشاركة ولكن إتباع الأصول المناسبة والقواعد السلوكية والإنسانية الصحيحة هي التي تجعلك أو المنظمة قادرة على تحفيز الآخرين ودفعهم برضاهم إلى العمل أو التطوع أو المشاركة،<sup>2</sup> والحوافز المعنوية هي "تلك الحوافز التي ترضي الحاجات الذاتية للإنسان إلى جانب إشباعها للحاجات الاجتماعية وتزيد من تماسك العاملين وشدتهم نحو العمل"<sup>3</sup>، إن وجود مؤسسات تطوعية تقدم الإرشاد والنصح للمتطوعين، إضافة إلى أنواع من الاحترام و التقدير للعمل الذي يقدم، يؤدي إلى المبادرة في تقديم العمل باستمرار، في ضوء نظرية التعزيز والاستجابة عند سكنر، فإن الفرد حين تعرضه لمؤثر معين يستجيب لهذا المؤثر، فإن نال حوافز على ذلك العمل جعل هذا العمل من الأولويات في اختياره دائما،<sup>4</sup> وهناك اتجاه آخر يرى انه من الخطأ أن نقول بان التطوع يقدم جهده ووقته أهدافا مجتمعة ولا يأخذ أبدا لأنه إذا لم يأخذ لما استطاع أن يعطي إلا أن الذي يمكن أن يأخذه المتطوع لنفسه هو ارضاء نفسيا وزيادة في المعرفة والخبرة وتقديرا وإعجابا من الناس ومكانة و صداقة واسما لامعا وصقلا لمواهبه وكشفا لقدراته القيادية إلى غير ذلك من الخبرات التي يستطيع المتطوع الحصول عليها عندما يقدم جهده التطوعي.

ويتفق هذا الاتجاه مع ما ورد في نظرية التنظيم حيث أوضحت بان الإنسان عندما يلتحق بأي تنظيم أو منظمة معينة فإن هذا التنظيم يؤثر في سلوكه ويصبح هذا السلوك سلوكا تنظيميا يتفق فيه مع المعايير والقواعد

(1) حمدي عبد الحارس البخشونجي، تنظيم المجتمع، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، 2001، ص231.

(2) محمد نور فرحات، الدولة والمجتمع المدني العربي، إشكاليات العجز والهيمنة والتوجيهات الليبرالية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 117، ربيع 2004، ص122.

(3) مهدي حسن زويلف، إدارة الموارد البشرية مدخل كمي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2001، ص63.

(4) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص41.

السائدة في المنظمة تبدأ بحل الأهداف التنظيمية محل الأهداف الذاتية بهذا الإنسان إلا أن أصحاب هذه النظرية يؤكدون بان الإنسان لا يتخلى نهائيا عن أهدافه الذاتية ويرون بان سلوك الإنسان لا يخلو نهائيا من الدافع الذاتي .

ومن ذلك يتضح أن المتطوع عندما يقدم جهده التطوعي بلا مقابل لا يعني انه يحصل من وراء هذا الجهد على أية امتيازات ولكنه بالضرورة يمكنه بالضرورة أن يحقق العديد من الفوائد التي قد تتصل بالاشباع النفسية والاجتماعية التي قد تكون لها قوة في التأثير في سلوك الفرد أكثر من الاشباع المادية،<sup>1</sup> إذن مشاركة المواطنين في الأعمال التطوعية تحتاج في كثير من الأحيان إلى تحفيزها لاستمرارها وزيادة فعاليتها.

بينما احتل عامل عدم إعلان الجمعيات عن حاجتها للمتطوعين والذي قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي حسب رأي 9.34% من المبحوثين احتل المرتبة السابعة، وقد رأينا في من خلال بيانات الجدول كيف أن نقص التغطية الإعلامية لنشاط الجمعيات في وسائل الإعلام هي تغطية محدودة ويعود ذلك لعدم اهتمام الإعلام بعمل الجمعيات الخيرية والتعريف به، كما أن الإعلام الجمعياتي في حد ذاته يفتقر الاحترافية ويشكو قلة تنوع أساليب الصياغة للإعلان عن حاجتها إلى المتطوعين أو جلب المزيد منهم، كما أن الجمعيات في أغلبها ليست مهياً لتوظيف الإعلام في نشاطها.

و-جاء في المرتبة الأخيرة أن العمل في هذه الجمعيات مرن إلى حد التسبب وهذا ما قد ينفر من العمل التطوعي وذلك وفقا لرأي ما نسبته 9.13% من المبحوثين، والملاحظ أن الكسل والفنور قد يصيب أعضاء المؤسسات التطوعية وسبب ذلك اللامبالاة التي يلقاها الناشطون، في ظل غياب التشجيع لهم والمساندة المعنوية<sup>2</sup>، إذ لا بد أن يكون العمل واضحا أمام المتطوع مدركا لالتزامه نحوه بعيدا عن التعقيد حتى يقوم بها برغبة وكفاءة و حتى يشعروا بأهمية العمل الموكل إليهم، كما انه لا بد أن يلم المتطوع بأهداف ونظام المؤسسة وبرامجها وأنشطتها والعاملين بها، و يحدد المتطوع الوقت المطلوب منه قضاءه في عمله التطوعي بالمؤسسة<sup>3</sup>، وبالتالي فان انعدام منهجية عمل داخل الجمعيات مع شعور المتطوع بأنه غير ملزم بأداء ما أسند إليه قد يحد من الإقبال على العمل الخيري.

(1)حمدي عبد الحارس البخشونجي، المرجع السابق،ص225-226.

(2)نجيب بن خيرة،مرجع سابق.

(3)ملاك احمد الرشدي وآخرون مرجع سابق،ص218-219.

5-المحور الخامس:حول أهم المعوقات السياسية والتشريعية التي تحد من المشاركة في

العمل التطوعي:

-جدول رقم(20) يوضح رأي المبحوثين حول أهم المعوقات السياسية والتشريعية التي تضعف الإقبال على

العمل التطوعي:

الترتيب	النسب المئوية%	التكرارات	الخيارات
10	5.21%	24	تشويه العمل التطوعي على انه مرتبط بالإرهاب يحد من المشاركة به.
1	20%	92	القيود التي تفرضها التشريعات على العمل التطوعي تضعف من الإقبال عليه.
8	6.95%	32	سيطرة الهيئات الحكومية على الحركة الجمعوية والعمل التطوعي بها ينفر من المشاركة فيه.
7	6.73%	31	الخشية من المسائلة من قبل الدولة يعيق الإقبال على العمل التطوعي .
2	11.30%	52	عدم كفاية الدعم المادي الحكومي للجمعية يحد من المشاركة في العمل التطوعي .
6	8.26%	38	عدم اعتبار التطوع ومساعدة الآخرين واجب وطني يضعف الإقبال على العمل التطوعي .
4	9.13%	42	عدم الاعتقاد بان العمل التطوعي يساهم بدعم مسيرة التنمية يحد من المشاركة فيه.
7	6.73%	31	الاعتقاد أن عمل الدولة في حل المشكلات أجدى من العمل التطوعي .
3	11.08%	51	المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع يفرض نوعا من الوصاية على الجهود

			التطوعية وبالتالي ينفر من المشاركة فيه.
5	8.47%	39	التضييق السياسي على العمل الجموعي ينفر من العمل التطوعي.
9	6.08%	28	عدم وجود اعتراف حكومي بالعمل التطوعي وجهوده يحد من المشاركة به .
	100%	460	المجموع

يوضح الجدول بان أولى العوامل السياسية والتشريعية المعيقة للعمل التطوعي حسب رأي 20% من المبحوثين تتمثل في القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجموعي و التطوعي والذي قد يضعف من الإقبال عليه، فرغم وجود بعض النصوص القانونية التي تكفل الحق في المشاركة في العمل التطوعي والانضمام إلى منظمات المجتمع المدني المختلفة بما فيها الجمعيات إلا أن حجم المشاركة يبقى محدود وهذا قد يرجع لجملة من المعوقات السابقة الذكر، فالبعض يرى بان الجمعيات قد وجدت نفسها مكبلة بقوانين وتشريعات تعسفية، الأمر الذي جعلها مقيدة وأصبحت جراء ذلك مجرد ببادق بيد السلطة حيث لا تتمتع بالاستقلالية المادية والأدبية ولا بالحركة الذاتية، وأكثر من ذلك فإن النظام الحاكم هو الذي يقرر حتى هيكلها التنظيمي من وراء الستار حيناً، وجهراً أحيانا كثيرة، وهو الذي يفرض عليها بأساليب الهيمنة أسماء القيادات المسؤولة فيها والتي تتولى بعدئذ تحريك نشاطاتها وفق برنامج وأهداف السلطة<sup>1</sup> ، وقد تعتمد بعض الجمعيات الخيرية على القطاع الحكومي و المصادر الدولية لتمويل بعض برامجها ، إلا أن القائمين على العمل الخيري يعانون من صعوبات التقديم وطول الإجراءات وتعقيدها للحصول على منح من الصناديق الدولية المانحة ، كما أن هذا المصدر يقع تحت تأثير المتغيرات الدولية والسياسية<sup>2</sup> .

فكثرة القوانين التي قد تحد من حركة الجمعيات ونشاطها التطوعي فهناك بعض القيود البيروقراطية التي تعوق السير الحسن للعملية التطوعية، ويقلص من نسبة انتشارها، فلا توجد آليات فاعلة تمكن مؤسسات العمل التطوعي المدني من ممارسة دورها بحرية دون تقييدات تشريعية من قبل السلطة .

(1) عمر ازراج، الجزائر: "أين الإصلاحات في المجتمع المدني"، جريدة العرب، العدد: 9608، 2014/07/03، ص8.

(2) وجدي محمد بركات ، مرجع سابق، ص 43-42.



- وجاء في المرتبة الثانية وبنسبة 11.30% عدم كفاية الدعم المادي الحكومي للجمعية وهذا ما قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي ولا يعتبر الاعتماد على العمل التطوعي مبررا لخفض الدولة جهودها واستغلال عمل المتطوعين بدون أجر، ومن ثم تقليص دورها ومسؤوليتها المشروعة.

هذا و تعتمد الجمعيات الخيرية التطوعية في المجتمع العربي في تمويلها على مصادر متنوعة وتعتبر تبرعات المواطنين و أموال الزكاة و الصدقات و الأوقاف من أهم مصادر تمويلها ، حيث ترتبط صور العمل الخيري التطوعي بالإيمان بالله تعالى، و أن هذا الارتباط هو الذي يوفر لها القوة المعنوية و الروحية اللازمة لدفع الفرد للقيام بها طائعا مختاراً، ويمثل القطاع الخاص مصدر هام في تمويل الجمعيات الخيرية ، إلا انه في حالة الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي دوره ضعيف جداً في دعم العمل الخيري ، وهذا يتطلب من الجمعيات الخيرية وضع نظم تحفيزية لجذب هذا القطاع وتفعيل مشاركته في تمويل برامجها مما يمكنها من الديمومة والاستمرار كمشروع أصيل في بنية المجتمع المدني.

كما ان الأمر يتعلق بتأثير التمويل على استقلالية المؤسسة التطوعية وحياديتها، ويقول بول لويس (1988) "Paul Lewis" القطاع التطوعي لا يكون مبدعاً وتقدمياً إلا إذا كان مستقلاً مالياً، وتقل هذه الميزة كلما قلت الاستقلالية المالية". بل إن الأمر أحياناً يؤثر على جودة ونوعية الخدمة المقدمة. فالعاملون بالمؤسسة الممولة من قبل الحكومة سيكونون مشغولون بإظهار أنهم يقدمون خدمة أمام الحكومة أكثر من اهتمامهم بنوعية الخدمة المقدمة<sup>1</sup>، لذا فتمويل المؤسسة أو الجمعية المدنية هو المعيار الحقيقي في استقلالها من عدمه ومن هنا تكمن أهمية تحديد آلية التمويل مع مراعاة فكرة الاستقلال عند وضع تلك المحددات حتى لا تفرغ المؤسسة المدنية من محتواها وتصبح قادرة على ممارسة دورها المجتمعي بحرية كاملة وبعيدة عن ضغط الممولين، إن عدم قدرة هذه المؤسسات على تأمين احتياجاتها المالية الضرورية سينعكس سلباً على أدائها وفعاليتها وأفاق نمائها، فضرورة تأمين الاحتياجات المالية لأي منشأة أو منظمة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية هو أمر ضروري.

لهذا فالتحدي في مثل هذه الجمعيات هو في القدرة على خلق جمعيات مدنية قادرة على العمل المدني المؤسسي بتمويل ذاتي من أعضائها والمؤمنين بنشاطها لأن ذلك وحده سيكفل استقلالها ويضمن قيام مؤسسات نابغة من رغبة حقيقية في تقديم خدمات للمجتمع وتحقيق الهدف الأساسي من إنشاء هذه الجمعيات والمؤسسات المدنية وهو ترسيخ المواطنة كأرضية أساسية للتعايش بعيداً عن أي اعتبارات أخرى وهذه هي الركيزة الأساسية في فلسفة مؤسسات المجتمع المدني كما هو متعارف عليها. وهذا لا يعني تحييد دور المؤسسات الوطنية الراغبة في تمويل أنشطة العمل المدني مع التأكيد على فكرة

(1) حميد بن خليل الشايجي مرجع سابق.

الاستقلال والشفافية والمحاسبة الذاتية من قبل هذه الجمعيات وضرورة قيام المؤسسات المانحة بالرقابة المالية بالمشاركة بينها وبين الجمعيات.<sup>1</sup>

فيما احتل المرتبة الثالثة عامل المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع والذي قد يفرض نوعاً من الوصاية على الجهود التطوعية وبالتالي ينفر من المشاركة فيه وهذا حسب رأي 11.08% من المبحوثين، فقد يرجع محدودية المشاركة في الأعمال التطوعية إلى السلبية وفقدان الثقة بين الجهات الرسمية والفرد أي اتساع الفجوة بين السلطات والمواطنين وعليه لا بد من استثمار طاقات المتطوع تعبيراً عن انتمائه وولائه لمجتمعه ووطنه.

وهذا يعني أن كافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتسم بها المجتمع، سواء كان ذلك رفاهاً اقتصادياً وديمقراطية سياسية وفكرية أو كان ذلك فقراً وبطالة وقمعا سياسياً، أن هذه الظروف تشكل عوامل رئيسية في تشكيل حياة الفرد واتجاهاته نحو المجتمع الذي يعيش فيه.<sup>2</sup>

وتؤكد العديد من الدراسات على أن ذلك يعود إلى طبيعة النهج السياسي والأيدولوجي الذي تتبناه الأنظمة السياسية في تلك البلدان والمتضمن عدم السماح للمواطن من المشاركة في الحياة العامة ناهيك عن العمل السياسي والاجتماعي، فالتشريعات الحكومية التي تتعلق بإنشاء مثل هذه المؤسسات الخيرية والتطوعية وتهميشها وتدخل الحكومات في سير عملها وعدم توافر بيئة تشريعية مشجعة للمبادرات التطوعية، كل ذلك يصنف كأحد أهم أسباب غياب ثقافة التطوع، كما أنه من أسباب ضعف ثقافة التطوع القصور الكبير لدى وسائل الإعلام في نشر ثقافة التطوع، وإشكاليات ترتبط بضعف المكونات العلمية البحثية التي يمكن أن ترشد سياسات العمل التطوعي وأبرزها غياب المسوح الميدانية وقواعد البيانات، وأخيراً إشكاليات ترتبط بضعف بناء قدرات.<sup>3</sup>

- وجاء في المرتبة الرابعة عدم الاعتقاد بان العمل التطوعي يساهم بدعم مسيرة التنمية وهذا ما قد يحد من المشاركة فيه حسب رأي 9.13% من المبحوثين ، ويمكن توضيح ذلك بأنه مع تزايد المشكلات المجتمعية وزيادة عدد السكان أصبحت الجهود والبرامج التنموية -إن وجدت-تحتاج إلى جهود وتكاتف الجميع لتنفيذ هذه البرامج كما أن عدم كفاية هذه الجهود أدى إلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني وأهمها

(1) عزو محمد عبد القادر ناجي: المرجع سابق.

(2) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص 41.

(3) أين نحن من العمل التطوعي؟ <http://as7ab.maktoob.com/group/viewForum384717.htm>

الجمعيات لتقديم مثل تلك البرامج التنموية فضلا على أن الجمعيات تمثل إحدى آليات التغيير الاجتماعي وتدعيم الانتماء الوطني، وتوفير الاحتياجات التي لا توفرها الحكومة لمواطنيها، وللمشاركة التطوعية أهمية خاصة فهي لا تعد هدفاً أو غاية في حد ذاتها وإنما تعد وسيلة لتحقيق تنمية الموارد البشرية لكي يستطيع العنصر البشري التعامل بكفاءة وإيجابية مع مشاكل المجتمع.

ومن هنا فإن المشاركة التطوعية تعد نقطة مهمة في التنمية، وتتأثر المشاركة التطوعية بالديمقراطية لدرجة أنه يمكن القول أن قابلية المواطنين المساهمة في برامج الرعاية الاجتماعية في وطنهم معيار مهم في تحديد الديمقراطية، حيث يقبل الفرد على الخدمة العامة دون قهر من النظام السياسي بل لرغبة صادقة نابعة منه.

ويشير الباحثون إلى أن المنظمات التطوعية هي الوسيلة الفعالة لتجميع المشاركة الفعالة وتدعيم عملية التنمية وهي البديل عن قصور إمكانات الدولة في الخدمات كما أنها تقوم على الحاجات الفعلية لسكان المجتمع ويتميز العمل بها بدرجة عالية من المرونة،<sup>1</sup> وتشجع المجتمعات المتقدمة إنشاء الجمعيات التطوعية حتى أصبحت من أبرز مقومات الدولة الحديثة، مما حمل بعض الدول على اعتبار دفع التبرعات والمساعدات لها بمنزلة تسديد الضريبة للدولة، وقد أصبح التقدم والتطور في المجتمع يقاس بعدة مقاييس منها قياس العدد والفعالية للجمعيات التي يقوم المواطنون بإنشائها بإرادتهم التلقائية خارج مؤسسات الحكومة والسلطة، باعتبار أن قوة هذه الجمعيات هي خير تعبير على قوة المجتمع وحيويته.<sup>2</sup>

- واحتل عامل التضييق السياسي على العمل الجمعي والذي قد ينفر من العمل التطوعي حسب وجهة نظر 8.47% من العينة المبحوثة المرتبة الخامسة و يذهب إلى ذلك محمد عبد الفتاح محمد إلى أن درجة المشاركة في العمل التطوعي من جانب أصحاب المصلحة في التنمية بطبيعة البناء الاجتماعي للقوى، وبنوع العمليات التي تتم فيه، فهي بالتالي تتوقف على طبيعة النظام السياسي ومدى ما يتيح من حرية ممارسة النشاط الاجتماعي، والتعبير عن القوة في تنظيمات متعددة يكون لها رأي في صياغة الحياة الاجتماعية والسياسية.<sup>3</sup>

- كما تشير بيانات الجدول أن العامل الذي احتل الرتبة السادسة هو عدم اعتبار التطوع ومساعدة الآخرين واجب وطني والذي قد يضعف الإقبال على العمل التطوعي حسب رأي 8.26% من المبحوثين، ذلك أن

(1) عادل شبيب كيال حسون، مرجع سابق، ص 95-96.

(2) محمد بركات، مرجع سابق، ص 31-32.

(3) محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006، ص

الفرد المنتمي لبلده ولإنسانيته يشعر أكثر من غيره، بأن ترجمة هذا الانتماء لا يتم إلا بعمل تطوعي يقوم به دون مقابل وبنفس راضية، وأن واجب المواطنة واجب مقدس، ولا بد من التعبير عنه بالمال والجهد وقد يمتد الانتماء الوطني ضمن حدود البلد إلى الانتماء الإنساني المرتبط بقضايا الإنسان في جميع أبعاد حياته خاصة تلك المتعلقة بحياته وحاجته إلى تحقيق مطالبه الأساسية التي لا يمكن تحقيقها إلا بالعطاء الإنساني، فيترجم ذلك إلى عطاء وتطوع وليس من الخطأ التأكيد بأنه كلما ازداد إحساس الفرد بمواطنته انخرط أكثر في العمل التطوعي .

إن البعد النفسي والسيكولوجي للتطوع، مرتبط بالفرد وحاجته الأساسية التي يحاول إشباعها، ويحقق فيها ذاته وهي أعلى مراتب هذه الحاجات، ومن أبرزها إحساس الفرد بانتمائه الوطني ومسؤوليته الاجتماعية ورغبته في أن يقدم لهذا المجتمع،<sup>1</sup> فالعمل التطوعي يؤدي- كما رأينا سابقاً في الجانب النظري لهذه الدراسة - إلى تنمية العلاقات الاجتماعية وتنمية روح الولاء والانتماء ويرى الكثيرون الجهود التطوعية تعبر عن اتجاهات قيمة مرغوبة لصالح المجتمع فهي تعبر عن مدى الانتماء الذي يشعر به الفرد نحو مجتمعه ورغبته في العطاء له بالصورة التي يستطيعها والتي يراها مناسبة، وشعوره بان هذا العطاء يسد احتياجاً معيناً.<sup>2</sup>

-فيما جاء في المرتبة السابعة حسب رأي 6.95% من المبحوثين عامل سيطرة الهيئات الحكومية على الحركة الجمعوية والعمل التطوعي بها والذي قد ينفر من المشاركة فيه أو يكبل النشاط الجمعي وفعالية المجتمع المدني.

وهناك من يرى انه قد تختلف درجات التعاون أو التوتر بين الحكومات والمنظمات المدنية التطوعية باختلاف الأقطار العربية وباختلاف مجالات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد ثغرات الأداء الحكومي، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إن كان نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تحدياً لها، من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان، وكذلك الحذر والشك من جانب الدولة وهيمنة العقلية الأمنية مع الجمعيات التطوعية خاصة غير الموالية للنظام مما يسبب الحذر والعزوف من جانب المواطنين عن العمل التطوعي والانضمام إلى الجمعيات التطوعية.<sup>3</sup>

-وجاء في المرتبة الثامنة عاملي الاعتقاد أن عمل الدولة في حل المشكلات أجدى من العمل التطوعي

(1) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 248-249.

(2) حسين جمعة: مرجع سابق، ص 41.

(3) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

والخشية من المسائلة من قبل الدولة وهذا ما قد يعيق الإقبال على العمل التطوعي وذلك بنسبة 6.73% من العينة، فيما يتعلق بالعامل الأول الذي يخص الاعتقاد بان عمل الدولة في حل المشكلات أجدى من العمل التطوعي وفي هذا جانب من الصحة ذلك أن للدولة دورا فعالا في التنمية ذلك أن العمل التطوعي قد أصبح في الوقت الحالي شريك أساسي في التنمية وفي تغطية النقص أو العجز في الخدمات التي تقدمها الدولة لذا لا بد من التحفيز على العمل التطوعي وأعداد الفرص وتهيئة المتطلبات التي تسهل مهام المتطوعين وتنظيم أعمالهم، ويجب ضرورة التوسع في الدراسات المتعلقة بالعمل التطوعي في البلدان العربية وتثبيت مساهمته في الحسابات القومية لاقتصاديات المتعلقة بالعمل التطوعي في البلدان العربية بين المواطنين من خلال أجهزة الإعلام والندوات وغيرها وتطوير مراكز التطوع ودعمها ماديا ومعنويا، وتشجيع الأطفال في الرياض والمدارس الابتدائية على ممارسة العمل التطوعي الملائم لأعمالهم لتهيئتهم للمستقبل والعمل على تنظيم العمل التطوعي من خلال إيجاد القنوات التي تحقق درجة الانتفاع الأعلى من طاقات وإمكانيات المتطوعين وإشعارهم بأهميتهم ودورهم في المجتمع<sup>1</sup>، غير أن كل ما سبق لا ينفى كما ذكرنا أهمية إشراك المواطنين في عمليات التنمية عن طريق المؤسسات المدنية .

-أما فيما يخص العامل الآخر الذي يراه المبحوثين انه قد يعيق الإقبال على العمل التطوعي فيتمثل في الخشية من المسائلة من قبل الدولة فهناك من يرى بان إشكالية التسييس تجلّت عندما سخرت السلطة كافة أنماط الخطاب الثقافي لخدمة سياساتها، ومن ثم جرى إدماج ما يتعلق بثقافة "التطوع" ضمن ثقافة الهيمنة التي فرضتها الدولة، كما خضعت البنى المؤسسية "للأعمال التطوعية" للتفكيك وإعادة الهيكلة والتنميط وفقاً للمسطرة الحكومية، ولما كانت الجماعات الحاكمة في النظم الثورية خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، قد تبنت أيديولوجيات سياسية مفارقة في كثير من جوانبها للتراث السياسي والثقافي للمجتمع، فقد تفاقمت إشكاليات "تسييس" ثقافة التطوع؛ إذ ضاق الفرق بين ما هو طوعي وما هو إجباري حسب منطق لسلطة، وهُمّشت الثقافة الدينية، أو أُخترلت في أفضل الحالات في مقولات مؤيدة لسياسة الدولة؛ الأمر الذي أدى إلى ضمور "ثقافة التطوع" بعد تهميش منبعها الأكبر؛ وهو الثقافة الدينية. أن هيمنة الدولة خاصة دولة ما بعد الاستقلال في الدول النامية وفي النظم الشمولية وهيمنة القطاع الخاص في المجتمعات التي يحكمها اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي كانت أسبابا في الاهتمام بالعمل التطوعي وازدهاره كصمام أمان أمام هيمنة الدولة واستبداد القطاع الخاص الذي يحكمه هدف تحقيق أكبر ربح دون التقيد بقيم العدالة الاجتماعية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وقد برهنت المنظمات الطوعية ومنظمات المجتمع المدني بفعاليتها

(1) محمد نور فرحات: الدولة والمجتمع المدني العربي، إشكاليات العجز والهيمنة والتوجهات الليبرالية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 117، ربيع 2004، ص 122.

وميزاتها الآتية إذا تحقق لها الاستقلال وعدم تدخل الدولة في شؤونها وإدارتها وعدم تسييسها وتوظيفها لأهداف ومصالح الأنظمة الحاكمة.

إن عدم العلاقة المتوازنة بين الدولة في جانب والمنظمات في جانب آخر وذلك (للتسييس) من جانب الدولة وكذلك التمييز والتفاضل بين الجمعيات من جانب الدولة والمانحين بخلاف المبدأ الوارد وهو أن العمل التطوعي والخيري الحقيقي عمل إنساني خالص ويتوجب النأي به عن أي مقاصد أخرى من جانب الدولة والمانحين.<sup>1</sup>

-كما توضح بيانات الجدول كذلك بان المرتبة التاسعة من حيث ترتيب أهمية العوامل المعيقة فيتمثل في عدم وجود اعتراف حكومي بالعمل التطوعي وجهوده وهذا ما قد يحد من المشاركة به حسب رأي 6.08% من المبحوثين ، فهناك أزمة ثقة بين القطاع التطوعي والمؤسسات الرسمية في الدول العربية، إلا أنه يجب على القطاع التطوعي أن لا يترك الأمر عند هذا الحد إذا استهدف إثارة الاهتمام الوطني بالتطوع، فمشاركة الدولة في العمل التطوعي ،لها تأثير واضح في مسيرة هذا العمل، كما أن رعاية السلطة التنفيذية لهذا العمل قد تسهل مهمة المتطوعين وتسهم في زيادة أعدادهم، ومن هنا فإن المؤسسات العمل التطوعي عليها واجب كبير في تحسين العلاقة مع المؤسسات الرسمية ،سواء أكان ذلك على مستوى السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية، فالهدف في النهاية هو إيجاد الجو المناسب لنمو القطاع التطوعي وتطويره دون عوائق، وتسهيل العلاقات التي تبنى مع المؤسسات الرسمية الاستفادة من وسائل الإعلام الرسمية في إيصال رسالة المنظمات التطوعية إلى المستهدفين ،كما تسهل إصدار القرارات لصالح هذه المنظمات، وكذلك التشريعات التقدمية التي تساعد المنظمات التطوعية في أعمالها. 2

-فيما تمثل آخر عامل حسب رأي 5.21% من المبحوثين هو تشويه العمل التطوعي على انه مرتبط بالإرهاب وهذا ما قد يحد من المشاركة به غير انه لا يمثل أهمية كبرى في نظر الكثير من المبحوثين ، إلا انه في ظل ما تبثه مختلف وسائل الإعلام العالمية من تشويه لصورة بعض الجمعيات الخيرية خاصة منها الإسلامية محاولة منها تشويه الإسلام والعمل الخيري ،وعليه يمكن القول بان إشكالية تسييس ثقافة العمل التطوعي لم تنته، وأخذت أبعاداً جديدة في ظل موجة العولمة وما ولّدت من خشية لدى الدولة على أمنها وسلطتها من مقولات ومفاهيم وشعارات يجري ترويجها باسم التطوع، أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني،<sup>3</sup> وبعد الإنبثار الواسع للعمل التطوعي في بعض البلدان العربية المؤسسي بشقيه، الجهد

(1) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

(2) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 257.

(3) نجيب بن خيرة، نفس المرجع.

البشري والمعونات المادية النقدية أو العينية، والذي أصبح يمارس دورا هاما في تقديم العون والمساعدة للمسلمين المحتاجين في شتى بقاع العالم وفي أوقات الحروب أو المجاعات أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية أو حالات الفقر نتيجة قلة الموارد في بعض الدول الإسلامية، إلا أنه أصبح الآن يحاصر ويضيق عليه الخناق، ولا سيما بعد أن أثارت الدول الغربية العلاقة بين الإرهاب وبين بعض من هذه الجمعيات فقد تم حل أكثر من جمعية وإخضاع البعض الآخر إلى رقابة صارمة من قبل الدول المعنية.<sup>1</sup>

إذن فهناك العديد من العوامل المرتبطة بالأحداث والتداعيات المجتمعية المعاصرة التي تؤثر على واقع عمل الجمعيات الخيرية منها زيادة هواجس وقلق المشاركين والقائمين على الأعمال الخيرية خاصة في ظل الحملات الإعلامية التي أثرت بشكل مباشر في تصور الآخرين عن طبيعة عمل تلك الجمعيات وارتباطها بمفاهيم التطرف ودعم الإرهاب بل ووضع المعوقات أمام عمليات الإصلاح الاجتماعي ووجهة النظر الخاطئة عن رؤية تلك الجمعيات لبعض الفئات في المجتمع وقدرتها على المشاركة.<sup>2</sup>

(<sup>1</sup>) محمد بني عيسى مرجع سابق، ص 80-82  
(<sup>2</sup>) محمد وجدي بركات، مرجع سابق، ص 45-46.

## 6-2 عرض نتائج الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهم معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية و قد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

### أولاً: بالنسبة للمحور الأول الخاص بالبيانات الأولية:

- كشفت لنا نتائج الدراسة بان اغلب المتطوعين من الذكور وذلك بنسبة 66.95% ، في حين مثلت الإناث من العينة المبحوثة ما نسبته 33.04% ، أي أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث فيما يخص المشاركة في العمل التطوعي، ونفسر هذا بان متغير الجنس يلعب دورا مهما في تحديد مستويات المشاركة في العمل التطوعي ، ففرص المشاركة للذكور غالبا ما تكون أكثر مما تتاح للإناث بحكم تعدد مجالات أعمال الذكور وتنوع علاقاتهم ، هذا إلى جانب التقاليد والأعراف التي تحد من مشاركة الإناث، إضافة إلى ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن مشاركة النساء تختلف حسب نوعية العمل المطلوب ، وغالبا ما يتجه الرجل أو المرأة للعمل الذي يعتبر امتدادا لدور كل منهما داخل المجتمع<sup>(1)</sup>، ويعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية التي تهدف عموما إلى دمج الفرد في الجماعة وفق أغراضها ومعتقداتها وأنماط سلوكها ، والتنشئة الاجتماعية خاصة في عالمنا العربي تقوم على التفرقة بين الذكور والإناث وإعطاء الحرية للذكر أكثر من الأنثى ، وهي ما تعرف بالحدود الاجتماعية و الهوية الجنسية هي الهوية الاجتماعية، ان الجنس ذكر أو أنثى يحدد الطبع والهوية والدور الذي يقوم به، وهذه التنشئة لا تنمي الطموحات المهنية والعلمية الأمر الذي يعمق الهوة بين المرأة والمجتمع، و يغرس قيمة عدم مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(2)</sup>،

وهذا ما يتوافق مع دراسة أماني قنديل في توضيحها لملامح العمل التطوعي في مصر وقد أشارت إلى ارتفاع نسبة المتطوعين الذكور عن نسبة الإناث مما يجعلنا نصل إلى نتيجة مهمة وهي انحسار دور المرأة في العمل التطوعي ، وهنا يمكن طرح تفسيرات متعددة ، منها اقتحام المرأة العمل قد اثر بالسلب على تطوع المرأة ، ويرتبط بذلك الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعدد ادوار المرأة ، بالإضافة إلى هيمنة تيارات ثقافية متشددة أثرت سلبا على مشاركة المرأة في العمل العام، وهذا الملمح الذي يبرز انخفاض نسبة العمل التطوعي لدى النساء المصريات ترى أماني قنديل انه لا بد وان يرتبط

<sup>(1)</sup> وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص 10 .

<sup>(2)</sup> عادل شبيب كيال حسون، مرجع سابق، ص 81-82.



بخطة عامة شاملة اجتماعية وسياسية لتفعيل مشاركة المرأة.<sup>(1)</sup>

فيما أن هناك دراسة أخرى لبابوك جوردن Babchuk Gordon لمعرفة الفروق بين الذكور والإناث في نوعية المشاركة التطوعية في المؤسسات التطوعية في المجتمع الأمريكي مستخدمة بيانات ثانوية تم جمعها من المسح العام لدائرة العمل الأمريكي عام 1965 على أكثر من 9000 شخص، كانت نتائج تلك الدراسة أن الإناث والذكور يتطوعون، ولكن يميل الذكور إلى التطوع في المجالات التي تحقق القوة والمكانة الاجتماعية والشهرة، بينما تميل الإناث إلى التطوع في المجالات التي تتطلب تعاملًا إنسانيًا مع فئات محتاجة حمل خاص أكثر منه عمل جماهيري عام، فضلًا عن أن الذكور يميلون إلى التبرع أكثر من القيام بأعمال فنية.<sup>(2)</sup>

وقد وجدت بعض الدراسات 1998.Hall al1997.Gaskin and Smith; et أن النساء في أمريكا الشمالية يتطوعن أكثر بقليل من الذكور، أما في أوروبا فلم تكن فروق واضحة بين النوعين<sup>(3)</sup>

وبالتالي لا بد من تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال المؤسسات والجمعيات الخيرية التطوعية والإنسانية وعدم التمييز بين الرجل والمرأة في خدمة وتطوير المجتمع.<sup>(4)</sup>

غير أن تطور الأنظمة الاقتصادية صاحب تطور المرأة واتجه نحو إقامة التنمية وأصبح هناك زيادة ملحوظة في مشاركة النساء في القوى العاملة وأصبح دور المرأة أكثر تطورًا كما أن التطور الاقتصادي أدى إلى اشتراك المرأة في سوق العمل، كما يمثل العمل الإسهام الرئيسي للمرأة في عملية التنمية.

أن للمرأة دورًا مهمًا في عملية المشاركة، ويرجع ذلك إلى اعتبارها مصدرًا وأساسًا في عملية التنمية و دخول المرأة أروقة السلطة الاقتصادية والسياسية وتمكينها من المشاركة في صنع واتخاذ القرار من شأنه ان يحقق النمو والتنمية البشرية المرجوة، ومن خلال تأثير العديد من الروافد الفكرية والعلمية ازداد اهتمام المجتمع الإنساني بدور المرأة في التنمية وتبلور هذا الاهتمام تحت شعار المرأة والرجل والتنمية، ويذهب هذا الاتجاه الحديث إلى تأكيد التنمية الفعالة والواعدة والتي تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات الرفاهية هي التي تضمن مشاركة المرأة والرجل على حد سواء في التنمية، حيث يجمع الخبراء في شؤون التنمية على أن مشاركة المواطنين في مجهودات التنمية ضرورة لا غنى عنها لضمان حسن مسار هذه المجهودات ووصولها إلى المجتمع وهي التي تضمن نجاح خطط التنمية وجدية العمل واستمرار نموه في

(1) ورشة عمل، التطوع والمتطوعين في العالم العربي، مرجع سابق، ص 252-255.

(2) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص 10.

(3) فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص 31

(4) وجدي محمد بركات، مرجع سابق، ص 18.

خطوات إلى الأمام، ومبدأ مشاركة المواطنين مبدأ استقر في منهج تنمية المجتمع كما أن النظم تقبله وتحاول تنفيذه ودعمه. (1)

- كما بينت لنا نتائج الدراسة بان غالبية عينة الدراسة تقع فوق سن 40 سنة فأكثر وذلك بنسبة 45.6 % من إجمالي عينة الدراسة، فيما جاءت الفئة العمرية [35 - 40] سنة حيث كانت بنسبة 19.5%، فيما تلتها الفئة العمرية بنسبة [30 - 35]، بينما أقل نسبة فكانت في الفئتين العمريتين [25 - 30] و أقل من 25 بنفس النسبة أي بـ 10.8% ويفسر ذلك بأن الفرد يزداد اهتمامه بالعمل التطوعي عندما يصل إلى درجة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ففترة أفراد المجتمع للحياة تختلف باختلاف أعمارهم وهذا يؤثر على نظرتهم واتجاهاتهم نحو العمل التطوعي إذ يزداد التطوع لدى فئات المتقاعدين لزيادة وقت الفراغ لديهم ولتعويض بعض الاحتياجات النفسية والاجتماعي التي وكانوا يحصلون عليه من خلال عملهم وقبل تقاعدهم.

إضافة إلى ذلك فقد وجدت دراسة هيرزوج وآخرون Herzog et al.1989 Midlarsky and Kahana. 1989 أن ذوي الأعمار المتوسطة هم أكثر الأفراد تطوعا وان التطوع إلى أدنى مستوياته بعد سن المراهقة، كما وجدت دراسة وثنو Wuthnow 1995 أن الإناث صغار السن يتطوعن لفترة أطول من الذكور صغار السن، وعلى عكس ذلك أشارت نتائج دراسة أخرى أن الإناث المسنات يتطوعن لفترة أقصر من الذكور المسنين Gallagher. 1994. (2)

فالعمر يشكل احد المتغيرات الأساسية في تحديد نسب المشاركة، فوفقا لدراسات فريمان Freeman في المجتمع الأمريكي فان معدلات المشاركة العليا تقع بين الفئات العمرية (30-60) تليها فئة العمر (60 فما فوق) بينما تقل معدلات المشاركة في الفئة (30 فما دون)، وربما يعود ذلك إلى أن الشباب لا يتوفر لديهم المال أو الوقت للمشاركة لانشغالهم بمتطلبات الحياة وتأمين الظروف المعيشية، (3) غير أن الشباب لديه قدرة هائلة يستطيع من خلالها العمل في مجال العمل التطوعي بكفاءة أن توفرت لديه الظروف المجتمعية المواتية والاستعداد النفسي المحفز على العمل.

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى عزوف الشباب بصفة خاصة عن المشاركة في العمل الخيري التطوعي على الرغم من تمتع الشباب المعاصر بمستوى عالي من الثقافة والتعليم والوعي، وقد أرجعت ذلك إلى الظروف الاقتصادية السائدة وانتشار مشكلة البطالة بين صفوف الشباب وعدم السماح لهم بالمشاركة في اتخاذ

(1) وجدي محمد بركات، نفس المرجع، ص 90-91.

(2) فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص 31.

(3) وليد عبد الله حماد، المرجع السابق، ص 10.

القرارات بداخل هذه المؤسسات ، وقلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين أو صقل مهاراتهم، ويؤكد ذلك أيضا ما جاء بدراسة " غادة علي موسى 2002 حيث أشارت إلى أن الكساد الذي تمر به معظم الاقتصاديات العربية وحالة الركود اثر على مفهوم التطوع حتى في جمعيات البر والإحسان ، فانتشار البطالة بين الشباب وانخفاض الأجور لا يشجع على التطوع ، وقد أدى ذلك إلى قصور التطوع على الأجيال القديمة وعلى العناصر ميسورة الحال ، وظهور ما يسمى بالخير المادي الذي يعتمد على المال دون الموارد الأخرى ، كالتطوع أو البحوث أو التدريب أو المشاركة بصورها المختلفة . وقد أوضحت دراسة لارنولد روز Arlond Rose في قياس اثر العمر على المشاركة التطوعية في المجتمع الأمريكي إلى أن العمل التطوعي في المجتمع الأمريكي يزيد عند كبير السن ، وفسر ذلك بان الشخص كبير السن أو المتقاعد تتكون لديه دوافع تدفعه نحو العمل التطوعي أهمها حاجاته إلى وجود خدمات مختلفة ووجود نوع من أوقات الفراغ يدفعه للعمل العام ومن بينه العمل التطوعي (1).

كما بينت الدراسة أن اكبر نسبة من الفئة المبحوثة كانوا متزوجين ولديهم التزامات أسرية وذلك بنسبة 63.04% ، فيما تلتها نسبة 3.47 % من العينة المبحوثة من فئة العازبين، وجاءت نسبة 2.17 % من المبحوثين من المطلقين، وقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متناقضة فيما يختص بطبيعة العلاقة ما بين متغيري الوضع الزواجي والعمل التطوعي ، فبينما وجدت دراسة سزنوفار Szinovacz 1992 أن النساء المسنات المتزوجات أكثر تطوعا من النساء المسنات الغير متزوجات ، بينما لم تتوصل دراسة أخرى Gallagher. 1994 حول هذا الموضوع إلى وجود أية علاقة بين الوضع الزواجي وما بين العمل التطوعي . (2)

وفيما يختص بتأثير وجود الأطفال على تطوع الوالدين، وجدت دراسة Wuthnow 1998 أن احتمال تطوع الوالدين يكون أكثر حينما يكون لديهم أبناء من الأطفال، وأشارت الدراسات الأخرى حول هذا الموضوع Damico et al , 1998 ; Schlozman et al , 1994 أن الأبوين اللذين لديهما أطفالا صغار السن يتطوعون أقل من الأبوين اللذين لديهما أطفالا أكبر سنا (3).

وتؤكد بعض الدراسات الميدانية أن المتزوجين يكونون أكثر مشاركة من غير المتزوجين ، خاصة في التطوع لتحقيق خدمة اجتماعية تتعلق بالأطفال والأسرة، ولكن بإدخال متغير الجنس مع متغير الحالة الاجتماعية وأثرهما على المشاركة، تأتي إعداد النساء غير المتزوجات أو المطلقات والأرامل أكثر من أعداد الرجال

(1) وليد عبد الله حماد، نفس المرجع، ص 38.

(2) فاطمة علي الزبيدي، المرجع السابق ، ص 31 .

(3) نفس المرجع ، ص 31-32.

الذين في نفس الوضع الاجتماعي، وربما يعود ذلك للحاجة إلى ملئ أوقات الفراغ، أو الحاجة إلى الانضمام للمجتمع مرة أخرى، أو لعدم وجود قيود من الرجل على المرأة.

-فيما كشفت لنا نتائج الدراسة بان نسبة 41.30% من العينة المبحوثة لديهم مستوى تعليم جامعي، و 39.13% نسبة المبحوثين ذوو المستوى الثانوي، فيما جاءت ما نسبته 19.56% من المبحوثين لديهم تعليم متوسط، ولا وجود للمستوى الابتدائي من العينة المبحوثة، ويمثل التعليم متغيراً مهماً في تحديد مستويات المشاركة الاجتماعية في القيام بأداء خدمات تطوعية بحيث يعطي التعليم نوعاً من الانتماء وشعور الفرد بشيء من المسؤولية نحو المجتمع الذي يعيش فيه، إضافة إلى الوعي الاجتماعي الذي يمنحه العلم للمتعلمين<sup>1</sup>، فارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى زيادة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

وفي دراسة لاماني قنديل عن التطوع في مصر تشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين التعليم والتطوع المنظم، إذ أن أكثر من صف المتطوعين حاصلون على شهادات عليا من الجامعات، ومثل التعليم المتوسط في تلك الدراسة حوالي 28%، وأقل من 10% من مستويات علمية أقل من المتوسط، وفي الحالة المصرية تصل الأمية إلى حوالي 50%، وتنخفض نسبياً متوسطات الحاصلين على شهادات أقل، وترى أنه من المهم الحث في تفعيل المتطوعين خارج دائرة المتعلمين أيضاً، وعدم التركيز على دوائر المتعلمين فقط<sup>(2)</sup>

-كما اتضح لنا من خلال البيانات الواردة بان أعلى نسبتين كانت نسبة 41.30% من أفراد العينة يتراوح دخلهم الشهري ما بين 1500 دج و 2500 دج، وكذلك نسبة مشاركة الذين يزيد دخلهم عن 4500 دج في الأعمال التطوعية فقد بلغت 39.13%، في حين كانت مشاركة الذين يتراوح دخلهم ما بين 3500 دج و 4500 دج فقد بلغت النسبة 8.69%، بالإضافة إلى نسبة 6.52% و 4.34% لكل من الذين يتراوح دخلهم بين 1500 دج و 3500 دج أي من ذوي الدخل المتوسطة ومن خلال هذه النسب نستطيع القول بان الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتطوع تؤثر على مستويات مشاركته من ناحية دافعيته نحو العمل إضافة إلى أنها تؤثر على مدى تقويمية العمل من ناحية القدرة على تحقيق الأهداف الخاصة والعامة التي يراها الفاعل مناسبة، وأهم هذه الخصائص، المستوى الاقتصادي ويرى فريمان Freeman أن مستوى الوضع الاقتصادي الناجم عن المستوى التعليمي أو المهني أو كليهما يؤثر ويتناسب طردياً مع مستوى المشاركة الشعبية، وكذلك يرى Reisman أن معدلات المشاركة ترتفع بين أصحاب الدخل الكبيرة بغض

(1) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص 38-39.

(2) ورشة عمل، التطوع والمتطوعين في العالم العربي، مرجع سابق، ص 252-255.

النظر عن اثر عوامل التعليم والثقافة على وضع الفرد الاجتماعي وان هناك علاقة بين الدخل والمشاركة، حيث انه كلما ارتفع الدخل كلما كانت المشاركة أكبر. (1)

فيما توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أكثر من نتيجة فيما يختص بالعلاقة بين الدخل وعدد ساعات التطوع، فمن ناحية أشارت نتائج دراسة فريمان 1997 أن العلاقة ما بين الدخل الناتج عن المرتب وما بين عدد ساعات التطوع للمتطوعين تتخذ الطابع السلبي، ومن ناحية أخرى وجدت دراسة منجك وويسبرود 1987 أن العلاقة ما بين الدخل بكافة أشكاله وما بين عدد ساعات التطوع تتخذ طابعا ايجابيا. (2)

فيما كشفت لنا نتائج الدراسة بان اعلي نسبة من سنوات مشاركة أفراد العينة تقع في الفئة 1 سنة إلى 5 سنوات وذلك بنسبة 39.13%، في حين جاءت الفئة الثانية من حيث النسبة الفئة من 10 سنوات فأكثر بنسبة 26.08%، تليها الفئة اقل من سنة أي حديثي الالتحاق بالعمل الخيري التطوعي بنسبة 23.91%، بينما اقل مشاركة فكانت في الفئة 5-10 سنوات بنسبة 10.86%، أن المتطوعين انظموا إلى الجمعية من اجل المشاركة في أعمال الخير وهم يشعرون بمدى المشكلات التي يعاني منها مجتمعه، كما أن العمل الخيري التطوعي يمكنهم من أن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم، خاصة لاستغلال أوقات فراغهم.

فاهتمام الفرد المتطوع بأهداف اجتماعية يوجه طاقته بعيدا عن الانحراف بالإضافة إلى انه من خلال ممارسته لعمله يمكن أن يكتسب خبرات اجتماعية كثيرة تساعد على تكامل شخصيته، وكثير من الاحتياجات الاجتماعية للفرد يتم إشباعها من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون والإحساس بالانتماء إلى إحدى المؤسسات أو الجمعيات التي تلقى تقديرا من المجتمع، (3) فالمتطوعين المنخرطين في الجمعيات بسنهم وخبرتهم يكونون على وعي تام بحاجات المجتمع ومتطلباته، وهذا ما يخدم سيرورة العمل الخيري التطوعي.

وبالنسبة لرأي المبحوثين حول رأيهم في أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية فقد تمثلت في: أولا: المعوقات الشخصية تأتي في المرتبة الأولى من بين المعوقات التي تواجه العمل الخيري التطوعي وذلك بنسبة 39.13% يلي ذلك المعوقات السياسية والتشريعية بنسبة 26.08%، ثم المعوقات الاجتماعية بنسبة 23.91% وأخيرا المعوقات الإدارية والتنظيمية بنسبة 10.86%. وسنأتي بتفصيل كل هذه المعوقات في نتائج تساؤلات الدراسة كالتالي:

(1) وليد عبد الله حماد، المرجع السابق، ص28.

(2) فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص30.

(3) ملاك احمد الرشيدى وآخرون، مرجع سابق، ص211.

-ثانيا بالنسبة للمحور الثاني الخاص بنتائج التساؤل الأول : والمتعلق بأهم بالمعوقات الشخصية للعمل التطوعي :

من خلال بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بمعرفة أهم المعوقات الشخصية التي تواجه العمل التطوعي تبين لنا بان أهم المعوقات تمثلت في:

- جاءت في المرتبة الأولى كثرة الالتزامات والانشغالات الأسرية من حيث الأهمية والتي قد تعيق مشاركة الأفراد في العمل التطوعي وذلك بنسبة 20.65 %، فزيادة الأعباء المعيشية وانخفاض مستوى المعيشة قد يؤدي إلى انشغال العديد من الأفراد في زيادة دخلهم لسد احتياجاتهم الأساسية، وبالتالي عدم وجود الوقت الكافي للقيام بالأعمال التطوعية فالظروف الاجتماعية التي يعيشها الفرد تلعب دورا مهما في تحديد أنواع السلوك الاجتماعي الذي يختاره الفرد .

- فيما أتى في المرتبة الثانية ضعف الدخل الاقتصادي حيث جاءت نسبة 18.04 % من المبحوثين يرون بان ضعف الدخل الاقتصادي يجعل الفرد ينصرف عن أعمال التطوع، وهذا ما جاءت به و العديد من الدراسات والتي تذهب بالقول بأن العامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في الحد من مشاركة الأفراد في العمل التطوعي، إذ إن ضعف الدخل الاقتصادي للأفراد يجعلهم ينصرفون عن أعمال التطوع إلى الأعمال التي تدر عليهم ربحا يساعدهم على قضاء حاجياتهم الأساسية،<sup>1</sup> وتتأثر درجة مشاركة الأفراد في العمل التطوعي بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي له، فالطبقة الفقيرة تكون عادة مشغولة بإشباع ضرورتها الاقتصادية والمعيشية وبالتالي يكون اهتمامها بالقضايا العامة أو المجتمعية قليلة أو معدومة وبالتالي تتأثر درجة المشاركة في الأعمال التطوعية في الجمعيات، كما يلاحظ بان الفئات التي تشعر بالأمان الاقتصادي يقبل أصحابها على المشاركة في الشؤون المجتمعية .

وهناك من يرى بان عدة عوامل تقف في وجه مشاركة الفرد في العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية منها تأثير المكانة الاقتصادية للفرد والاجتماعية والاختلاف المهني والعمرى .

فالسعي الشاق وراء الرزق في الدول النامية بصفة عامة يقف عائقا أمام قيامهم بالأعمال التطوعية فالمجتمعات النامية يكافحون من اجل توفير احتياجاتهم الأساسية التي تكفل لهم البقاء، مما يؤدي إلى عدم وجود وقت للتطوع.<sup>2</sup>

-فيما تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في المعوقات الشخصية عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي قد تعيق أفراد المجتمع من المشاركة فيه وهذا ما عبر عنه 16.52% من المتطوعين المبحوثين، و يمكن القول

(1) فهد بن سلطان السلطان ،مرجع سابق، ص 21.

(2)ملاك احمد الرشيدى وآخرون مرجع سابق،ص228.

بان توفر الوعي بأهمية العمل التطوعي يخلق لدى الأفراد إرادة المشاركة في تنمية مجتمعاتهم وتلبية احتياجات المجتمع والتطوع لخدمته.

وتجمع اغلب البحوث على ضعف قدرات الجمعيات في مجال تعبئة المتطوعين وخاصة ما يتصل بفئة النساء والشباب، وهو ما يبدو في سلبية هاتين الفئتين نحو التعرف على هذه الجمعيات، أو الاهتمام ببرامجها أو حضور اجتماعاتها، ومن بين هذه العوامل انخفاض الوعي بقيمة التطوع وضعف قدرات الجمعيات في مجال تعبئة المتطوعين، إضافة إلى اتسام الثقافة السياسية بالسلبية وعدم مقابلة أنشطة وبرامج الجمعيات لاهتمامات الناس أو التعبير عن إرادتهم ورغباتهم وعدم انجاز الأهداف، وبقاء القيادات التقليدية بصفة دائمة ناهيك على استغلال الجمعية لتحقيق مصالحها الشخصية (1).

كما أوضحت الدراسة أن الرتبة الرابعة رجعت إلى عامل الرضا بالواقع من قبل الأفراد وعدم المحاولة والمساهمة في تغييره، فالتشاؤم في إمكانية تغيير البيئة المجتمعية يقلل من رغبة أفراد المجتمع في التطوع وهذا بنسبة 15.65 % من المبحوثين حيث يرون بان التشاؤم في إمكانية تغيير البيئة المجتمعية قد يقلل من رغبة بعض أفراد المجتمع في القيام بالأعمال التطوعية أو الانتساب إلى احد الجمعيات المهتمة بهذا العمل.

-فيما جاء ترتيب عامل المستوى التعليمي في المرتبة الخامسة والذي كان له دلالة في مدى الإقبال على العمل التطوعي وهذا ما عبر عنه 9.13 من أفراد العينة المبحوثة ، فكلما كان المستوى التعليمي أعلى لدى أفراد المجتمع كلما كان هناك وعي وإدراك اكبر بمدى أهمية المشاركة في العمل التطوعي الجمعي ، وهذا ما يتوافق مع الجدول رقم(13) والذي يشير إلى المستوى التعليمي العالي لدى العينة المبحوثة من المتطوعين المنخرطين بالجمعيات ، وبالتالي يمثل التعليم -كما ذكرنا سابقا-متغيرا مهما في تحديد مستويات المشاركة الاجتماعية في القيام بأداء خدمات تطوعية بحيث يعطي التعليم نوعا من الانتماء وشعور الفرد بشيء من المسؤولية نحو المجتمع الذي يعيش فيه، إضافة إلى الوعي الاجتماعي الذي يمنحه العلم للمتعلمين،(2).

-فيما جاء المعوق الشخصي و المتعلق بضعف الوازع الديني في المرتبة الخامسة كذلك حيث رأت ما نسبته 9.13% من المتطوعين المبحوثين أن العامل هذا قد يحول دون المشاركة في العمل التطوعي فالكثير من الدراسات والبحوث أشارت إلى أن الأساس الديني والقيمي للعمل التطوعي وزيادة الدافع الروحاني يؤدي إلى نجاح واستثمار التطوع بشكل أكثر فعالية ، وهو ما أوضحتته دراسة Mizrahi " 2002

(1) عادل انس، مرجع سابق، 2002، ص.

(2) وليد عبد الله حماد، اثر مرجع سابق، ص39.



ودراسة Maria Elena "2002"، ويتفق مع ما جاء من توصيات في وثيقة الإسكندرية، مارس 2004 الخاصة بالتطوع<sup>(1)</sup>، وفي هذا السياق يرى حسين جمعة بان دوافع التطوع دوافع دينية واجتماعية للمشاركة الاجتماعية من خلال مساعدة المحتاجين، أيضا القيم لتطبيق ما نؤمن به من أهمية تقديم يد العون للآخرين، كما أن هناك دافع تقدير الذات لنشعر باحترام الذات وباحتياج الآخرين لنا ولنشعر بأننا نساهم في خدم مجتمعنا<sup>(2)</sup> وفي ظل غياب هذه الدوافع كلها يكون الإقبال على العمل التطوعي في أي مجتمع ضعيف أو محتشم.

وترى أماني قنديل بان أولوية العمل التطوعي تتوجه نحو النشاط الخيري، وبنسبة تتراوح بين 50،55% وهو يشير ضمنا إلى أولويات مجالات التطوع لدى المواطن، والذي يرتفع لديه الحافز الديني للتطوع فيجعله أكثر إقبالا على النشاط الخيري، وفي المقابل ينخفض -إلى حد كبير- التطوع في مجالات التنمية المحلية، والذي لا يزيد عن 20% ثم يأتي التطوع في مجالات الدعاية الاجتماعية والصحية وفي منظمات دفاعية<sup>3</sup>.

وهناك من يرى أن من دوافع التطوع ارتباط المشروع بقيم دينية أو ثقافية معينة، فالمشروعات الدينية رغم أن العائد منها غير مباشر، هذا إلى جانب أن الدوافع تختلف مع مستوى الأفراد حسب المستوى العلمي والاقتصادي وحسب النوع والعمر والحالة الاجتماعية والوضع الاجتماعي<sup>4</sup>.

-كما بينت نتائج الدراسة أن عدم وجود الرغبة في العمل التطوعي قد يضعف من الإقبال عليه أتى في المرتبة في المرتبة السادسة بنسبة 6.08% فقط من المبحوثين ترى، ويرى الكثيرون بان الفردية من أبرز الخصائص التي تمتاز بها المجتمعات العربية، في الوقت الحالي والعمل التطوعي هو مدرسة للتعاون بين الأفراد في الخير والتنمية، وهو أيضا الوسيلة لإخراج الفرد من حيزه الضيق ليعمل بإيجابية من اجل خدمة مجتمعه المحلي والفئات الفقيرة والمحتاجة إلى جهد الجماعة.

إن عمل الفرد يقاس بمدى نفعه لمجتمعه ومدى ما يقدمه من خدمة للمجتمع دون مقابل، فعمل الأفراد المدفوع الأجر هو من الأمور التعاقدية بين الفرد والمنظمة التي يعمل بها، فهو يقدم جهده وفي المقابل يتلقى أجرا على هذا الجهد، أما توجه الفرد إلى عمل تطوعي فليس من الأمور التعاقدية الملزم بها الفرد، فهو يرتبط بمنظمة تطوعية بهدف تقديم جهده خدمة لأهداف معينة يؤمن بها دون أن ينتظر الأجر الدنيوي سواء أكان مالا أم ثناء، وخدمة المجتمع المحلي أو خدمة الوطن في مجمله هي من الضرائب التي على الفرد أن يقوم

(1) جدي محمد بركات، مرجع سابق، ص 49.

(2) حسين جمعة، مرجع سابق، ص 42.

(3) ورشة عمل التطوع والمتطوعين في العالم العربي، مرجع سابق، ص 252-255.

(4) ملاك احمد الرشيدى وآخرون، مرجع سابق، ص 227.



بتسديدها عن طريق التزامه بعمل تطوعي قد يحدده بساعات أو بأيام في السنة، إلا أنه يصب في النهاية في خدمة الجهات أو الفئات التي هي بحاجة إلى خدمات المقدرين في المجتمع، وما يقوم به الفرد المتطوع وكذلك المجموعة المتطوعة، وهو سد ثغرة ضمن حاجات هذا المجتمع، والفرد كما هو معروف لا يعيش معزولاً عن غيره، والأفراد ليسوا متساويين في أمورهم الحياتية، فمنهم الغني والفقير ومنهم، والمريض والسليم، ومنهم المعاق والمعاك، ومن هنا فإن المجتمع الصالح هو الذي يعمل فيه القادر على مد يد العون والمساعدة، لتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي للفئات المحتاجة والفئات التي شاءت ظروفها أن تتخلف عن غيرها، كما أن من واجب المجتمعات المحلية الغنية التعاطف مع المجتمعات المحلية الفقيرة، التي تحتاج إلى تطوير كما هو حال المدينة مقابل القرية، والأحياء الغنية مقابل الأحياء الفقيرة، ومن هنا فإنه يمكن التأكيد بأن التطوع هو الأسلوب الأمثل لتأكيد مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعيين.

وتتباين المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين الباحثين، وقد تخفت الوحدة الاجتماعية في مجتمع المدينة الذي تسود فيه العلاقات الثانوية وغالباً ما تكون علاقات منفعة،<sup>1</sup> إضافة إلى كل ذلك فالنزعة المادية التي أصبحت تهدد إنسانية الإنسان، ومن ثم فهناك حاجة إلى توفير سياقاً قيمياً يضمن استمرار مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في إطار ارتباط سياسة الرعاية الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.<sup>2</sup>

ويذهب رشاد احمد عبد اللطيف إلى أن هناك نوعين لدوافع المشاركة هما الدوافع الغيرية والتي تتمثل في الاهتمام بالآخرين والرغبة في خدمة الغير، والدوافع الذاتية كالدافع لتحقيق الذات، وزيادة الاحترام والمكانة الاجتماعية، ومن ثم يمكن القول أن درجة مشاركة المواطنين في التنمية تتأثر بمستوى طموح سكان المجتمع المحلي، ويؤكد روس ذلك في انه كلما زادت آمال الفرد وطموحاته كلما كان أكثر ميلاً للاندماج في المشاركة.<sup>3</sup>

كما أوضحت بيانات الدراسة آخر عامل قد يعيق الأفراد من المشاركة في الأعمال التطوعية هو الشعور بالحرَج وقد جاء في المرتبة السابعة والأخيرة من حيث ترتيب الباحثين له وذلك بنسبة 4.78% أي أن الشعور بالحرَج قد يشكل عائقاً أمام إقبال البعض على العمل التطوعي أو يعتقد الفرد بأنه غير مؤهل وتنقصه الخبرة.

(<sup>1</sup>) عبد الله الخطيب، مرجع سابق، ص 255-256

(95) ماهر أبو المعاطي، مرجع سابق، ص 2.

(<sup>3</sup>) رشاد احمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 181.

وهناك العديد من الدراسات التي تشير إلى هذه النقطة إذ ترى بأن جود العلاقات الاجتماعية المتعددة والقوية وكذلك العضوية في العديد من المنظمات، والخبرة التطوعية السابقة كلها من العوامل التي تزيد من فرص قيام الفرد بالتطوع Jackson et al , 1995 ; Smith, 1994 ; Walsg, 1988 ولهذا فان الأفراد الذين ينتمون إلى مكانات اجتماعية واقتصادية عالية هم من أكثر فئات المجتمع تطوعا Wilson and Musik, 1997 وبناء على ذلك فان الأفراد الانبساطيين يعرفون أفرادا أكثر وينضمون إلى منظمات ومؤسسات عديدة وهذا يزيد من فرص تطوعهم. Herzog and Morgan, 1993.<sup>1</sup>

ثالثاً: بالنسبة للمحور الثالث الخاص بنتائج التساؤل الثاني: المتعلق بأهم المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي:

أظهرت نتائج الدراسات بان أهم المعوقات الاجتماعية التي تضعف من الإقبال على العمل التطوعي:

تتمثل أولى المعوقات الاجتماعية في غياب ثقافة التطوع في المجتمع والتي تقف أمام إقبال الأفراد على التطوع وهذا ما عبر عنه ما نسبته 15.21% من المبحوثين، وتذهب بعض الدراسات التي أجريت في مختلف الدول العربية إلى حصر الإجابة على هذا السؤال في أسباب متعددة تتعلق بعدم الاهتمام ببرامج التطوع وغياب برامج التوعية وضعف ثقافة التطوع عموماً، وترجع ذلك إلى ضعف دور الأسرة في تدريب أبنائها وتحفيزهم على الانخراط في الأعمال التطوعية و غرس حب العمل التطوعي كقيمة اجتماعية، وذلك بجانب عدم اهتمام المدارس والمعاهد والكلليات بهذا الجانب و خلو المناهج التعليمية نفسها من محفزات العمل التطوعي، فالأنشطة التعليمية تكاد تخلو من أي دفع وتطوير لقيمة التطوع ومساعدة المجتمع المحلي على النمو والتقدم.

والمؤسسات الجامعية لا تلقى بالاً لتضمين أي مشروع تطوعي ضمن خطة نشاطها إلا نادراً، وفي هذا إهمال واضح للبرامج والمشروعات الخيرية والتطوعية، إضافة إلى ذلك - وفق هذه الدراسات - أسباباً أخرى من أهمها عدم تشجيع الحكومات لمؤسسات العمل التطوعي داخل مجتمعاتنا، الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة من عدم الوعي بمفهوم التطوع وفوائد المشاركة فيه على الفرد والمجتمع.

كما ان من أسباب ضعف ثقافة التطوع القصور الكبير لدى وسائل الإعلام في نشر ثقافة التطوع، وإشكاليات ترتبط بضعف المكونات العلمية البحثية التي يمكن أن ترشد سياسات العمل التطوعي وأبرزها غياب المسوح الميدانية وقواعد البيانات، وأخيراً إشكاليات ترتبط بضعف بناء قدرات المتطوعين من ناحية التدريب، كل هذه العوامل تؤدي إلى انحسار أعمال التطوع وقلة نسبة التفاعل معها في بلادنا العربية مقارنة بحشود

(1)فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص32

المتطوعين في الدول الأخرى.<sup>1</sup>

كما يمكن القول بان تدني ثقافة التطوع بشكل كبير في كثير من المجتمعات بسبب عدم الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية التطوع وأهداف التنمية أدى إلى اعتقاد البعض بان التطوع مضيعة للوقت .

- كما جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية هو عدم وجود تشجيع من قبل الأسرة يضعف من الإقبال على العمل التطوعي، وهذا ما عبر عنه 13.69% من المبحوثين .

ويذهب الباحث في مجال الخير العربي محمد بركات إلى الإشارة بأن الإنسان سيبقى أهم مورد للخير والتطوع، فهو الذي يدفع بأي عمل خيري تطوعي إلى الأمام، وهو الذي يحدث التغيير في الدوافع الخيرية والتطوعية، ويرى أن الوالدين وأجواء الأسرة تأثيرا بالغا في تعزيز دوافع الخير والتطوع عند الصغار، فان كانت الأجواء الأسرية تدعو لمساندة أفراد العائلة بعضهم لبعض ولمساعدة الآخرين، فان الطفل سيغدو مشاركا في المستقبل بمثل هذا المسلك، ومن هنا فإن العمل أو التعاطي مع الأسرة، ويبدأ مع الأطفال ليشمل عموم الأجيال والأعمار، وهذا التعاطي المبكر والمستمر مهم لتفعيل العمل التطوعي .

ومن هنا ما يجب تأكيده أن الأسرة الصغيرة قد تكون أحد الدوافع الرئيسية في اهتمام الفرد بالعمل التطوعي الذي سيعود بالنفع على الأقربين، ويلاحظ أن هناك توجهها في العالم العربي إلى إقامة منظمات تطوعية، تأخذ الأبعاد الأسرية والعائلية والعشائرية في الحسبان، وبالرغم من أنه لا يمكن النظر إلى هذا التوجه بايجابية في ضوء أن العمل التطوعي يستهدف المجتمع بأسره، إلا أن واقع الأمر في هذا المجال هو الذي يفرض نفسه، فالدافع للتطوع هنا يأتي امتدادا لما يتعلمه الفرد في أسرته، فالتطوع يبدأ بالأسرة إلى المجتمع ككل،<sup>2</sup> فالأسرة تشكل الوحدة البنائية الأساسية في دراسة سلوك الفاعل واتجاهاته نحو الفعل والهدف، حيث تقوم هذه المؤسسة بتنشئة الفرد حسب ما تراه يتناسب مع العادات والتقاليد للجماعة التي ينتمي إليها، إضافة إلى أنها تقوم بتقديم كافة الطرق لدمج الفرد في المجتمع الكبير، حيث يصبح شخصا اجتماعيا يمثل للقيم الموجودة في المجتمع.<sup>3</sup>

والأسرة هي أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهي التي تستطيع تشكيل شخصية الطفل بما يعمق حب الآخرين وإرساء القيم الدينية التي تدفع الأطفال إلى فعل الخير، وهو ما يتطلب القدوة الصالحة داخل الأسرة،

(1) أين نحن من العمل التطوعي؟ <http://as7ab.maktoob.com/group/viewForum384717.htm>

(2) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 242-247

(3) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص 40-41.

وقد كشفت الدراسات العربية التي تم تطبيقها على متطوعين للتعرف على دوافع التطوع أن أكثر من 50% من الذكور والإناث قد اكتسبوا قيمة حب العمل التطوعي من الأسرة.<sup>1</sup>

كما أوضحت الدراسة بان العامل الاجتماعي الهام والذي قد يقف عائق أمام الإقبال على الأعمال التطوعية والذي جاء في المرتبة الثالثة تمثل في غياب الممارسات والأنشطة التربوية التي تبث روح التطوع في المدارس وذلك بنسبة %13.26، فالمدرسة هي المسئول بعد الأسرة في تنشئة الأبناء على قيم التعاون وفعل الخير، ويمكن القول بان غالبية المبحوثين يرون بأن المدرسة لم تعطي اهتماما بهذا الموضوع من اجل إثارة اهتمام النشء من خلال المنهاج المدرسي بثقافة العمل التطوعي.

إن التطوع تربوي في الدرجة الأولى، ولن يكون هناك اهتمام بالتطوع إلا إذا حاولنا أن نجد ذلك لدى التلاميذ منذ نعومة أظافرهم، وقد اهتمت العديد من الدول المتقدمة بهذا الجانب، فعملت على تضمين فلسفتها التربوية الحث على التطوع وخدمة المجتمع، كما أقرت مواد خاصة لخدمة المجتمع تقوم على التطوع، ونحن نفتقر إلى هذا الفهم في الدول العربية، فلم تستطع المناهج التربوية تضمين هذا الفهم في موادها وهناك من تجاوز هذا الفهم إلى منع الطلبة من المشاركة في الجهود التطوعية التي تقوم بها المنظمات التطوعية، بدعوى أن ما يبذلونه من جهد يؤثر في تركيزهم الدراسي، وبالتأكيد فإن هذا التوجه يلغي أحد الاحتياجات الرئيسية في توجهات الطلبة مستقبلا نحو الاهتمام بالعمل التطوعي والخدمات العامة، وفي المقابل فإن بعض الجامعات فرضت ساعات معتمدة للخدمة العامة بوصفها متطلبات جامعية، لا يخرج الطالب إلا بعد القيام بها، وبالتأكيد فإنه يجب دعم هذا العمل بالإضافة إلى العمل الجاد على مقرر السياسة التربوية باعتماد التطوع ضمن المنهاج المدرسي، فذلك يحقق للطالب بناء شخصيته ويعزز جانب التكافل والتضامن الاجتماعيين في نفسه، الأمر الذي يحتاجه في مستقبله، ومن الجانب الآخر، فإنه يغرس لدى الطالب الإحساس بالانتماء الوطني والرغبة في العطاء والعمل الجماعي بعيدا عن الإغراق في الفردية التي تكرسها المناهج المدرسية في الوطن العربي.<sup>2</sup>

فيما جاء في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية ضعف الوعي المجتمعي بدور العمل التطوعي في التنمية يعيق وهذا ما عبر عنه %12.60 من المبحوثين، ومن خلال هذه النتائج يرى البعض بأن جمود خطاب ثقافة التطوع وتقليديته تجعله غير قادر على التوسع وكسب قواعد اجتماعية جديدة، بسبب جموده الداخلي وكذلك سيطرة قيم الثقافة الفردية وانصراف معظم أفراد المجتمع لحل أزماتهم الخاصة، كما أن هذا الجمود يجعله حبيساً لأطره المحلية والقطرية، وعاجزاً عن التفاعل أو التوافق مع الخطاب العالمي لثقافة التطوع، ناهيك

(1) أماني قنديل، مرجع سابق، ص41.

(2) عبد الله الخطيب، مرجع سابق، ص255-256.

عن أن يسهم في صياغة هذا الخطاب<sup>(1)</sup>، فلا بد إذن من تعميق المعرفة لمنظومة العمل التطوعي والأخذ بالأساليب العلمية في تقديم برامجه وربطها بمشكلات المجتمع.

- فيما جاء معوق آخر والذي تمثل في عدم وجود أقارب أو أصدقاء يشاركون في الأعمال التطوعية والذي قد يشكل احد عوائق المشاركة فيها في المرتبة الخامسة وهذا ما عبر عنه ما نسبته %10.65 ، ويعني ذلك أن جماعة الرفاق أكثر تأثرا من الأسرة خصوصا في ظل الظروف الحالية ما أثر على انحسار دورها، فمصادر المعرفة تتكون خاصة من الأصدقاء والأقارب وسلوك الفرد وأفعاله تعتمد كثيرا على معايير وثقافة تلك الجماعات .

وقد بينت دراسة لفاطمة الزبيدي عن اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو العمل التطوعي، عن دور الأصدقاء في تشجيع الطلبة على القيام بالأعمال التطوعية، وقد كشفت الدراسة أن 11.8% من أفراد العينة يتلقون تشجيعا بقوة من قبل أصدقائهم على القيام بالأعمال التطوعية ، وفي هذا المجال تبين انه كلما زاد التشجيع من قبل الأصدقاء كلما زادت نسبة المشاركة الفعلية في الأعمال التطوعية ، وتتطابق هذه النتائج كذلك مع نتائج دراسة جونز وهيل Jones and Hill 2003; التي وجدت أن تشجيع الأهل والأصدقاء على التطوع يزيد من احتمال قيامه بالعمل التطوعي.<sup>2</sup>

--فيما كشفت الدراسة أيضا بان نسبة 10.43% من العينة المبحوثة ترى بان عدم تقدير المجتمع لدور المتطوع قد ينفرد من مشاركته في العمل التطوعي وبالتالي يضعف من الإقبال عليه وقد جاء هذا المعيق في المرتبة السادسة، وهذا يدل على أن فئة المتطوعين تحتاج إلى الدعم والسند المجتمعي كي تكمل مسيرتها التطوعية، وبالتالي يحتاج المتطوع إلى تشجيع ودعم من قبل أفراد المجتمع ولا ينتظر منهم الجزاء المادي بل التقدير المعنوي .

-كما بينت بيانات الدراسة بان ما نسبته 9.34% يرون بان عدم الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع تعد عائقا أمام مشاركة أفراد المجتمع في العمل التطوعي وقد جاء هذا المعوق في المرتبة السابعة، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بان عدم الإحساس بالمسؤولية المجتمعية يؤدي إلى انتشار السلبية واللامبالاة بين الناس ، كما انه يضعف من فاعلية أداء الجمعيات ، فالعمل التطوعي واجب على أي فرد مدرك للمسؤولية الاجتماعية التي عليه تجاه مجتمعه ودينه .

فالمتطوع عندما يندمج في مجالات العمل الإنساني سيتعرف بنفسه على مشكلات المجتمع الذي ينتمي إليه، ويتصرف بدوره في تخفيف حدة هذه المشكلات، فيزيد من ولائه للمجتمع، وتحمله لبعض المسؤولية التي لا

(1) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

(2) فاطمة علي الزبيدي، مرجع سابق، ص86.

يمكن أن يقوم بها المسؤولين وحدهم،<sup>1</sup> وذلك بقصد أحداث التنمية وتقديم يد العون للآخر يعتبر حق المجتمع على المواطن لا بد أن يؤديه.

- أما المرتبة الثامنة فتمثلت في وجود بعض العادات والتقاليد والتي قد تقف أمام المشاركة في الأعمال التطوعية، كما رأت ذلك ما نسبته 8.04 % من العينة المبحوثة، ومن خلال هذه النتائج يمكن القول بأنه بالرغم من أهمية العمل التطوعي إلا أن هناك عوائق تجعل التطوع ليس على المستوى المناسب وهذه العوائق ترتبط أساساً بالدول النامية ومنها ثقافة المجتمع وقيمهم واتجاهاتهم التي تؤثر في نظرهم للحياة، فإفراد المجتمع يعانون من انخفاض مستوى الوعي وانتشار الاتجاهات السلبية الاتكالية، والنظر إلى برامج الرعاية الاجتماعية إلى أنها مهمة الحكومة وليست مهمة المجتمع.<sup>2</sup>

إن الأنماط الثقافية التي يتعلمها ويتطبع بها الفرد، تؤثر في تكوين البنين المعرفي عن الأعمال والأفعال التي يقوم باختيارها لتحقيق أهدافه، وهذه الأنماط والأشكال من المعرفة، اكتسبها الفاعل من خلال الأسرة والمدرسة والجماعات التي تفاعل معها خلال سنين حياته، ومن هذه الأنماط الدين العادات والتقاليد، الأمثال والأفعال اليومية، إضافة إلى انتماءاته الاثنية والعرقية والتي تؤثر جميعها في بناء ذلك البنين المعرفي والثقافي.<sup>3</sup>

إذن فوجود معوقات اجتماعية قد تعمل على الحد من الرغبة عند الفرد بالعمل التطوعي، كالنظرة السلبية نحو العمل التطوعي، والنظرة الدونية للفقراء والمحتاجين .

-في حين أظهرت البيانات بان آخر عامل والذي احتل المرتبة التاسعة و كسبب معيق للانضمام للعمل التطوعي هو عدم توافر جمعيات ومنظمات تطوعية قريبة من المسكن والتي قد تقف عائقاً أمام مشاركة الأفراد في العمل التطوعي وهذا ما يراه 6.73 % من المبحوثين غير انه لا يشكل عائقاً ذا أهمية في نظر أغلبية المبحوثين خاصة في ظل وجود الدافع والرغبة في تقديم خدمة للمجتمع ، غير أن محدودية معرفة بعض الأفراد بالجمعيات والمنظمات المعنية بالتطوع وكيفية الوصول إليها وطرق التعامل معها ، خاصة إذا كانت بعيدة عن مقر سكناه قد يكون هذا عائقاً أمام الكثيرين للتطوع بجهدهم ووقتهم في هذه الجمعيات الخيرية ، وبالتالي المساهمة في تحسين ظروف مجتمعهم وتنميته.

فالموقع الجغرافي للجمعية قد يعمل كعائق لانضمام الأفراد كمتطوعين في احد الجمعيات فوجود الجمعية في منطقة بعيدة للبعض وعدم توفر مواصلات يحول دون الانتظام في ممارسة العمل التطوعي.

(1) ملاك احمد الرشيدى وآخرون مرجع سابق، ص207.

(2) نفس المرجع، ص 227-228.

(3) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص42.

رابعاً: بالنسبة للمحور الخاص بنتائج التساؤل الثالث: والمتعلق بأهم المعوقات الإدارية والتنظيمية للعمل التطوعي :

-أظهرت البيانات بان أهم هذه المعوقات تتمثل أولاً في عدم وجود برامج إعلامية تعنى بإظهار أهمية التطوع وأهدافه تعيق المشاركة في العمل التطوعي وهذا ما رأته 16.30% من العينة المبحوثة ويمكن القول هنا بان غياب الدور الإعلامي عن التوعية بأهمية التطوع وبمؤسساته وبالأدوار التي يمكن أن يقدمها للمجتمع قد يساهم في قلة الإقبال على التطوع، وقد ساهمت الأبعاد الثقافية والتنظيمية والاقتصادية والمجتمعية السابق ذكرها في عدم تفاعل وسائل الإعلام مع برامج التطوع، وقد ساعدت عدة عوامل على عدم اهتمام وسائل الإعلام بالعمل التطوعي لعل من أبرزها ما يلي:

\*عدم ترسخ ثقافة التطوع في المجتمع.

\*قلة البرامج والفعاليات الخاصة بالتطوع مما يحد من تفاعل وسائل الإعلام.

\*قلة مصادر المعلومات عن برامج التطوع ومجالاته، وتحسن إعداد المتطوعين وغيرها من المعلومات التي يمكن صياغتها على شكل مواد إخبارية إعلامية.<sup>1</sup>

كما إن احتكار الدولة للإعلام والحد من حرية الصحافة ودورها في غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها للمساهمة في تكوين رأى عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم ومحاربة الفساد.<sup>2</sup>

إن التغطية الصحفية لنشاط الجمعيات في وسائل الإعلام العربية هي تغطية محدودة ويعود ذلك إلى نمط الإعلام السائد في الكثير من المجتمعات العربية والذي لا يهتم كثيراً بما تحاول نشره الجمعيات الأهلية والتعريف به في مجتمعات تعودت على فعل الخير من أجل كسب رضا الله وبوازع الرحمة ولا يحتاج ذلك إلى تطبيق ودعاية.

وفي هذا الصدد فلا بد من الإقرار بأن الخطاب الجمعياتي الإعلامي العربي ما زال يشكو فقر المادة الإخبارية من جهة وقلة تنوع أساليب الصياغة من جهة أخرى، فما لم تصنع الجمعية العربية الحدث وما لم تحسن صياغة الخبر وتقدر على إعداد الملفات الإعلامية القابلة للاستغلال فإنه لا يمكنها أن تحظى بمساحة تحريرية في جريدة كبرى أو بحيز زمني في برنامج تلفزيوني ذي انتشار واسع.

(1) فهد بن سلطان السلطان، مرجع سابق، ص 21.

(2) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

والظاهر هو أن الجمعيات العربية في أغلبها ليست مهياًة حتى اليوم لتوظيف الإعلام في نشاطها، وإذا ما توفر هذا الفهم فكثيراً ما تعوزها الإمكانيات والإدارة الجماعية فهي تمر عند التأسيس بفترة من الحماس المفرط لكن سرعان ما يتضاءل تحركها ويتجمد نشاطها وبديهي في هذه الحال أن لا تجد الدعم المادي والإحاطة الإعلامية المطلوبة.

وتطور الإعلام أجمعياتي في المنطقة العربية هو رهين بتطور الحياة الجمعياتية في حد ذاتها، وسوف يزدهر هذا النمط الإعلامي يوم تعتمد الجمعيات سياسات إعلامية واضحة، ومما يدعو إلى التفاؤل هو ذلك التطور الذي يسجله في السنوات الأخيرة قطاع المجتمع المدني العربي والمتمثل في تأسيس عدد رفيع من الجمعيات، وظهور أنماط جديدة من الهيئات المتخصصة تستجيب للاحتياجات المتميزة، والاهتمام بتدريب المسيرين المتطوعين لهذه المنظمات، والعناية بالبحوث والدراسات التي ترتبط بهذا الميدان.<sup>1</sup>

-كما أظهرت بيانات الدراسة الميدانية أن 14.43% من المبحوثين يرون أن من بين أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية والذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية: انخفاض الميزانية المالية للجمعيات وهي من أهم المشكلات التي تواجه التطوع وهذا يعني أن الجمعيات الخيرية تواجه مشكلة ضعف الإمكانيات المادية لاعتمادها على الهبات وتبرعات المحسنين والمتطوعين الغير دائمة وغير منتظمة أو حتى الإعانات الحكومية مما يجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على إكمال مشوارها الخيري ومسيرتها التنموية وبالتالي تضطر إلى حل الكثير من الجمعيات .

-وجاء في المرتبة الثالثة معيق آخر وهو عدم وجود هيئة تهتم بشؤون المتطوعين تحد من المشاركة في العمل التطوعي ولا تجلب المزيد من المتطوعين إلى الجمعيات الخيرية وهذا ما عبر عنه 14.13% من العينة المبحوثة، وهذه يعني أن المتطوع يحتاج إلى بعض التوجيه عند قيامه بالأعمال المختلفة، وفي الواقع يحتاج العمل التطوعي وكل أعمال المنظمات الخيرية إلى إعادة نظر، لأنه ومن الواضح أن مجال التطوع وعدد المتطوعين قد انكمش كثيراً، ولذا فمن الواجب بذل جهود كبيرة لتشجيع التطوع وإنعاشه، ولإعداد وتدريب المتطوعين اللازمين للقيام بواجباتهم، إذاً فعلى الجمعيات، بالتعاون مع برامج المؤسسات الحكومية والكفاءات في المجتمع المحلي العمل على تدريب المتطوعين وزيادة مقدرتهم على أداء الأعمال الخيرية.

(1) هدى عبدا لعزيز، مرجع سابق.



فأغلب المتطوعون يحتاجون إلى التدريب على مهماتهم، وهناك أعمال تطوعية لا تحتاج إلى تدريب، فمن الأعمال ما يتطلب إعدادا خاصا للمتطوع لإعطائه المعرفة التي يحتاج إليها بالنسبة للاحتياجات الأساسية لمجتمعه وبقوانينه الاجتماعية، فالحاجة ملحة إلى توفير كوادر بشرية قادرة على قيادة العمل التطوعي بالأساليب الحديثة بعيدا عن التلقائية والروتين بل تزداد الحاجة إلى تبادل وتنوع الخبرات لنجاح أفضل في تقديم الخدمات، و قد تستعين الجمعيات بالأساليب والتكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها وهو ما يتفق مع النظرة الدولية لعمليات التطوع.

ويحتاج المتطوع إلى نوع من التوجيه عند قيامه بالإعمال المختلفة التي لم يعتادها مثل كتابة التقارير وإعدادها وكتابة أنواع معينة من المراسلات أو ملء استمارة أو القيام باتصالات رسمية مختلفة، وقد يستفيد المتطوع من رأي زملائه المتطوعين.

بالإضافة إلى برامج الأعداد والتدريب التي توفرها الجمعية للمتطوعين يمكن لهم أن ينمو أنفسهم عن طريق: الإشراف في المؤسسات أو الجمعيات التي يعملون بها والذي يساعدهم على تنمية خبراتهم ومهاراتهم من خلال قيامهم بالأعمال التطوعية، وكذلك تقويم جهود ونشاطات المتطوع إذ أن التقويم يساعد المتطوع على معرفة نواحي الضعف والقوة فيه فيحاول أن يتغلب على نواحي الضعف ويدعم نواحي القوة .

ويمكن أن تشكل كل جمعية لجنة خاصة بالمتطوع تتولى الأمور الفنية والإدارية لكي تضمن إقبالهم على العمل التطوعي بالجمعية.<sup>1</sup>

فالحاجة إلى توفير كوادر بشرية قادرة على قيادة العمل التطوعي بالأساليب الحديثة بعيدا عن التلقائية والروتين بل تزداد الحاجة إلى تبادل وتنوع الخبرات لنجاح أفضل في تقديم الخدمات، و قد تستعين الجمعيات بالأساليب والتكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها وهو ما يتفق مع النظرة الدولية لعمليات التطوع، فعمليات التطوع ترتبط الآن بشبكة الاتصالات الدولية و ذلك ما أشارت إليه دراسة" إبراهيم حسب الله أن عمليات التنسيق والمشاركة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة أصبحت سمة من سمات عمليات التطوع الحديث<sup>41</sup>، وهذا ما يدعو إلى أهمية توجه الجمعيات للاستفادة من التقنيات الحديثة في عمليات تقديم خدماتها.

-كما جاء في المرتبة الرابعة قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية من جانب الجمعيات احد أهم معوقات مشاركة الأفراد في العمل التطوعي وذلك بنسبة %13.69، فضعف الدعاية بأهداف الجمعيات وعدم

(<sup>1</sup>) ملاك احمد الرشيدى وآخرون مرجع سابق، ص217-219.

معرفة الكثير من الناس برسالتها له تأثير على اجتذاب المتطوعين إليها وتأييد رسالتها الخيرية التنموية.

كما أن عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين الجمعيات وبين أفراد المجتمع يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الأعمال الخيرية التطوعية، وبالتالي عجز تلك الجمعيات عن تحقيق أهدافها.

فعدم قيام الجمعيات بأدوارها في تحفيز مختلف فئات المجتمع على الاشتراك في الأنشطة التنموية، عن طريق تقديم المعلومات الكافية عن الأنشطة الخيرية التي تقوم بها والفائدة التي تعود على المجتمع ككل وتنميته.

ويقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف جنباً إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع في التحول إلى مجتمع جديد فعال في توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة.<sup>1</sup>

إلا أنه يمكن القول بأنه على الجمعيات أن تولي الاهتمام الملائم لعملية التطوع، وذلك في ظل تزايد أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المتطوعون في تنفيذ العديد من الأنشطة، لذا فمن الحيوي أن تنظم إدارة مخصصة برنامج لإدارة الجهود التطوعية وتنميتها في الجمعية.<sup>2</sup>

-فيما كشفت بيانات الدراسة بان من المعوقات التنظيمية والإدارية للعمل التطوعي والذي احتل المرتبة الخامسة ونسبة 13.04%: سوء الظن بالجمعيات والقائمين عليها وان العمل الجمعي ككل جزء من العمل السياسي للسلطة ولا وجود لإخلاص النية في خدمة المجتمع من قبل هذه الجمعيات التي تسعى للربح والتسلق لأعلى المناصب من خلال العمل الجمعي... الخ، فهذا الأمر قد ينفر أفراد المجتمع من الانتساب أو الانخراط في الجمعيات .

خاصة في ظل إقصاء العناصر الشبابية من قيادة العمل التطوعي في العديد من المنظمات التطوعية، وهيمنة قيادات من الجيل القديم الحامل لبذور التسلط و الانفراد باتخاذ القرار، والذي ينظر إلى المؤسسة على أنها عبارة عن نسخة كربونية عن الحزب الأم (الحزب الحاكم) وجزء من التشكيل الرسمي، وهذا يعيق روح التشاور و المشاركة مما ينعكس سلباً على بلوغ الهدف الأسمى<sup>3</sup> وأيضاً في ظل استغلال العديد من الجمعيات للهدف الذي وجدت من اجله هذه الجمعيات والتي أساءت للعمل التطوعي الجمعي، لان هدفها هو

(1) وجلي محمد بركات، مرجع سابق، ص 18.

(2) حسين جمعة: مرجع سابق، ص 42.

(3) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

تلبية مصالحهم الشخصية والاسترزاق تحت غطاء ما يسمى الجمعيات (هذا ان وجدت على ارض الواقع بالفعل)، ودون تقديم أي خدمة للمجتمع في ظل غياب الرقابة والمتابعة من قبل الجهات والسلطات المعنية بالشأن الجمعي.

-فيما يرى 10% من أفراد العينة أن عدم تكريم وتقدير الجمعيات للجهد الذي يبذله المتطوع قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي أن هذا العامل والذي احتل المرتبة السادسة له دور في مدى الضعف أو الإقبال على العمل التطوعي، فالحوافز لها أهميتها في أي مجال من مجالات العمل الإنساني لكن ولما كان المتطوعين يقومون بإعمالهم خدمة للوطن والمواطنين فلا اقل من ان يوضع لهم نظام التشجيع والحوافز لبقائهم، ودعوتهم للاشتراك في المؤتمرات وحلقات البحث ومنحهم جوائز تقديرية.<sup>1</sup>

فالحوافز incentives في حياة الإنسان لها دورها، ولها أثر بارز في توجيه السلوك وتحديد الاتجاهات، والحوافز قوة محرّكة خارجية تستخدم لحث الإنسان على بذل الجهد والقيام بالعمل بالشكل المطلوب والتميز.

والتحفيز هو حصول الأفراد على الحماس والأقدام والسرور في أعمالهم، واكسابهم الثقة في أنفسهم، بما يدفعهم إلى القيام بالعمل بالشكل المطلوب منهم على خير وجه ودون شكوى أو تدمير.

والقاعدة الإدارية تشير إلى أن السلطة وحدها لا تكفي لتحفيز الآخرين على العمل أو التطوع أو المشاركة ولكن إتباع الأصول المناسبة والقواعد السلوكية والإنسانية الصحيحة هي التي تجعلك أو المنظمة قادرة على تحفيز الآخرين ودفعهم برضاهم إلى العمل أو التطوع أو المشاركة،<sup>2</sup> والحوافز المعنوية هي "تلك الحوافز التي ترضي الحاجات الذاتية للإنسان إلى جانب إشباعها للحاجات الاجتماعية وتزيد من تماسك العاملين وشدهم نحو العمل"<sup>3</sup>

ووجود مؤسسات تطوعية تقدم الإرشاد والنصح للمتطوعين، إضافة إلى أنواع من الاحترام و التقدير للعمل الذي يقدم، يؤدي إلى المبادرة في تقديم العمل باستمرار، في ضوء نظرية التعزيز والاستجابة عند سكنر، فان الفرد حين تعرضه لمؤثر معين يستجيب لهذا المؤثر، فان نال حوافز على ذلك العمل جعل هذا العمل من الأولويات في اختياره دائماً،<sup>4</sup> ويمكن تحديد الطرق التي يمكن ان تستخدمها المؤسسة التطوعية أو الجمعية لتشجيع التطوع فيما يلي :

-الإعلان عن رغبة المؤسسة في قبول متطوعين والعمل على ترغيبهم في العمل التطوعي.

(1) حمدي عبد الحارس البخشونجي، مرجع سابق، ص231.

(2) محمد نور فرحات، مرجع سابق، ص122.

(3) مهدي حسن زويلف، مرجع سابق، ص63.

(4) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص41.

-مقابلة راغبي التطوع في الجمعية تهيئة الجو المناسب الذي يسوده الاحترام والتقدير .

-إشعار المتطوعين بفائدة الجهود التي يبذلونها في المؤسسة واثار ذلك على تقدمها .

-توفير الفرص للمتطوعين للنمو والتقدم في عملهم التطوعي .

-توفير الفرص للمتطوعين للقيام بمسؤوليات تشعرهم بمكانتهم في المؤسسة .

-مساعدة المتطوعين للتعبير عن أفكارهم الخاصة المتعلقة بعملهم التطوعي في المؤسسة وتشجيعهم على تجربة الأفكار الصالحة لمساعدتهم على التعبير عن قدراتهم، وتوفير الفرص والإمكانيات لهم بغرض استمرار تقدمهم في عملهم التطوعي.

-إنشاء مراكز ومكاتب للتطوع ودعمها بالكفاءات من العاملين لتقوم بمسؤولياتهم في هذا الشأن.<sup>1</sup>

ويرى الهادي الجوهري أن من دوافع المشاركة : العمل من اجل الصالح العام،حب العمل مع الآخرين،الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين،الحصول على مركز في الجمعية،كسب تقدير واحترام المواطنين ،مزاملة الأصدقاء،ووجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة ، أيضا الدافع الذاتي للمشاركة ويتمثل في وجود حاجات للإنسان من بينها حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء وحاجات المركز وحاجات التقدير وحاجات تحقيق الذات<sup>2</sup>

إذن مشاركة المواطنين في الأعمال التطوعية تحتاج في كثير من الأحيان إلى تحفيزها لاستمرارها وزيادة فعاليتها.

-فيما يأتي في المرتبة السابعة عدم الإقبال على الجمعيات الخيرية للتطوع بها قد يعود إلى عدم إعلان هذه الأخيرة لحاجتها إلى متطوعين وذلك بنسبة%9.34.

وقد رأينا في من خلال بيانات الجدول كيف أن نقص التغطية الإعلامية لنشاط الجمعيات في وسائل الإعلام هي تغطية محدودة ويعود ذلك لعدم اهتمام الإعلام بعمل الجمعيات الخيرية والتعريف به ،كما أن الإعلام الجمعياتي في حد ذاته يفتقر الاحترافية و يشكو قلة تنوع أساليب الصياغة للإعلان عن حاجتها إلى المتطوعين أو جلب المزيد منهم ،كما أن الجمعيات في أغلبها ليست مهياًة لتوظيف الإعلام في نشاطها.

(1)ملاك احمد الرشيدى وآخرون ،مرجع سابق،ص218-219.

(2)عبد الهادي الجوهري،مرجع سابق،ص98

-فيما احتل المرتبة الثامنة والأخيرة عامل آخر تمثل في أن العمل في هذه الجمعيات مرّن إلى حد التسبب وهذا ما قد ينفّر من العمل التطوعي ويشوه سمعة الجمعية ، والملاحظ أن الكسل والفتور قد يصيب أعضاء المؤسسات التطوعية وسبب ذلك اللامبالاة التي يلقاها الناشطون، في ظل غياب التشجيع لهم والمساندة المعنوية<sup>1</sup>، إذ لا بد أن يكون العمل واضحا أمام المتطوع مدركا لالتزامه نحوه بعيدا عن التعقيد حتى يقوم بها برغبة وكفاءة، كما انه لا بد أن يلم المتطوع بأهداف ونظام المؤسسة وبرامجها وأنشطتها والعاملين بها ، و يحدد المتطوع الوقت المطلوب منه قضاءه في عمله التطوعي بالمؤسسة .

وان ينظم للمتطوعين الجدد برامج تدريبية مناسبة لأدوارهم للعمل التطوعي حتى يشعروا بأهمية العمل الموكل إليهم ،ويؤدونه بالطريقة التي تريدها الجمعية.<sup>2</sup>

فعلى الجمعيات إذن تحديد المهام التي سيكلف بها المتطوعون أو ما يسمى بالتوصيف الوظيفي ، إذ أن المتطوعون يحتاجون إلى أن يكلفوا بمهام معدة ومحددة بوضوح ويقصد بتحديد المهام –التوصيف الوظيفي- للمتطوع أن تحدد لهلا مهامه وواجباته ومسؤولياته داخل الجمعية وتعكس صياغة المهام عوامل أساسية:

-المسؤولية:وهي المهمة الأساسية التي على المتطوع القيام بها ،وتتضمن الهدف الذي يسعى المتطوع للوصول إليه والأنشطة التي سيقوم بها لتحقيق الهدف.

-السلطة: ماهي المساحة المتاحة للمتطوع لاتخاذ قرارات تتعلق بتنفيذ مهامه .

-المسائلة:تحديد أهداف ومهام واضحة يمكن أن تؤدي لنتائج محددة وذات قيمة هو المعيار لمسائلته.

-معايير للقياس:التي على أساسها سيحدد المتطوع انه حقق الأهداف بنجاح،<sup>3</sup> وبالتالي فان انعدام منهجية عمل داخل الجمعيات مع شعور المتطوع بأنه غير ملزم بأداء ما أسند إليه قد يحد من الإقبال على العمل الخيري.

**خامسا:بالنسبة للمحور الخاص بنتائج التساؤل الرابع:حول أهم المعوقات السياسية والتشريعية للعمل التطوعي.**

أظهرت نتائج الدراسة بان أهم المعوقات السياسية والتشريعية والتي قد تقف أمام الإقبال على العمل التطوعي تتمثل في :

(1)نجيب بن خيرة،مرجع سابق.

(2)ملاك احمد الرشيدى وآخرون مرجع سابق،ص218-219.

(3)حسين جمعة ،مرجع سابق،ص43

- العامل الأول تمثل في القيود التي تفرضها التشريعات على العمل التطوعي والتي قد تحد من المشاركة فيه وذلك بنسبة 20% من العينة المبحوثة، فالبعض يرى بان الجمعيات قد وجدت نفسها مكبلة بقوانين وتشريعات تعسفية، الأمر الذي جعلها مقيدة وأصبحت جراء ذلك مجرد بيادق بيد السلطة حيث لا تتمتع بالاستقلالية المادية والأدبية ولا بالحركة الذاتية، وأكثر من ذلك فإن النظام الحاكم هو الذي يقرر حتى هيكلها التنظيمي من وراء الستار حيناً، وجهراً أحياناً كثيرة، وهو الذي يفرض عليها بأساليب الهيمنة أسماء القيادات المسئولة فيها والتي تتولى بعدئذ تحريك نشاطاتها وفق برنامج وأهداف السلطة،<sup>1</sup> وقد تعتمد بعض الجمعيات الخيرية على القطاع الحكومي و المصادر الدولية لتمويل بعض برامجها ، إلا أن القائمين على العمل الخيري يعانون من صعوبات التقديم وطول الإجراءات وتعقيدها للحصول على منح من الصناديق الدولية المانحة ، كما أن هذا المصدر يقع تحت تأثير المتغيرات الدولية والسياسية ، إلا انه يجب عدم إغفاله من جانب القائمين على الجمعيات

الخيرية<sup>2</sup> ، وخاصة في ظل ما تبثه مختلف وسائل الإعلام العالمية من تشويه لصورة بعض الجمعيات الخيرية خاصة منها الإسلامية محاولة منها تشويه الإسلام والعمل الخيري، وعليه يمكن القول بان إشكالية تسييس ثقافة العمل التطوعي لم تنته، وأخذت أبعاداً جديدة في ظل موجة العولمة وما ولدته من خشية لدى الدولة على أمنها وسلطتها من مقولات ومفاهيم وشعارات يجري ترويجها باسم التطوع، أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني،<sup>3</sup> إذن فهناك العديد من العوامل المرتبطة بالأحداث والتداعيات المجتمعية المعاصرة التي تؤثر على واقع عمل الجمعيات الخيرية منها زيادة هواجس وقلق المشاركين والقائمين على الأعمال الخيرية خاصة في ظل الحملات الإعلامية التي أثرت بشكل مباشر في تصور الآخرين عن طبيعة عمل تلك الجمعيات وارتباطها بمفاهيم التطرف ودعم الإرهاب بل ووضع المعوقات أمام عمليات الإصلاح الاجتماعي ووجهة النظر الخاطئة عن رؤية تلك الجمعيات لبعض الفئات في المجتمع وقدرتها على المشاركة<sup>4</sup>.

فكثرة القوانين التي قد تحد من حركة الجمعيات ونشاطها التطوعي فهناك بعض القيود البيروقراطية التي تعوق السير الحسن للعملية التطوعية، ويقلص من نسبة انتشارها، فلا توجد آليات فاعلة تمكن مؤسسات العمل التطوعي المدني من ممارسة دورها بحرية دون تقييدات تشريعية من قبل السلطة .

(1) عمر ازراج ، مرجع سابق ،ص8.

(2) وجدي محمد بركات ، مرجع سابق،ص 43-42.

(3) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

(4) محمد وجدي بركات، مرجع سابق،ص 45- 46.

ففيما جاء في المرتبة الثانية عدم كفاية الدعم المادي الحكومي للجمعية ما قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي هذا ما عبر عنه 11.30% من المبحوثين، وبالتالي لا يعتبر الاعتماد على العمل التطوعي مبرراً لخفض الدولة جهودها، واستغلال عمل المتطوعين بدون أجر، ومن ثم تقليص دورها ومسؤوليتها المشروعة.

هذا وتعتمد الجمعيات الخيرية التطوعية في تمويلها على مصادر متنوعة وتعتبر تبرعات المواطنين و أموال الزكاة و الصدقات و الأوقاف من أهم مصادر تمويلها ، حيث ترتبط صور العمل الخيري التطوعي بالإيمان بالله تعالى ، و أن هذا الارتباط هو الذي يوفر لها القوة المعنوية و الروحية اللازمة لدفع الفرد للقيام بها طائعاً مختاراً، ويمثل القطاع الخاص مصدر هام في تمويل الجمعيات الخيرية ، إلا انه في حالة الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي دوره ضعيف جداً في دعم العمل الخيري العربي ، وهذا يتطلب من الجمعيات الخيرية وضع نظم تحفيزية لجذب هذا القطاع وتفعيل مشاركته في تمويل برامجها مما يمكنها من الديمومة والاستمرار كمكون أصيل في بنية المجتمع المدني العربي.

وفي دراسة لوجدي محمد بركات والتي وجد أن صعوبة توفير الاحتياجات المالية للجمعيات قد احتلت المرتبة الأولى، وتلي ذلك مباشرة تعرض الجمعيات لأزمات مالية متعددة تعوقها عن تقديم خدماتها، ولعل ذلك يفسر في ضوء اعتماد الجمعيات على مصادر تمويل شبة ثابتة وليست دائمة و إنما متغيرة وتتأثر بالأحداث والمستجدات المعاصرة، ومن ناحية أخرى طموحات تلك الجمعيات وتحديد أهداف قد تفوق قدراتها المالية إضافة إلى عدم وجود الفنيين لتحديد الأولويات ، إلا أن وجود نظرة الشك والريبة نتيجة تداعيات الأحداث الدولية المعاصرة قد تسببت في إحجام عدد غير قليل من المواطنين عن دعم تلك الجمعيات بأموال الزكاة في الوقت الحالي وتصريفها بشكل شخصي مما يضعف من قدرة تلك الجمعيات في تحقيق أهدافها المتعلقة بمكافحة الفقر ومساعدة العاطلين عن العمل، إن نجاح الجمعية في تنمية مواردها المالية يرتبط بوضوح المسؤوليات داخل الجمعية ووضوح الأدوار والأهداف والإبداع والبعد عن المناهج والأساليب التقليدية لجمع التبرعات في المناسبات الدينية أو في حالة وجود الأزمات والكوارث والحروب ، حيث أن الظروف والأوضاع المجتمعية المعاصرة تتطلب إيجاد إستراتيجية وخطط مستمرة لتوفير الموارد المالية للجمعيات الخيرية <sup>1</sup>.

كما أن الأمر يتعلق بتأثير التمويل على استقلالية المؤسسة التطوعية وحياديتها، ويقول بول لويس (1988) "Paul Lewis" إن القطاع التطوعي لا يكون ديدعاً وتقدماً إلا إذا كان مستقلاً مالياً، وتقل هذه الميزة كلما قلت الاستقلالية المالية". بل إن الأمر أحياناً يؤثر على جودة ونوعية الخدمة المقدمة.

(1) وجدي محمد بركات ، مرجع سابق، ص 43-42.

فالعاملون بالمؤسسة الممولة من قبل الحكومة سيكونون مشغولون بإظهار أنهم يقدمون خدمة أمام الحكومة أكثر من اهتمامهم بنوعية الخدمة المقدمة.<sup>1</sup>

لذا فتمويل المؤسسة أو الجمعية المدنية هو المعيار الحقيقي في استقلالها من عدمه ومن هنا تكمن أهمية تحديد آلية التمويل مع مراعاة فكرة الاستقلال عند وضع تلك المحددات حتى لا تفرغ المؤسسة المدنية من محتواها وتصبح قادرة على ممارسة دورها المجتمعي بحرية كاملة وبعيدة عن ضغط الممولين، إن عدم قدرة هذه المؤسسات على تأمين احتياجاتها المالية الضرورية سينعكس سلباً على أدائها وفعاليتها وآفاق نمائها، فضرورة تأمين الاحتياجات المالية لأي منشأة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية هو أمر ضروري .

لهذا فالتحدي في مثل هذه الجمعيات هو في القدرة على خلق جمعيات مدنية قادرة على العمل المدني المؤسسي بتمويل ذاتي من أعضائها والمؤمنين بنشاطها لأن ذلك وحده سيكفل استقلالها ويضمن قيام مؤسسات تابعة من رغبة حقيقية في تقديم خدمات للمجتمع وتحقيق الهدف الأساسي من إنشاء هذه الجمعيات والمؤسسات المدنية وهو ترسيخ المواطنة كأرضية أساسية للتعايش بعيداً عن أي اعتبارات أخرى وهذه هي الركيزة الأساسية في فلسفة مؤسسات المجتمع المدني كما هو متعارف عليها. وهذا لا يعني تحييد دور المؤسسات الوطنية الراغبة في تمويل أنشطة العمل المدني مع التأكيد على فكرة الاستقلال والشفافية والمحاسبة الذاتية من قبل هذه الجمعيات وضرورة قيام المؤسسات المانحة بالرقابة المالية بالمشاركة بينها وبين الجمعيات<sup>2</sup>

- كما أوضحت بيانات الدراسة بان العامل الثالث والذي قد ينفر من الإقبال على العمل التطوعي هو المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع والذي قد يفرض نوعاً من الوصاية على الجهود التطوعية وبالتالي ينفر من المشاركة فيها وهذا ما رأته 11.08 % من المبحوثين.

فقد يرجع محدودية المشاركة في الأعمال التطوعية إلى السلبية وفقدان الثقة بين الجهات الرسمية والفرد أي اتساع الفجوة بين السلطات والمواطنين وعليه لا بد من استثمار طاقات المتطوع تعبيراً عن انتمائه وولائه لمجتمعه ووطنه.

(1) حميد بن خليل الشايجي مرجع سابق.

(2) عزو محمد عبد القادر ناجي: المرجع سابق.



وهذا يعني أن كافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتسم بها المجتمع، سواء كان ذلك رفاها اقتصاديا وديمقراطية سياسية وفكرية أو كان ذلك فقرا وبطالة وقمعا سياسيا، أن هذه الظروف تشكل عوامل رئيسية في تشكيل حياة الفرد واتجاهاته نحو المجتمع الذي يعيش فيه.<sup>1</sup>

وتؤكد العديد من الدراسات على أن ذلك يعود إلى طبيعة النهج السياسي والأيدولوجي الذي تتبناه الأنظمة السياسية في تلك البلدان والمتضمن عدم السماح للمواطن من المشاركة في الحياة العامة ناهيك عن العمل السياسي والاجتماعي، فالتشريعات الحكومية التي تتعلق بإنشاء مثل هذه المؤسسات الخيرية والتطوعية وتهميشها وتدخل الحكومات في سير عملها وعدم توافر بيئة تشريعية مشجعة للمبادرات التطوعية، كل ذلك يصنف كأحد أهم أسباب غياب ثقافة التطوع، كما انه من أسباب ضعف ثقافة التطوع القصور الكبير لدى وسائل الإعلام في نشر ثقافة التطوع، وإشكاليات ترتبط بضعف المكونات العلمية البحثية التي يمكن أن ترشد سياسات العمل التطوعي وأبرزها غياب المسوح الميدانية وقواعد البيانات، وأخيراً إشكاليات ترتبط بضعف بناء قدرات<sup>2</sup>

-وجاء في المرتبة الرابعة حسب رأي 9.13 % من العينة المبحوثة عدم الاعتقاد بان العمل التطوعي يساهم بدعم مسيرة التنمية يحد من المشاركة فيه وقد جاء هذا العمل رابعا من حيث الترتيب

فمع تزايد المشكلات المجتمعية وزيادة عدد السكان أصبحت الجهود والبرامج التنموية -إن وجدت-تحتاج إلى جهود وتكاتف الجميع لتنفيذ هذه البرامج كما أن عدم كفاية هذه الجهود أدى إلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني وأهمها الجمعيات لتقديم مثل تلك البرامج التنموية فضلا على أن الجمعيات تمثل إحدى آليات التغيير الاجتماعي وتدعيم الانتماء الوطني، وتوفير الاحتياجات التي لا توفرها الحكومة لمواطنيها، وللمشاركة التطوعية أهمية خاصة فهي لا تعد هدفا أو غاية في حد ذاتها وإنما تعد وسيلة لتحقيق تنمية الموارد البشرية لكي يستطيع العنصر البشري التعامل بكفاءة وإيجابية مع مشاكل المجتمع .

ومن هنا فان المشاركة التطوعية تعد نقطة مهمة في التنمية، وتتأثر المشاركة التطوعية بالديمقراطية لدرجة انه يمكن القول أن قابلية المواطنين المساهمة في برامج الرعاية الاجتماعية في وطنهم معيار مهم في تحديد الديمقراطية، حيث يقبل الفرد على الخدمة العامة دون قهر من النظام السياسي بل لرغبة صادقة نابعة منه .

(1) وليد عبد الله حماد، مرجع سابق، ص 41.

(2) أين نحن من العمل التطوعي؟ نقل الموقع: <http://as7ab.maktoob.com/group/viewForum384717.htm>

ويشير الباحثون إلى أن المنظمات التطوعية هي الوسيلة الفعالة لتجميع المشاركة الفعالة وتدعيم عملية التنمية وهي البديل عن قصور إمكانات الدولة في الخدمات كما أنها تقوم على الحاجات الفعلية لسكان المجتمع ويتميز العمل بها بدرجة عالية من المرونة.<sup>1</sup>

-فيما جاء في المرتبة الخامسة عامل التضيق السياسي على العمل الجمعي والذي يراه الباحثون انه قد يشكل عائقا أمام الأفراد للانضمام إلى العمل التطوعي وذلك بنسبة 8.47%، وفي ذلك يذهب محمد عبد الفتاح محمد إلى أن درجة المشاركة في العمل التطوعي من جانب أصحاب المصلحة في التنمية بطبيعة البناء الاجتماعي للقوى، وبنوع العمليات التي تتم فيه، فهي بالتالي تتوقف على طبيعة النظام السياسي ومدى ما يتيح من حرية ممارسة النشاط الاجتماعي، والتعبير عن القوة في تنظيمات متعددة يكون لها رأي في صياغة الحياة الاجتماعية والسياسية.<sup>2</sup>

واحتل المرتبة السادسة عامل: عدم اعتبار التطوع ومساعدة الآخرين واجب وطني من قبل أفراد المجتمع يحد من الإقبال عليه جاء في المرتبة السادسة بنسبة 826%، ذلك أن الفرد المنتمي لبلده وإنسانيته يشعر أكثر من غيره، بأن ترجمة هذا الانتماء لا يتم إلا بعمل تطوعي يقوم به دون مقابل وبنفس راضية، وأن واجب المواطنة واجب مقدس، ولا بد من التعبير عنه بالمال والجهد وقد يمتد الانتماء الوطني ضمن حدود البلد إلى الانتماء الإنساني المرتبط بقضايا الإنسان في جميع أبعاد حياته خاصة تلك المتعلقة بحياته وحاجته إلى تحقيق مطالبه الأساسية لتي لا يمكن تحقيقها إلا بالعطاء الإنساني، فيترجم ذلك إلى عطاء وتطوع وليس من الخطأ التأكيد بأنه كلما ازداد إحساس الفرد بمواطنته انخرط أكثر في العمل التطوعي.

إن البعد النفسي والسيكولوجي للتطوع، مرتبط بالفرد وحاجته الأساسية التي يحاول إشباعها، ويحقق فيها ذاته وهي أعلى مراتب هذه الحاجات، ومن أبرزها إحساس الفرد بانتمائه الوطني ومسؤوليته الاجتماعية ورغبته في أن يقدم لهذا المجتمع.<sup>3</sup>

فالعمل التطوعي يؤدي- كما رأينا سابقا في الجانب النظري لهذه الدراسة - إلى تنمية العلاقات الاجتماعية وتنمية روح الولاء والانتماء ويرى الكثيرون الجهود التطوعية تعبر عن اتجاهات قيمية مرغوبة لصالح المجتمع فهي تعبر عن مدى الانتماء الذي يشعر به الفرد نحو مجتمعه ورغبته في العطاء له بالصورة التي يستطيعها والتي يراها مناسبة، وشعوره بان هذا العطاء يسد احتياجا معينا.<sup>4</sup>

(1) عادل شبيب كيال حسون، المرجع السابق، ص 95-96.

(2) محمد عبد الفتاح محمد: مرجع سابق، ص 73.

(3) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 248-249.

(4) حسين جمعة: مرجع سابق، ص 41.

- وجاء في المرتبة السابعة الاعتقاد بسيطرة الهيئات الحكومية على الحركة الجموعية والعمل التطوعي بها، هذا ما عبر عنه 6.95% من المبحوثين، هذا الأمر الذي قد يكبل النشاط الجموعي ويفقد المجتمع المدني فاعليته وأهدافه، وتختلف درجات التعاون أو التوتر بين الحكومات والمنظمات المدنية التطوعية باختلاف الأقطار العربية وباختلاف مجالات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد ثغرات الأداء الحكومي، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إن كان نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تحدياً لها، من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان، وكذلك الحذر والشك من جانب الدولة وهيمنة العقلية الأمنية مع الجمعيات التطوعية خاصة غير الموالية للنظام مما يسبب الحذر والعزوف من جانب المواطنين عن العمل التطوعي والانضمام إلى الجمعيات التطوعية.<sup>1</sup>

- كما كشفت الدراسة بان ثامن معوق من المعوقات السياسية والتشريعية والتي قد لا تجعل الفرد يقبل على العمل التطوعي تتمثل في عاملين الأول تمثل في : أن عمل الدولة في حل المشكلات أجدى من العمل التطوعي وهذا ما يضعف الإقبال عليه وهذا ما يراه 6.73% من أفراد العينة المبحوثة

فللدولة دورا فعالا في التنمية غير أن العمل التطوعي قد أصبح في الوقت الحالي شريك أساسي في التنمية وفي تغطية النقص أو العجز في الخدمات التي تقدمها الدولة لذا لا بد من التحفيز على العمل التطوعي وإعداد الفرص وتهيئة المتطلبات التي تسهل مهام المتطوعين وتنظيم أعمالهم، ويجب ضرورة التوسع في الدراسات المتعلقة بالعمل التطوعي من خلال أجهزة الإعلام والندوات وغيرها وتطوير مراكز التطوع ودعمها ماديا ومعنويا، وتشجيع الأطفال في الرياض والمدارس الابتدائية على ممارسة العمل التطوعي الملائم لأعمالهم لتهيئتهم للمستقبل والعمل على تنظيم العمل التطوعي من خلال إيجاد القنوات التي تحقق درجة الانتفاع الأعلى من طاقات وإمكانيات المتطوعين وإشعارهم بأهميتهم ودورهم في المجتمع.<sup>2</sup>

-أما العامل الثاني فيتمثل في الخشية من المسائلة من قبل الدولة فهناك من يرى بان إشكالية التسييس تجلّت عندما سخرت السلطة كافة أنماط الخطاب الثقافي لخدمة سياساتها، ومن ثم جرى إدماج ما يتعلق بثقافة "التطوع" ضمن ثقافة الهيمنة التي فرضتها الدولة، كما خضعت البنى المؤسسية "للأعمال التطوعية" للتفكيك وإعادة الهيكلة والتنميط وفقاً للمسطرة الحكومية، ولما كانت الجماعات الحاكمة في النظم الثورية خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، قد تبنت أيديولوجيات سياسية مفارقة في كثير من جوانبها للتراث السياسي والثقافي للمجتمع، فقد تفاقمت إشكاليات "تسييس" ثقافة التطوع؛ إذ ضاق الفرق بين ما هو

(1) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

(2) محمد نور فرحات: مرجع سابق، ص122.

طوعي وما هو إجباري حسب منطق السلطة، وهُمَّنت الثقافة الدينية، أو أُختزلت في أفضل الحالات في مقولات مؤيدة لسياسة الدولة؛ الأمر الذي أدى إلى ضمور "ثقافة التطوع" بعد تهميش منبعها الأكبر؛ وهو الثقافة الدينية الأصيلة.

إن هيمنة الدولة خاصة دولة ما بعد الاستقلال في الدول النامية وفي النظم الشمولية وهيمنة القطاع الخاص في المجتمعات التي يحكمها اقتصاد السوق أو الاقتصاد الرأسمالي كانت أسبابا في الاهتمام بالعمل التطوعي وازدهاره كصمام أمان أمام هيمنة الدولة واستبداد القطاع الخاص الذي يحكمه هدف تحقيق أكبر ربح دون التقيد بقيم العدالة الاجتماعية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وقد برهنت المنظمات التطوعية ومنظمات المجتمع المدني بفعاليتها وميزاتها الآتية إذا تحقق لها الاستقلال وعدم تدخل الدولة في شؤونها وإدارتها وعدم تسييسها وتوظيفها لأهداف ومصالح الأنظمة الحاكمة.

إن عدم العلاقة المتوازنة بين الدولة في جانب والمنظمات في جانب آخر وذلك (للتسييس) من جانب الدولة وكذلك التمييز والتفاضل بين الجمعيات من جانب الدولة والمانحين بخلاف المبدأ الوارد وهو أن العمل التطوعي والخيري الحقيقي عمل أنساني خالص ويتوجب النأي به عن أي مقاصد أخرى من جانب الدولة والمانحين.<sup>1</sup>

كما كشفت الدراسة أن تاسع عامل هو عدم وجود اعتراف حكومي بالعمل التطوعي وجهوده وهذا ما قد يحد من المشاركة به حسب رأي من 6.08% المبحوثين ، فهناك أزمة ثقة بين القطاع التطوعي والمؤسسات الرسمية في الدول العربية، إلا أنه يجب على القطاع التطوعي أن لا يترك الأمر عند هذا الحد إذا استهدف إثارة الاهتمام الوطني بالتطوع، فمشاركة الدولة في العمل التطوعي، لها تأثير واضح في مسيرة هذا العمل، كما أن رعاية السلطة التنفيذية لهذا العمل قد تسهل مهمة المتطوعين وتسهم في زيادة أعدادهم، ومن هنا فإن المؤسسات العمل التطوعي عليها واجب كبير في تحسين العلاقة مع المؤسسات الرسمية، سواء أكان ذلك على مستوى السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية، فالهدف في النهاية هو إيجاد الجو المناسب لنمو القطاع التطوعي وتطويره دون عوائق ، وتسهيل العلاقات التي تبنى مع المؤسسات الرسمية الاستفادة من وسائل الإعلام الرسمية في إيصال رسالة المنظمات التطوعية الى المستهدفين ، كما تسهل إصدار القرارات لصالح هذه المنظمات، وكذلك التشريعات التقدمية التي تساعد المنظمات التطوعية في أعمالها.<sup>2</sup>

(1) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

(2) عبد الله الخطيب، المرجع السابق، ص 257

- وأخيرا كشفت الدراسة بان ضعف الإقبال على العمل التطوعي من قبل الأفراد قد يعود إلى تشويه هذا الأخير وربطه مع الإرهاب وهذا ما يراه المبحوثين (اي ما نسبته 5.21% ) ، خاصة في ظل ما تبثه مختلف وسائل الإعلام العالمية من تشويه لصورة بعض الجمعيات الخيرية خاصة منها الإسلامية محاولة منها تشويه الإسلام والعمل الخيري، وعليه يمكن القول بان إشكالية تسييس ثقافة العمل التطوعي لم تنته، وأخذت أبعاداً جديدة في ظل موجة العولمة وما ولّدتها من خشية لدى الدولة على أمنها وسلطانها من مقولات ومفاهيم وشعارات يجري ترويجها باسم التطوع، أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني.<sup>1</sup>

وبعد الإنشار الواسع للعمل التطوعي في بعض البلدان العربية المؤسسي بشقيه، الجهد البشري والمعونات المادية النقدية أو العينية، والذي أصبح يمارس دورا هاما في تقديم العون والمساعدة للمسلمين المحتاجين في شتى بقاع العالم وفي أوقات الحروب أو المجاعات أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية أو حالات الفقر نتيجة قلة الموارد في بعض الدول الإسلامية، إلا أنه أصبح الآن يحاصر ويضيق عليه الخناق، ولا سيما بعد أن أثارت الدول الغربية العلاقة بين الإرهاب وبين بعض من هذه الجمعيات فقد تم حل أكثر من جمعية وإخضاع البعض الآخر إلى رقابة صارمة من قبل الدول المعنية.<sup>2</sup>

إذن فهناك العديد من العوامل المرتبطة بالأحداث والتداعيات المجتمعية المعاصرة التي تؤثر على واقع عمل الجمعيات الخيرية منها زيادة هواجس وقلق المشاركين والقائمين على الأعمال الخيرية خاصة في ظل الحملات الإعلامية التي أثرت بشكل مباشر في تصور الآخرين عن طبيعة عمل تلك الجمعيات وارتباطها بمفاهيم التطرف ودعم الإرهاب بل ووضع المعوقات أمام عمليات الإصلاح الاجتماعي ووجهة النظر الخاطئة عن رؤية تلك الجمعيات لبعض الفئات في المجتمع وقدرتها على المشاركة.<sup>3</sup>

### نتائج التساؤل العام :

خلصت هذه الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية تمثلت في : المعوقات الشخصية تأتي في المرتبة الأولى من بين أهم المعوقات التي تواجه العمل الخيري التطوعي ،يلي ذلك المعوقات السياسية والتشريعية والتنظيمية، ثم المعوقات الاجتماعية ،وأخيرا المعوقات الإدارية والتنظيمية.

(1) نجيب بن خيرة، مرجع سابق.

(2) محمد بني عيسى مرجع سابق ،ص 80-82

(3) محمد وجدي بركات، مرجع سابق، ص 45-46.

-فبالنسبة لأهم المعوقات الشخصية التي تواجه العمل الخيري في الجمعيات ،أتضح أن أفراد العينة يرون بان كثرة الالتزامات الأسرية و ضعف الدخل الاقتصادي للفرد يجعله ينشغل عن الأعمال التطوعية وبالتالي يعد أهم هذه المعوقات،كما أتضح بان هناك معوقات أخرى تمثلت في: عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي،والرضا بالواقع من قبل الأفراد وعدم المساهمة في تغييره ، كذلك ضعف المستوى التعليمي وضعف الوازع الديني، عدم وجود الرغبة في العمل التطوعي ،وأخيرا الشعور بالحرج والذي قد يحول دون مشاركة الأفراد في الأعمال التطوعية.

-وفيما تعلق بالمعوقات السياسية التي تعيق الإقبال على العمل التطوعي الخيري فقد كانت كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعي و التطوعي بها إضافة إلى عدم كفاية الدعم المادي الحكومي للجمعية الذي يعد من أهم المعوقات ، بالإضافة إلى وجود معوقات أخرى تتمثل في :المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع والذي قد يفرض نوعا من الوصاية على الجهود التطوعية، التضيق السياسي على العمل الجمعي ، عدم الاعتقاد بان العمل التطوعي يساهم بدعم مسيرة التنمية ، عدم اعتبار التطوع ومساعدة الآخرين واجب وطني، ، الاعتقاد بان عمل الدولة في حل المشكلات أجدى من العمل التطوعي ، الخشية من المسائلة من قبل الدولة، الاعتقاد بسيطرة الهيئات الحكومية على الحركة الجمعوية والعمل التطوعي بها ،عدم وجود اعتراف حكومي بالعمل التطوعي وجهوده، تشويه العمل التطوعي على انه مرتبط بالإرهاب.

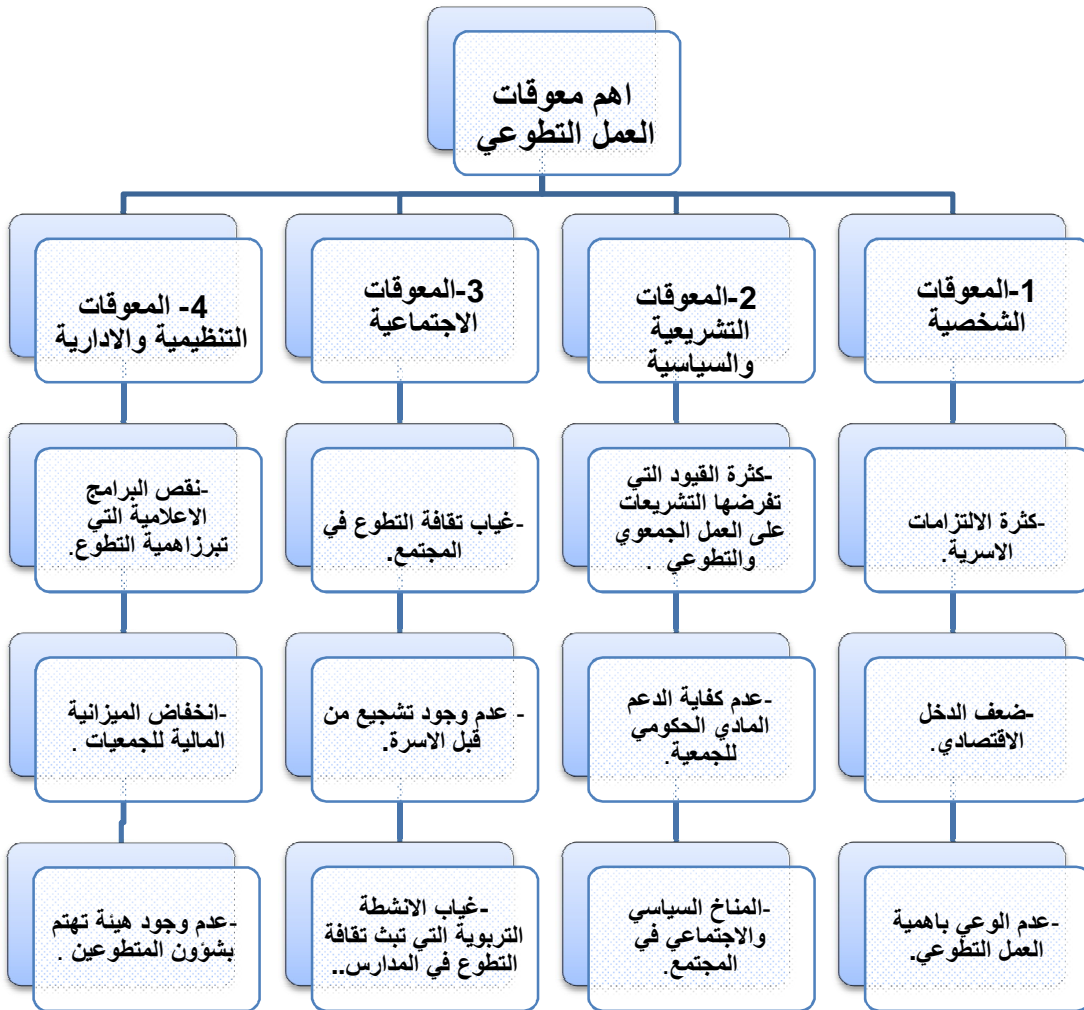
-أما فيما يخص المعوقات الاجتماعية:فقد أشارت النتائج بان أهم المعوقات التي قد تقف أمام إقبال الأفراد على العمل التطوعي فقد كانت: غياب ثقافة التطوع في المجتمع ، عدم وجود تشجيع من قبل الأسرة، غياب الممارسات والأنشطة التربوية التي تبث روح التطوع في المدارس تعيق المشاركة فيه، ضعف الوعي المجتمعي بدور العمل التطوعي في التنمية يعيق المشاركة فيه ،عدم وجود أقارب أو أصدقاء يشاركون في الأعمال التطوعية ،عدم تقدير المجتمع لدور المتطوع قد ينفر من مشاركته في العمل التطوعي،عدم الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع ،بعض العادات والتقاليد والتي قد تقف أمام المشاركة في الأعمال التطوعية ، عدم توافر جمعيات ومنظمات تطوعية قريبة من المسكن.

- أما فيما يتعلق بالمعوقات الإدارية والتنظيمية:فقد تبين بان أهم المعوقات التي تقف تعيق الانضمام إلى العمل التطوعي الخيري فتمثلت في :عدم وجود برامج إعلامية تعنى بإظهار أهمية التطوع وأهدافه، انخفاض الميزانية المالية للجمعيات، عدم وجود هيئة تهتم بشؤون المتطوعين ، قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية من جانب الجمعيات ،سوء الظن بالجمعيات والقائمين عليها ، عدم تكريم وتقدير الجمعيات للجهود الذي يبذله المتطوع قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي، عدم إعلان الجمعية لحاجتها إلى متطوعين ، العمل في هذه الجمعيات مرن إلى حد التسبب.

إن ثقافة المجتمع وقيمه واتجاهاته قد تؤثر في على نظرة الفرد للعمل التطوعي خاصة في ظل انخفاض مستوى الوعي وانتشار السلبية الاتكالية، والنظر إلى أن تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته تعتبر من مهام الدولة ، إضافة إلى محدودية إدراك بعض الأفراد لاماكن الجمعيات وكيفية التطوع في أنشطتها، كذلك التشاؤم من إمكانية تغيير واقع المجتمع ، وعدم فاعلية كثير من الجمعيات الخيرية في كيفية زيادة عدد المتطوعين بها ، بل وفي كيفية الحفاظ على استمرارية المتطوعين بها ، كل هذا وغيره من المعوقات التي رأيناها في هذه الدراسة التي قد تقلل من رغبة أفراد المجتمع في التطوع.

ومن ثم فإن انحسار ثقافة التطوع كما اتضح لنا من خلال هذه الدراسة راجع إلى عدم توافر بيئة اجتماعية و ثقافية واقتصادية مشجعة وكذا تشريعية وسياسية مناسبة تؤدي فيها الجمعيات الخيرية دورها الفاعل كشريك في التنمية،ويمكننا أن نستخلص أهم معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية حسب ما أسفرت عليه نتائج هذه الدراسة وذلك على النحو الآتي:

شكل رقم (8) يوضح أهم معوقات العمل التطوعي حسب ما جاء في هذه الدراسة:



## خاتمة:

إن تطور الثقافة المدنية في أي مجتمع يقاس بمدى الإقبال على العمل التطوعي بمؤسساتها المختلفة، ذلك انه يكشف عن مدى الثقة بين أفراد المجتمع وبين مؤسسات المجتمع المدني ، وقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة بأن التطوع هو الأسلوب الأمثل لتجسيد التضامن والتكافل الاجتماعيين، ومن ثم فان ثقافة التطوع ترتبط بتوافر بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية مناسبة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود ترابط بين التنمية وبين ثقافة التطوع ، فالجهود التطوعية تعمل على تخفيف المشكلات الاجتماعية، إلا أن واقع العمل التطوعي بمجتمعاتنا العربية وخاصة في الجزائر مازال محدودا، وتعاني الجمعيات الخيرية خاصة من ضعف الإقبال على العمل التطوعي بها خاصة وان التطوع يعتبر جزء أساسي في منظومة العمل الخيري.

لذا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية ولقد كشفت لنا هذه الدراسة بان هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام إقبال الأفراد على العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية، واهم هذه المعوقات الشخصية ، ثم المعوقات السياسية والمعوقات الاجتماعية وأخيرا المعوقات الإدارية والتنظيمية.

لذلك ومن اجل فاعلية الجمعيات الخيرية ونجاحها في تحقيق أهدافها لابد من زيادة مراجعة العمل الذي تقوم به هذه الجمعيات خاصة جانبها الإعلامي من اجل استقطاب المتطوعين، كذلك توفير المساعدات المادية لها أي الدعم الخاص والحكومي ولا يعني هذا زيادة تدخل سيطرة الدولة وتوجيه أنشطتها، كما انه لابد من تكاتف الجهود الفردية والمجتمعية من اجل تفعيل العمل التطوعي وزرع ثقافة التطوع في المجتمع ككل، وذلك من خلال حث الأفراد على المشاركة فيه وتوعيتهم بقيمة العمل التطوعي و أهميته ودوره في التنمية وتحقيق التضامن و التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال التنشئة الأسرية والتي عليها مسؤولية زرع روح التطوع في أبنائها، وكذلك وسائل الاتصال على اختلاف بتنوعها وتعددتها والتي تلعب دورا أساسيا في وقتنا الحالي ومدى التأثير الذي تمارسه على فئة الشباب خاصة، وأخيرا تعميق المعرفة العلمية بالعمل التطوعي من خلال الحث على القيام بمزيد من البحوث والدراسات العلمية حول هذا الموضوع.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### المصادر:

(1)-القرآن الكريم.

#### الكتب:

(2)- أبو بلال عبد الله الحامد: ثلاثية المجمع المدني، عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا. ط1، الدار العربية للعلوم، 2004 .

(3)-أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، جزء 5 ، دار المغرب الإسلامي،الجزائر ، 1992 .

(4)-أماني قنديل:تطور المجتمع المدني في مصر.المجلد السابع والعشرون،عالم الفكر،الكويت ،1999.

(5)-----:ثقافة التطوع،مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز آل سعود الخيرية، الرياض،2009.

(6)-إكرام بدر الدين: الديمقراطية في الدول النامية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1991 .

7 (-)إبراهيم عبد الهادي المليجي:تنظيم المجتمع ،مداخل نظرية ورؤية واقعية ،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2003.

(8)- احمد مصطفى خاطر:طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية،مدخل لتنمية المجتمع المحلي،استراتيجيات وادوار المنظم الاجتماعي،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ،1997.

(9)-----:تنمية المجتمع المحلي والاتجاهات المعاصرة، نماذج الممارسة الاستراتيجية،المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

(10)-توفيق توفيق محمد نجيب :تنظيم المجتمع ،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة،1992.

(11)- ثناء فؤاد:آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997 .

(12)- جون اهرنبرغ:المجتمع المدني :التاريخ النقدي للفكرة.ترجمة:علي حاكم صالح وحسن

ناظم،ط1،منشورات المنظمة العربية للترجمة،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 .

(13)-حامد البشيتي: المجتمع المدني، بحث في النشأة والتطور ، دار الفارابي ، بيروت ، 1998 .

- (14)- حمدي عبد الحارس البخشونجي: تنظيم المجتمع، المكتبة الجامعية الازاريطة، الإسكندرية، 2001.
- (15)- حصة بنت محمد بن عبد الله المنيف: الجهود التربوية للجمعيات الخيرية النسائية السعودية، إدارة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005.
- (15)- حلیم بركات: المجتمع المدني في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 .
- (16)- حافظ علوان حمادي دليمي: النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- (16)- حسين جمعة: الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجهات المانحة الدولية، المشاريع، الإدارة، مكتب الدراسات والاستشارات الهندسية، 2004.
- (17)- خليفة عبد الوهاب: المدخل إلى علم السياسة. دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
- (18)- خالد يوسف الشطي: دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت، مدخل شرعي ورصد تاريخي، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2007.
- (19)- رشيد زرواتي تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، م ج، قسنطينة، 2008.
- (20)- رشاد أحمد عبد اللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- (21)- -----: تنمية المجتمع المحلي. دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
- (22)- سعيد بنسعيد وآخرون: المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992 .
- (23)- سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985.
- (24)- شكر عبد الغفار ومورور محمد: المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر دمشق، دمشق، 2003.
- (25)- عبد الحلیم رضا عبد العال وآخرون: تنظيم المجتمع، المفاهيم والأسس والعمليات. دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، 1991.

- (26)- عبد الله العلي النعيم: العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 2005.
- (27)- عروس الزبير: الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر، ط1، مركز البحوث العربية والإفريقية، دار الأمين، القاهرة، 2006.
- (28)- عبد الخالق محمد عفيفي: الرعاية الاجتماعية بين النظر والتاريخ، المكتبة العصرية ، مصر، 2008 .
- (29)- عمر رحال :الشباب والعمل التطوعي في فلسطين. مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية، فلسطين، 2006 (30)
- عبد الله عبد الحميد الخطيب: العمل الجماعي التطوعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
- (31)- عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماع السياسي ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية، 2002.
- (32)- عبد الباقي الهر ماسي ، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية من القرن التاسع عشر إلي اليوم . دراسة مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .
- (33)- عبد الله عبد الحميد الخطيب: العمل الجماعي التطوعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2010.
- (34)- علي عبد الصادق: مفهوم المجتمع المدني ،قراءة أولية، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2007 .
- (35)- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: تنظيم المجتمع، المفاهيم، والأسس والعمليات. دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة، 1991.
- (36)- أعجوبة مختار إبراهيم : القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية (1380هـ-1410هـ) مجلة التعاون ، العدد 34، محرم ، 1415 هـ
- (37)- غباري محمد سلامة وآخرون: مدخل في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية. المكتب التجاري الحديث، الإسكندرية، 1988.
- (38)- غسان منير حمزة: العولمة والدولة الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية الاجتماعية و المدنية في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000.
- (39)- غازي الصوراني: تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي. ط3، مكتبة جزيرة الورد، 2010.
- (40)- كريم أبو حلاوة : إشكالية مفهوم المجتمع المدني :النشأة ،التطور، التجليات. ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998.

(41)- محمد عبد الفتاح محمد :تنمية المجتمعات من منظور الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،2006.

(42) - :-----:الممارسة المهنية لتنظيم المجتمع أجهزة وحالات، المكتب العلمي، الإسكندرية،1999 .

(43)- محمد نجيب توفيق:تنظيم المجتمع.مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1992.

(44)-محمد بوضياف:الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر،دراسة تحليلية نقدية.دار المجد للنشر والتوزيع ،سطيف ،الجزائر.

(45)-موسى عبد الرافع :الجمعيات الأهلية والأسس القانونية التي تقوم عليها ومدى تجارية أعمالها واكتسابها صفة التاجر، القاهرة، النهضة العربية، 1998.

(46)-موسى شتيوي وآخرون :التطوع والمتطوعون في الوطن العربي ،دراسة حالة .الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،دار نوبار للطباعة،2000.

(47)-منال طلعت محمود:الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،2003 .

(48) -ملاك احمد الرشيدى:تنظيم المجتمع نماذج ونظريات عملية،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،القاهرة،1996.

(49)- مدحت أبو النصر: إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2004.

(50)-نجوى سمك و آخرون :دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ،دت.

(51)-مهدي حسن زويلف:إدارة الموارد البشرية مدخل كمي.ط1،دار الفكر للطباعة والنشر ،عمان الأردن،2001 .

(52)-نوح محمد عبد الحي :الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع.ط1،القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.

(53)-هناء حافظ بدوي: مدخل لدراسة أجهزة تنظيم المجتمع، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 2004.

### الملتقيات:

(54)- أماني قنديل : "دور الجمعيات التطوعية والطرق الصوفية والحركات الإسلامية في عملية التنشئة السياسية." بحث مقدم للمؤتمر السابع للبحوث السياسية بالقاهرة،المجلد الثاني،1993.

55) -----: الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4-7 ديسمبر 1993.

55)- عادل انس: مشاركة المواطنين والتنمية المجتمعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2002.

56)- السيد طلبه: دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية في دعم الجهود التطوعية، المؤتمر الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة ،(28-29) مارس 2001.

57)- باقر النجار: الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، جامعة قطر ، (14-16 ماي ) ، 2001.

58)- حميد محمد القطامي: تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 ديسمبر، 2002.

59)- كامل مهنا: التطوع والمنظمات غير الحكومية في تأمين التقديمات الصحية، مداخله الهيئة الوطنية الطبية العربية الأميركية"، اسطنبول، 8 – 10 تموز 2012.

60)- محمد احمد علي العدوي: مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة، دراسة حالة للمؤسسات والجمعيات الخيرية. مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 20-22 جانفي 2008.

61)- ماهر أبو المعاطي: الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ،، المجلد الأول ، 1998.

62)- محمد نجيب توفيق: الرعاية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، دراسة تحليلية ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المؤتمر العلمي الرابع عشر، 28-29 مارس 2001.

### الجرائد والمجلات :

63)- العياشي ال عنصر: ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي و المجتمع المدني". تنظيم قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية و الآداب و العلوم الإنسانية. - سورية، جامعة دمشق، 7-12 ماي/أيار 2000.

(64)-النجار باقر سلمان : العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية مقوماته دوره وابعاده، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، ط1، عدد 11، 1988، ص29.

(65)-عمر ازراج:الجزائر: " أين الإصلاحات في المجتمع المدني"،جريدة العرب، العدد: 9608، 2014/07/03 .

(66)- عادل احمد :منظمات المجتمع المدنية،المفهوم،الوظيفة،آليات العمل.مجلة النبأ،العدد 84 ، أكتوبر،2006.

(67)- فهد بن سلطان السلطان:اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي،دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، كلية التربية – جامعة الملك سعود ،مجلة الخليج العربي،العدد112.

(68)-فاتح سميح عزام: الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد277 (2002/3) .

(69)- محمد نور فرحات:الدولة والمجتمع المدني العربي،إشكاليات العجز والهيمنة والتوجيهات الليبرالية،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،القاهرة،العدد117،ربيع 2004 .

(70)-محمد عرفة: العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، دورية التعاون، المجلد16، العدد 35، دول مجلس التعاون،2001.

(71)-ورشة عمل :التطوع والمتطوعين في العالم العربي،القاهرة 18مارس2001، مجلة شؤون خليجية ،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ،العدد25، 2001 .

### الرسائل الجامعية:

(72)- أمجد جميل صبحي الإمام : الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي (في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية ،رسالة ماجستير غير منشورة في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين،2006.

(73)- اوشن سمية :دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي،دراسة حالة الجزائر .رسالة ماجستير غير منشورة تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر،2009-2010.

(74)- دعاء عادل قاسم السكني:المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها وحدود صلاحياتهم ،رسالة ماجستير في الفقه المقارن غير منشورة،كلية الشريعة والقانون،الجامعة الإسلامية غزة ،فلسطين،2012 .

(75)- زهراء احمد عيسى سند:معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم العلوم الاجتماعية،كلية الآداب،جامعة البحرين،دت.

(76)-عادل شبيب كيال حسون:علاقة المتغيرات الاقتصادية والبيئية في المجتمع الكويتي بتفعيل المشاركة لدى الشباب والمرأة،رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم العلوم الإنسانية والبيئية،كلية الآداب ،جامعة الكويت،1994 .

(77)-عبد السلام عبد اللاوي :دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ،دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج.رسالة ماجستير غير منشورة،تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2011

(78)-غالب حباب محمد الحربي :القيادة الإدارية في الجمعيات الخيرية،دراسة ميدانية بمدينة الرياض ،رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة العامة،كلية العلوم الإدارية،جامعة الملك سعود،الرياض، 1422هـ.

(79)- وجدي محمد بركات :تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر،المؤتمر العلمي الثامن عشر،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،16- . 2005

(80)- وليد عبد الله حماد،اثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني،رسالة ماجستير غير منشورة قسم علم الاجتماع،كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية،1995.

(81)-هناء حسني محمد النابلسي،دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية ،دراسة مقارنة على عينة من طلبة الجامعة الأردنية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،قسم علم الاجتماع،الجامعة الأردنية،2007.

### القواميس والمعاجم:

(82) -أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،2000.

(83) -أمانى قنديل:الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،مكتبة الأسرة،2008.

(84) - بن هادية علي وآخرون : القاموس الجديد للطلاب .ط7 ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1991 .



(85)- جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع. ترجمة: احمد عبد الله زايد وآخرون، المجلد الثاني ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة، مصر، 2000 .

(86)- دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع: ترجمة إحسان محمد الحسن، ط2 ، دار الطليعة ، بيروت لبنان، 1986.

(87)- عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1998.

(88)- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، دت.

### القوانين والوثائق الرسمية:

(89)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية: الجريدة الرسمية، عدد 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.

### مواقع الانترنت:

(90)- أحمد مخيم، العمل التطوعي وأثره في التنمية الشاملة ، 02 يوليو 2012. نقلا عن الموقع

[www.womenspring.org/news.php?go=fullnews&newsid=179](http://www.womenspring.org/news.php?go=fullnews&newsid=179)

(91)-- احمد السيد كردي: مفهوم العمل التطوعي أهميته وأهدافه نقلا عن الموقع:

[http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post\\_24.htm](http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post_24.htm)

(92)- البكاي ولد عبد المالك المجتمع المدني، الدولة والسوق : دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني،. نقلا عن الموقع <http://ouldabdelmalik.blogspot.com> تم زيارة الموقع في 2014/01/23:

(93)- المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة . نقلا عن الموقع

<http://ibnhomaid.af.org.sa>

(94)- الأكاديمية العربية المفتوحة – الدنمارك: المجتمع المدني :وظائفه وخصائصه . نقلا عن الموقع

<http://www.ao-academy.org/viewarticle.php?id=377>.

(95)- الحركات الاحتجاجية الجديدة ودور المجتمع المدني : التحولات المجتمعية ونهاية السياسة .

نقلا عن الموقع: <http://abdelhattahezzine.wordpress.com/wp-admin/post-?>

2012/02/19/4/ new.php

(96)-أين نحن من العمل التطوعي؟ . نقلا عن الموقع :

<http://as7ab.maktoob.com/group/viewForum384717.htm>

(97)-المجتمع المدني في الجزائر العلاقة بين البرلمان. نقلا عن الموقع

<http://30dz.justgoo.com/t180-topic#3631>

(98)-الجمعيات الخيرية وأولويات الخير ، صحيفة اقتصادية إلكترونية ، العدد 9419 ، منشور بتاريخ 37

/أكتوبر 1001 م نقلا عن الموقع [http://www.aleqt.com/2008/10/17/article\\_158960.html](http://www.aleqt.com/2008/10/17/article_158960.html)

(99)-بوحنية قوي: المجتمع المدني الجزائري ، الوجه الآخر للممارسة الحربية. نقلا عن الموقع

www.maghrebuni.org/n10/bouhnia10.doc تم زيارة الموقع في : 27 افريل ، 2012

(100)-تقارير - 2012-05-16. نقلا عن الموقع

<http://www.saiban.info/vb/showthread.php?t=36351>

(101)-جمال فواسي دور المجتمع المدني في التنمية نقلا عن الموقع

<http://www.mouwazaf-dz.com/t269-topic#615> التاريخ: 12/11/2009

(102)- حميد بن خليل الشايجي، العمل التطوعي :أهميته، معوقاته و عوامل نجاحه. نقلا عن

الموقع: [www.saaaid.net/anshatah/dole/28.htm](http://www.saaaid.net/anshatah/dole/28.htm)

(103)-خالد سعيد محمد باغوث : ورقة عمل بعنوان (منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق البناء

والتنمية من خلال القواسم المشتركة نقلا عن الموقع

[http://7drmot.com/ar/go/download= program&id =13](http://7drmot.com/ar/go/download=program&id=13)

(104)-زهية منصر: الحركة الجمعوية.. من مدارس للنخبة إلى التثدييد والمساند . نقلا عن الموقع

- <http://www.alfadjr.com/ar/special/dossier/255245.htm>

(105)-كامل مهنا: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وعملية التنمية ،مؤسسة عامل

أنموذجا(حالة لبنان) . نقلا عن الموقع

(106)-فؤاد علي بكر علي لعمل التطوعي وأهميته نقلا عن الموقع:

<http://fab83.maktoobblog.com/1561255>

- (107)-فاطمة العديساني:العمل المؤسسي في المؤسسات والجمعيات الخيرية الواقع والإصلاح المنشود.  
[www.ensan.org.sa/vb/showthread.php?t=8571](http://www.ensan.org.sa/vb/showthread.php?t=8571)
- (108)-عزو محمد عبد القادر ناجي:الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الجزائر. الحوار  
المتمدن،العدد2261-2008/4/24 نقلا عن  
الموقع:[www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=193](http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=193)
- (109)-عمر بن نصير البركاتي الشريف: الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية.بحث مقدم لندوة العمل  
التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية،الرياض - 1429/4/6هـ. نقلا عن الموقع  
<http://www.arabvolunteering.org/corner/avt33954.html>
- (110)-عمر دارس: « الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق » ،إنسانيات  
نقلا عن الموقع: <http://insaniyat.revues.org/5275>
- (111)-صالح ياسر: دراسة حول بعض إشكاليات المجتمع المدني و المجتمع السياسي و الديمقراطية. نقلا عن  
الموقع:[www.mahamah.net/answer/18336](http://www.mahamah.net/answer/18336)
- (112)-محمد هشام أبو القمبز: جدد شبابك بالتطوع . نقلا عن الموقع [www.saaaid.net](http://www.saaaid.net) 2006/2007
- (113)-محمد عبده الزغير، دراسة حول منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا. نقلا عن الموقع:<http://www.megdaf.org/articles.aspx?scid=14>
- (114)-محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي : منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق  
الأهداف . نقلا عن الموقع:
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782> 2009 / 7 / 31
- (115)-نجيب بن خيرة،المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة .نقلا عن الموقع  
[www.arabrenewal.info/11216](http://www.arabrenewal.info/11216)
- (116)-نانة حسين عطار:العائد الاقتصادي من التطوع. نقلا عن الموقع:  
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20080701/Con20080701206545.htm>
- (117)-هدى عبدا لعزیز، الإعلام أجمعياتي العربي. نقلا عن الموقع:  
[www.arabvolunteering.org/corner/ threads/24054](http://www.arabvolunteering.org/corner/threads/24054) التاريخ: 2009/07/28

(118) يوسف بن أحمد العثيمين التطوع نقلا عن الموقع: <http://www.alriyadh.com>

(119) - [http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=1188](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1188)

(120) - التاريخ: 13 - 3 - 2012 <http://www.almojtama3.aspx.htm>

(121) - [http://www.wasatiaonline.net/news/details.php?data\\_id=1743](http://www.wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=1743)

(122) - <http://www.kelanasoft.com/vb/showthread.php?t=1731&page=1>

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

(123- Rangan François, Société civile : Histoire d'un mot. Dans colloque sur la société civile. Paris. Presse universitaire de France , 2002

(124- Roger sue. La société civile face au pouvoir. Presses de sciences po, 2003, paris 2003.

# قائمة الملاحق

- الملحق رقم (1): الاستثمارة

- الملحق رقم (2): قانون الجمعيات.

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

استمارة استبيان حول:

## معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني

### دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص علم اجتماع التنمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالبة:

دبلة عبد العالي

خليل نزيهة

ملاحظة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية كأحد مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر المتطوعين في هذه الجمعيات، ويتوقف صدق نتائج هذه الدراسة على مدى الدقة في تعبئة هذه الاستمارة ، مع الشكر على تعاونكم في الحصول على إجاباتكم الصادقة مع العلم أن نتائجها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

السنة الجامعية 2015-2016

## 1- المحور الأول: بيانات أولية:

### 1- الجنس:

ذكر	( )
أنثى	( )

### 2- السن :

أقل من 20 سنة	( )
[30- 25]	( )
[35-30 ]	( )
[40-35 ]	( )
40 سنة فأكثر	( )

### 3- الحالة الاجتماعية:

أعزب	( )	متزوج	( )
مطلق	( )	أرمل	( )

### 4- المستوى التعليمي:

أمي	( )	متوسط	( )
ابتدائي	( )	ثانوي	( )
جامعي	( )		

### 5- الدخل الشهري

أقل من 1000 دج	( )
1500-2000 دج	( )
2500-3000 دج	( )
3500-4000 دج	( )
4500 فأكثر	( )

### 6- ما عدد سنوات مشاركتك في العمل التطوعي الخيري؟

أقل من سنة	( )	1-5 سنة	( )
5-10 سنوات	( )	10 سنوات فأكثر	( )

### 7- ما هي أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي من وجهة نظرك، رتب إجابتك حسب الأهمية.

الخيارات	
( )	المعوقات الشخصية
( )	المعوقات الاجتماعية
( )	المعوقات التنظيمية والإدارية
( )	المعوقات السياسية والتشريعية

## 2-المحور الثاني : حول أهم المعوقات الشخصية في العمل التطوعي :

-ماهي في رأيك أهم المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي ،رتب إجابتك من 1 إلى 8:

- 1-كثرة الالتزامات الأسرية تعيق المشاركة بالعمل التطوعي . ( )
- 2-ضعف المستوى التعليمي يحول دون المشاركة في العمل التطوعي . ( )
- 3-ضعف الدخل الاقتصادي يجعل الفرد ينصرف عن أعمال التطوع. ( )
- 4-الرضا بالواقع وعدم المساهمة في تغييره تحد من المشاركة في العمل التطوعي. ( )
- 5-ضعف الوازع الديني يحول دون المشاركة في العمل التطوعي . ( )
- 6-الشعور بالحرج يحول دون المشاركة في الأعمال التطوعية . ( )
- 7-عدم وجود الرغبة في العمل التطوعي يضعف الإقبال عليه. ( )
- 8-عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي تعيق المشاركة فيه . ( )

## -المحور الثالث:حول أهم المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي:

ماهي في ما هي في رأيك أهم المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي ،رتب إجابتك من 1 إلى 9:

- 1-غياب ثقافة التطوع في المجتمع يعيق المشاركة فيه. ( )
- 2-عدم تشجيع الأسر لأبنائها يضعف الإقبال على العمل التطوعي . ( )
- 3-عدم توافر جمعيات ومنظمات تطوعية قريبة من المسكن تعيق المشاركة في العمل التطوعي. ( )
- 4-عدم الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع تعيق المشاركة في الأعمال التطوعية . ( )
- 5-عدم تقدير المجتمع لدور المتطوع ينفر من مشاركته في العمل التطوعي . ( )
- 6-غياب الممارسات والأنشطة التربوية التي تبث روح التطوع في المدارس تعيق المشاركة فيه. ( )
- 7-عدم وجود أقارب أو أصدقاء يشاركون في الأعمال التطوعية يضعف الإقبال عليها. ( )
- 8-ضعف الوعي المجتمعي بدور العمل التطوعي في التنمية يعيق المشاركة فيه. ( )
- 9-هناك عادات وتقاليد مجتمعية قد تقف أمام المشاركة في العمل التطوعي. ( )



## - المحور الرابع: حول المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي :

- ماهي في رأيك أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي ،رتب إجابتك من 1 إلى 8:

- 1- سوء الظن بالجمعيات والقائمين عليها تعيق المشاركة في العمل التطوعي . ( )
- 2- قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية من جانب الجمعيات يعيق المشاركة في فيها . ( )
- 3- عدم وجود برامج إعلامية تعنى بإظهار أهمية التطوع وأهدافه تضعف الإقبال عليه . ( )
- 4- عدم وجود هيئة تهتم بشؤون المتطوعين تحد من المشاركة في العمل التطوعي . ( )
- 5- أن العمل في هذه الجمعيات مرن إلى حد التسبب وهذا ما قد ينفّر من العمل التطوعي. ( )
- 6- عدم تكريم وتقدير الجمعيات للجهد الذي يبذله المتطوع قد يحد من المشاركة في العمل التطوعي ( )
- 7- انخفاض الميزانية المالية للجمعيات من أهم المشكلات التي تواجه التطوع. ( )
- 8- عدم إعلان الجمعيات عن حاجتها للمتطوعين يحد من المشاركة في العمل التطوعي. ( )

## - المحور الخامس: حول أهم المعوقات السياسية والتشريعية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي:

- ماهي في رأيك أهم المعوقات السياسية والتشريعية التي تحد من المشاركة في العمل التطوعي ،رتب إجابتك من 1 إلى 11:

- 1- تشويه العمل التطوعي على انه مرتبط بالإرهاب يحد من المشاركة به. ( )
- 2- القيود التي تفرضها التشريعات على العمل التطوعي تضعف من الإقبال عليه. ( )
- 3- سيطرة الهيئات الحكومية على الحركة الجمعوية والعمل التطوعي بها ينفّر من المشاركة فيه. ( )
- 4- الخشية من المسائلة من قبل الدولة يعيق الإقبال على العمل التطوعي . ( )
- 5- عدم كفاية الدعم المادي الحكومي للجمعية يحد من المشاركة في العمل التطوعي . ( )
- 6- عدم اعتبار التطوع ومساعدة الآخرين واجب وطني يضعف الإقبال على العمل التطوعي . ( )
- 7- عدم الاعتقاد بان العمل التطوعي يساهم بدعم مسيرة التنمية يحد من المشاركة فيه. ( )
- 8- الاعتقاد أن عمل الدولة في حل المشكلات أجدى من العمل التطوعي. ( )
- 9- المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع يفرض نوعا من الوصاية على الجهود التطوعية وبالتالي ينفّر من المشاركة فيه. ( )
- 10- أن التضييق السياسي على العمل الجمعي ينفّر من العمل التطوعي. ( )
- 11- عدم وجود اعتراف حكومي بالعمل التطوعي وجهوده يحد من المشاركة به . ( )

## ملحق رقم 2

21 صفر عام 1433 هـ  
18 يناير سنة 2012 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 02

33

- وبمقتضى القانون رقم 05-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالإعلام.

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى الأمر رقم 77-03 المؤرخ في أول ربيع الأول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتعلق بجمع التبرعات.

- وبمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 24 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 14 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم.

- وبمقتضى القانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات.

- وبمقتضى الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالناشطات، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لا سيما المادة 101 منه.

- وبمقتضى القانون رقم 04-10 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت، سنة 2004 والمتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

- وبمقتضى القانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بظروف دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

### الجزء الثاني ملحق

#### تطاول وكالات الاستشارة في الاتصال

**المادة 130 :** يمارس تطاول الاستشارة في الاتصال ضمن احترام التطريح والتنظيم المعمول بهما.

تحدد شروط وكيفية ممارسة تطاول الاستشارة في الاتصال عن طريق التنظيم.

### الجزء الثالث ملحق

#### أحكام انتقالية وختمية

**المادة 131 :** يجد على العناوين وأجهزة الصحافة الممارسة لنشاطها أن تتطابق مع أحكام هذا القانون العضوي خلال سنة واحدة ابتداء من تاريخ تنصيب سلطة ضبط الصحافة المكتوبة.

**المادة 132 :** تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون العضوي، لا سيما القانون رقم 07.90 المؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالإعلام.

**المادة 133 :** ينظر هذا القانون العضوي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.

#### عبد العزيز بوتفليقة



قانون رقم 12 - 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 41 و 43 و 119 و 122 و 126 منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق بإقتسامات مجلس الدولة وتنظيمه وسيره، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالأحزاب السياسية.

**اليان الثاني****تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها****الفصل الأول****تأسيس الجمعيات**

**المادة 4 :** يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا :

- بالغين من 18 فما فوق،
- من جنسية جزائرية،
- متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية،
- غير معكوم عليهم بعناية و/أو جنحة تنافي مع مجال نشاط الجمعية، ولم يرد اعتبارهم بالتسوية للأعضاء المسيرين.

**المادة 5 :** يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص أن يكونوا:

- مؤسسين طبقا للقانون الجزائري،
- تالطين عند تأسيس الجمعية،
- غير متوعين من ممارسة نشاطهم من أجل تأسيس جمعية، تمثل الشخصية المعنوية من طرف شخص طبيعي مقوض خصيصا لهذا الغرض.

**المادة 6 :** تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين، ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تلتزم بموجبها معاصر اجتماع يعرره معاصر قضائي.

تصادق الجمعية العامة التأسيسية على القانون الأساسي للجمعية وتعين مسؤولي هيئاتها التنفيذية.

يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالآتي :

- عشرة (10) أعضاء بالتسوية للجمعيات البلدية،
- خمسة عشر (15) عضوا بالتسوية للجمعيات الولائية، منتخبين عن بلديتين (2) على الأقل،
- واحد وعشرون (21) عضوا بالتسوية للجمعيات ما بين الولايات، منتخبين عن ثلاث (3) ولايات على الأقل.

- ويمقتضى القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتعلق بمهنة الخبير الحسابي ومناطق الحسابات والحاسب المعتمد،

- ويمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد معاهدة البرلمان،

**يصدر القانون الآتي تصه :**

**اليان الأول****احكام عامة****الموضوع والهدف ومجال التطبيق**

**المادة الأولى :** يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفية تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.

**المادة 2 :** تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجميع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة.

ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسيير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتطويعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع.

غير أنه، يجب أن يتدرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للتوايت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القواين والتنظيمات المعمول بها.

**المادة 3 :** تعتبر الاتحادات والاتحاديات أو اتحاد الجمعيات المنشطة سابقا، جمعيات بمفهوم هذا القانون .

كما تصور صفة الجمعية بمفهوم هذا القانون، الجمعيات ذات الطابع الخاص المتعوض عليها في المادة 48 من هذا القانون.

**المادة 10 :** يجب أن يكون قرار رفض تسليم وصل التسجيل معللا بعدم احترام أحكام هذا القانون وتوفر الجمعية على أجل ثلاثة (3) أشهر لرفع دعوى الإلغاء أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا.

إذا صدر قرار لصالح الجمعية، يمنع لها وجوبا وهدل تسجيل.

وفي هذه الحالة، يمنع للإدارة أجل انقضاء ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ انقضاء الأجل المتوج لها لرفع دعوى أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة لإلغاء تأسيس الجمعية. ويكون هذا الطعن غير موقوف للتنفيذ.

**المادة 11 :** عند انقضاء الأجل التصويص عليها في المادة 8 أعلاه، يعد عدم رد الإدارة بمثابة اعتماد للجمعية المعنية.

وفي هذه الحالة، يجب على الإدارة تسليم وصل تسجيل للجمعية.

**المادة 12 :** يوفق التصريح التأسيسي المذكور في المادة 7 من هذا القانون بلف، يتكون مما يأتي :

- طلب تسجيل الجمعية موقع من طرف رئيس الجمعية أو ممثله المذهل قانونا.
- قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والهيئات التنفيذية وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم.
- المستخرج رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين.
- مستطان (2) مطابقتان للأهل من القانون الأساسي.
- محضر الجمعية العامة التأسيسية مقرر من قبل محضر قضائي.
- الوثائق الثبوتية لعنوان المقر.

### الفصل الثاني

#### حقوق الجمعيات وواجباتها

**المادة 13 :** تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أم هيكلية. كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو ماليا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها.

- خمسة وعشرون (25) عضوا بالتسمية للجمعيات الوطنية. مئتين عن التفتي عشرة (12) ولاية على الأقل.

**المادة 7 :** يخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي وإلى تسليم وصل تسجيل.

يودع التصريح التأسيسي لدى:

- المجلس الشعبي البلدي بالتسمية للجمعيات البلدية.
- الولاية بالتسمية للجمعيات الولائية.
- الوزارة المكلفة بالداخلية بالتسمية للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.

**المادة 8 :** يودع التصريح مرفقا بكل الوثائق التأسيسية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المذهل قانونا مقابل وصل إيداع تسلحه وجوبا لإدارة المعنية ميلشرة بعد تدقيق عضوري لوثائق الملف.

يمنح للإدارة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح، أجل أقصى إجراء دراسة مطابقة لأحكام هذا القانون يكون كما يأتي:

- ثلاثون (30) يوما بالتسمية للمجلس الشعبي البلدي، فيما يخص الجمعيات البلدية.
- أربعون (40) يوما بالتسمية للولاية، فيما يخص الجمعيات الولائية.
- خمسة وأربعون (45) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات ما بين الولايات.
- ستون (60) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات الوطنية.

يتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضاءه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض.

**المادة 9 :** يسلم وصل تسجيل من قبل:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي بالتسمية للجمعيات البلدية.
- الوالي بالتسمية للجمعيات الولائية.
- الوزير المكلف بالداخلية بالتسمية للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.

تقديم تصح من معاضد اجتماعاتها وتقرار يرهما الأدبية والمالية المستوية إلى السلطة العمومية المختصة إثر انعقد جمعية عامة عادية أو استثنائية، خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للمصادقة عليها.

**المادة 20 :** يعاقب على رفض تسليم الوثائق المذكورة في المادتين 18 و19 أعلاه بغرامة تتراوح بين ألفي دينار (2.000 دج) وخمسة آلاف دينار (5.000 دج).

**المادة 21 :** يجب على الجمعية أن تكتسب تأميها لضمان الأخطار المالية المرتبطة بمسؤوليتها الدتية .

**المادة 22 :** يمكن الجمعيات العتمدة أن تتخوط في جمعيات أجنبية تخوط الأهداف نفسها أو أهداف مماثلة في ظل احترام القيم والتوابد الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

يتم إعلام الوزير المكلف بالداخلية مسبقا بهذا الانطراط الذي يطل على الوزير المكلف بالطؤون الخارجية.

لوزير المكلف بالداخلية أجل مستجن (60) يوما لإعلان قراره المعل.

وفي حالة الرفض، يكون قراره قابلا للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة التي يجب أن تفصل في مطروح الانطراط في أجل ثلاثين (30) يوما.

**المادة 23 :** يمكن الجمعيات أن تتعاون في إطار الطراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تخوط نفس الأهداف في ظل احترام القيم والتوابد الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

يخضع هذا التعاون بين الأطراف المعنية إلى الموافقة المسبقة للسلطات المختصة.

**المادة 24 :** يمكن الجمعية في إطار التشريع المعمول به القيام بما يأتي:

- تنظيم أيام دراسية وملتقيات وتدوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها.

- إصدار وتطر تطريبات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور والقيم والتوابد الوطنية والقواتن المعمول بها.

**المادة 14 :** يحق لأي عضو في إحدى الجمعيات، أن يشارك في هيئاتها التنفيذية في إطار قاتوتها الأساسي وأحكام هذا القاتون.

**المادة 15 :** تختص الهيئة التنفيذية للجمعية وتجدد حسب المبادئ الديمقراطية ووفق الأجل المحددة في قاتوتها الأساسي.

**المادة 16 :** يتمتع أي شخص معنوي أو طبيعي، أجنبي عن الجمعية، من التدخل في سيرها.

**المادة 17 :** تكتسب الجمعية العتمدة الشخصية المعنوية والأهلية الدتية بمجرد تأسيسها ويمكنها حينئذ القيام بما يأتي :

- التصرف لدى الغير ولدى الإدارات العمومية،
- التقاضي والقيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة، بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية ألفت ضرر بمصالح الجمعية أو المصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها،
- إبرام العقود أو الاتفاقيات أو الاتفاقات التي لها علاقة مع هدفها،
- القيام بكل نشاط طراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع هدفها،
- اقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية مجاناً أو بمقابل لممارسة أنشطتها كما ينص عليه قاتوتها الأساسي.

- الحصول على الهبات والوصايا طبقا للتشريع المعمول به.

**المادة 18 :** يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة، بالتعديلات التي تدخل على قاتوتها الأساسي والتغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة.

لا يعتد لدى الغير بهذه التعديلات والتغييرات إلا ابتداء من تاريخ نشرها في يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني.

**المادة 19 :** دون الإخلال بالالتزامات الأخرى المنصوص عليها في هذا القاتون، يجب على الجمعيات

**المادة 28 :** يجب أن لا تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات بنودا أو إجراءات تمييزية تمس بالحريات الأساسية لأعضائها.

### الفصل الثاني

#### موارد الجمعيات وأملاكها

**المادة 29 :** تتكون موارد الجمعيات مما يأتي :

- اشتراكات أعضائها.
- المداخل المرتبطة بنشاطاتها الجموعية وأملاكها.
- الهيئات التقفية والعيشية والوصايا.
- مداخل جمع التبرعات.
- الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

**المادة 30 :** مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه، يمنح على أية جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية ومنظمات غير حكومية أجنبية، ماعدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا. ويخضع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسلطة المختصة.

**المادة 31 :** يجب ألا تستخدم الموارد الناجمة عن نشاطات الجمعية إلا لتحقيق الأهداف المحددة في قانونها الأساسي والتطبيق العمول به.

يعتبر استعمال موارد الجمعية وأملاكها لأغراض شخصية أو أخرى غير تلك المنصوص عليها في قانونها الأساسي، تعسفا في استغلال الأملاك الجماعية ويعاقب عليه، بهذه الصفة، طبقا للتطبيق العمول به.

**المادة 32 :** لا تقبل الهيئات والوصايا المقيدة بأعباء، وشروط إلا إذا كانت مطابقة مع الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية وأحكام هذا القانون.

**المادة 33 :** يمكن الجمعيات أن تستفيد من مداخل ناجمة عن المساعدات المنصوص عليها في المادة 34 من هذا القانون والتبرعات العمومية المرخص بها وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم العمول بهما.

يجب أن تسجل جميع الموارد والمداخل وجوبا في حسابات إيرادات ميزانية الجمعية.

### الباب الثالث

#### تنظيم الجمعيات ومسيرها

#### الفصل الأول

#### القانون الأساسي للجمعيات

**المادة 25 :** تتوفر الجمعية على جمعية عامة وهي الهيئة العليا وعلى هيئة تنفيذية تقوم بإدارة الجمعية وتسييرها.

**المادة 26 :** تتشكل الجمعية العامة من جميع أعضائها الذين تتوفر فيهم شروط التصويت المحددة في القانون الأساسي للجمعية.

**المادة 27 :** يجب أن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات ما يأتي :

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها.
- نعت التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي.
- حقوق واجبات الأعضاء.
- شروط وكيفية انخراط الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإحسانهم.
- الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
- قواعد وكيفية تعيين مندوبين في الجمعيات العامة.
- دور الجمعية العامة والهيئات التنفيذية ونعت سيرها.
- طريقة انتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية وكذا مدة عهدهم.
- قواعد التصاريح والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية.
- قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والصادقة عليها وكذا رقابة حسابات الجمعية والصادقة عليها.
- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية.
- قواعد وإجراءات أيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.
- جرد أملاك الجمعية من قبل مجلس قبضائي في حالة نزاع قبضائي.

**المادة 40 :** يؤدي خرق الجمعية للمواد 15 و 18 و 19 و 28 و 30 و 35 و 40 و 63 من هذا القانون، إلى تعليق نشاطها لمدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر.

**المادة 41 :** يسبق قرار التعليق لنشاط الجمعية، إعدار بوجود مطابقة أحكام القانون في أجل محدد.

عند انقضاء أجل ثلاثة (3) أشهر من تبليغ الإعدار، وإذا بقي الإعدار بدون جدوى، تتخذ السلطة العمومية المختصة قرارا إداريا بتعليق نشاط الجمعية ويبلغ هذا القرار إلى الجمعية، ويصبح التعليق ساري المفعول ابتداء من تاريخ تبليغ القرار.

للجمعية حق الطعن بالإلغاء في قرار التعليق أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة.

**المادة 42 :** يمكن أن يكون حل الجمعية إراديا أو مغلطا عن طريق القضاء، ويبلغ للسلطة التي منحت لها الاعتماد.

يعلن الحل الإرادي من طرف أعضاء الجمعية طبقا لقانونها الأساسي.

إذا كانت الجمعية المعنية تمارس نشاطا معترفا به كنشاط ذي صالح عام و/أو ذي منفعة عمومية، تتخذ السلطة العمومية المختصة التي أخطرت مسبقا، التدابير اللازمة أو تكلف من يتخذها قعد ضمان استمرارية نشاطها.

**المادة 43 :** دون الإخلال بالقضايا المرفوعة من أعضاء الجمعية، يمكن طلب حل الجمعية أيضا من قبل :

- السلطة العمومية المختصة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا عندما تمارس هذه الجمعية نشاطا أو عدة أنشطة أخرى غير تلك التي تنس عليها قانونها الأساسي أو حصلت على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية خرقا لأحكام المادة 30 من هذا القانون أو عند إثبات توقفها عن ممارسة نشاطها بشكل واضح.

- الغير في حالة نزاع حول الصلعة مع الجمعية أمام الجهة القضائية المختصة.

**المادة 44 :** يترتب عن الحل الإرادي للجمعية أيلولة الأملاك المنقولة والعقارية طبقا للقانون الأساسي.

في حالة الحل الملغ عن الجهة القضائية المختصة، تتم أيلولة الأملاك طبقا للقانون الأساسي ما لم يقض قرار العدالة بخلاف ذلك.

**المادة 34 :** يمكن جمعية معينة تعترف لها السلطة العمومية أن نشاطها ذو صالح عام و/أو منفعة عمومية أن تستفيد من إعانات ومساعدات مالية من الدولة أو الولاية أو البلدية وكل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشروط.

وإذا كانت الإعانات والمساعدات والمساهمات المنوطة مقيدة بشروط، فإن منحها يتوقف على التزام الجمعية المستفيدة بدمقر شروط يحدد برامج النشاط وكيفية مراقبته طبقا للتطبيقات المعمول به.

تحدد شروط وكيفية الاعتراف بالصالح العام أو المنفعة العمومية عن طريق التنظيم.

**المادة 35 :** يخضع منح الإعانات العمومية لكل جمعية إلى إبرام عقد برنامج يتواءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية ومطابق لقواعد الصالح العام.

ولا تمنح إعانات الدولة والجماعات المحلية إلا بعد تقديم حالة صرف الإعانات المنوطة سابقا، ويجب أن تعكس مطابقة الصاريف التي منحت من أجلها ذات الإعانات.

**المادة 36 :** دون الإخلال بأحكام المادة 16 من هذا القانون، تخضع الإعانات والمساعدات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية لقواعد المراقبة طبقا للتطبيقات والتنظيم المعمول بهما.

**المادة 37 :** يؤدي استخدام الجمعية للإعانات والمساعدات والمساهمات لأغراض أخرى غير تلك المتصوص عليها في المادتين 34 و 35 من هذا القانون، إلى تعليقها أو سحبها نهائيا، ما لم ترخص بذلك السلطة العمومية في حالة عدم تسديدها.

**المادة 38 :** يجب على الجمعية أن تتوفر على محاسبة مزدوجة معتمدة من قبل محافظ حسابات، ويجب أن تتوفر على حساب وحيد مفتوح لدى البنك أو لدى مؤسسة مالية عمومية.

### الفصل الثالث

#### تعليق الجمعيات وحلها

**المادة 39 :** يعلق نشاط كل جمعية أو تحمل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية.

**المادة 51 :** تعتبر المؤسسة جمعية في مفهوم هذا القانون، إذا قام الأشخاص المكلفون بتسييرها بالتصريح بها لدى السلطة العمومية المختصة. وفي خلاف ذلك، فإنها تسيير بموجب قواعد القانون العام وتستثنى من مجال تطبيق هذا القانون.

**المادة 52 :** إذا تقدمت الهيئات المكلفة بتسيير المؤسسة بطلب التسجيل، فإن هذه الأخيرة تخضع لقواعد التصريح المتصوص عليها في هذا القانون. وتكتسب المؤسسة بعد هذه الشكليات الطبقية المعنوية بصفة جمعية.

تخضع المؤسسة في مجال ممارستها لتطبيقاتها وفي علاقاتها مع السلطة العمومية المختصة إلى نفس الواجبات وتستفيد من نفس الحقوق المتصوص عليها بالتسمية للجمعيات.

**المادة 53 :** يمكن أن توصف "بالمؤسسات" الجمعيات المنشطة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين من أجل هدف، معد مؤسس على صلة قائمة أو معترف بها مع شخص أو عائلة قصد ممارسة نشاطات لها علاقة بهؤلاء.

غير أن هذه المؤسسات لا يمكنها استعمال تسميات هؤلاء الأشخاص أو العائلة إلا بموجب ترخيص من أصحار هذا الحق مكرس بعقد رسمي.

تحدد كيميقيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

**المادة 54 :** تخضع الجمعيات المنشطة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء أكانت تمت تسمية "مؤسسة" أم لا والتي تهدف إلى تخليد ذكرى حدث أو مكان مرتبط بتاريخ البلاد، أو استعمال رمز أو ثابت من تراث الأمة، إلى التسليم المسبق لترخيص خاص بالموضوع من طرف الإدارة المؤهلة.

تحدد كيميقيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

**المادة 55 :** تخضع "المؤسسات" المنشطة تطبيقا لأحكام المادتين 51 و52 من هذا القانون لقواعد التصريح والتسجيل.

تخضع المؤسسات في مجال ممارسة تطبيقاتها وعلاقاتها مع السلطة العمومية المؤهلة إلى نفس الواجبات وتستفيد من نفس الحقوق المقررة للجمعيات.

**المادة 45 :** تخضع النزاعات بين أعضاء الجمعية، مهما كانت طبيعتها لتطبيق القانون الأساسي، وعند الاقتضاء، للجهات القضائية المختصة للقانون العام.

**المادة 46 :** يتعرض كل عضو أو عضو مسير في جمعية لم يتم تسجيلها أو اعتمادها، معلقة أو معلة ويحتمر في النشاط باسمها، إلى عقوبة الحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى ستة (6) أشهر وغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج).

### الجزء الرابع

## الجمعيات الدينية والجمعيات ذات الطابع الخاص

### الفصل الأول

#### الجمعيات الدينية

**المادة 47 :** مع مراعاة أحكام هذا القانون، يخضع تسيير الجمعيات ذات الطابع الديني إلى نظام خاص.

### الفصل الثاني

#### الجمعيات ذات الطابع الخاص

**المادة 48 :** تعدد جمعيات ذات طابع خاص، المؤسسات والوحدات والجمعيات الطلابية والرياضية.

### القسم الأول

#### المؤسسات

**المادة 49 :** المؤسسة هيئة ذات طابع خاص تنشأ بمبادرة من شخص أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين عن طريق أيلولة أموال أو أملاك أو حقوق موجهة لترقية عمل أو نشاطات معدة بصفة خاصة، ويمكنها أيضا استلام هبات ووصايا بحسب الشروط المتصوص عليها في التصريح المعمول به.

**المادة 50 :** يحرر العقد المنشئ للمؤسسة بموجب عقد موثق بطلب من المؤسس، تذكر فيه التسمية والموضوع والوسائل والأهداف المتشودة من هذه المؤسسة ويعين الشخص أو الأشخاص المكلفين بوضعها حيز التنفيذ.

لا يمكن أن يكون الموضوع مخالفا للنظام العام أو بحسب القيم والتوابت الوطنية.

تكتسب المؤسسة الطبقية المعنوية بعد اكمال شكليات الإشهار المطلوبة قانونا ولا سيما نشر مستخرج من العقد الموثق في يوميتين (2) إعلاميتين على الأقل ذات توزيع وطني.



**المادة 60 :** يجب أن يكون الأشخاص الطبيعيون الأجناس المؤسسون لجمعية إجتماعية أو أعضاء فيها في وضعية قانونية تجاه التشريع المعمول به.

**المادة 61 :** يخضع طلب إنشاء جمعية إجتماعية إلى الاعتماد المسبق من الوزير المكلف بالداخلية الذي يتوفر بعد استطلاع رأي وزير الشؤون الخارجية ووزير القطاع المعني على أجل تسعين (90) يوما لتح الاعتماد أو رفضه.

**المادة 62 :** يتكون ملف إنشاء الجمعية الإجتماعية من الوثائق الآتية :

- طلب اعتماد موجه إلى الوزير المكلف بالداخلية، موقع قانونا من جميع الأعضاء المؤسسين،
- نسخ من شهادات الإقامة ذات صلاحية للأعضاء المؤسسين من جنسيات إجتماعية،
- تسفستان (2) أصليتان من مطرووع القانون الأساسي معنائق عليه من الجمعية العامة، إحداهما محررة باللغة العربية،
- محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية معد من قبل محضر قضائي،
- وثائق إثبات وجود المقر.

**المادة 63 :** بغض النظر عن أحكام المواد من 59 إلى 62 من هذا القانون، يجب أن يكون موضوع طلب اعتماد جمعية إجتماعية تنفيذ أحكام ينظمونها انطلاق بحق الحكومة وحكومة البلد الأصلي للجمعية الإجتماعية لتروقية علاقات الصداقة والأخوة بين الشعب الجزائري والشعب المتضمنة إليه الجمعية الإجتماعية.

**المادة 64 :** يبلغ القرار الصريح للوزير المكلف بالداخلية برفض الاعتماد إلى المصرحين، ويكون هذا القرار قابلا للطعن أمام مجلس الدولة.

**المادة 65 :** دون الإخلال بتطبيق الأحكام الأخرى للتشريع والتنظيم المعمول بهما، يعلق أو يسمي الاعتماد المشروح لجمعية إجتماعية بمقرر من الوزير المكلف بالداخلية عندما تقوم هذه الجمعية بممارسة

يجب على المؤسسات التي تم إنشاؤها سابقا من أجل الأهداف المتصوص عليها في المادة 53 أعلاه، أن تتطابق مع أحكام هذا القانون في أجل سنة ابتداء من تاريخ صدوره.

### القسم الثاني الودائيات

**المادة 56 :** تنشأ الجمعيات المدعوة الودائيات من قبل أشخاص طبيعيين وتهدف إلى:

- تبييد علاقات الصداقة والأخوة والتضامن القائمة خلال مراحل من العيش المشترك وتتميز بارتباطها بقيم متبادلة خلال أحداث خاصة،
  - تخليد هذه الروابط والقيم والاحتفال بها في إطار الذاكرة الجماعية.
- تخضع هذه الجمعيات إلى نظام التصريح دون سواء.

**المادة 57 :** يجب على الودائيات التي تم إنشاؤها سابقا أن تتطابق مع أحكام هذا القانون في أجل سنة ابتداء من تاريخ صدوره.

### القسم الثالث

#### الجمعيات الطلابية والرياضية

**المادة 58 :** تخضع الجمعيات الطلابية والرياضية وكذا الاتحادات الرياضية والرابطات الرياضية والتوادي الرياضية الهوائية لأحكام هذا القانون وللأحكام الخاصة المطبقة عليها.

### الباب الخامس

#### الجمعيات الإجتماعية

**المادة 59 :** تعد جمعية إجتماعية في مفهوم هذا القانون، كل جمعية مهما كان شكلها أو موضوعها ولها :

- مقر بالخارج وتم اعتمادها به والاعتراف بها وتم الترخيس لها بالإقامة على التراب الوطني،
- مقر على التراب الوطني وتسمى كليا أو جزئيا من طرف أجناس.

**الباب السادس**  
**أحكام انتقالية وختامية**  
**الفصل الأول**  
**أحكام انتقالية**

**المادة 70 :** يتعين على الجمعيات المؤسسة بحسب قنوتية في ظل القاتون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، أن تتطابق مع أحكام هذا القاتون في أجل أقصاه سنتان (2) بإيداع قوائين أساسية جديدة مطابقة لهذا القاتون. وفي حالة تجاوز هذا الأجل تقرر السلطة المختصة حل الجمعيات المعنية.

**المادة 71 :** تخضع لنفس الشروط التجمعات المنشطة في شكل اشخاص أو اشخاصات أو اشخاصات الجمعيات والهيئات المرتبطة بها تطبيقا لأحكام هذا القاتون والأحكام التطريبية والتنظيمية الأخرى الخاصة.

**الفصل الثاني**  
**أحكام ختامية**

**المادة 72 :** يتعين على المؤسسات التي ليست لها صفة الجمعية في مفهوم أحكام المادتين 51 و54 أعلاه، أن تتطابق وأحكام هذا القاتون في أجل سنتين (2) ابتداء من تاريخ صدوره.

**المادة 73 :** يلغى القاتون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والتعلق بالجمعيات.

**المادة 74 :** ينظر هذا القاتون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.

هيد العزيز بوتفليقة

تشاطات أخرى غير تلك التي تضمنتها قنوتها الأساسي أو تدخل بحسب صريحة في الشؤون الداخلية للبلد المضيف أو تقوم بنشاط من شأنه أن يخل:

- بالسيادة الوطنية.

- بالنظام التنسيبي القائم.

- بالوحدة الوطنية أو سلامة التراب الوطني.

- بالنظام العام والآداب العامة.

- بالقيم الحضارية للمجتمع الجزائري.

**المادة 66 :** يجب أن يبلغ الوزير المكلف بالداخلية بكل تعديل في هدف الجمعية الأجنبية وقنوتها الأساسي ومكان إقامتها وأي تغيير في هيئات إدارتها أو قيادتها وكذا كل الوثائق المذكورة في المادة 18 من هذا القاتون.

ويتعين على الجمعية أن تعلم الوزير المكلف بالداخلية بكل توقف عن ممارسة نشاطاتها عندما يتجاوز هذا التوقف سنة (6) أشهر.

**المادة 67 :** يجب أن تتوفر الجمعية الأجنبية على حساب مفتوح لدى بنك محلي.

يخضع التمويل الذي تستلمه الجمعية الأجنبية من الخارج لتنظيمية نشاطاتها والذي يمكن أن يحدد سقفه عن طريق التنظيم، إلى التصريح الخاص بالعرف.

**المادة 68 :** لا يمكن أن يتجاوز توقيف نشاط الجمعية الأجنبية مدة سنة واحدة. ويتبع هذا التوقيف بإجراءات تفتيشية.

يؤدي سعي الاعتماد إلى حل الجمعية الأجنبية وأبلاوة أملاكها طبقا لقنوتها الأساسي.

**المادة 69 :** تتوفر الجمعية في حالة تعليق الاعتماد أو سعيه كما هو متصوص عليه في المادة 65 أعلاه، على أجل أربعة (4) أشهر لرفع طعن بإلغاء القرار الإداري أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة.

## ملخص الدراسة بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية في مدينة بسكرة، ومن الأهمية التأكيد هنا على أهمية دور الجمعيات الخيرية على أنها الشريك الأساسي في خدمة المجتمع وتنميته من خلال دورها في سد حاجاته ، بل هناك كثير ممن يرى أن الجمعيات من المظاهر الحضارية التي تشير إلى تقدم الدول ورفقها ومن هنا ندرك أن العمل الخيري إنما هو ركيزة أساسية في بناء المجتمعات ونشر التماسك الاجتماعي في المجتمع، ويلاحظ أن التطوع أحد معالم التحضر الاجتماعي وتحقيق التكافل الاجتماعي الذي دعت إليه المجتمعات الإنسانية ككل ، وبالرغم من أهمية دور الجمعيات في التحفيز على العمل التطوعي الخيري إلا أن واقع هذه الجمعيات يشير إلى ضعف الإقبال على العمل التطوعي بها ، وبناءا عليه ومن خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على اهم العوامل المعيقة للمشاركة في العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية كإحدى منظمات المجتمع المدني ، وللوقوف على هذه المعوقات فقد تمت صياغة تساؤل الدراسة على النحو التالي :

ما هي معوقات العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية ؟ .

وانبثقت عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1- ماهي المعوقات الشخصية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية ؟

2- ماهي المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية ؟

3- ماهي المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية؟

4- ماهي المعوقات السياسية التي تحد من المشاركة بالعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة بحثت الدراسة في جانبها النظري في التأصيل المعرفي لكل من المفاهيم الأساسية المكونة لهذه الدراسة والمتمثلة في : العمل التطوعي ، المجتمع المدني وأخيرا الجمعيات الخيرية وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لها والتعرف على واقعها واهم معوقاتها، أما عن الجانب الميداني فقد تكون مجتمع البحث من عينة من المتطوعين المنخرطين بالجمعيات الخيرية ببلدية بسكرة ، واتبع المنهج الوصفي لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، كما اعتمدت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات ، وقد أظهرت النتائج بان : أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية تمثلت في : المعوقات الشخصية ، يلي ذلك المعوقات السياسية والتشريعية ، ثم المعوقات الاجتماعية ، وأخيرا المعوقات الإدارية والتنظيمية.

-النسبة لأهم المعوقات الشخصية التي تواجه العمل الخيري في الجمعيات ، اتضح أن أفراد العينة يرون بان

كثرة الالتزامات الأسرية و ضعف الدخل الاقتصادي للفرد يجعله ينصرف عن الأعمال التطوعية ،أما فيما تعلق بالمعوقات السياسية التي تعيق الإقبال على العمل التطوعي الخيري فقد كانت كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجمعي والتطوعي بها إضافة إلى عدم كفاية الدعم المادي الحكومي للجمعية .

-أما فيما يخص المعوقات الاجتماعية: فقد أشارت النتائج بان أهم المعوقات التي قد تقف أمام إقبال الأفراد على العمل التطوعي فقد كانت: غياب ثقافة التطوع في المجتمع، وعدم وجود تشجيع من قبل الأسرة، أما بالنسبة للمعوقات الإدارية والتنظيمية : فقد تبين بان أهم المعوقات التي تعيق الانضمام إلى العمل التطوعي الخيري فتمثلت في :عدم وجود برامج إعلامية تعنى بإظهار أهمية التطوع وأهدافه، إضافة إلى انخفاض الميزانية المالية للجمعيات .

كل هذا وغيره من المعوقات التي رأيناها في هذه الدراسة قد تقلل من رغبة أفراد المجتمع في التطوع ، ومن ثم فإن انحسار ثقافة التطوع في المجتمع كما اتضح لنا من خلال هذه الدراسة راجع إلى عدم توافر بيئة اجتماعية واقتصادية وكذا تشريعية وسياسية مواتية يزدهر فيها هذا العمل وتؤدي الجمعيات الخيرية دورها الفاعل كشريك في التنمية .

## Résumé:

Cette étude vise à identifier les obstacles les plus importants au bénévolat des organismes de bienfaisance dans la ville de Biskra, il est important de souligner ici l'importance du rôle des organismes de bienfaisance comme le partenaire principal dans les services communautaires et de développement grâce à son rôle dans la réduction des besoins, mais il y a beaucoup qui croient que les associations des manifestations culturelles qui se réfère au progrès des nations et l'avancement réalisent donc le travail de la charité, mais il est un pilier fondamental de la construction de la communauté et la diffusion de la cohésion sociale dans la communauté, et note que le bénévolat a sociaux repères d'urbanisation et de réaliser la solidarité sociale appelée par la communauté humanitaire dans son ensemble, en dépit de l'importance du rôle des associations dans le travail Althvezaly bénévolat charité, mais que la réalité de ces associations se référant à la faible participation sur le bénévolat leur travail, et sur la base et à travers cette

étude, nous avons essayé d'identifier le plus paralysant à participer à bénévoles des organismes de bienfaisance de travail comme l'une des organisations de facteurs de la société civile, et d'identifier ces obstacles ont été élaborés interrogés l'étude comme

suivant:

Quels sont les principaux obstacles au travail bénévole dans les organismes de bienfaisance?

Et il est ressorti de cette question clé, un groupe de sous-questions:

1. Quels sont les obstacles personnels les plus importants qui limitent leur participation au travail bénévole dans les organismes de bienfaisance?
2. Quels sont les obstacles sociaux les plus importants qui limitent leur participation au travail bénévole dans les organismes de bienfaisance?
3. Quels sont les obstacles administratifs et réglementaires les plus importants qui limitent leur participation au travail bénévole dans les organismes de bienfaisance?
4. Quels sont les obstacles politiques les plus importants qui limitent leur participation au travail bénévole dans les organismes de bienfaisance?

Pour répondre à ces questions étude soulevée regardait en partie, théorique dans l'enracinement des connaissances pour chacun des concepts de base du constituant de cette étude et de: travail bénévole, la société civile et, enfin, les organismes de bienfaisance grâce à retracer l'évolution historique de son et d'apprendre à connaître la réalité et les contraintes les plus importantes, que ce soit sur le côté du champ peut être la population de recherche à partir d'un échantillon de bénévoles engagés organismes de bienfaisance municipalité de Biskra, et suivre l'approche descriptive pour atteindre les objectifs de cette étude et de répondre à ses questions, et le questionnaire a été adopté comme un outil clé pour recueillir des données, et les résultats ont montré que: les obstacles les plus importants face au travail bénévole dans les organismes de bienfaisance représentés dans: obstacles personnelle, suivie par des obstacles politiques et législatifs, et les obstacles sociaux, et enfin les obstacles administratifs et organisationnels.

-alencbh Parmi les obstacles personnels les plus importants auxquels le travail de bienfaisance dans l'association, il est devenu clair que l'échantillon estiment que le grand nombre d'obligations familiales et le revenu par habitant économique faible

lui fait sortir pour le travail bénévole, soit tout attaché aux contraintes politiques qui entravent la popularité de la charité du bénévolat a été le grand nombre de restrictions imposées par la législation sur la associatif et bénévole, ainsi que l'insuffisance du soutien financier du gouvernement de l'Assemblée.

Que ce soit en termes de handicaps sociaux: Les résultats indiquent que les obstacles les plus importants qui peuvent se tenir en face de personnes Iqbal au travail bénévole étaient: l'absence d'une culture de bénévolat dans la communauté, et un manque d'encouragement de la famille, mais pour des contraintes administratives et réglementaires: Il a été démontré que les obstacles les plus importants entravent l'rejoindre le travail bénévole sont: la charité: le manque de programmes d'information concernés par démontrer l'importance du bénévolat et de ses objectifs, en plus de la baisse du budget fiscal pour les associations. Tout cela et d'autres obstacles que nous avons vu dans cette étude peut réduire la volonté des membres de la communauté à faire du bénévolat, puis le déclin de la culture du bénévolat dans la communauté que nous avons trouvé dans cette étude est due à l'absence de l'environnement social et économique, ainsi que législatif et politique favorable prospèrent effectuer ce travail les organismes de bienfaisance de rôle actif en tant que partenaire dans le développement.

### **Summary of the Study:**

This study aims to identify the most important obstacles to volunteering charities in the city of Biskra, it is important to emphasize here the importance of the role of charities as the primary partner in the community and development services through its role in bridging needs, but there are many who believe that the associations of cultural manifestations which refers to the progress of nations and the advancement Hence realize that charity work but it is a fundamental pillar of the community building and dissemination of social cohesion in the community, and notes that volunteering a social urbanization landmarks and achieve social solidarity called by the humanitarian community as a whole, despite the

importance of the role of associations in Althvezaly work volunteering charity, but that the reality of these associations referring to the low turnout on volunteering their work, and based upon and through this study we tried to identify the most crippling to participate in volunteer work charities as one of the organizations of civil society factors, and to identify these obstacles have been drafted questioned the study as Next :

What are the main obstacles to voluntary work in charities? .

And it emerged from this key question a group of sub-questions:

1. What are the most important personal obstacles that limit their participation in volunteer work in charities?
2. What are the most important social obstacles that limit their participation in volunteer work in charities?
3. What are the most important administrative and regulatory barriers that limit their participation in volunteer work in charities?
4. What are the most important political obstacles that limit their participation in volunteer work in charities?

To answer these questions raised study looked in part, theoretical in rooting knowledge for each of the basic concepts of the constituent of this study and of: volunteer work, civil society and finally charities through tracing the historical development of her and get to know the reality and the most important constraints, either on the field side may be the research population from a sample of engaged volunteers charities Municipality of Biskra, and follow the descriptive approach to achieve the objectives of this study and to answer its questions, and the questionnaire was adopted as a key tool to collect data, and the results showed that: the most important obstacles facing the volunteer work in charities represented in: obstacles personal, followed by political and legislative obstacles, and social obstacles, and finally the administrative and organizational obstacles.

-alencbh Of the most important personal obstacles facing the charitable work in the association, it became clear that the sample believe that the large number of family obligations and weak economic capita income makes him go out for volunteer work, either while attached to the political constraints that hinder the popularity of

volunteering charity has been the large number of restrictions imposed by legislation on the associative and voluntary work as well as the inadequacy of government financial support of the Assembly.

Either in terms of social handicaps: The results indicated that the most important obstacles that may stand in front of Iqbal individuals to volunteer work were: the absence of a culture of volunteerism in the community, and a lack of encouragement by the family, but for administrative and regulatory constraints: It has been shown that the most important obstacles hinder join the volunteer work were: the charity: the lack of information programs concerned with demonstrating the importance of volunteerism and its objectives, in addition to the decline in the fiscal budget for the associations.

All of this and other obstacles that we have seen in this study may reduce the willingness of members of the community to volunteer, and then the decline of the culture of volunteerism in the community as we found in this study is due to the lack of social and economic environment, as well as legislative and policy favorable thrive perform this work charities active role as a partner in development.